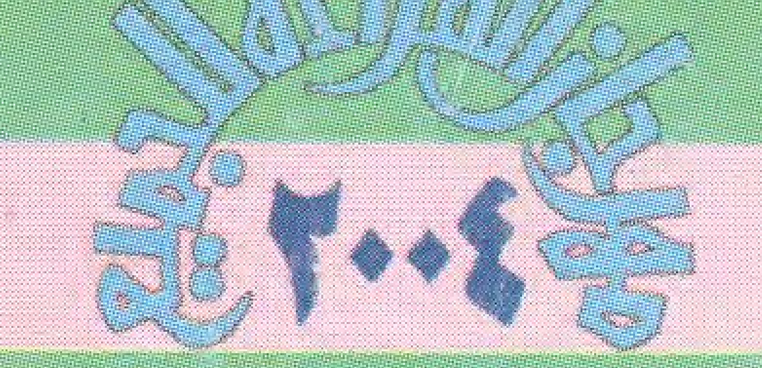
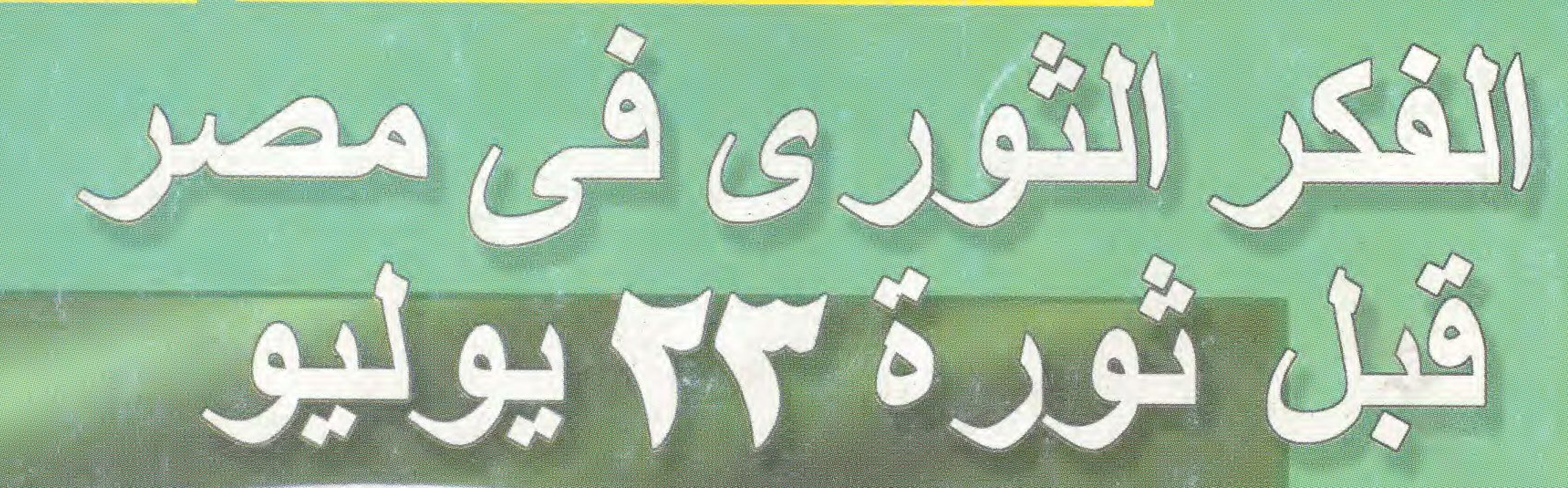






الأعمال الخاصة















الفكر الثورى فى مصر

قبل ثورة ٢٣ يوليو

بقلم

دكتور / عبد العظيم رمضان



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٤
مكتبة الأسـرة
برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الخاصة)

إشراف : نادية مصطفى

الفكر الثورى فى مصر

دكتور عبدالعظيم رمضان

الغلاف والإشراف الفنى:

محمود الهندى

الإخراج الفنى والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

الإشراف الطباعى:

محمود عبدالمجيد

المشرف العام :

د. سمـير سرحان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقـافـة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشـباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

السيدة التى جعلت من الكتاب وطنًا !

د. سمير سرحان

مـرت عـشـر سنوات منذ إنشـاء «**مكتـبـة الأسـرة**» وأذكـر أنه كـان يومًـا مشهودًا، حين جلسنا مع عـدد من المثقفين والوزراء والمفكرين حول تلك السيـدة العظيمة التى كانت عيناها تشخص إلى السماء حيث أحلام كثيرة تدور بذهنها الذى لا يتوقف عن التفكير أبدًا.

كانت منذ سنوات قد أنهت رسالتها من الماجستير، التى كان من نتائجها ضـرورة إصـلاح أحـوال المدارس الابتـدائيـة، ورفـع مـسـتـواهـا العلمى والتـعليـمى، وحتى مستوى الأبنية والخدمات.. فكان الأساس فى ذهنها، كما أدركت بعد ذلك معظم الدول الكبـرى أن العملية التعليمـيـة هى أهم ما يميـز الأوطان، وأن الطفل الذى يمثل البـذرة الأولى فى بناء مسـتـقبل أى وطن هو البداية الحقـيـقيـة، كنا نتعجب جميعًا فى صمت ونحن جالسون حول تلك المائدة الصغيرة.. لماذا لم يفكر أحد من قبل فى الطفل، ولا أعنى صحته فقط، أو ما قد يصيبه من أمراض، أو مستوياته الاقتصـادية والاجتمـاعيـة.. لماذا لم يفكر أحد فى الطفل الإنسان؟! أى فى عقل الطفل ووجدانه، والانطباعات المختلفة، التى يكتسبها من عملية التعلم، وبخاصة من القراءة الحرة، وليس قراءة الكتب المدرسية فقط.

وكـان الطفل المصـرى فى ذلك الوقت مـعـتـادًا أن يمـسـك بالكتـاب المدرسى ويصب عليـه كل مـا فى طاقـتـه من كـره وسـخـط، ويحـفظه حـفظًا آليًا بلا فـهم، ويُفـرّغ هذا الفـهم على الورق لينجح وينتقل من سنة دراسيـة إلى أخرى، أما فى

آخر السنة فكانت العادة أن يرمى الكتاب المدرسى من النافذة، كأنه قد تخلص من عبء ثقيل.

كانت السيدة العظيمة، التى قُدّر لها أن تعنى بمستقبل مصر، وأن تكرس حياتها لبناء هذا المستقبل، تفكر فى الطفل كإنسان، وكعقل، وكروح،.. لقد اكتشفت أن كل ذلك لا يأتى إلا بالقراءة، والقراءة خارج المقرر الدراسى، كما لا يأتى أيضًا إلا من خلال كتاب يوضع فى يده ليحبه شكلاً ومضمونًا، ويحتضنه فى سريره وهو نائم، ويطلق من خلال المادة التى يقرؤها فيه، العنان لخياله، فيسافر من خلال هذا الكتاب إلى عالم سحرى من الأماكن والأفكار والمشاعر والرؤى.

لمعت العينان الذكيتان بعمق الفكرة، وأهميتها لوطن يبنى نفسه ويضع نفسه على مشارف القرن الحادى والعشرين، وبعد أربع سنوات من افتتاح المكتبات العامة فى الأحياء الفقيرة والمُعدَمة، كانت الفكرة الرائدة قد اكتملت فى ذهنها فأصبحت سوزان مبارك صاحبة أعظم مشروع ثقافى فى القرن العشرين وأوائل الحادى والعشرين.. **«مكتبة الأسرة»**.

وكانت فكرة مكتبة الأسرة بسيطة وعميقة فى نفس الوقت، وهى أن نقوم بغرس عادة القراءة فى نفوس ملايين أبناء الشعب الذين لم يكن الكتاب من قبل جزءًا من حياتهم.. وأعتقد أن هذا الهدف قد نجح تمامًا، فقد كان بعض من يسخرون من الشعب المصرى، محاولين الحط من قدره يصفونه بأنه شعب **الفول والطعمية**، وأعتقد أنه الآن وبعد عشر سنوات من صدور مكتبة الأسرة، أصبحوا يسمونه بلا تردد شعب الكتاب والقراءة والعلم والمعرفة.. لكن الهدف الأعمق والأسمى كان إعادة بعث التراث الأدبى والفكرى والعلمى والإبداعى الحديث لهذه الأمة، وهذا يؤكد بالفعل لا بالكلام ريادتها وقيادتها الثقافية والفكرية فى عالمنا العربى، كما يؤكد عظمة ما جاء به عصر التنوير المصرى لينقل العالم العربى كله من عصور الظلام الملوكية والاستعمارية إلى شعوب

تعيش عصر العلم والتقدم، وتبنى شخصيتها الثقافية وحضورها الثقافى على مدى العالم..

وها قد أصبحت مكتبة الأسرة بعد عشر سنوات من الجهد المضنى والمتواصل تقدم أكثر من عشرة ملايين كتاب موجودة الآن فى كل بيت مصرى، تحمل صورة السيدة التى فكرت ونفذت هذه الذخيرة من الفكر والإبداع التى تثرى عقل ووجدان كل مواطن طفلاً كان أم شابًا، ليس فى مصر فقط، وإنما فى العالم العربى كله.. وأصبحت المادة التى تضمها هذه الكتب هى أساس راسخ لتكوين مواطن المستقبل، وأصبحت معظم الدول العربية والمؤسسات الدولية تطلب تطبيق التجربة المصرية على أرضها.

هل كان مجرد حلم لسيدة عظيمة شخصت بنظرها إلى السماء باحثة عن المستحيل، أم كان مجرد حلم رائع، هائل القيمة والحجم وتحقق.. تحية لهذه السيدة العظيمة «**سوزان مبارك**»، واحترامًا وحبًا بلا حدود على قدرتها لتخيل المستقبل، وبناء إنسان جديد لوطن جديد.

وستظل صورة السيدة **سوزان مبارك** موجودة على كل كتاب، وفى كل بيت تُذكّر كل مصرى أن الحلم الحقيقى ليس بالمال، وليس بالتهافت على الماديات، إنما هو «**المعرفة**» وبدون معرفة فى هذا العصر لا يوجد وطن، وإذا فقد الإنسان الوطن فقد ذاته.. بل فقد كل شىء يربطه بهذه الحياة.

د. سمير سرحان

تقديم

الفكر جزء لا يتجزأ من الواقع الاقتصادى والاجتماعى لحياة المجتمع، وهو انعكاس لهذا الواقع. فهو لا ينشأ من فراغ، وإذا كان انعكاساً له، فليس معنى ذلك أنه انعكاس سلبى كانعكاس الصورة فى المرآة. أو أن دوره يقتصر على دور المتأثر، فالرابطة بينه وبين الواقع رابطة جدلية، فكلاهما مؤثر ومتأثر، والعلاقة بينهما علاقة بين السبب والنتيجة، والفكر يمكن أن ينمو بحركته الذاتية وتصبح له حياته الخاصة فى أدمغة الناس، ويصبح قوة مؤثرة فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى.

والفكر قوة يختلف تأثيرها شدة وضعفاً وفى تعبيره عن المصالح الطبقية المختلفة فى المجتمع. فالفكر الذى يعبر عن مصالح طبقة انتهى دورها التاريخى هو فكر رجعى، والفكر الذى يعبر عن مصالح طبقه حان دورها فى التاريخى هو فكر تقدمى بالضرورة. ومن هنا فلا يوجد فكر رجعى مطلق أو فكر تقدمى مطلق، وإنما يحكم على الفكر فى إطار مرحلته التاريخية التى نشأ فيها، وبقدرته على حل المشكلات التى أفرزته.

والأفكار الجديدة لا تظهر اعتباطا، وإنما تظهر استجابة لتحديات تولدها ظروف المجتمع المادية فى مرحلة تاريخية معينة وتفرض انتقاله إلى مرحلة أخرى. وبقدر صدق هذه الأفكار فى التعبير عن هذه التحديات وقدرتها على نقل المجتمعات إلى مراحل أكثر تقدمية، بقدر ما يقدر لها الصمود فى وجه الأفكار القديمة والانتصار عليها وتحقيق التغير الاجتماعى المنشود.

وفى صفحات هذا الكتاب سوف يرى القارئ الكريم نماذج من هذه الأفكار التى نشأت فى مصر نتيجة إلحاح ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تستوجب نقل المجتمع المصرى إلى مرحلة جديدة من تاريخه. وقد دخلت معظم هذه الأفكار فى مرحلة التطبيق عبر نضال شاق مرير وثورات كبرى. فقد دخل الفكر الليبرالى مرحلة التطبيق بعد نضال دستورى كبير فى عهد إسماعيل وثورة شعبية عسكرية فى عهد توفيق، ثم استمر النضال فى عهد الاحتلال للتخلص من الحكم الاستعمارى والاستبدادى الذى فرضه، ودخل فى مرحلة التطبيق مرة أخرى بعد الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩، ولم ينقطع النضال من أجله حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. كما دخل الفكر القومى العربى والفكر الاشتراكى مرحلة التطبيق فى عهد ثورة ٢٣ يوليو فتحققت أول وحدة مصرية سورية فى العصر الحديث، وصدرت قرارات يوليو الاشتراكية وما بعدها. ومورس الفكر الفاشى فى صور مختلفة فى جميع مراحل تطبيق الأفكار السابقة. ولكن الفكر الاسلامى التجديدى لم يقدر له التطبيق، لأن المعارضة له نشأت من داخل المعسكر الاسلامى نفسه الذى عاش قرونا فى ظل الجمود.

وقد قسمت الكتاب إلى خمسة فصول، استعرضت فى الفصول الأربعة منها على التوالى: الفكر الليبرالى، والفكر الاسلامى التجديدى، والفكر الاشتراكى، والفكر القومى العربى. وفى الفصل الخامس استعرضت التجربة الوحيدة التى نشأت فى الفترة الزمنية لهذا البحث، وهى التجربة الليبرالية، على أن أعالج التجربتين الاشتراكية والوحدوية فى الجزء الثانى من هذا الكتاب الذى يتناول فترة ثورة ٢٣ يوليو. وقد ألحقت بالكتاب عرضا شاملا ودقيقا لعدد مهم من الأعمال الفكرية التى ظهرت فى الأربعينيات الأخيرة من هذا القرن للمفكرين اليساريين. وهى أعمال نادرة انقرضت تقريبا، واستغرق تجميعها منى كثيرا من الوقت والصبر والجهد. وقد أمكننى الحصول على بعضها بجهودى الذاتية، والبعض الثانى حصلت عليه من أصحابها، مثل كتابى: «مشكلة الفلاح»، و «فلسطين بين مخالب الاستعمار»، اللذين استعرتهما من صديقى المهندس صادق سعد الذى أشكره. وقد حاولت الحصول على كتاب «الأخوان المسلمون فى الميزان»، الذى قيل إن الاخوان قد جمعوا كل نسخه بعد صدوره وأحرقوها، من صديقى الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى، الذى ذكر لى أنه يملك نسخة منه، ولكنه خذلنى للأسف الشديد بعد أكثر من ثلاثين زيارة له !. وقد رفضت بدافع من العناد العلمى إصدار الكتاب قبل الحصول على هذا الكتاب، واستمر ذلك أكثر من عام، حتى أخبرنى صديقى الأستاذ المؤرخ صلاح عيسى بأنه يملك نسخة منه مكتوبة على الآلة الكاتبة، وتفضل بإعارتى إياها مشكورا. وقد فكرت فى عرض الكتاب الذى ألفه صديقى الأستاذ أبو سيف يوسف بعنوان: «حول الفلسفة الماركسية، رد على العقاد»، لولا أن أخى

الأستاذ رجاء النقاش قد عرضه عرضا دقيقا وممتازا فى عمله الكبير: «عباس العقاد بين اليمين واليسار»، فاكتفيت بالاشارة إليه والتنويه به. وقناعتى الشخصية أننى قد خدمت الفكر اليسارى فى مصر بعرض هذه الأعمال عرضا مستوفى على النحو الذى قمت به، خصوصا وقد عالجت هذه الأعمال قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة فى فترة من أكثر الفترات التاريخية احتداما فى تاريخ مصر، وقدمت حلولا لا تزال مما يستفاد به فى حياتنا المعاصرة.

إن القارىء الكريم قد تتاح له الفرصة بعد قراءة هذا الكتاب للتأمل والتفكير والمقارنة وقياس مدى التقدم الذى حققناه فى تطبيق هذه الأفكار. وهو قد يشعر فى بعض الأوقات بالحزن لأننا لم نتقدم على الاطلاق، وقد يشعر بالاكتئاب لأننا تقدمنا إلى الخلف وقد يشعر بالرضا لأننا حققنا درجات مختلفة من النجاح. ولكنه يكون ذلك قد حقق بعض أغراض الكتاب. فمن المفيد كثيرا للشعوب بعد كل مسافة تقطعها من تاريخها، أن تلقى بأبصارها إلى الماضى، تتأمل تجاربها الماضية، وتستعيد خبراتها النضالية، وتسترجع ما حققت وما فشلت فى تحقيقه، لتتخذ من كل ذلك نقطة وثوب إلى المستقبل، وتستمد منها شحنة ثورية تدفع بها إلى الأمام.

دكتور عبد العظيم رمضان

تمهيد

قد يكون من الضرورى قبل البدء فى حديث عن الفكر الثورى قبل ثورة ٢٣ يوليو، أن نحدد أولا، ما هو الفكر الثورى؟ وما هو المقياس الذى يساعدنا على التميز بين مختلف الأفكار، فنقول: هذا فكر راديكالى، وهذا فكر إصلاحى؟.

فى الحق أنه لا يوجد مقياس واحد، بل مقياسان:

- المقياس الأول مقياس فلسفى.

- والمقياس الثانى مقياس نسبى، بمعنى نسبته إلى الأفكار السائدة.

وبالنسبة للمقياس الفلسفى، فإن الفكر الثورى يطلق على الفكر الذى يتعلق بتغيير البناء التحتى للمجتمع، وهو الذى يتمثل فى العلاقات الانتاجية. ومثل هذا الفكر يعتبر ثوريا، لأن تغيير البناء التحتى سوف يتبعه بالحتم تغيير البناء الفوقى السياسى والفكرى والدينى والقانونى وغيره، وبالتالى فإن هذا الفكر يكون قد غير المجتمع تغييرًا شاملاً، ويكون فكرًا ثوريًا.

أما الفكر الراديكالى، فإنه يطلق على الفكر الذى يتعلق بالبناء الفوقى للمجتمع، ويسعى لتغييره جذريا. فالفكر الذى يسعى لتغيير

نظام الحكم الملكى إلى نظام جمهورى، يعتبر فكرا راديكاليا. والفكر الفاشى يعتبر فكرا راديكاليا، لأنه يسعى إلى نظام دكتاتورى شمولى، مع بقاء العلاقات الانتاجية الرأسمالية كما هى. وفكر الاصلاح الدينى فى أوروبا فى أوائل العصور الحديثة، يعتبر فكرا راديكاليا؛ لأنه يستهدف تغييرا أو إصلاحا فى أحد مكونات البناء الفوقى، وهو الدين. والفكر الليبرالى، الذى يسعى إلى حماية مصالح جميع الطبقات بدلا من مصالح الطبقة البورجوازية وحدها - كذلك الذى قام على أفكار بنتام - يعتبر فكرا راديكاليا.

وربما كانت هذه الأمثلة من الفكر الثورى والفكر الراديكالى، تساعد على تحديد مضمون الفكر الاصلاحى. فهو فكر يستهدف التغيير فى البناء الفوقى، فى إطار نظمه السياسية والقانونية والدينية السائدة. ومن هنا فهو تغيير إصلاحى، لا جذرى (راديكالى). والمثال على ذلك فكر الاصلاح الكاثوليكى فى أوروبا.

على كل حال، لما كان الفكر الذى تتوافر فيه صفة الثورية، من حيث استهدافه تغيير البناء التحتى فالبناء الفوقى، هو الفكر الاشتراكى، فهل يترتب على ذلك أن نعالج موضوعنا على أساس أن الفكر الثورى هو الفكر الاشتراكى؟.

فى الواقع أننا اذا فعلنا ذلك نكون قد وقعنا فى خطأ كبير. لأن معناه تلقائيا أنه ليس ثمة من ثورة الا الثورة الاشتراكية، وأنه ليس ثمة من فكر ثورى سوى الفكر الاشتراكى. ولكن الفكر الثورى الاشتراكى قد سبقه فكر ثورى بورجوازى، استهدف تحطيم العلاقات الانتاجية الاقطاعية فى المجتمع الاقطاعى. ولذلك من الضرورى لتحديد ثورية

فكر ما، تحديد نوع العلاقات الانتاجية السائدة وقت ظهوره. فاذا كانت علاقات اقطاعية، فإن الفكر البورجوازى يعتبر فكرًا ثوريًا وإذا كانت علاقات رأسمالية فإن الفكر الاشتراكى يكون هو الفكر الثورى.

هذا على كل حال فيما يتصل بالمقياس الفلسفى. أما المقياس النسبى فهو ليس مرتبطا بالضرورة بالبناء التحتى، بقدر ما هو مرتبط بقوة تناقضه واصطدامه مع الأفكار القديمة السائدة، وقدرته على تحويلها وتغييرها ونقل المجتمع معها إلى صورة جديدة تقدمية. ومن هنا فان الفكر الراديكالى يمكن أن يكتسب معنى ثوريا، بشرط أن يكون فكرا تقدميا لصالح حركة المجتمع إلى الأمام، وليس فكرا فاشيا كما هو الحال بالنسبة للفكر الفاشى.

والسؤال الآن: أى مقياس نستخدمه فى تحديد معنى الفكر الثورى الذى نعالجه؟. فى الواقع أنه لما كان التطور الاقتصادى للمجتمع المصرى الحديث، يختلف عن تطور المجتمع الأوروبى، من حيث أنه لم يكن نتاجا لتطور طبيعى لأنماط الانتاج المعروفة، وذلك بسبب المؤثرات الخارجية الدخيلة عليه من جانب الاستعمار، ولما كان التطور الفكرى الحديث فى مصر يعتبر انعكاسا لهذه الظروف، فضلا عن خضوعه هو الآخر للمؤثرات الخارجية. لذلك فان تطبيق المقياس الفلسفى لتحديد الفكر الثورى ربما ضيق مجال التناول لموضوعنا، وبدا متعسفا لحد كبير.

لذلك فسوف أتناول ثلاثة تيارات فكرية ثورية بالقياس الأخير: الفكر الليبرالى، والفكر الاسلامى التجديدى، والفكر الاشتراكى. وهى تيارات هزت الفكر المصرى هزا عنيفا، وأيقظته من رقاد عميق،

وانتفضت بالوعى الاجتماعى فى مصر انتفاضة كبرى، وساعدت على تحول المجتمع المصرى، بأساسه التحتى وبنائه الفوقى، إلى مراحل جديدة على طريق التقدم.

الفصل الأول

الفكر الليبرالى

ربما كان أول ما يجب علينا معالجته فى بداية معالجتنا للفكر الليبرالى، هو ما يتصل بنشأته وأصوله الاجتماعية. ويعتبر جزءا من السبب فى ذلك، ما يحيط بهذا الموضوع فى الدراسات المصرية من تحليلات غير موفقة، لعل آخرها ما ورد فى أحد الأعمال العلمية الحديثة حول هذا الموضوع، أى نشأة الفكر الليبرلى[1]. ويقوم هذا التحليل على أن الفكر الليبرالى فى مصر جاء تعبيرا مباشرا عن ظهور قوى الانتاج الرأسمالية الجديدة فى أواخر القرن الثامن عشر، وتصارعها مع علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة، وأن حركة الترجمة والبعثات لم تكن سوى أحد مظاهر هذا الصراع بين البورجوازية والإقطاع. ويعزو هذا الرأى ظهور العلاقات الرأسمالية الجديدة إلى ما قبل الحملة الفرنسية وعهد على بك الكبير، فيقول: إن المجتمع المصرى قد شهد فى الفترة التى سبقت الحملة الفرنسية بداية نمو رأسمالى جديد، إذ قام على بك الكبير بمعاونة جماعات التجار الثرية بإقامة حكومة مركزية قوية فى القاهرة، وأن الذى يؤكد المحتوى الرأسمالى لحركة على بك الكبير الاستقلالية، هو اعتماده، على طبقة التجار، وتفكيره، فى فتح طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب.

والقول بظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة تتصارع مع علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة فى أواخر القرن الثامن عشر، أو حتى بعد ذلك فى القرن التاسع عشر، خطأ تاريخى، وهو جرى وانسياق وراء النموذج الأوروبى فى التطور الاجتماعى، حين كان المجتمع الأوروبى فى العصر الإقطاعى يتكون من أمراء إقطاع وأقنان، ثم ظهرت بين هاتين الطبقتين طبقة بورجوازية جديدة وعلاقات إنتاج رأسمالية جديدة، ودار صراع بين العلاقات الجديدة والعلاقات القديمة، ولم يكن هذا هو الوضع فى مصر فى القرن الثامن عشر - أى انقسام المجتمع إلى أمراء إقطاع وأقنان، ثم ظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر تصارعت مع العلاقات الإقطاعية.

وإذا كان المقصود بقوى الإنتاج الرأسمالية الجديدة، جماعات التجار التى يقول هذا الرأى أن على بك الكبير قد استعان بها على إقامة حكومة مركزية قوية، فإن هذه الجماعات لم تكف عن الوجود فى مصر من قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وبعده، وكل الفرق أن هذه الجماعات قد اضمحلت مع اضمحلال طريق مصر البرى وتحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء . ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة نمو رأسمالى، بل اضمحلال رأسمالى بالقياس إلى ما قبل اكتشاف الطريق البحرى الجديد.

وربما قصد هذا الرأى إلى أن إحياء الطريق البرى فى عهد على بك الكبير قد أدى إلى نمو التجارة. ولكن إحياء الطريق البرى كان فى أواخر أيام على بك الكبير، وكان أثره محدودا على الرغم من المعاهدات التجارية بين ممثلى بريطانيا وفرنسا وبين على بك ومن

جاء بعده من المماليك، وذلك بسبب معارضة الدولة العثمانية لهذه المعاهدات، وأيضا لملاحة السفن الإنجليزية فى البحر الأحمر شمال جدة، وتحريضها العربان على طول طريق السويس البرى على مهاجمة هذه التجارة ونهبها، فضلا عن الصراعات بين البيوت المملوكية التى أساءت إلى حركة التجارة فى مصر. ولن نتعرض طويلا إلى القول باستعانة على بك الكبير بجماعات التجار فى إقامة الحكومة المركزية القوية، فلا يوجد سند لهذا القول، وإنما كانت استعانة على بك الكبير بالمماليك الذين ظهرت حنكته فى اقتنائهم، وتجنيد المغاربة المرتزقة، مع ترقية اتباعه وتأليف قلوب أنصاره[٢]. وبذلك يسقط القول بالمحتوى الرأسمالى لحركة على بك الكبير.

ومن المحقق أنه لم يجر تغيير ذو بال على تركيب المجتمع المصرى قبل عهد محمد على. ففى أواخر القرن الثامن عشر، كان المجتمع المصرى يقف فى القمة منه طبقة المماليك، وتليها الطبقة البورجوازية المكونة من مشايخ الأزهر وكبار التجار والصناع - وهى طبقة لم تكف عن الوجود فى المجتمع المصرى - ثم طبقة الفلاحين. والنقطة المهمة فى هذا الصدد هى أن نشاط الطبقة البورجوازية لم يكن مميزا فى التجارة وحدها، بل دخل التجار والعلماء والأشراف ميدان الالتزام[٣]. ومن ثم فلم يكن ثمة تناقض بين هذه الطبقة البورجوازية وطبقة الملتزمين، حتى إذا اعتبرنا طبقة الملتزمين طبقة إقطاعية، وهى ليست كذلك.

وهنا نأتى إلى القول بأن حركة الترجمة والبعثات لم تكن سوى أحد مظاهر الصراع بين قوى الانتاج الرأسمالية الجديدة فى صراعها مع

علاقات الإنتاج الإقطاعية، وقد توضح لنا مما سبق أنه لم تكن ثمة قوى إنتاج رأسمالية جديدة حتى يدور صراع بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة، وبالتالى فلا يمكن أن توجد مظاهر لواقعة لم تحدث أصلا، ويسقط هذا القول أيضا. فضلا عن ذلك، فإنه لا يوجد أى ارتباط بين ظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر - كما يعتقد هذا الرأى - وبين حركة الترجمة والبعثات، وهى التى بدأت فى عهد محمد على، حتى يقال إن هذه الحركة كانت أحد مظاهر الصراع بين البورجوازية والإقطاع، وفى الواقع أن حركة الترجمة والبعثات ترتبط بنظام محمد على الاحتكارى.

وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الأساس الاجتماعى لنشأة الفكر الليبرالى فى مصر؟. إن هذا الأساس الاجتماعى يرتبط بظهور الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة على يد محمد على، خصوصا منذ عام ١٨٣٧، وبداية احتكاك هذه الطبقة بالغرب عن طريق البعثات التى أرسلها محمد على لخدمة نظامه الاحتكارى، وتجديد مصر. وهو لم ينشأ نتيجة صراع بين القوى البورجوازية الجديدة وأية قوى إقطاعية قديمة، فلم تكن ثمة قوى إقطاعية قديمة تخوض البورجوازية المصرية ضدها أية معركة، وإنما نشأ نتيجة للصراع بين هذه البورجوازية الجديدة وبين الرأسمالية الأوروبية المسيطرة على اقتصاديات مصر من جهة، وبينها وبين الحكم الأوتوقراطى من جهة أخرى. وهذا الفكر الليبرالى لم يولد من بين أصلاب البورجوازية المصرية الجديدة، وإنما بالتبنى عن الغرب فهو مستمد من الفكر

الليبرالى الأوروبى، وكان يستهدف تحرير البلاد من قيود الحكم الاستبدادى لأسرة محمد على من جهة، وتحرير اقتصادها من السيطرة الأجنبية من جهة أخرى.

وقد وفد هذا الفكر الليبرالى إلى مصر لأول مرة بشكله النظرى، على يد رفاعة الطهطاوى، الذى أصدر بعد عودته من بعثته فى باريس كتابه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» عام ١٨٣٤، ثم «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» عام ١٨٦٩، وقد قدم فيهما - على وجه الخصوص - خلاصة آرائه السياسية الميالة إلى النظم الحرة والحياة السياسية المقيدة بالقوانين، وعرض الفكر الليبرالى من ناحيتيه النظرية والتطبيقية لأول مرة، وعمد إلى عمل عظيم لم يسبق له نظير، بترجمته دستور فرنسا الذى كان معمولا به عندما كان فى باريس، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤، متتبعا ما لحقه من تعديلات، مع ما يلزم من الشرح والتعليق والتحليل.

وعن طريق رفاعة الطهطاوى عرف المثقفون المصريون نظم الحكم الغربية، وعرفوا كيف يمكن أن تتكتل الطبقات حول مبادىء سياسية واقتصادية عامة، وتنقسم إلى أحزاب متصارعة حول هذه المبادىء. وانتقلت إليهم صورة متقدمة من العمل السياسى فى الغرب، وكيف يمكن أن تتقيد سلطة الحاكم بدستور يجعل منه مجرد رمز يملك ولا يحكم، وقد عرف المصريون هذه الدروس فى وقت مناسب تماما، حين أخذ التغلغل الاستعمارى الأوروبى يسير بعدها قدما فى مصر فى مناخ الحكم الأتوقراطى الذى ضيع مصالح البلاد فى نهاية الأمر، فكان الفكر الليبرالى، وكان الحكم الدستورى بالمعنى الغربى كما قدمه

الطهطاوى، جاهزا كنظرية يستمد منها المصريون مبادىء كفاحهم للتغلب على السيطرة الاستعمارية من جهة، والسيطرة الأوتوقراطية من جهة أخرى.

ويمكن القول إن إسهامة الطهطاوى فى «تخليص الإبريز»، هى إسهامة التقديم والعرض فى أسلوب ترويجى للفكر الليبرالى، وعلى نحو لا يدع مجالا للشك فى اعتناقه له، على الرغم من أنه لا يقول ذلك صراحة، أو يدعو إليه علانية، وهو أمر طبيعى فى ظل نظام حكم محمد على، ولكنه فى «مناهج الألباب» يظهر اعتناقه لهذا الفكر صراحة، حين يعد أكبر عمل للخديوى اسماعيل، إنشاؤه مجلس شورى النواب. فيقول فى معرض الثناء عليه:

«ولو لم يكن له من المآثر إلا كونه حمل الأهالى على أن يستنيبوا عنهم نوابا ذوى فكرة المعية، ليتذكروا فى شأن مصالحهم المرعية، لكفاه ذلك شرفا ومجدا، وعزا وسعدا، حيث صار مستوليا على أمة حرة الرأى، باستشارتها فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تحديدها لأجلهم».

ويتضح أسلوب رفاعة الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى، حين يعرض مذاهب الفرنسيين السياسية، بمناسبة حديثه عن ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا على شارل العاشر، «أوكرلوس العاشر» كما يسميه، فقد ذكر أن: هذه الطائفة (يقصد الفرنسيين)، متفرقة فى الرأى فرقتين أصليتين وهما: الملكية، والحرية (يقصد الليبراليين). والمراد بالملكية، أتباع الملك القائلون بأنه ينبغى تسليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشىء. والأخرى تميل إلى

الحرية، بمعنى أنهم يقولون: لا ينبغى النظر إلا إلى القوانين فقط، والملك إنما هو منفذ للأحكام على طبق ما فى القوانين، فكأنه عبارة عن آلة، ولاشك أن الرأيين متباينان، فلذلك كان لا اتحاد بين أهل فرنسا، لفقد الاتفاق فى الرأى.

ثم يقسم الطهطاوى الفرنسيين بين هذين الاتجاهين تقسيما طبقيا، فيذكر أن «الملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم. وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية». وأن «الفرقة الأولى تحاول أعانة الملك، والأخرى ضعفة وإعانة الرعية». ثم أوضح أنه توجد بين فرقة الحريين «طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكية للرعية، ولا حاجة إلى ملك أصلا، ولما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة، وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية». ويخلص الطهطاوى من ذلك إلى أن الفرنسيين ثلاث فرق: فبعضهم «يريد الملكية المطلقة، وبعضهم يريد الملكية المقيدة بالعمل بما فى القوانين، وبعضهم يريد الجمهورية».

ولكن الطهطاوى لا يكتفى بذلك، فقد أصل لهذه النظم الثلاثة فى الفكر السياسى الإسلامى، فقال: «وشريعة الإسلام التى عليها مدار الحكومة الإسلامية، مشوبة بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها. «وهذا التأصيل خطير بالنسبة لشعب لم يعرف من نظم الحكم سوى نظام الخلافة الذى يدعى السلطة الدينية إلى جانب السلطة المدنية المطلقة، فيعرف أن شريعة الإسلام تحتوى على نظام الملكية المقيدة جنبا إلى جنب مع نظام الجمهورية».

كذلك يتضح أسلوب الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى، حين

يترجم إلى العربية دستور فرنسا ـ كما ذكرنا ـ ويبدى إعجابه وهو يعلق على بعض مواده،.، فقد علق على المادة الأولى، الخاصة بالمساواة أمام القانون. مبديا انبهاره بما ذهبت إليه فى هذه المساواة، «حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك، وينفذ عليه الحكم كغيره!.» ثم يقول: «فانظر إلى هذه المادة الأولى، فإنها لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم.. ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنسيين، وهى من الأدلة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية، وتقدمهم فى الآداب الحضرية».

وقد علق على المادة الثانية الخاصة بالمساواة فى «الفرد» (الضرائب) قائلا: «يمكن أن يقال إن الفرد ونحوها لو كانت مرتبة فى بلاد الإسلام كما هى فى تلك البلاد، لطابت النفس.. ومدة إقامتى بباريس لم أسمع أحدا يشكو من المكوس والفرد والجبايات أبدا، ولا يتأثرون بحيث إنها تؤخذ بكيفية لا تضر المعطى، وتنفع بيت مالهم».

وفى تعليقه على المادة الثالثة، الخاصة بالمساواة فى تولى المناصب، قال إنها تحمل كل إنسان على تعهد تعلمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه، وبهذا كثرت معارفهم ولم يقف تمدنهم على حالة واحدة مثل الصين والهند.

كما علق على المادة الثامنة الخاصة بحرية النشر قائلا: «إنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره.. لأنه قد يخطر ببال الحقير ما لا يخطر ببال العظيم!».

وعلق على المادة التاسعة الخاصة بحرمة الملكية الخاصة بقوله:

«إنها عين العدل والإنصاف، وهى واجبة لضبط جور الأقوياء على الضعاف».

ثم علق على المادة الخامسة عشرة الخاصة بأن السلطة يتولاها الملك وديوان «آلبير» وديوان رسل العمالات (مجلسا الشيوخ والنواب) قائلا: «وحيثما كانت رسل العمالات (مجلس النواب) قائمة مقام الرعية ومتكلمة على لسانها، كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها، وعلى كل حال فهى مانعة للظلم عن نفسها، وهى آمنة منه بالكلية».

وقد وجه رفاعة الطهطاوى نقدا شديدا لشارل العاشر حين كان يعرض أحداث ثورة ١٨٣٠. فقد ذكر أنه لم يقابل الثورة «بالكياسة والسياسة والرياسة»، وأنه أراد هلاك رعاياه، حيث أنزلهم بمنزلة أعدائه، و«أنه لو أنعم فى إعطاء الحرية لأمة بهذه الصفة حرية، لما وقع فى مثل هذه الحيرة، ونزل عن كرسيه فى هذه المحنة الأخيرة، لاسيما وقد عهد الفرنساوية بصفة الحرية، وألفوها واعتادوا عليها، وصارت عندهم من الصفات النفسية».

على أن الطهطاوى بالرغم من أنه كان يدرك الفرق بين فكرة التفويض الإلهى للملوك وفكرة العقد الاجتماعى، وقد أبرزها فى «تخليص الإبريز»، إلا أنه كان يأخذ بفكرة التفويض الإلهى، ربما لأن قضية مصدر السلطة لم تكن محل بحث نظرى فى الفكر الإسلامى والشرق كما يقول البعض - وربما لأن النظرة الإسلامية تسلم بأن كل شىء لا يمكن أن يتم إلا بأمر الله، وبالتالى فإن مجرد وصول الحاكم إلى السلطة يكون دليلا على الإرادة الإلهية فى ذلك.

ومن الغريب أن بعض الباحثين يصر على أن الطهطاوى فى «تخليص الإبريز» كان يرى أن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه إنما أبرز الفرق بين فكر التفويض الإلهى وفكرة العقد الاجتماعى، «لأعجابه بها كل الأعجاب ولتأكيد أن الأمة مصدر السلطات»(٤). على أن رأى الطهطاوى فى هذا الصدد صريح. فقد ذكر أن «كون الملك ملكا باختيار رعيته، لا ينافى كون هذا صدر من الله تعالى على سبيل التفضل والإحسان».. وفى كتابه «مناهج الألباب»، أوضح هذا الرأى بصورة لا تحتمل الشك أو الالتباس فقال: «ثم إن للملوك فى ممالكهم حقوقا تسمى بالمزايا، وعليهم واجبات فى حق الرعايا، فمن مزايا الملك أنه خليفة الله فى أرضه، وأن حسابه على ربه، فليس عليه فى فعله مسئولية لأحد من رعاياه، وأنما يذكر للحكم والحكمة من طرف أرباب الشرعيات، أو السياسات، برفق ولين، لإخطاره بما عسى أن يكون قد غفل عنه، مع حسن الظن به.. فإذا فعل الملك كفيره ما لا يوافق، لامته نفسه، لأن نور الحق يسطع فى القلب!» ثم يقول: «فدأب الملك العاقل أن يتبصر فى العواقب، وأن يستحضر فى دائم أوقاته، وفى حركاته وسكناته، أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره لرعاية الرعية، وجعله ملكا عليهم، لا ملكا لهم».

وقد أورد الطهطاوى من العوامل المساعدة التى تحمل الملوك على العدل، قوة الرأى العام، فقال: «ومما يحملهم على العدل أيضا، ويحاسبهم محاسبة معنوية، الرأى العمومى، أى رأى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك، فإن الملوك يستحون من اللوم العمومى، فالرأى العمومى سلطان قاهر على قلوب

الملوك والأكابر، لا يتساهل فى حكمه، ولا يهزل فى قضائه. فويل لمن نفرت منه القلوب، واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب»[٥].

وقد فسر البعض هذا القول بأن الطهطاوى إنما يريد القول بأن «الملوك لا يحاكمون، ولكن يثار عليهم ويخلعون، وأن الرأى العام هو الذى يقلب العروش[٦]. وهو تفسير يحمل النص بما لا يعنيه، لأن الطهطاوى يتحدث عن «محاسبة معنوية» - حسب تعبيره - لا عن «محاسبة مادية» - كما تتمثل فى الثورة على الملوك وخلعهم وقلب عروشهم بوساطة الرأى العام - ولذلك يقول إن «الملوك يستحون من اللوم العمومى».

ومما لا شك فيه أن رأى الطهطاوى فى هذا الصدد لا يقلل من شأنه. فيكفى أنه أبرز لأول مرة فى الفكر المصرى، فكرة مصدر السلطة، وأوضح الفرق بين اعتلاء الملك العرش بإرادة «ملته» (أمته)، واعتلائه بمحض «خصوصية خص الله سبحانه وتعالى بها عائلته من غير أن يكون لرعيته مدخلية». لقد بذر البذرة فى أرض كانت تتهيأ للثورة العرابية.

على كل حال، فإذا كانت ليبرالية الطهطاوى قد وقفت عند حد نظرية الحق الإلهى للملوك، فإن جمال الدين الأفغانى، وهو بركان ثائر عظيم، لم يتردد فى تحطيمها فى شراسة، فقد ناقش هذه القضية فى عبارات بالغة العنف قائلا: إن «الملوك، فضلا عما رسخ فى نفوسهم من أن رتبتهم الملوكية إنما هى رتبة سماوية ساقتها إليهم يد العناية الإلهية بسبب عنصرهم وطهارة طينتهم، يعتقدون أن لا قوام للرعية بدون وجودهم، وأن لا غنى لها عنهم، إذ هم يحفظون أموالهم،

ويحقنون دماءهم، ويوفون لكل ذى حق حقه، وينتقصون للمظلوم من الظالم، ويحرسون الثغور لدفع ضرر المهاجمين - فيرون أن لهم بذلك حق التصرف فى أموال الرعية ودمائها، وأنه يجب عليهم طاعتهم والخضوع لسطوتهم وسلطتهم وامتثال أوامرهم واجتناب نواهيهم، ويرمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها».

ثم يرد قائلا: «والرعايا يخاطبونهم قائلين: لامزية لكم علينا كما زعمتم، ولستم أطيب عنصرا ولا أطهر طينة، بل نراكم أناسا استولى عليكم حب الرئاسة وأسرتكم الشهوة.. أفلا تعلمون أن الحارس المرابط إنما هو منا؟ والحافظ والحاقن والمنظم إنما هو القانون والشريعة الحقة. وما أنتم إلا منوطون بحفظها والعمل فى الناس بها. فإن قمتم بذلك على وجه الاستقامة كان لكم علينا ما يقوم بأودكم، فكيف ساغ لكم أن تلعبوا بأموالنا، وتعبثوا بدمائنا، وتلقوا بنا فى هوة الشقاوة، ثم تبتغوا طاعتنا وامتثالنا؟»(٧).

ثم وضع الأفغانى الملك فى الوضع الآتى: «يبقى التاج على رأسه ما بقى محافظا أمينا على صون الدستور. فإذا حنث بقسمه، وخان دستور الأمة، أما أن يبقى رأسه بلا تاج، أو تاجه بلا رأس».

ثم يحسم الأفغانى القضية فى صورة أخرى قائلا: «إذا صح أن من الأشياء ما ليس يوهب، فأهم هذه الأشياء: الحرية والاستقلال، لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر، للأمة عن طيب خاطر. والاستقلال كذلك، بل هاتان النعمتان إنما حصلت وتحصل عليها الأمم أخذا بقوة واقتدار»(٨).

وقد حسم الشيخ محمد عبده قضية مصدر السلطة فقال:

«والخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم، ولا هو مهبط الوحى.. فالأمة، أو نائب الأمة هو الذى ينصبه. والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها. فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه»(٩).

فى نفس العام الذى قال فيه الأفغانى كلامه السالف الذكر (١٨٧٩)، كان الفكر الليبرالى فى مصر يتبلور على يد البورجوازية المصرية فى أول مشروع نيابى كامل، يسبغ على البورجوازية المصرية السلطة التى تسعى إليها. ولكن ذلك أقتضى قيام ثورة، هى الثورة العرابية، على أن التجربة الدستورية التى أفرزتها الثورة العرابية لم تلبث أن أجهضت بالقوة على يد التدخل البريطانى المسلح فى ١١ يوليو ١٨٨٢، الذى انتهى بوقوع الاحتلال البريطانى، وعادت الأمور إلى ماكانت عليه تقريبا قبل الثورة.

وفى عهد الاحتلال البريطانى، وفى ظل النظام النيابى الممسوخ الذى أقامه، برز فى العقد الأول من القرن العشرين مفكر ليبرالى كبير، هو أحمد لطفى السيد، الذى يعد على درجة كبيرة من الأهمية فى تاريخ الفكر الليبرالى فى مصر لسببين رئيسيين:

أولاً: لأنه يعرض فكرا علمانيا خالصا متجردا من أية نزعة دينية إسلامية، كتلك التى اختلطت فى ذهن الطهطاوى أو الأفغانى أو زعماء الحزب الوطنى.

ثانيا: لأنه يقدم فكرا متكاملا، يستقيه مباشرة من الغرب، دون أن يحاول التأصيل له فى التراث الإسلامى.

وقد قدم أحمد لطفى السيد هذا الفكر خير تقديم فى سلسلة من المقالات نشرها فى عام ١٩١٣ فى صحيفة «الجريدة» لسان حال حزب الأمة. وكأنما أحس بما يمكن أن يوجه من طعن لهذا الفكر من جانب القوى الاستبدادية، تحت ذريعة «التقليد» أو «الأفكار المستوردة» فسارع إلى تفنيد هذه الحجةبداءة قائلا:

«سيقولون تلك تعاليم أفرنجية، يتخذها كتاب مصر مقلدين أساتذتهم الأوروبيين.. ما دفعت إليها الضرورة فى مصر! لو أنكرتم علينا كل شىء، لا تستطيعون أن تنكروا علينا أننا من بنى الإنسان، لنا نحن أيضا شغف بالحرية، والآمال فى استرجاع مركزنا اللائق بنا فى صف الأمم التى ليست عناصرها بأدخل فى المدينة من العناصر المؤلفة للوحدة المصرية. الحرية فينا طبيعية شغفنا بها عظيم»[١٠].

ثم أخذ أحمد لطفى السيد فى عرض مبادىء المذهب الليبرالى، الذى كان يطلق عليه اسم: «مذهب الحرية» أو «مذهب الحريين» أنصار الحرية فأوضح أولا أن هذا المذهب «يقضى فى أصل وضعه بألا يكون للحكومة سلطان إلا على ما دلتها الضرورة إياه، وهو ثلاث ولايات: ولاية البوليس، وولاية القضاء، وولاية الدفاع عن الوطن. وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع، فالولاية فيه للأفراد والمجاميع (الجماعات) الحرة، فالحكومة بأصل نظامها، مهما كان شكلها، ليس لوجودها علة إلا الضرورة. ويجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة».

ثم أرجع أحمد لطفى السيد - بحق - «كل ما نحن فيه من سوء الحال: أخلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية» إلى «سبب أصيل» هو:

«نقص الحرية فى نفوسنا نقصا فاحشا، جره علينا الاستعمار القديم».
يقال: «لنخرج من هذا الأساس الذى كأنه عام فى الشرق، أحساس أن الأمة رعية، والحاكم راع يتصرف فى رعيته على ما يشتهيه. إن هذا الإحساس الذى اتخذناه قاعدة لسلوكنا، بل طريقا لسلوكنا فى حياتنا القومية، هو الذى أبعدنا عن سرعة الأخذ بمبادىء التمدن الحديث، وفرق كلمتنا، وأثقل فى طريق المجد خطانا»[11].

وتناول أحمد لطفى السيد أول سمة العمل السياسى فى ظل مذهب الحريين، وهى الأحزاب. وتعرض أولا لما يمكن أن تثيره صحف الحكومة من اعتراض على «فكرة الحزبية» وشرورها، ورد بأن الحكومة نفسها «هى التى خلقت الحزبية فى قانون الجمعية التشريعية، لأنها سنت تمثيل الأقليات ذوات المنافع المختلفة. إنها فرضت فى البلاد أقلية قبطية سياسية، وفرضت أقلية بدوية سياسية، إنها قررت تمثيل الأقليات، بل قررت تمثيل المهن المختلفة أيضا، فمثلت مهن الطب والهندسة والتجارة والتعليم، إنها مثلت بذلك كل معنى من المعانى القائمة بجمهور الأمة وكل مشرب من المشارب وما نسيته الحكومة من الطوائف قدمته لها الأمة أنها بذلك خلقت فى المجالس المشارب المختلفة، وما المشارب إلا الأحزاب».

ثم قال: إن نواب الأمة لو انتفت عنهم صفة الحزبية، لكانت آراؤهم فى التشريع آراء بالمصادفة غير مستندة إلى مذهب بعينه من مذاهب الحكم، ويترتب على ذلك أن يكون تشريعنا تشريعا ميتا لا روح له ولا اتصال بين أجزائه، بعيدا عليه أن يكون ذا أثر محمود فى البلاد، أنه لا يطعن على النائب ألا يكون هو قائد الفكرة التى تربطه بأصحابه، ولا يطعن عليه أنه ليس الخطيب الذى يقف كل يوم فى منبر الخطابة

ليدافع عن آراء حزبه ـ ولكن يطعن عليه كل الطعن، أن يسلم مقاليد آرائه للمصادفة، أو أن يغلبه حب الشهوة على حب مصلحة البلاد».

ثم لفت النظر إلى «نقص مهم فى الأحزاب الشرقية، نقص كان من شأنه فى كل زمان ومكان أن يقضى على وجودها أو يعكس النتائج المنتظرة منها» ـ وهو أن كل نائب من النواب يجب أن يكون رأيه الشخصى هو المأخوذ به، فلا ينزل عنه مهما كان مخالفا لآراء أصحابه أو غير متفق مع قواعد المذهب السياسى الذى يدين به حزبه». وقال: «أن الحزب فى كل مجلس يجب أن يكون له قائد يقوده، ويجب على كل عضو أن يضحى دائما برأيه لرأى حزبه. فإذا كان كل نائب يريد أن يكون هو قائد حزبه، فلا حزب ولا قيادة»[١٢].

ثم تعرض أحمد لطفى السيد لقضية جوهرية هى قضية الأساس الذى يقوم عليه الاجتماع الإنسانى، والذى بدونه يسقط هذا الاجتماع، مستعينا فى ذلك بمذهب المنفعة الراديكالى لبنتام Bentnam، فذكر أن هذا الأساس هو «المنفعة». وقد شرح ذلك شرحا خطيرا فقال: «أن حب الوطن، ككل عاطفة من العواطف، إنما أساسها المنفعة، فعلى المنفعة ينبنى كل إحساس وكل عمل وعلى المنفعة المتبادلة تقوم الجمعية الإنسانية. فالفرد الذى لا يجد فى الجمعية الإنسانية إلا غرما يدفعه فى غير مقابل من المغانم المعنوية والمادية ـ فرد لا مصلحة له فى البقاء فى الإجتماع. بل قد أثبت الحس أن الأفراد والجمعيات التى وجدت مغارمها فى الجمعية (الاجتماع الإنسانى) تقوى مغانمها منها، قد حقدوا فعلا على النظام الاجتماعى، أصروا

على العبث به، انتقاما لأنفسهم، واقتناعا بأن نظاما كهذا ليس أهلا لحمايتهم وليس من حقه أن يعيش». وقال: «إنى لأعجب لفرد أو طائفة يسامون فى جمعيتهم صنوف الخسف، وتذهب بمنافعهم رياح الاستبدا، ثم لا يهجرون الجمعية، ولا يبعدون عن أوطانهم».

وقد حدد أحمد لطفى السيد هذه المنفعة التى يقوم عليها الاجتماع الإنسانى،فذكر أنها تتمثل فى «الحقوق الأصلية، حقوق الكافة التى هى أربطة الجمعية الإنسانية ومناط الأفراد بها، وهى: حق الحرية الشخصية بمعناها العام: حرية الفكر، والاعتقاد، حرية الكلام والكتابة، حرية التربية والتعليم فى حدود ضرر الغير، فليس للشارع أن يضع قانونا يسلب به فردا أو طائفة أو كل الأمة حقهم فى الحرية بمعناها العام، فى غير حدود الضرر المعروف».

وانتقل أحمد لطفى السيد من حرية الأفراد إلى حرية الأمة، فأكد أن حق الأمة فى دستورها أو حريتها العامة، «كحق الحرية الشخصية للأفراد، فالذين يقولون: إن الفرد خلق حرا - وكل الناس على هذا الإجماع - يجب أن يقولوا أن الأمة تألفت حرة أيضا، ما دام إجتماع الأمة ليس من الحوادث العارضة، ولكنه حادثة طبيعية، لأن الإنسان مدنى بالطبع، هذا الحق، حق الأمة فى أن تحكم نفسها على الطريقة التى تراها، هو من الحقوق التى لا يجوز للشارع أن ينتقص منه شيئا»(١٣).

ثم تناول الحريات الأساسية واحدة وراء الأخرى. وبدأ بحرية التعليم بتحليل ليبرالى صرف، فقد أنكر على الحكومة أن تبسط سلطتها على التعليم بحجة أن هذا التعليم بهذا الشكل سوف «يأخذ

طابع سياسة الحكومة»، وقال: «إن الحكومات، حتى أكثرها حرية، لم تأخذ على عاتقها تعليم الأمة وتربيتها إلا لتصورها بالصورة التى ترضاها، وتؤدى بها بالأخلاق التى تتمشى مع مآربها من الحكم». ثم عقد مقارنة بين التعليم فى الدولة العثمانية قبل الدستور، وبين التعليم فى الجمهورية الفرنسية، وقال إن الفرق بين التعليمين هو الفرق بين الحكومتين!» بعيد كلاهما عن الآخر بُعد ما بين حكومة استبدادية مطلقة وحكومة جمهورية»، «فالأستاذ التركى يضع همه فى تكوين إنسان يألف الظلم يقع منه على غيره، ويرضاه إن وقع من غيره عليه. وأما الأستاذ الفرنساوى، فهمه أن يصور تلميذه على صورته، ينفر غالبا من الملوكية (الملكية)، ويرى الجمهورية هى واسطة السعادة القومية»، «وبذلك تغل أيدى الأساتذة الأحرار عن أن يعلموا التلاميذ حسن التفكير ، ويعودوهم على الاستقلال فى الرأى، وتعقل ألسنتهم عن أن يلقوا على الطلبة إلا ما كان فى برنامج الحكومة».

ثم قال: «التربية والتعليم ليسا شيئا آخر إلا إنماء ملكات النشء، وتسليحهم للمزاحمة والظفر فى معترك الحياة فى العصر الذى يعيشون فيه، وعلى نسبة استعداد كل منهم. ودخول السياسة فى التعليم، والحجر على حرية الرأى فى المسائل الحالية، من شأنه أن يجعل الطالب يكبر وهو طفل، بالنسبة إلى الأوساط الخارجية عن وسط المدرسة. على أن كثيرا من أولى الرأى فى التربية، لا يرون إلا أن المدرسة هى الأمة مصغرة، فيجب أن يتعلم منها النشء كيفية الحكم على الحوادث الواقعة فى الأمة خارج أسوار المدرسة».

لهذه الاعتبارات الجديدة ـ كما يقول أحمد لطفى السيد ـ طلب إلى

الحكومة أن ترفع يدها عن التعليم، وأن تنزل عنه إلى الأمة، «فتشجع الجامعة المصرية حتى يأتى مرسلوها، ويتألف منهم مجلس إدارة حر، ثم تعطيها الحكومة المدارس العالية بمزانياتها أو بإعانات تضارع تلك الميزانيات. أما التعليم الأولى والابتدائى والثانونى والصناعى، فتنزل عنها جميعا إلى مجالس المديريات بميزانياتها، وتبقى نظارة المعارف مشرفة عامة على كل تعاليم فى البلاد، تقرر الاعانات وتوزعها على الطريقة المستعملة فى إنجلترا». وقال : «ليس غرضنا من كل ذلك تطبيق مذهب «الحريين»، بل نحن نرى من الجهة العملية أن التعليم الحر أنفع جدًا من التعليم الحكومى، وأن العلم لا يرقى تحت ضغط السياسة أبدا» (١٤).

ثم تناول أحمد لطفى السيد حرية القضاء، التى اعتبرها «عقدة العقد ومسألة المسائل». فذكر أنه على الرغم من أن «لوك» و «مونتسكيو» قد شرعا وجوب فصل السلطات الثلاث فصلا تاما، وعلى الرغم من أن هذا الفصل قد تحقق فى الأمم الدستورية من أوروبا بعض التحقق، ففصلت السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية فصلا تاما - إلا أن السلطاة القضائية لم تفصل بعد. فإن القضاة تابعون للحكومة، أى للسلطة التنفيذية، تبعية قريبة أو بعيدة بإختلاف البلاد. ولكنهم تابعون لها دائما، لأن بيدها تعيينهم، وبيدها ترقيتهم، وعليها الاتكال فى نقل أحدهم من مركز لا يوافقه إلى مركز يرغب فيه. وإن لم يكن بيدها فصلهم عن الخدمة، ولا نقلهم بغير إرادتهم، إلا أن الاستزادة من الرقى المعنوى ووفرة المراتب شهوة طبيعية في الإنسان فإذا وجد انسان زاهد فى هذه الشهوة، فمن النادر الذى لا يصلح

اتخاذه قاعدة لحكم من الأحكام. ولا شك أن تبعية القضاة عن قرب أو عن بعد لسلطة الحكومة التنفيذية، تجعلهم يتأثرون بميولها، ولا يرفضون تحقيق أغراضها وشهواتها من حيث يشعرون ومن حيث لا يشعرون. أنهم مدفوعون لذلك بعوامل الأرضاء، التى هى كالغريزة فى التابع نحو المتبوع. لهذا قلنا إن استقلال القضاء لا يزال عقدة العقد ومحل النظر وكثرة الاقتراحات فى البلاد الدستورية، جمهورية أو ملكية.

ثم ذكر أن خير الحلول التى وجدت لهذه العقدة، النظام القضائى فى الولايات المتحدة الأمريكية . «فإن نظامها فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلا تاما نهائيا. فإن القضاء ينتخبون هناك من قبل الأمة بالانتخاب العام، وليس للسلطة التشريعية ولا للسطلة التنفيذية عليهم سبيل. أنهم أحرار فى تقدير الوقائع، مستقلون فى أعمالهم القضائية استقلالا يدهشنا نحن الذين نعتبر القاضى خاضعا فى كل تصرفاته لسلطة القوانين. أن للمحكمة فى الولايات المتحدة أن ترفض تنفيذ أى قانون مستوف جميع شرائطه الشكلية، ترفضه فى موضوعه إذا رأت أن فيه ما يمس الحقوق الثابتة بالدستور، أو ما يخالف قواعد النظام السياسى للولايات المتحدة. وعندئذ يرفع الأمر إلى المحكمة العليا، فإن أيدت الحكم، عطل تنفيذ القانون. فالسلطة القضائية لها فى هذه الحالة مرجع تشريعى لا يستهان به، لأنها تعطل بالفعل سلطة التشريع، ولا تتمشى معها قيد شبر، متى تبين لها أن هذه السلطة قد مست فى عملها نصوص الدستور، أو خالفت قواعده. ولا حرج عليها فيما رأت».

«لهذا السبب» ـ كما يقول أحمد لطفى السيد ـ «ننادى بوجوب استقلال القضاء، لأن حرية الأفراد وحقوق الأفراد بغير استقلال القضاء هباء». «حقوقنا رهن باستقلال القضاء، فإن لم يكن القضاء حراً ومستقلاً، فمصالحنا همل وحريتنا هراء» (١٥).

وقد انتقل أحمد لطفى السيد بعد ذلك إلى معالجة حرية الصحافة. فذكر أنها صانعة الرأى العام، وأنه يصعب تصديق أنه كان يوجد من قبل ظهور الصحافة رأى عام أو شبه رأى عام فى أى وطن من الأوطان كثيرة السكان . «فالصحافة علة الرأى العام بمعناه الحالى فى الأمم. فهى الحكومة الحقيقية للبلاد المتمدنة، حكومة حرة قوية خلو من إكراه الحكومات الاستبدادية، لأنها تسوق الناس، لا بعصا الحاكم، ولكن بقوة الاعتقاد. وسلطانها ليس واقعا على أجسام الناس كسلطان الحكومات والقوانين، ولكن سلطانها واقع على الضمائر». والحكومة أيا كان شكلها لا تستطيع أن تغير من اعتقاد الرأى العام، مهما كانت وسائل الإكراه، لذلك فإن «خير ما تفعل الحكومات لنفسها وللأمة التى تحكمها، أن تكون مع الصحافة على غاية من التسامح، فلا تقف فى طريق رقيها، لأن ذلك وقوف فى طريق حرية الرأى العام، ومصادرة لاعتقادة، لا يأتى إلا بنتيجة عكسية».

«إن الحرية الشخصية حق مكتسب بمجرد الولادة. ومظهر الحرية الشخصية هو فى إبداء الرأى ونشره. وليست الصحافة شيئاً آخر غير هذا المظهر. فإذا كان يستطاع مصادرتنا فى هذه النعمة، نعمة الله علينا وعلى كل مخلوقاته، فما هو العوض الذى تعطيه لنا الجمعية أو الحكومة فى نظير هذا الحرمان؟. حرية الصحافة هى الحرية

الشخصية تطورت حتى صارت نظاما اجتماعياً ضرورياً للجمعيات المدنية. فهى من حيث كونها حقا من حقوق الفرد الأصيلة، لا يحل للشارع أن يمسها، وهى من حيث كونها نظاماً اجتماعيا هو علة تأليف الرأى العام وعلة تطوره فى مراتب الارتقاء، تستحق حماية الحكومة وحرص الأمة» (١٦).

ثم تناول أحمد لطفى السيد حرية الخطابة . «مظهر الحرية الشخصية، بل ألصق مظاهرها بها. وهى الآلة الشائعة لحرية الفكر وحرية الضمير. وهى ألزم للفرد من حرية الكتابة. وهى كسائر مظاهر الحرية الشخصية لأحد لها إلا ضرر الغير وايذاؤه».

ثم قال إن الخطابة تفعل فى النفوس أضعاف ما تعمله الكتابه. فهى التى تحرك عواطف الجماعات الثائرة، وهى التى تسكن ثوران تلك العواطف، وهى أفضل ما اتخذه الإنسان سلاحا للإقناع فمن منع إنسانا حرية القول، فكأنما منع الإنسانية جميعا، فإن قول الحقيقة ليس مجرد حق للفرد، وله إتيانه وله تركه - بل هو أيضا واجب عليه للجمعية التى يعيش فيها. ولا تتم للفرد وطنية إلا إذا أظهر ما يعتقده صالحا لقومه. فالذين يتعرضون لحرية الكلام، يعطلون حقا من حقوق الأفراد الطبيعية».

ثم عقد أحمد لطفى السيد مقارنة بين الخطابة والكتابة، فقال: إن الخطابة هى «آلة الإقناع فى المجالس النيابية، ولاتزال الآلة السريعة لظهور الحقيقة. فما يقوله الخطيب فى كلمات قليلات يبلغ بها غياته من التأثير، لا يفتأ الكاتب يكتب فيه ويحبر أياما وأسابيع، حتى تصل كلماته عديمة الروح أو قليلتها». وقال : «إن لسان الكاتب وبيانه

ونظراته وصوته وإشاراته وروح الإقناع التى تتجلى فى وجهه وتنبعث أشعتها إلى سامعيه ـ كل أولئك شركاء فى أداء المعنى المقصود حياً قوياً يقرع جباه السامعين، وينفذ فى رؤوسهم وفى صدورهم، فتطرب بها حتى تصفق أكفهم تصفيقا». لذلك إذا كانت حرية الكتابة من الحقوق التى لا يحل للشارع أن يمسها، فإن مساس حرية الكلام أولى بالتحريم»[١٧].

ثم انتقل أحمد لطفى السيد إلى حرية الاجتماع، التى اعتبرها أكثر خطرًا على الظلم من كل حرية سواها». وقال إنها هى أيضا «مظهر من مظاهر الحرية الشخصية». فإذا كنا بالفطرة أحرارًا فى الفكر وفي الاعتقاد، وفي الكتابة، وفي الخطابة ـ فإننا كذلك أحرار فى الاجتماع أيضا. وأن قوة الأمم أصبحت تقاس بكثرة جمعياتها القوية، سياسية كانت أو علمية أو دينية أو تجارية أو صناعية. فمهما كانت مبادىء الحكم التى تسير عليها هذه الأمم، «فإنها بالجمعيات فى مأمن من أن تغلبها الحكومة على أمرها».

ثم قال فإن تلك الحقيقة لم تكن مجهولة عند الحكومات الاستبدادية القديمة والحديثة. إنها كانت ترتعد فرائصها من الجمعيات، فتضمها إليها لتعزز بها جانبها، أو تبددها وتقضى عليها حتى لا تلقى الأمة إلا أفرادا ضعافا. والتاريخ مستفيض الأمثلة على ما كان من حكومات الاستبدال.. ولا نعرف فيه أن حكومة استبدادية حمت تأليف الجمعيات وشجعتها، ولو كانت دينية، إلا إذا كان الغرض من تشجيعها ضمها إليها لتقلم أظافرها، حتى لا تتشبها فى أهاب الظلم، ولتعطل قواها حتى لا يشتد بها ساعد الأمة على الخروج من

العبودية إلى الحرية».

«فحرية الاجتماع» اذن ـ كما قال أحمد لطفى السيد ـ «أكثر خطراً على الظلم من كل حرية سواها. لأن الجمعية أكثر من الفرد قوة، وأطول عمراً، وأشمل تأثيرا، وأعسر على عواصف الحوادث منقلبا. حرية الاجتماع من حيث كونها مظهراً من مظاهر الحرية الشخصية التى لنا نحن الأفراد بالفطرة، لا يجوز للشارع أن يمسها من غير أن يظلمنا فى أعز ما لدينا. ومن حيث كونها الوساطة الكبرى فى مجد الأمة وقوتها، لا يجوز للشارع أن يمسها من غير أن يؤخر الأمة ويحبسها عن الأخذ بأسباب مدنيتها. وذلك شر ما يمكن توقعه من الأرزاء» (١٨).

وفى مقال بعنوان : «مذهب الحرية مفيد للأفراد وللأمة جميعا»، دفاع أحمد لطفى السيد عن هذه المقولة دفاعاً قوياً. فذكر، فيما يتعلق بمصلحة الفرد، أن انتهاج البلاد مذهب الحرية، «يكفل لحريته الشخصية بجميع مظاهرها : حرية العمل والترك، حرية الفكر والاعتقاد، حرية الرأى ونشره بالخطابة والكتابة والتعليم. يكفل لذلك فى حدود ضرر الغير، ولا يجعل للحكومة عليه سلطانا إلا فى الأعمال التى أوجبت الضرورة توليتها أياها، وفى حفظ الأمن داخل البلاد، والدفاع عن الوطن، مصلحة الفرد من تدبير الأمة على مذهب الحرية واضحة بما ذكرنا، وبأن الحرية وحدها هى الكافلة لرقيه فى الفهم والعلم والقوة والعمل، ليصل إلى إطفاء هذا الشوق الذى يتأجج بين ضلوعه، شوق الوصول إلى الكمال. تلك هى منفعة الناس دائرة على مذهب الحرية وجودا وعدما، فإذا تعطلت قواعد الحرية، تعطلت

منفعتهم واعتورهم الضعف وسوء الحال».

أما فيما يتصل بمنفعة الحكومة فى اتباع مذهب الحرية، فقد ذكر أحمد لطفى السيد أن هذا المذهب يقوى الأفراد فيقومون تحت أعينها بجليل الأعمال التى لا تتأخر عن أن تنسبها الحكومة ذاتها وحسن تصرفها وفضل رعايتها. ومن جهة أخرى، فإن مذهب الحرية يحمى الحكومة من شر نفسها وسوء نتائج استبدادها فتصير بذلك طويلة العمر، إن محبة الشعب هى الوسيلة الوحيدة لنجاح الحكومة فى أعمالها وبقائها فى مراكزها. ولسنا نجد الحكومة مذهبا للحكم يجىء بمحبة الشعب إلا مذهبا كثير المغانم، قليل المغارم، مؤلفا من طبائع الإنسان، وهو مذهب الحرية»[١٩].

وأخيرا يختتم أحمد لطفى السيد عرضه للفكر الليبرالى، أو مذهب «الحريين»، بالقول بأنه كان يود أن يتبع العرف، فيطلق على هذا المذهب اسم «مذهب الأحرار»، كما تسميه الصحافة فى مصر، «لولا حب البعد عن استعمال لفظ مشتركا بين الأحرار وبين أنصار الحرية، مع وجود اللفظ الخاص بأنصار الحرية، وهو لفظ الحريين»[٢٠].

على أن أحمد لطفى السيد ـ مع ذلك ـ كان فى الحقيقة يبشر بفكر كان قد استهلك فى الغرب، وكان فى مرحلة الأفول بعد ظهور المذاهب الاشتراكية وما كشفته من عيوب تطبيقات هذا الفكر، وكانت الدعوة للاشتراكية قد بدأت فى الظهور فى مصر فى ذلك الحين على صفحات الصحف، فى مناخ اشتداد الحركة العمالية، على يد بعض المفكرين، مثل شيلى شميل وسلامة موسى. ولذلك نلاحظ أن أهم ما يميز فكر أحمد لطفى السيد فى هذه المرحلة، ليس فقط

النظرية الليبرالية العلمانية المتكاملة، بل تصارع هذا الفكر مع الفكر الاشتراكى!. فهو لا يبشر هنا بالليبرالية كفكر ونظام مضاد للحكم الاستبدادى فحسب - كما فعل الطهطاوى - وإنما يبشر بها كمذهب مضاد للمذاهب الاشتراكية لحد كبير. لقد غفل أحمد لطفى السيد، عمدا أو عن غير عمد، عن أن تطبيقات النظام الليبرالى فى أوروبا قد أضرت «بمنفعة» الغالبية العظمى فى «الجمعية الإنسانية» ضررا بليغا، وألحقت بهم الضر والبأساء. وبالتالى فإن التطبيق الصحيح لمذهب المنفعة قد بات يقتضى تدخل الدولة لحماية الأغلبية الساحقة التى لا تملك، من المغارم التى تلحقها بها الأقلية القادرة التى تملك.

ونلمس محاربة أحمد لطفى السيد للفكر الاشتراكى فى دعوته للفكر الليبرالى، فى مواضع كثيرة من مقالاته. ففى مقاله بعنوان: «حريتنا» يخاطب نواب الأمة قائلا: «إننا نلفت نظركم إلى قاعدة الإصلاح: الحرية: حرية الفكز، حرية القول، حرية العمل فى حدود القوانين المعقولة الضرورية، خلوا عنا من النظريات السياسية، اتركونا من لألاء المذاهب الاشتراكية، فنحن إلى الحرية أحوج منا إلى شىء آخر». وفى مقال بعنوان: «الحرية ومذاهب الحكم» يقول: «إننا نرى من بين مذاهب الحكم، أن المذهب الحقيقى بالاتباع فى مصر فى الظروف التى نحن فيها - هو مذهب الحرية. وإن كان فى المدنية الحديثة أقدم عهدا من مذهب الاشتراكية التى يختلف تطبيقها باختلاف البلاد». «إن الحس قد أثبت بالأمثلة اليومية، إن الحكومة فى كل أمة ما وليت عملا خارجا عن دائرة الولايات الثلاث التى ذكرناها إلا أساءت منه تصرفا، وفشلت نتيجته». ثم يضرب أحمد لطفى السيد

المثال بالحكومة المصرية فيقول: «عندنا فى مصر، نصبت الحكومة نفسها مزارعا كبيرا، فوضعت يدها على الأرض، وتصدت لاستغلالها، وجاءت لنا بالبذور وبالماشية وآلات الزراعة، لنزرع على حسابها، ففشلت فى مقصدها، وساءت زراعتها، ولم تؤت الأرض من أكلها شيئا مذكورا، فأدركت بعد ذلك خطأها الفاحش (وهو هنا يقصد نظام محمد على الاحتكارى، الذى أجبر على التخلى عنه تحت ضغط الدول الاستعمارية، وليس لادراكه خطأه الفاحش).

ثم يضرب أحمد لطفى السيد مثلا آخر بمصلحة الدومين أو الأراضى الأميرية، ويقول«قدر ميزانيتها وإيرادها ومصاريفها، تجد من غير عناء أن ريع الفدان فيها كان دائما أقل من ريع الفدان فى زراعة الأفراد والشركات الحرة ـ مع أن مصلحة الدومين كان لها الامتياز فى الرى والصرف ما كان من شأنه أن يجعل حاصلات أرضها أوفر من حاصلات أرض الفلاحين. كذلك الحكومة إذا اتجرت فى الملح بالذات أو فى غيره من أصناف التجارة، لا تستطيع أن تكون تاجرا محمود العمل ولا مفيد النتيجة. وهى إذا اشتغلت صانعا فأسوأ ما تكون صناعتها، وأخس ما يكون كسبها منها». ثم يقول «هب أن حكومة الاشتراكية، أو الحكومة التى تتدخل،و فى غير الولايات الثلاث التى ذكرناها، حكومة نافعة فى البلاد الديمقراطية، أى البلاد المحكومة بسلطة الأمة، فهل تكون مداخلة الحكومة فى غير مالها من الحدود مفيدة فى مصر؟ إن كل ما نحن فيه من سوء الحال، أخلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية، إنما سببه الأصيل نقص الحرية فى نفوسنا نقصا فاحشا. جره علينا الاستعباد القديم أو الاشتراكية المعكوسة».

وفى مقاله بعنوان: «حقوق الكافة وسلطة التشريع» أخذ يدلل على أن تطبيق المذهب الليبرالى تطبيقا سليما، من شأنه أن يقى البلاد مما يسميه: «المذاهب الخطرة على الإنسانية»، وممن يسميهم: «الحاقدين»! ومن هؤلاء الحاقدين على النظام - كما يقول - «الفوضويون، ومن يقاربهم من أولى الرؤس الملتهبة والقلوب الجازعة على ما يسمونه سعادة بنى الإنسان «يقصد الشيوعيين». - لهذه الاعتبارات - حسب قوله - «وحرصا على رضا الكافة بنظاماتنا الاجتماعية والسياسية، ونفيا للمذاهب الخطرة على الإنسانية، يجب على الشارع أن يضع طائفة من حقوق الكافة فى ناحية، بعيدا عن تجاريه التشريعية، فإنها رأس مال الفرد فى الجمعية المدنية، بدونها ينقلب إخلاصه للجميعة بغضا عليها.. تلك الحقوق الأصلية هى: حق الحرية الشخصية بمعناها العام: حرية الفكر والاعتقاد، حرية الكلام والكتابة، حرية التعليم فى حدود ضرر الغير، فليس للشارع أن يضع قانونا يسلب به فردا أو طائفة أو كل الأمة حقهم فى الحرية بمعناها العلم فى غير حدود الضرر المعروف، كذلك الحق فى المساواة، أى يكون الناس فى المعاملة سواء أمام القانون. فليس للشارع أن يميز طائفة على الأخرى فى المغانم أو المغارم التى تقتضيها الجمعية».

ثم أخذ أحمد لطفى السيد يدافع فى شراسة عن حق الملكية الفردية فقرر أن ليس للشارع أن يسلب فردًا أو طائفة حق الملكية كل امرىء له الحق فى أن يملك ما استطاع أن يملكه من العروض والنقود والأموال الثابتة والحقوق. ذلك حق أصلى ليس للشارع أن يقربه، وليس

له أن يحد التصرف فيه مع الأهلية، إلا فى منفعة عامة، وفى حدود الضرورة وتعويض الاضرار. فتقديس حق الملكية، واجتناب مساسه من الشارع ركن مهم من أركان الاجتماع».

وبعد أن تحدث أحمد لطفى السيد عن حق الأمة فى الدستور أو حريتها العامة، منطلقا من نظرية العقد الاجتماعى، وبعد أن كرس المقالات الطويلة دفاعا عن حرية القضاء وحرية الصحافة وحرية الاجتماع - انتهى إلى أن مذهب الحرية الذى حاول بسطه فى مقالاته، «هو دون غيره الذى يجب أن يكون أساسا للحكم فى بلادنا» - فى حين أن المذاهب الأخرى، التى يسميها مذاهب الاستبداد، مذاهب القسر والقوة، مذاهب الاستعباد، تضحى بالفرد ومنافعه للحكومة أو للمجموع من غير مبالاة. «وإذا كان معنى وجودنا فى الجمعية أن نعيش أرقاء، فأكرم بحياةالعزلة، أو بالحياة الحيوانية فى بطون الأودية، أو فى قمم الجبال[٢١].

حواشى الفصل الأول

١ ـ دكتور فاروق أبو زيد: الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر ص ٢٧ ـ ٣١ (كتاب الإذاعة والتليفزيون نوفمبر ١٩٧٤).

٢ ـ دكتور محمد رفعت رمضان: على بك الكبير (دار الفكر العربى ١٩٥٠).

٣ ـ صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية (الأنجلو المصرية ١٩٥٠).

٤ ـ دكتور محمود فهمى حجازى: أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى ص ٤٤، انظر أيضًا: الدكتور لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث (الأهرام فى ١٥ مارس ١٩٦٨).

٥ ـ رفاعة رافع الطهطاوى: تخليص الإبريز فى تلخيص باريز (طبعة وزارة الثقافة والأرشاد القومى، مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية (القاهرة ١٢٨٦هـ)، دكتور محمد فهمى حجازى: نفس المصدر، أحمد أحمد بدوى: رفاعة الطهطاوى بك (لجنة البيان العربى ١٩٥٠).

٦ ـ الدكتور لويس عوض: المرجع المذكور.

٧ ـ مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٨ محاضرة بعنوان: «العلة الحقيقية لسعادة الإنسان»، نقلا عن: دكتور فاروق أبو زيد: المرجع المذكور ص ١٣٩ .

٨ ـ محمد عمارة: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨).

٩ - الشيخ محمد عبده: الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، الطبعة السادسة ص ٦٧ (المؤتمر الإسلامى ١٣٧٥هـ).

١٠ - الجريدة فى ١٨ ديسمبر ١٩١٣.

١١ - الجريدة فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٣.

١٢ - الجريدة فى ٢١ ديسمبر ١٩١٣.

١٣ - الجريدة فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٣.

١٤ - الجريدة فى ٢٤ ديسمبر ١٩١٣.

١٥ - الجريدة فى ٢٥ ديسمبر ١٩١٣.

١٦ - الجريدة فى ٢٧ ديسمبر ١٩١٣.

١٧ - الجريدة فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٣.

١٨ - الجريدة فى ٣١ ديسمبر ١٩١٣.

١٩ - الجريدة فى ٣١ ديسمبر ١٩١٣.

٢٠ - الجريدة فى أول يناير ١٩١٤.

٢١ - أحمد لطفى السيد: الجزء الثانى (القاهرة: الأنجلو المصرية ١٩٤٥).

الفصل الثانى

الفكر الإسلامى التجديدى

يمكن تقسيم الفكر الإسلامى التجديدى الذى ظهر فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى فرعين:

١- الفكر الإسلامى التجديدى الدينى

٢- الفكر الإسلامى التجديدى العقلى

ويقف على رأس الفرع الأول مجدد اسلامى عظيم هو الشيخ محمد عبده (امتداده الشيخ رشيد رضا - بشكل محافظ، ثم جماعة الأخوان المسلمين).

أما الفرع الثانى، فيمثله خاصة الشيخان على عبد الرازق ومصطفى عبد الرازق.

وكان الفكر الإسلامى قبل الشيخ محمد عبده يعيش فى بركة راكدة تسمى الأزهر، الذى هوى إلى بئر سحيق من التخلف والجمود لم

يشهده طوال حياته. وكانت جملة عوامل - فى الحقيقة - قد أدت بالأزهر والفكر الاسلامى فى مصر إلى هذا الجمود والتخلف. فنحن نعرف أن مصر - ومعها رقعة شاسعة من العالم العربى - قد سقطت تحت الحكم العثمانى فى أوائل العصور الحديثة، فى الوقت الذى كانت الدول الأوروبية الحديثة تنفض عنها أغلال الحياة الاقتصادية الاقطاعية التى كانت تحياها، وتتجه إلى حياة التجارة والكشوف الجغرافية والفتوح الاستعمارية. ولما كان الحكم العثمانى يكره التغيير ويقوم على الاحتفاظ بالنظم السائدة فى المجتمعات التى أخضعها لحكمه، فقد ترتب على ذلك أن حرم المجتمع المصرى من فرصة التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته المجتمعات الأوروبية، على الرغم من أنه سبقها إلى نظام الدولة المركزية، وحرم بالتالى من الانتقال من المرحلة شبه الاقطاعية التى كان يعيشها إلى المرحلة الرأسمالية التى حركت عوامل التطور والتقدم فى أوروبا. وكان من الطبيعى أن تنعكس أوضاع هذه الحياة الاقتصادية الزراعية الراكدة على الفكر الاسلامى فى مصر، الذى كان مركزه الأزهر. فنرى فى نهاية القرن الثامن عشر الأزهر وقد تحول إلى قالب من قوالب الجمود. فالمؤلفات التى صدرت من علمائه اتسمت بالتزمت وضيق الأفق والعناية باللفظ أكثر من العام ذاته، وكانت تدور فى حلقة لا نهاية لها من المتون، التى تدور حولها شروح، ثم تدور حول المتون حواش، وتدور حول الحواشى تقارير أو هوامش.. الخ وهكذا توقف الاجتهاد فى الفكر الاسلامى وساد الجمود والانغلاق.

وقد تهيأت الفرصة للفكر الاسلامى للانتعاش والتجديد، فى عهد محمد على وخلفائه، عندما أخذ المجتمع المصرى يتعرض لتغييرات

عنيفة نقلته من حال إلى حال. فقد انتقلت حيازة الأرض من نظام الالتزام إلى نظام الاحتكار نظام الملكية الخاصة الزراعية. الأمر الذى أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة وعلاقات إنتاجية جديدة. وكان من الضرورى أن تنعكس هذه التغييرات فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الحياة الفكرية للمجتمع، ويتأثر الفكر الاسلامى تبعا لذلك. ولكن الذى حدث هو أن هذه التغييرات قد شهدت فى الوقت نفسه أول انفتاح على الفكر الغربى مع حركة البعثات والترجمة فى عهد محمد على وخلفائه، خصوصا إسماعيل، وتحول التعليم من نظام الكتاتيب والمساجد إلى نظام المدارس الذى يتعلم فيها التلاميذ العلوم الحديثة واللغات الأجنبية. فكان بسبب هذا التحول الخطير. أن قامت طبقة مثقفة جديدة متأثرة بالأفكار الأوروبية أخذت تتنازع مع طبقة مشايخ الأزهر البقاء حتى ورثتها. وبذلك فان النهضة التى كان مفروضا أن تلحق الفكر الاسلامى والعلوم الاسلامية كانعكاس حتمى لتطور الحياة الاقتصادية الجديدة، انتقلت إلى الفكر العلمانى والانتهال من الحضارة الحديثة والاقبال على الفكر الغربى. وقد لعب جمود علماء الأزهر وانغلاقهم دورا لا يستهان به فى حدوث هذه «النقلة الغربية».

على كل حال، فقد ترتب على هذه العوامل، أن أصبح الأزهر عند نهاية القرن التاسع عشر عبارة عن بركة راكدة ـ كما ذكرنا ـ وآوى إلى حال من الفساد المادى والعقلى فصلته عن الحياة المعاصرة، حتى أصبح علماؤه والمتخرجون فيه غرباء عن الناس كأنهم أهل الكهف، بعثوا من مرقدهم فى كهفهم سنين، تبدلت فيها الدنيا والناس، فهم ينكرون من حولهم، كما ينكرهم من يراهم أو يستمع إليهم.

وقد وصف الشيخ رشيد رضا الجامع الأزهر، من صحنه إلى مقاصره إلى أروقته إلى مغاطسه وميضاته، بأنها أصبحت «مجمعات أوساخ» ومهب روائح عفنة، وبؤرة أمراض معدية، فضلا عما لحق بأهله من الفساد الخلقى والمخازى، كأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوى، والمحاباة فى امتحان شهادة العالمية، والذلة والمهانة أمام كبراء رجال الدنيا. وشر من ذلك تكمن الخرافات والأوهام من أكثر القوم، حتى أن الشيخ حسونة - الذى كان يعده الشيخ محمد عبده أمثلهم - كان يقبل يد أحد أدعياء الولاية من الدجالين!. وكان مستوى الطلبة الأزهريين قد وصل إلى منتهى الانحطاط العلمى، حتى كان الفرد منهم يعجز عن كتابة خطاب إلى والده يستمنحه أرسال الزاد والنفقة بلغة عربية صحيحة الأعراب والحروف. ثم يقول الشيخ رضا: إن «هذه حالة كادت تكون عمومية بين الطلبة والعلماء» حتى أن أحد العلماء كتب إلى الشيخ الانبابى خطابا من أربعة أسطر يعتذر فيه عن عدم الافطار عنده فى رمضان، فكان فى الأربعة سطور «أكثر من عشر لحنات نحوية لا يمكن تطبيقها على قواعد العربية»(١).

فى هذا المناخ الفكرى الاسلامى الشديد التعفن، برز الشيخ محمد عبده مفكرا إسلاميا عملاقا يحمل راية الاصلاح والتجديد، يضرب بمعوله فى أطلال الجهالة، ويسعى إلى تحرير الدين من أغلال الجمود.

ويتمثل إسهامه الفكرى فى ميدان الملاءمة بين الاسلام وحاجات العصر والمدنية من جهة، ودعوته إلى إطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم الدين من جهة أخرى. وقد ضرب بسهم وافر فى الميدان الأول

عن طريق آرائه وفتاويه الجريئة، التى كان يطلقها فى دروسه فى الأزهر وفى الندوات التى تعقد، وفى المقالات التى ينشرها فى الصحف. وقد كان تفسيره للقرآن يتجاوز التفسيرات التى يقوم بها رجال عصره من رجال الدين إلى ميادين الاجتماع والسياسة والأدب والبلاغة. وكان يحضر دروسه كثير من علماء الأزهر وأساتذة المدارس الثانوية والعالية وكبار رجال القضاء وفضلاء الوجهاء ورجال الحكومة، ومنهم محافظ القاهرة. وكان يلقى بعض هذه الدروس فى دار أحمد تيمور، وهناك التقى به كثير من الأساتذة الذين كان لهم من بعد دور مهم فى التجديد الفكرى مثل أحمد فتحى زغلول ورفيق العظم وقاسم أمين وعبد العزيز جاويش ومحمد كردغلى وحافظ ابراهيم(٢). وقد تتلمذ عليه الشيخ رشيد رضا، واتصل به سعد زغلول، الذى لم يكن كغيره تلميذا فحسب بل كان مريدا،(٣).

وكانت جرأة الشيخ محمد عبده فى ميدان الملاءمة بين الدين وحاجات العصر، ومعارضته ما ألفه رجال الدين فى عصره من التضييق على الناس فيما وسع الله لهم فيه، سببا فى كثير من الحملات الظالمة ضد الرجل، ولكنه لم يأبه بها، بل سار فى طريقه فيما يرضى به ويرضى ضميره. ومن نماذج فتاويه افتاؤه بأكل اللحوم التى يذبحها النصارى اعتمادا على قوله تعالى: «اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم». وكذلك افتاؤه بجواز الاستعانة بالكفار وأهل البدع فيما ينفع المسلمين، مستدلا باستعانة النبى والخلفاء بغير المسلمين من الذميين. وقد أفتى الشيخ محمد عبده بلبس البرانيط كما أباح الصور والتماثيل، استنادا إلى أن معنى العبادة وتعظيم التمثال أو الصور قد محى من الأذهان تماما. ووصف

الرسم بأنه ضرب من الشعر الذى يرى ولا يسمع، كما افتى بإيداع الأموال فى صندوق التوفير وأخذ الفائدة عليها.

وقد حث الشيخ محمد عبده على تعلم اللغات الأوروبية والاستفادة منها، حتى فى العلوم الاسلامية، حتى بلغ به الأمر أن قال: «أن العالم المسلم لا يمكنه أن يخدم الاسلام من كل وجه يقتضيه حال هذا العصر، إلا إذا كان متقنا للغة من اللغات الأوروبية تمكنه من الاطلاع على ما كتب أهلها فى الاسلام وأهله من مدح وذم. وكان من الطبيعى أن يضرب بنفسه المثل، فتعلم الفرنسية بعد أن جاوز الأربعين.

وقد حارب من أجل إصلاح التعليم فى الأزهر، بإدخال العلوم الحديثة كالحساب والجبر ومبادىء الهندسة وتقويم البلدان، وتوسيع الثقافة الاسلامية وتقويمها بتدريس تاريخ الاسلام وآداب اللغة العربية والتمرين على الانشاء. ولكنه لقى معارضة شديدة. من رجال الأزهر، الذين بلغ من الفهم القديم وجمودهم عليه أن أصبحوا يعتقدون أن تغيير هذا التقديم تغيير للاسلام نفسه(٤).

وقد قاتل الشيخ محمد عبده من أجل تحرير إرادة المسلم من عقيدة الجبر التى سلبت همته وعزيمته متخفية تحت عقيدة القضاء والقدر. فقد نبه الأذهان إلى الفرق بين عقيدة الجبر التى انقرض أصحابها فى أواخر القرن الرابع الهجرى، والتى تزعم أن الانسان مضطر فى جميع أعماله اضطرارا لا يشوبه اختيار، وبين عقيدة القضاء والقدر التى قرنها بالارادة والاختيار. فقد أوضح أن كل حادث له سلسلة من الأسباب تمتد من الماضى إلى الحاضر وأن الإنسان لا يرى من سلسلة الأسباب إلا ما هو حاضر لديه وأن لكل منها مدخلا

ظاهرا فيما بعده بتقدير العزيز العليم، وارادة الانسان انما هى حلقة من حلقات تلك السلسلة، فليست الارادة إلا أثرا من آثار الادراك والادراك انفعال النفس بما يعرض على الحواس، فلظواهر الكون من السلطة على الفكر والارادة ما لا ينكره أبله، فضلا عن عاقل. ثم قال: ان الاعتقاد بالقضاء والقدر اذا تجرد من شناعة الجبر، يتبعه صفة الجراءة والاقدام. وخلق الشجاعة والبسالة ويبعث على اقتحام المهالك. فالذى يعتقد بأن الأجل محدود، والرزق مكفول، والأشياء بيد الله يصرفها كما يشاء، كيف يرهب الموت فى الدفاع عن حقه واعلاء كلمة أمته أو ملته؟ ثم بين الشيخ محمد عبده ان الاعتقاد فى القضاء والقدر هو الذى دفع المسلمين الأولين إلى الممالك والاقطار يفتحونها، حتى امتدت سلطتهم من جبال بيرينى الفاصلة بين أسبانيا وفرنسا إلى جدار الصين فى مدة لا تتجاوز ثمانين سنة. فنعم الاعتقاد الذى يظهر النفوس الانسانية من رذيلة الجبن(٥).

وقد ربط الشيخ محمد عبده الدين بالعمل والجهاد، بعد أن غلبت عليه المظهرية. فقد مضى ينبه الغافلين ويوقظ النائمين إلى أن الدين ليس كلمات تقال فى صلاة، أو نطقا بالشهادتين فحسب، أو تقليدا يتبع فى صورة، ولكن الاسلام فى حقيقته عقيدة تهيمن على كل تصرفات المسلم وتوجهه فى كل أعماله. وبينما كانت الآيات التى كان يستشهد بها الوعاظ فى زمنه فى خطبهم، منذ شدد الاستبداد والاستعمار قبضته على الناس، لم تكن تتجاوز ما يتصل بما أعد الله من حسن الثواب للمتقين، وما أعد من العذاب للعصاة والمفسدين - فإن الشيخ محمد عبده كان يبرز فى خطبه ومقالاته الآيات التى تتصل بجهاد النفس وجهاد العدو، ولفت أنظار الناس إلى مكان الجهاد من

العقيدة الصحيحة. ويقول بعض الباحثين: إن هذه الآيات التى أهمل رجال الدين الاستشهاد بها، حين عرفها الناس فى ثنايا خطب ومقالات الشيخ محمد عبده، بدت كأنها شئ جديد يسمعه الناس للمرة الأولى(٦).

على أن أخطر ما دعا اليه الشيخ محمد عبده وكان له أثر فى تلاميذه ومريديه ومعاصريه بعده، هو الدعوة إلى إطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم الدين. وكان ينتهز كل مناسبة لتأكيد هذا المعنى. ففى تفسيره للآية الكريمة: «كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون» علق قائلا: «أين أهل التقاليد من هدى القرآن؟. هو يذكر لنا الأحكام بأسلوب يعدنا للعقل. ويجعلنا من أهل البصيرة، وينهانا عن التقليد الأعمى، وهم يأمروننا بأن نخر على كلامهم وكلام أمثالهم صما وعميانا.. يزعمون أنهم بهذا يحافظون على الدين. وما أضاع الدين إلا هذا(٧). «بل لقد ذهب إلى أن التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين»، مستدلا بالآية الكريمة: «ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء، صم بكم عمى فهم لا يعقلون». وقد أكد أنه «لا يصح أن يؤخذ الايمان بالله من كلام الرسل ولا من الكتب المنزلة». وانما لابد أن يصل الانسان إلى معرفة الله أولا بعقله. ثم يصل إلى الايمان بالرسل. وعلى حد قوله: «لا يعقل أن تؤمن بكتاب أنزله الله إلا اذا صدقت قبل ذلك بوجود الله وبأنه يجوز أن ينزل كتابا أو يرسل رسولا». وقال: إن الاسلام فى هذه الدعوة والمطالبة بالايمان بالله ووحدانيته، لا يعتمد على شئ سوى الدليل العقلى والفكر الانسانى الذى يجرى على نطاقه الفكرى(٨).

وقد كان من الطبيعى لذلك ألا يرى الشيخ محمد عبده تعارضا بين الدين والعلم، لأن «كلا منهما» - على حد قوله - يعتمد على العقل، ويدرس إلى حد ما نفس الظواهر، ولكل منهما غاية خاصة يتجه إليها». وقد حث على وجوب اكتساب العلوم التى برزت فيها أمم الغرب، على اعتبار أنه لم يجد سببا فى رأيه «لرقيهم فى الثروة والقوة، الا ارتقاء المعارف والعلوم فيما بينهم.. فأول واجب علينا هو السعى بكل جهد واجتهاد فى نشرها فى أوطاننا» وقد بين أن دراسة ما فى الكون يؤدى إلى معرفة الله أكثر مما يؤديه الجدل والكلام(٩).

ومن هذا المنطق العقلى أخذ الشيخ محمد عبده يشن الهجمات على الطرق الصوفية، وعلى أساليب مشايخ الطرق فى الموالد. وحمل حملة صادقة على ما يصحب الأذكار من ضرب الطبول وهياج الذاكرين يأتون أعمالا هى أدخل فى الشعوذة منها فى الدين، مثل أكل النار والزجاج وغيره(١٠).

ولم يلبث هذه الشعلة التى أشعلها الشيخ محمد عبده فى تلاميذه ومعاصريه، أن أطلقت فيهم طاقة الاصلاح والتجديد فى مناحى الدين. فأخذ عبد الله النديم يهاجم الجهال من خطباء المساجد الذين يدعون الناس إلى الزهد فى الدنيا، «فأماتوا الهمم وصرفوا النفوس عن التعلق بحوافظ الدين والملك معا». وذكر أنه «لو تصدت أوروبا لأماتة همم المسلمين، وقطعت دهورا فى اختراع طريق تصل به إلى هذه الغاية ما اهتدت إلى ما فعله هؤلاء الخطباء. ونحن نستفتى هؤلاء المثبطين: إذا كانت الدنيا يحذر منها فلمن خلقت؟»(١١).

وحاول الشيخ طنطاوى جوهرى، أستاذ الأدب العربى فى مدرسة دار العلوم، التوفيق بين الاسلام ومذاهب داروين فى التطور، بل رد هذا المذهب إلى علماء المسلمين. فقد ذكر أن هذا المذهب يرجع إلى قضيتين اثنتين، هما لا ينافيان الألوهية: أولاهما، أن العوالم العضوية من النبات والحيوان والانسان متشابهة منتظمة متناسقة، يتصل أولها بآخرها. وثانيتهما، هى أن الأجناس العليا مشتقة من الأجناس الدنيا. وقال : فاذا قلت: إن الله وضع العالم منظما مرتبا سائرا على القانون والترتيب والحكمة والتناسق، كما هو القضية الأولى، أو قلت إن الخيل والحمير تولد بينهما بغل - فلا كفران ولا خسران. كل ذلك حكمة إلهية وعجائب حكمية وما يكفر بها الا المتوسطون فى العلم». وقد اعتبر الشيخ طنطاوى جوهرى أن قراءة التشريح والطبيعة والكيمياء وسائر العلوم العصرية، ودراسة الحيوان والنبات والانسان، أجل عبادة، وهى أفضل من صلاة النافلة والاحسان للفقراء»(١٢).

وقد كتب الشيخ عبد القادر المغربى، فى محفل التوفيق بين الدين والمدنية، يجيز سفور المرأة، مستدلا بأن الرسول شهد وليمة عرس كانت العروس نفسها تخدم المدعوين فيها، وأن عمر بن الخطاب كان اذا رأى امرأة مرخية قناعا على وجهها كشف القناع ونظر اليها. فان وجدها جميلة أقرها، والا ألزمها بالسفور وترك القناع. وان سكينة بنت الحسين كانت تجالس الجلة من قريش، ويجتمع اليها الشعراء. وان عائشة بنت طلحة كانت مع جمالها لا تستر وجهها عن الرجال، لعظم قدرها وكبر نفسها. وقال ان الاسلام لم ينه إلا عن التبرج وعن الخلوة بالأجنبى(١٣).

٢. الفكر الاسلامى التجديدى العقلى:

كان هذا على كل حال، فيما يتصل بالفكر الاسلامى التجديدى الدينى. أما ما يتصل بالفكر الاسلامى التجديدى العقلى فقد ذكرنا أنه يمثله بصفة خاصة الأخوان مصطفى وعلى عبد الرازق، وهما من تلاميذ الأمام، وكلاهما على عناية خاصة بالنواحى العقلية من النهضة التى أنشأها الامام أكثر من عنايته بناحيتها الدينية، وان كان أولهما أكثر تأثرا بتعاليم الأمام وأقوى ميلا إلى اتباعها من الثانى الذى تجاوزها فى كثير من نواحيها الجوهرية، كما يتمثل بصفة خاصة فى كتابة الشهير «الاسلام وأصول الحكم» الذى صدر عام ١٩٢٥.

ولن نتعرض للكتاب من ناحيته العلمية، وانما يهمنا فيما يتصل بموضوعنا الأفكار الجريئة التى تضمنها، والتى أثارت من الضجة والمعارك والصراعات ما لم تثرها أفكار أخرى إلى ذلك الحين. ولا تتمثل جرأة هذه الأفكار فقط فى هدمها فكرة الخلافة كنظام إسلامى فى الحكم، وهى الفكرة الاساسية التى قام عليها الكتاب، وانما تتمثل بالدرجة الأولى فى الأسس التى استند اليها فى اثبات هذه الفكرة، والتى تتصل بجوهر العقيدة الاسلامية والرسالة المحمدية ذاتها كما استقرت فى الأذهان إلى ذلك الوقت. الأمر الذى تطلب تحررا فكريا خارقا للعادة، ليس بمعيار الزمن الذى صدر فيه الكتاب فقط، وانما بمعيار كل الأزمنة.

وقد بدأ الشيخ على عبد الرازق باستقراء كتابات علماء المسلمين فى الخلافة، وتوصل إلى أن لهم فيها مذهبين: المذهب الأول، ويقوم على أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى وقوته من قوته.

وهذا المذهب تجد روحه سارية بين عامة العلماء وعامة المسلمين أيضا. والمذهب الثانى، ويقوم على أن الخليفة انما يستمد سلطانه من الأمة، فهى مصدر قوته، وهى التى تختاره لهذا المقام.

ثم تناول الأسانيد التى استند إليها هؤلاء جميعا فى القول بأن الخلافة عقيدة شرعية أو حكم من أحكام الدين. فلاحظ أنه لا يوجد فيها سند من كتاب الله أو سنة رسوله. وعلى حد قوله: «إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس، فترى منه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شىء من أمر هذا الدين، (ما فرطنا فى الكتاب من شئ) ثم لا تجد فيه ذكرا لتلك الأمامة العامة أو الخلافة. وليس القرآن وحده الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها، بل السنة كالقرآن أيضا قد تركتها ولم تتعرض لها!.

ثم تتبع الخلافة فى التاريخ. فلاحظ أن «مقام الخلافة الاسلامية كان منذ الخليفة الأولى ابى بكر الصديق إلى يومنا هذا، عرضة للخارجين عليه المنكرين له. ولا يكاد التاريخ الاسلامى يعرف خليفة إلا عليه خارج، ولا جيلا من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعا من مصارع الخلفاء». كما لاحظ أن الخلافة وإن كانت تقوم عند المسلمين على أساس البيعة الاختيارية. وترتكز على رغبة أهل العقد والحل من المسلمين ورضاهم، إلا أنها من ناحية الواقع، «لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة»، «وأن الغلبة كانت دائما عماد الخلافة. ولا يذكر التاريخ لنا خليفة إلا اقترن فى أذهاننا بتلك الرهبة المسلحة التى تحوطه والقوة القاهرة التى تظله والسيوف المصلتة التى تذود عنه.

ثم تناول حجة البعض فى وجوب الخلافة، وهى أنها تتوقف عليها اقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية. فقال: إن «شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النهج من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء. والواقع أيضا أن صلاح المسلمين فى دنياهم لا يتوقف على شئ من ذلك. فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمور ديننا ولا أمور دنيانا. ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فانما كانت الخلافة ولم تزل نكبة على الاسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد».

ثم تتبع انهيار الخلافة وتقلص ظلها عبر التاريخ حتى مقتل الخليفة العباسى المستعصم بالله فى منتصف القرن السابع الهجرى على يد التتر، وانتقالها إلى القاهرة على يد الظاهر بيبرس، الذى أعثره الحظ برجل زعموا أنه من فلول الخلافة العباسية، فأنشأ منه بيتا للخلافة فى مصر، وتساءل: «هل كان فى شئ من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم تلك التماثيل الشلاء التى كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء؟. بل تلك الأصنام يحركونها والحيوانات يسخرونها؟ ثم ما بال تلك البلاد الاسلامية الواسعة غير مصر التى نزعت عنها ربقة الخلافة؟، أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت وشئون الرعاية عطلت؟ أم ظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة؟. معاذ الله! لا يريد الله جل شأنه لهذا الدين، الذى كفل له البقاء، أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة، ولا بصنف من الأمراء. ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة، ولا تحت رحمة الخلفاء.

ولو أن الشيخ على عبد الرازق اكتفى بهذا القدر فى تقويض صرح الخلافة لهان الأمر ولما أثار غير الملك فؤاد الذى كان يطمع فى نقل الخلافة من البوسفور إلى النيل، وفريق رجال الدين، ولكنه ذهب بعيدا فى هدم صرح الخلافة حين تعرض لها من ركن خطير يتصل بالاسلام نفسه، وهل هو دين أم دولة؟ رسالة أم حكم؟ الأمر الذى أحدث صدمة لدى كثير من العلمانيين أيضا.

فقد تساءل الشيخ على عبد الرازق عما اذا كان محمد عليه السلام رسولا فقط أم كان رسولا ملكا؟ وذكر أن جمهور العلماء المسلمين يميلون الى اعتبار الاسلام وحدة سياسية، ودولة أسسها النبى صلى الله عليه وسلم. ولكن الحقيقة، كما تبينت له، أن «محمد صلى الله عليه وسلم ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة. وأنه صلى الله عليه وسلم لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها. ما كان إلا رسولا كاخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكا ومؤسس دولة ولا داعيا إلى ملك».

ثم قال إن «ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن فى الملك السياسى، وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان، والقرآن صريح فى أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة». وأنه «لم يكن إلا رسولا قد خلت من قبله الرسل». «وإذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى إلى سنة النبى صلى الله عليه وسلم. وجدنا الأمر فيها أصرح والحجة أقطع» وكان

مما استدل به الشيخ على عبد الرازق قول النبى عليه السلام: «إنى لست بملك ولا جبار، وإنما ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد». وكذلك ما جاء فى الحديث من أن رسول حين خير على لسان إسرافيل بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا، نظر إلى جبريل مستشيرا، فأشار إليه أن تواضع، فقال: نبيا عبدا».

وقد بنى الشيخ على عبد الرازق على ذلك أن «الاسلام دعوة دينية» و «مذهب من مذاهب الاصلاح لهذا النوع البشرى»، وأنه «لم يكن ثمة حكومة ولا شئ من النزاعات السياسية ولا أغراض الملوك والأمراء». وأن هذا الكلام أقرب إلى العقل من الرأى بأنه دين ودولة. أو على حد قوله: «معقول أن يؤحذ العالم كله بدين واحد وأن تنتظم البشرية كلها وحدة دينية. أما أخذ العالم كله بحكومة واحدة، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة، فذلك مما يوشك أن يكون خارجا عن الطبيعة البشرية ولا تتعلق به إرادة الله». «ان ذلك انما هو غرض من الأغراض الدنيوية التى خلى الله سبحانه وتعالى بينها وبين عقولنا، وترك الناس أحرارا فى تدبيرها على ما تهديهم إليه عقولهم وعلومهم ومصالحهم واهواؤهم ونزعاتهم».

ولم يلبث الشيخ على عبد الرازق أن تعرض للوحدة العربية التى وجدت زمن النبى عليه السلام، فأكد انها لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه، ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة. واستدل بسيرة النبى عليه السلام قائلا: «ما عرفنا أنه تعرض لشئ من سياسة تلك الأمم الشتيتة، ولا غير شيئا من أساليب الحكم عندهم ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام ادارى أو قضائى، ولا سمعنا زل

واليا، ولا عين قاضيا، ولا نظم فيها عسسا، ولا وضع قواعد لتجارتهم ولا لزراعاتهم ولا لصناعاتهم - بل ترك لهم عليه السلاك كل الشئون، وقال لهم انتم أعلم بها. فكانت كل أمة وما لها من وحدة دينية وسياسية، وما فيها من فوضى أو نظام يربطهم إلا ما قلناه من وحدة الاسلام وقواعده وآدابه». «وأنت اذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبى المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب، لم يكن فى شئ كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى، ولا من أنظمة الدولة المدنية. وهو بعد اذا جمعته لم يبلغ أن يكون جزءا يسيرا مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسة وقوانين. ولقد لحق صلى الله عليه بالرفيق الأعلى من غير أن يسمى أحدا يخلفه من بعده، ولا أن يشير إلى من يقوم فى أمته مقامه. بل لم يشر عليه السلام طول حياته إلى شئ يسمى دولة اسلامية أو دولة عربية».

ثم قال الشيخ على عبد الرازق انه «منذ مات عليه الصلاة والسلام، انتهت رسالته وانقطعت تلك الصلة الخاصة التى كانت بين السماء والأرض فى شخصه الكريم عليه السلام. وطبيعى ومقبول إلى درجة البداهة الا توجد بعد النبى زعامة دينية. وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك، فانما هو نوع من الزعامة جديد، ليس متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين. هو اذن نوع لا دينى. واذا كانت الزعامة لا دينية، فهى ليست شيئا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية، زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين. وهذا الذى قد كان».

وكان من الطبيعى بعد ان انتهى الشيخ عبد الرازق إلى هذا الرأى أن تثور مسألة حرب الردة التى خاضها أبو بكر الصديق. فاذا كانت زعامة أبى بكر سياسية لا دينية، واذا كانت بيعته - كما قال - «بيعة سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة»، فهل تكون حرب الردة الا حربا سياسية لا دينية؟ وهنا يشير الشيخ على عبد الرازق قضية تاريخية مهمة: «هل كان جميع الذين حاربهم أبو بكر مرتدين كفروا بالله ورسوله»؟ ويجيب قائلا: «بل كان فيهم من بقى على إسلامه، ولكنه رفض أن ينضم إلى وحدة أبى بكر لسبب ما من غير أن يرى فى ذلك حرجا عليه ولا غضاضة فى دينه. وما كان هؤلاء من غير شك مرتدين، ولكنهم لا غير رفضوا الاذعان لحكومة أبى بكر، كما رفض غيرهم من جلة المسلمين». ولذلك يقول: «كم نشعر بظلمة التاريخ وظلمه، كلما حاولنا أن نبحث جيدا فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبى بكر، فلقبوا بالمرتدين، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة. ولكن قبسا من نور الحقيقة لا يزال ينبعث من بين ظلمات التاريخ، وسيتجه العلماء يوما نحو ذلك القبس، وعسى أن يجدوا على تلك النار هدى».

وفى النهاية خلص إلى الآتى: لا شئ فى الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له واستكانوا اليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم، ونظام حكومتهم على أحدث ما انتجت العقول البشرية، وأمتن مادلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم»(١٤).

حواشى الفصل الثانى:

(١) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده، جـ١، ص ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٥ ـ ٤٩٧، ٤٤٩ ـ ٤٥٠، نقلا عن: د. محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ١ ص ٣٠٨ - ٣١١.

(٢) نفس المصدر ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) تشارلز آدمز: الاسلام والتجديد فى مصر، نقله عباس محمود ص١٧١، ٢١٨.

(٤) محمد رشيد رضا: المرجع المذكور ص٦٦٨ ـ ٧١٦، نقلا عن د. محمد محمد حسين: المرجع المذكور ص ٣١٣ ـ ٣١٥.

(٥) محمد عبده: القضاء والقدر (تاريخ الاستاذ الإمام، جـ٢ ص ٢٥٩ ـ ٢٦٧).

(٦) د. محمد محمد حسين: المرجع المذكور ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٧) المنار جـ٨ ص ٧٣١ ـ ٧٣٢، نقلا عن تشارلز آدمز: المرجع المذكور ص ١٢٣.

(٨) تشارلز آدمز: المرجع السابق ص ١٢١ ـ ١٢٤.

(٩) نفس المصدر ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١٠) محمد عبده: ابطال البدع من نظارة الأوقاف العمومية، المقالة العشرون، تنبيه رسمى، ابطال الدوسة، المقالة الحادية والعشرون، الدوسة، المقالة الثانية والعشرون (تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده ص ١٣٢ ـ ١٤٢).

(١١) الاستاذ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢ نقلا عن: د. محمد محمد حسين: المرجع المذكور ص٣٢٥.

(١٢) الهداية عدد أكتوبر ١٩١٠ ص ٥٨٣ ـ ٥٩٦ (د. محمد محمد حسين: المرجع المذكور ص ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(١٣) الهداية عدد ديسمبر ١٩١٠ ص ٧٠٩ ـ ٧١٤ (د. محمد محمد حسين: المرجع المذكور ص ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(١٤) على عبد الرازق: الاسلام وأصول الحكم، أعاد نشره مع دراسة حوله محمد عمارة (بيروت ١٩٧٢).

الفصل الثالث

الفكر الاشتراكى

بعد هذا العرض الموجز للفكرين الليبرالى والاسلامى التجديدى، نعالج الفكر الاشتراكى. وكنا قد رأينا فى عرضنا للفكر الليبرالى كيف تصارع هذا الفكر فى بدايات القرن العشرين مع الفكر الاشتراكى فى مقالات أحمد لطفى السيد. وكان الصراع من جانب واحد، فلم يعقد مفكرنا الليبرالى الكبير موازنة بين المذهبين الليبرالى والاشتراكى، وانما اكتفى بالشرح والدفاع عن المذهب الليبرالى وحده. ولكن الدعوة للاشتراكية كانت فى ذلك الحين قد بدأت فى الظهور على صفحات الصحف فى مناخ اشتداد الحركة العمالية، على يد بعض المفكرين، مثل شبلى شميل وسلامة موسى. بل ان اسم «الاشتراكية» قد جذب بعض إلى تأسيس حزب باسم: «الحزب الاشتراكى المبارك». على الرغم من أنه لم يكن «اشتراكيا» ولا «مباركا»[١٥] ومن هنااهتماد أحمدلطفى السيد بالهجوم على المذاهب الاشتراكية والدفاع عز مذهب الحريين.

ثم قامت الحرب العالمية الأولى، وتمخضت بالنسبة للطبقة العاملة عن تزايد أعدادهم من جهة، وتزايد الصبغة المصرية فيهم بعد رحيل عدد كبير من العمال الأجانب إلى بلادهم، من جهة أخرى. وفى الوقت نفسه، وبالنسبة للاشتراكية، فقد تمخضت الحرب عن أكبر انتصار للمبادئ الاشتراكية شهده العالم حتى ذلك الحين بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية فى روسيا، التى ترددت أصداؤها فى مصر.

وعلى ذلك، فلم تكد تنتهى الحرب، حتى بدا لكثير من القوى التقدمية فى مصر أن المناخ أصبح صالحا لدعوة الاشتراكية وتنظيم العمل لأجلها فتآلفت خلايا وجماعات ماركسية من الأوروبيين والوطنيين على السواء، وانتعشت الحركة العمالية كأقوى ما تكون. وجاءت ثورة ١٩١٩ لتهيئ تربة خصبة للعناصر الثورية فانتشرت المنشورات الشيوعية حتى بلغت أنباؤها سعد زغلول فى باريس، وأخذت الدعوة إلى الشيوعية تجرى علنا فى ميادين القاهرة، حتى اضطرت السلطات المصرية والبريطانية إلى استصدار فتوى ضد الشيوعية من الشيخ محمد بخيت المطيعى، ولكنها أثارت استياء عاما بين جنبات الرأى العام المثقف، وكانت أكبر دعاية للفكر الماركسى.

فى تلك الفترة الثورية الحافلة، جرت محاولتان وطنيتان لتأليف حزب اشتراكى، تعرضتا لاستقطاب من جانب اليمين الليبرالى واليسار الماركسى.

أما المحاولة الأولى، فهى التى قام بها الدكتور منصور فهمى، أستاذ الفلسفة فى الجامعة المصرية، مع بعض أصدقائه ومنهم عزيز فهمى، ومصطفى عبد الرازق، وعزيز مرهم، ومحمود عزمى، ومحمد حسين

هيكل، لتأليف حزب اشتراكى. ولكن العناصر الليبرالية فى الجماعة (الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور محمود عزمى) استقطبت إليها المحاولة تحت حجة «عدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية». وانتهى الامر بتكوين الحزب الديمقراطى الذى نشر برنامجه على صفحات جريدة النظام يوم ٨ سبتمبر ١٩١٩، ودعا فيه إلى تنمية ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الامكان، وترقية حال الطبقة العاملة أدبيا وماديا.

أما المحاولة الثانية، فكانت تلك التى قام بها كل من سلامة موسى، الذى كان يمثل الفكر الفابى، مع الدكتور على العنانى ومحمد عبد الله عنان، وكلاهما يمثل الفكر الماركسى المتطور مع الظروف المصرية، وحسنى العرابى، وكان يمثل الفكر الماركسى الملتزم - لتكوين «جمعية اشتراكية» لدراسة المذاهب الاشتراكية. ولكن هذه المحاولة استقطبتها العناصر الماركسية، ممثلة فى الحزب الاشتراكى الذى ألفه جوزيف روزنتال فى الاسكندرية من العناصر الاجنبية، وذلك حين كتب الأربعة إلى روزنتال فى طلب برنامج حزبه لدراسته وبحث امكانية الانضمام إليه، وأسفر هذا اللقاء بين العناصر الاشتراكية الوطنية والعناصر الماركسية الأجنبية عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف أغسطس ١٩٢١.

كان تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى ذلك الحين، فى ظل الظروف شبه الاقطاعية والرأسمالية السائدة، حدثا ثوريا بكل المعايير. وكان برنامجه يحمل معالم الفكر الماركسى فى ثانية واحدة.

كيف؟ لقد مهد الحزب لبرنامجه بمقدمة طويله تصطبغ بصبغة ماركسية فاقعة. فقد وصف النظم الرأسمالية الفردية السائدة فى تلك الفترة، بأنها «عصفت بحياة بنى الانسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم». ثم ربط فى ذكاء بين الاستعمار والنظم الرأسمالية، فندد «بافتات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد وسعوا إلى تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المريع للأمم والمجتمعات المستضعفة»، وقال: «ليس أبلغ ايضاحا للمأساة المحزنة التى تمثلها تلك النظم المستبدة، من أن أغلب الامم قد انتهكت حريتها واهتضمت حقوقها دول استعمارية تسود فيها تلك النظم، وامتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها». ثم أبرز البيان انقسام العالم إلى طبقة مالكة مستغِلة وطبقة معدمة مستغَلة فقال: «أن الأغلبية الساحقة فى المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة معتدية تستأثر برؤوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة فى العالم، وأنزلت بها بالغ الخسف، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها». وقال: «إن هذه النظم تبسط على المجتمع المصرى سيطرة سحقت معها دولة العمل، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى إلى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة»، وأنه «لذلك كان من الضرورى أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية. سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح.

ولم يلبث الحرب أن أخذ يبدى فى بيانه مبادئه التى قسمها إلى ثلاثة أقسام:

المبادئ السياسية: وهى تصطبغ بصبغة أممية فاقعة. وهو لا يطالب «بتحرير مصر من نير الاستعمار، واقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل باسره» فقط، بل ينتقل من هذا المستوى للنضال المحلى إلى المستوى العالمى معلنا «تأييد حرية الشعوب واختيار المصير، والتآخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة»، «محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد، ومقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء، ومقاومة الاعتداء والحرب الهجومية وإلغاء المعاهدات السرية». ونلاحظ أن هذه المبادئ هى التى اعتنقتها ثورة ٢٣ يوليو بعد نصف قرن، وأعطتها وجهها التقدمى أمام العالم!

مبادئ الحزب الاقتصادية: وهى التى يحدد فيها موقفه من العلاقات الانتاجية، فتجمع بين المبادئ الشيوعية والاشتراكية. فهو يعلن عن عزمه على انشاء مجتمع اقتصادى يقوم على «توحيد الثروة الطبيعية ومصادرالانتاج لمجموع الأمة»، وهو مبدأ تتفق فيه المبادئ الشيوعية والاشتراكية، ولكن عند تحديد حقوق الفرد من هذه الثروة، يعتمد المبدأ الاشتراكى، فيقرر الأخذ «بالتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الانتاج ولكفاءة الشخصية». وبهذا النص تتحدد الصفة الاشتراكية لمبادئ الحزب الاقتصادية.

ثم يتحدد الأمر بصورة أوضح عند عرض الحزب مبادئه الاجتماعية. فهنا يعتمد الوسائل الفابية للوصول إلى الاشتراكية. فقد طالب بجعل (هذا المبدأ سبق غيرها) باعتباره حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا، كما طالب بتحسين أجور العمال وتقرير

المكافأت والمعاشات لهم حين العجز والعطلة القهرية. وطالب بتحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة. وأعلن عزمه على تحقيق ذلك بالصراع الحزبى والدعوة السلمية، مستعينا فى ذلك بالعمل على إنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك، وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها. وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع، والدعوة بطريق النشر والخطابة.

ومن ذلك يتضح من البرنامج بصفة عامة، مزجه بين شيوعية النظرة والتحليل والأهداف، وفابية الوسائل. على أن الانشقاق الايديولوچى لا يلبث أن يقع بعد عام واحد، لينهى الائتلاف بين الفكر الماركسى والفكر الفابى. ذاك أن العناصر الشيوعية لا تستطيع تحمل الوسائل الفابية للنضال - أو على حد قول سلامة موسى - «لم يتسع صدر روزنتال لاعتدالنا»، فطلب بعض أعضاء الفروع جعل الاسكندرية مقرا للحزب مرة أخرى، وعقد لذلك مؤتمر فى الاسكندرية يوم ٣٠ يوليو ١٩٢٢ اتخذ فيه قرارات بجعل شعبة الاسكندرية مركزا اداريا للحزب، كما تقرر أيضا بالأغلبية الكبرى لمندوبى الشعب فى أنحاء القطر، اعتناق المذهب الشيوعى، والانضمام إلى الدولية الثالثة، وأخذ الحزب يكتب تحت اسمه: «الشعبة المصرية الدولية الشيوعية».

وقد كان ذلك بداية صراع بين الفكر الفابى والفكر الماركسى. فإن سلامة موسى لا يلبث أن يشن هجوما شديدا على الحزب، معلنا أن انضمام الحزب إلى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية إلى

الشيوعية. وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها. ثم ينبه إلى أن الثورة فى بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل. ويعلن أن «استقلالنا الغاية الأولى، والاشتراكية الغاية الثانية». كما يؤكد على الوسائل الفابية فى الوصول إلى الاشتراكية، ويذكر أن السبيل أمام الحزب الاشتراكى المصرى أن يقتفى أثر الاشتراكية الانجليزية، وأن يتوسل بالوسائل الانجليزية، أى البرلمان، والنقابة وجمعيات التعاون. والائتمام فى ذلك بهدى الهداة الانجليزى. أما اذا توصل بالطرق البلشفية، فإنه لن يجنى سوى التخبط.

وقد كان النقد الذى وجهه سلامة موسى، نقدا وجيها وموضوعيا. ذلك أنه من الناحية النظرية، فى مرحلة التحرر الوطنى تكون الأولوية للاستقلال، ويأتى بعد ذلك التحرر من الاستغلال. أو كما عبر سلامة موسى فى قوله: «استقلالنا الغاية الأولى، والاشتراكية الغاية الثانية». وقد كان تحليله صائبا فى أن الثورة الاجتماعية فى ذلك الحين مقضى عليها بالفشل، ولو نجحت لكان نجاحها شرا من الفشل». فلم تكن مصر فى ذلك الحين فى حاجة إلى ثورة اشتراكية، وهى لم تكد تدخل بعد عصر الرأسمالية، ولم تتم فيها الطبقة العاملة من ناحية الكم أو من ناحية الكيف، بل كانت فى حاجة إلى ثورة بورجوازية ديمقراطية تحطم الملكيات الكبيرة أولا، والدخول بعدها فى عصر الرأسمالية. ولم يكن الحزب الاشتراكى قد تعرض حتى للمشكلة الزراعية فى برنامجه بشئ من التخصيص.

على أن الانقسام كان يعكس بعدا طبقيا، عبر عنه فؤاد الشمالى، من المتطرفين، حين نصح زعماء الاشتراكية من البورجوازيين بأن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم، لأن الاشتراكية - كما قال - «من العمال وللعمال وبالعمال، وليست بالتجار والملاك والمحامين». ومعنى ذلك أن العناصر الشيوعية قد وجدت أن مركب الحزب قد أثقل بالعناصر البورجوازية، الأمر الذى من شأنه إعاقة انتشار المذهب الشيوعى، فرأت أن تقطع بينها وبين هذه العناصر. وكان هذا خطأ الحزب الفادح، لأن عدم إدراك خصوصية الطبقة البورجوازية المصرية وعناصرها المثقفة، كان أحد الأسباب الرئيسية فى تعويق الفكر الماركسى فى مصر.

* * *

على كل حال، فلم يلبث الحزب أن انقسم انقسامه الثانى بطرد روزنتال نفسه. فلقد رأينا كيف قرر الحزب الانضمام إلى الكومنترن. وكان معنى ذلك اعتناقه مبادئه الواحدة والعشرين، بما تقضى به من نظام صارم واجب الاتباع بين اعضائه، وضرورة الارتباط بقرارات الكومنترن، والحصول على موافقته على برنامجه وسياسته، وخضوع صحافته لتوجيه اللجنة المركزية، وتحويل عمال المصانع إلى شيوعيين، والسيطرة على نقابات العمال، وإثارة الاضطرابات، وإقامة نظام سرى شيوعى إلى جانب النظام العلنى، وبث روح الثورة داخل الجيش، إلخ. ولكن روزنتال لم يكن موافقا على مجموع هذه النقاط، وبالتالى فقد كان من بين الأقلية التى تعارض الانضمام إلى الكومنترن. ولذلك حين سافر حسنى العرابى إلى المؤتمر الرابع للكومنترن

المنعقد فى موسكو فى نوفمبر ١٩٢٢ مندوبا عن الحزب لطلب الانضمام إلى الكومنترن، عاد ليخطر الحزب بأن اللجنة المركزية قد اشترطت لقبول الحزب فرعا للدولية، فصل روزنتال، وتغيير اسم الحزب من اشتراكى إلى شيوعى. كما اشترطت اللجنة قبول الحزب المبادئ الواحدة والعشرين للدولية الشيوعية.

وبالفعل، فقد عقد الحزب جلسة بالاسكندرية يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٢، قرر فيها اخراج روزنتال نهائيا، وتعيين أحمد المدنى أمينا للصندوق بدلا منه، وتغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى. على أن أحمد المدنى لم يلبث بعد يوم أن قدم استقالته من الحزب، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها. كما أصدر محمد عبد الله عنان بيانا هاجم فيه تطرف الحزب، أو ما أسماه: «ارتكابه الشطط، ومناداته بأبعد المبادئ تطرفا وأدعاها إلى تشويه هيبة المبادئ الاشتراكية الصحيحة». يقصد بذلك المبادئ الواحدة والعشرين للكومنترن، التى لم يكن - فيما يبدو - يعرف شيئا عنها، أو أنه لم يتصور اشتراط الكومنتون ضرورة قبول الحزب هذه المبادئ إذا كان قد أعلن بعد الانقسام الأول أنه ليس من «الثوريين» وأنه «من دعادة التطور الاجتماعى والسياسى مع اعتناقه للماركسية».

وقد شرح لنا روزنتال حقيقة الخلاف الأيديولوچى الذى وقع بينه وبين زملائه فى الحزب وأدى إلى فصله، والذى كان يدور بصفة أساسية حول الثورة وتقدير ملاءمة الزمن فى ذلك الحين لحدوثها. فقد ذكر أن الاشتراكية والشيوعية تتفقان فى العمل على إبطال

الملكية الشخصية وتجديد النظام على قاعدة الملكية الجماعية. ولكن الحزب الاشتراكى ينقسم إلى قسمين: أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الاصلاح، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثورى. أما الحزب الشيوعى فإنه يختلف عن الحزب الاشتراكى الثورى من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم، وإدخال الاشتراكية على الأنظمة القائمة، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والمتوسطة الحرة للوصول إلى غرضهم. فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الأولى عاجلت الرأسمالية بضربة قاضية، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم. وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا إلى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلا أو آجلا. ومعنى ذلك أنه بينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية، «ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى إلى تنفيذ الفكرة الثورية»، كانت غالبية الحزب، وعلى رأسها حسنى العرابى، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية.

وفى الحق أن الحزب لم يلبث أن أخذ يقود بعد ذلك سياسة متطرفة. فقد أخذ يحرض العمال على الاضراب، وعلى «العمل المباشر»، وفى الوقت نفسه اعتبر أى قضية عامة عمالية يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم. ولذلك عندما أضربت نقابة عمار اضاءة المصابيح التابعة لاتحاد النقابات الخاضع للحزب، قرر الاتحاد عمل مظاهرة تأييدًا لعمال الاضاءة وتعميمها فى مدن القطر. وقد

اصطحب هذا الإجراء بإجراء آخر لا يقل عنه خطورة هو مهاجمة لجنة التوفيق هجومًا شديدًا وتوجيه المظاهرات ضدها.

وفى نفس الوقت، أعد الحزب برنامجًا جديدًا بعد أن تحول إلى حزب شيوعى، تقدم فيه خطوات أبعد مما ذهب إليه فى برنامجه الأول. فإلى جانب العمل على تحرير مصر والسودان - وهو ما ورد فى البرنامج الأول، طالب بربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معًا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميها سواء كانوا وطنيين أم أجانب. كذلك طالب البرنامج بإلغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعبادا اقتصاديا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، وجعل قناة السويس مرفقا أهليا (أى تأميمها). ولا ريب أن المطالب الثلاثة السابقة كانت فوق امكانات الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الحين، ومع ذلك فإن إثارتها فى البرنامج الشيوعى قد وضع البذرة التى أثمرت وآتت أكلها على مدى نصف قرن.

وكان من أهم ما فعله الحزب الشيوعى وضع برنامج للفلاحين يتضمن خطوط الثورة البورجوازية الديمقراطية. فقد طالب بمصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد على مائة فدان بدون تعويض، وتوزيع ما يزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم. وتنظيم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين حتى إذا سنحت الفرص، أمكن استنهاضهم لحجز الأرض لمنفعتهم الخاصة. كما اشتمل البرنامج

على إلغاء نظام ملكية العزب. ونلاحظ هنا أن البرنامج يتعمد عدم اغضاب أواسط الملاك ممن يملكون مائة فدان فما دونها، بل إنه يطالب بإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا، وإعفاء من يملكون منها أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية. ولكنه على وجه التحقيق اكتسب عداء الزعامات السياسية التى كانت فى غالبيتها العظمى تزيد ملكيتها على مائة فدان.

ثم وجه الحزب إلى سعد بعد اعتلائه الحكم خطابا مفتوحا، قام بطبعه ونشره، طالبه فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وحقها فى الدفاع عن حقوقها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وتكليف لجان الوفد المركزية فى كل أنحاء القطر بأن يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم فى انحاء العالم. وايجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة. كما طالبه بالاعتراف بحكومة السوفييت «أسوة بالأمم المتمدنة». وهذا الخطاب المهم يمكن أن يضاف إلى الفكر النظرى المشتمل عليه البرنامج.

ومما هو جدير بالذكر أنه كان على يد الوفد نفسه تحقيق الاعتراف بنقابات العمال فى عام ١٩٤٢، وأما الاعتراف بالحكومة السوفيتية فقد فكر فى ذلك عند اعتلائه الحكم عام ١٩٣٠، ولم يتمكن من ذلك لخروجه من الحكم بعد خمسة أشهر، ثم نفذ ذلك فعلا فى عام ١٩٤٣. أما تأميم قناة السويس فتم على يد عبد الناصر كما هو معروف عام ١٩٥٦.

على كل حال، فإن التجاء الحزب الشيوعى إلى سياسة التطرف

وتفجيره الصراع مع أصحاب الأعمال بطرق وأساليب تجاوزت الحدود القانونية، تتمثل فى احتلال المصانع والاعتصام فيها رافعا شعارً «وضع اليد على المحراث» - لم يلبث أن أوقعه فى تصادم مع وزارة سعد زغلول التى كانت فى ذلك الحين تتعرض لحملة اتهام من الصحف الأجنبية بمعاداة المصالح الأجنبية المالية وسماحها للعمال باتباع الأساليب البلشفية والتواطؤ معهم وسماحها بحالة تسيب تسود البلاد. ولما كانت الحكومة السابقة قد أصدرت بعد دستور ١٩٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف إلى قانون العقوبات الأهلى مادة تبيح المعاقبة على تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة - فقد تم القبض على أعضاء الحزب فى ٥ مارس ١٩٢٤، فيما عدا عبد الرحمن فضل، وحكم على حسنى العرابى والشيخ صفوان أبو الفتح وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، وعلى شعبان حافظ بالسجن ستة أشهر، كما حكم على آخرين من الشيوعيين المصريين والأجانب بمدد مختلفة.

وقد كانت هذه الدماء الغزيرة التى سالت من الحزب الشيوعى القديم، خصوصا بعد موت أنطون مارون فى سجن الحضرة سنة ١٩٢٥، مما جعل من العسير بعث الحركة الشيوعية إلا عن طريق نقل دم جديد من فلسطين والكومنترن، فى الوقت نفسه فإن النشاط العلنى للحزب الذى كان أكبر عامل مساعد على إنضمام عدد كبير من الأعضاء إليه، قد اختفى إلى الابد، وأصبحت الحركة سرية،

وبذلك لقيت اهتماما خاصا من إدارة الأمن العام التى أخذت تتابع الخلايا بالاعتقال واحدة وراء الأخرى، ورحلت عددا من القادة الشيوعيين خارج البلاد. وبعد ضرب حكومة زيور للتنظيم الجديد وتقديم أعضائه للمحاكمة فى ٣٠ مايو ١٩٢٥، انتقلت الحركة إلى يد الأجانب بصفة رئيسية، حتى أنه عندما قبضت حكومة النحاس فى ٨ مايو ١٩٢٨ على التنظيم الشيوعى الجديد كان يتكون من ٢١ من اليونانيين والايطاليين ليس بينهم مصرى واحد(١٦).

* * *

فى الوقت الذى كان ينحسر مد الفكر الاشتراكى فى النصف الثانى من العشرينيات، كان يتقدم الفكر الراديكالى الفاشى والاسلامى. وفى الوقت الذى كانت تنهار فيه التنظيمات الشيوعية، كانت تقوم تنظيمات الأخوان المسلمين ومصر الفتاة. وقد واكب ذلك كله تقدم المد الفاشى والنازى فى أوروبا.

ففى مارس سنة ١٩٢٨ قامت جماعة الأخوان، استمرارا لمدرسة المنار الفكرية، وعلى نفس أسسها النظرية. فقد كان من الاغراض التى تضمنها غايتهما الكبرى، نشر الاصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية، واقامة الحجة على أن الاسلام، باعتباره نظاما دينيا، لا يتنافى مع الظروف الحديثة، وأن الشريعة أداة صالحة للحكم. وكما هو الحال تماما بالنسبة لدرسة المنار فقد قامت أيديولوجية الأخوان المسلمين على عدة دعائم أساسية:

أولا: شمولية الاسلام، بمعنى اشتماله على الدين والدولة. وقد عبر

الشيخ حسن البنا عن ذلك بقوله: «ان الذين يظنون أن تعاليم الاسلام إنما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحى، مخطئون فى هذا الظن. فالاسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف وسيف، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر».

ثانيا: العودة إلى تعاليم الاسلام وأحكامه، باعتبارها سبيل النجاة من التأخر والاضمحلال، فى مواجهة الرأى الآخر الذى يدعو إلى الأخذ بالمدنية الغربية والانتهال من الحضارة الأوروبية - وفى ذلك يقرر الشيخ حسن البنا قائلا: «لا مستقبل للنجاة الا بالرجوع إلى تعاليم الاسلام ومبادئه.

ثالثا: الجامعة الاسلامية. وفى ذلك يقرر البنا أن «كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الاسلام، هى وطن لكل مسلم، يحتفظ به ويعمل له ويجاهد فى سبيله».

رابعا: التمسك بالخلافة. فالبنا يقرر فى صراحة أن الأخوان المسلمين «يجعلون فكرة الخلافة والعمل لاعادتها، فى رأس منهاجهم». ويبنى هذا الرأى على أساس أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الاسلام، وأنها شعيرة اسلامية يجب على المسلمين التفكير فى أمرها والاهتمام بها».

خامسا: الحكومة الاسلامية. وفى ذلك يقول البنا: «الاسلام الذى يؤمن به الأخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه، ويعتمد على الارشاد. وقد جعل النبى الحكم عروة من عرى الاسلام. فالاسلام

حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء ـ لا ينفك واحد منهما عن الآخر».

سادسا: الاصلاح والتجديد. وقد عبر البنا عن منهجه فى هذا الصدد فقال: «إن الطريق الوحيد للاصلاح هو أن تعود مصر إلى تعاليم الاسلام تطبقها تطبيقا سليما، وأن تقتبس من كل فكرة قديمة أو حديثة، شرقية أو غربية، ما لا يتنافى مع هذه التعاليم ويكون فيه الخير للأمة».

وفى العام التالى لتأليف جماعة الأخوان المسلمين، كان أحمد حسين يؤلف فى أغسطس سنة ١٩٢٩ جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة التى تحولت فيما بعد إلى جمعية القرش، ثم إلى جمعية مصر الفتاة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣.

وقد استقت جمعية مصر الفتاة إطارها النظرى من منابع فاشية تقوم على فكرة القومية المتطرفة، والامبراطورية المصرية، وزعامة مصر بين الدول الاسلامية. كما قامت على تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت التى تنسب إلى الأحزاب الليبرالية والدستور الليبرالى. كما تقوم فكرة إخماد الرأى المعارض عن طريق استخدام القوة وإرهاب الخصوم. كما تقوم على التعصب للقومية المصرية «إلى حد الجنون»، والتعصب للغة العربية لحد عدم الكلام إلا بها، واحتقار كل ما هو أجنبى[١٧].

ولم تلبث أن ظهرت تشكيلات مصر الفتاة والاخوان المسلمين لتعطى مظاهر القوة والفتوة المظهرية. واضطر الوفد إلى تكوين تشكيلات القمصان الزرق بدوره لحماية اجتماعية فى غيبة ضمانات

الدستور، وهكذا ليست الأفكار الراديكالية الفاشية ثوب الثورية، بينما انزوت الأفكار الثورية الحقيقية وراء ستار كثيف.

وعلى طوال الثلاثينيات، كانت ساحة العمل الشيوعى فى مصر تقفز من القيادات الوطنية تحت عوامل الخيانة والتتبع من البوليس. فقد تسلل إلى منصب سكرتير عام التنظيم المتهرئ جاسوس للبوليس يدعى محمد عبد العزيز، وعن طريقه أخذ البوليس يلاحق الكوادر الباقية وكذلك الكوادر التى جرى تدريبها فى «جامعة كادحى الشرق» فى موسكو وعادت إلى مصر. وقد ظهرت بعض الخلايا فى جهات متفرقة، ولكن جرت تصفيتها أولا بأول. واضطرت فلول الحزب القديم إلى الهرب إلى الاتحاد السوفيتى، مثل شعبان حافظ الذى هرب فى عام ١٩٣٠ وعاد فى سنة ١٩٣٤، ومثل عبد الرحمن فضل الذى هرب بعد ضرب الحزب وعاد سنة ١٩٣٧، ومحمد دويدار الذى التحق بجامعة كادحى الشرق وعاد سنة ١٩٣٨. وقد سافر حسنى العرابى إلى ألمانيا النازية وعاد منها سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩.

فى تلك الأثناء سقط العمل الشيوعى تماما فى يد العناصر الأجنبية. فقد كانت هناك المجموعة اليونانية بقيادة «ياناكاكس» التى كانت معزولة عن الواقع المصرى. ومن هذه المجموعة خرجت جماعة بقيادة «بول جاكودى كوب» الذى أسس فى عام ١٩٣٤ «رابطة أنصار السلام» بمناسبة حرب الحبشة، كواجهة علنية لتنظيم سرى شديد الحذر والانغلاق. ومن هذه الجماعة، التى التحقت بها بعض العناصر المصرية، انسلخ «النادى الديموقراطى» عام ١٩٣٨ الذى أصبح تحت قيادة «هنرى كورييل». وقد كان تجمع «أنصار السلام» وجمع «النادى

الديموقراطى» أكبر تجمعين ماركسيين عند قيام الحرب العالمية الثانية. وإلى جوارهما، وتفرعا منهما أو انسلاخا منهما، كانت توجد بعض التجمعات الصغيرة التى لم يقدر لها البقاء والاستمرار. مثل منظمة «تحرير الشعب» بقيادة «مارسيل اسرائيل» التى تفرعت من «النادى الديمقراطى»، وتفرعت عنها بدورها «الخبز والحرية» و«ثقافة وفراغ»، وكان التنظيم الأول للمصريين فقط. وكلاهما تنظيمان علنيان لم يصلا إلى حد التنظيم السياسى. كما تفرع من «النادى الديموقراطى» تجمع «الفن والحرية» الذى وقع تحت تأثير التروتسكيين وعلى رأسهم جورج حنين.

وكما هيأت الحرب العالمية الأولى الفرصة لقيام حركة شيوعية عارمة بعد الحرب على النحو الذى أوضحناه، فكذلك فعلت الحرب العالمية الثانية. فبعد قيام الحرب غيرت جماعة «أنصار السلام» اسمها إلى «جماعة البحوث». واستطاعت أحداث الحرب العالمية الثانية أن تعزل العناصرالأجنبية فيها بعيدا، وتفرز العناصر المصرية التى أسست عند نهاية الحرب جماعة «الفجر الجديد» التى لعبت دورا من أهم الأدوار، خصوصا بموقفها التحالفى النقدى من الوفد ونشاطها بين الطلبه الوفديين ومع الطليعة الوفدية. وقد تحولت إلى «الطليعة الشعبية للتحرر» فى سبتمبر ١٩٤٦، ثم إلى «طليعة العمل»، ثم إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» سنة ١٩٥٧ .

أما «الاتحاد الديموقراطى»، فقد انقسم فى عام ١٩٤٢ إلى تنظيمين مهمين: الأول، «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» بقيادة «هنرى

كوربيل». وقد اتصل فى ذلك بعدد من المثقفين المصريين من أمثال الدكتور محمد زكى هاشم، ومن عمال الطيران والسودانيين والنوبيين، وعدد من أعضاء الحزب القديم مثل الشيخ صفوان، وعبد الرحمن فضل، والدكتور عبد الفتاح القاضى. وكان يرفع شعار التمصير، بمعنى الانفتاح على المصريين مباشرة وتصعيدهم إلى القيادة.

أما التنظيم الثانى، فهو تنظيم «ايسكرا» (الشرارة)، بقيادة «هليل شوارتز». وقد ضم إليه الكثير من المثقفين المصريين الذين ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية، مثل محمد سيد أحمد، ونبيل الهلالى، وشهدى عطيه الشافعى، والهام سيف النصر، والدكتور شريف حتاتة، وحرم الدكتور إسماعيل صبرى، ابنه صالحة افلاطون. وفى عام ١٩٤٧ تمت الوحدة بين «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» «وايسكرا» تحت اسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» المعروفة باسم «حدتو»، على اساس إبعاد الأجانب فى قسم مستقل، فيما عدا «هنرى كوربيل» وهليل شوارتز». وفى صيف ١٩٥٠ قبض عل هنرى كوربيل وهليل شوارتز، وابعد كوربيل من مصر إلى إيطاليا، وسافر شوارتز إلى فرنسا، وبذلك تخلصت الحركة الشيوعية من القيادات الأجنبية تخلصا تاما[١٨].

على كل حال، يتضح من هذا العرض أنه عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت قد برزت حركة شيوعية مصرية على جانب عظيم من القوة، وبرزت كوادر ماركسية مصرية مهمة فى أوساط المثقفين والعمال كانت تمثل العمود الفقرى فى الحركة. وقد استطاعت هذه الكوادر الوطنية أن تحرث التربة الفكرية السياسية والاجتماعية

المصرية بمحراث الفكر الماركسى، وتتقدم بالحركة الوطنية الديمقراطية فى مصر إلى أبعاد جديدة فى ميادين النضال ضد الاستعمار والاستغلال، وتبلور أهدافها فى شكل تقدمى جديد.

فما هى أبعاد هذا الفكر الثورى الجديد فى الحركة الوطنية الديمقراطية؟

أن أول ما يطعالعنا فى هذا المجال، **الربط بين التحرر السياسى والاجتماعى.** فحتى ذلك الحين، كانت أهداف الحركة الوطنية كما كانت ترفعها القيادات البورجوازية ممثلة فى الأحزاب، وعلى رأسها الوفد، تتلخص فى كلمتين: «الجلاء ووحدة واد النيل». وكانت الوسيلة التى تعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف تتمثل فى التفاوض مع بريطانيا بالاستناد إلى تحرك الجماهير المصرية لتعزيز جانب المفاوض المصرى على مائدة المفاوضات.

وقد أعطى الفكر الثورى لهذه الأهداف أبعادا جديدة. وسنكتفى بضرب نماذج فى هذا الصدد من مختلف الفرق والتنظيمات الماركسية. فقد كتب صادق سعد فى «الفجر الجديد» يربط بين الكفاح ضد الاستعمار والكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول: «إن كبار الرأسماليين الأنجليز هم أصحاب المصالح فى مصر. وكبار الرأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح فى انجلترا بحكم *الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والانجليزى الكبير*. وهذا ما يجب ألا ننساه. أما مكان مصالح الشعب المصرى الكادح من كل هذا، فهو شئ آخر. بل إن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها عل خط مستقيم. فهذا يفهمنا أن

الكفاح ضد الاستعمار البريطانى ليس بكاف، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية، أى فى سبيل ديمقراطية حقيقية تسود بلادنا».

وعبر برنامج الحزب الشيوعى المصرى، الذى تألف فى يناير ١٩٥٠، عن هذا المعنى مطالبا «بالقضاء عل نظام كبار ملاك الأراضى الاقطاعيين والرأسماليين والاحتكاريين الذى استند إلى قوة الاستعمار المسلح، ويسوق الشعب فى مغامراته دفاعا عن الاستعمار والطغيان، وإقامة الديموقراطية التى يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديمقراطيين».

وتناول محمد جلال كشك، الماركسى المرتد، فى كتابه. «الجبهة الشعبية» تلك القضية فى صورة أخرى، فيقول: «الاستعمار والاقطاع والاحتكار هم جبهة اعداء الشعب كتلة واحدة ومعسكر واحد»، ثم طالب بجبهة شعبية مضادة من العمال والفلاحين وطوائف الشعب الأخرى من الطلبة وصغار التجار والملاك ومن الوطنيين الديمقراطيين. وقد أوضح أحمد رشدى صالح أن مصر قد اجتازت مرحلة *القيادة البورجوازية*، فكتب يقول: «لقد مرت *النهضة* الوطنية المصرية فى أدوارها المختلفة بسرعة وعمق. فجزنا المرحلة التى تزعمنا فيها أمراء الأرض، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال، ونحن الآن نمر فى مرحلة أسمى من السابقتين، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى فى توجه القيادة. ولن يستوى لنا استقلال صحيح إلا إذا استندنا فى كفاحنا الاستعمار الأجنبى على قاعدة شعبية واسعة. وبالطبع ليس هذا ممكنا إلا إذا

جعلنا تحرر الشعب هدفنا دائما».

وقد كتب شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى فى كتابهما: «أهدافنا الوطنية» يؤكدان أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء، وليست تخلصا من استعمار أجنبى للوقوع فى نير استعباد داخلى، وإنما هو استقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى فى الحكم، والنمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردة، وأنه «من هذا يتضح الارتباط الوثيق بين الأهداف الخارجية والداخلية».

أما البعد الثانى للحركة الوطنية الديموقراطية الذى قدمه الفكر الثورى الجديد، فهو: الربط بين الاستعمار والاحتكار. وتعبر «الفجر الجديد» عن هذا المعنى فى عددها الصادر يوم ١٩ يناير ١٩٤٦، قائلة: «الاستعمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية. فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمالية الأجنبى، وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الأنجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الأهلى. وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبى إنما جاءت إلى بلادنا باحثة عن الربح، الربح الطائل، فتعتصر شعبنا وعرق جبينه، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها بيديه. والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مواقفها الأساسية (الأرض، التجارة الخارجية، البنوك.. الخ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعة».

وكتب أحمد بهاء الدين فى كتابه: «الاستعمار الأمريكى الجديد» يقول: «الشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة، والرأسماليون

الأمريكيون يحصلون على فائض القمة المتزايد. ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر لو امتلأت الأرض بالمشروعات، إذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى، لا يبقى من ربحها فى مصر شئ إلا أجر العمل فيها، الذى لا يدخر ولا يستثمر، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش».

وفى كتاب «أهدافنا الوطنية» يقول المؤلفان: «إن الشعب المصرى اليوم يدرك أن استقلاله السياسى يظل مبتورا منقوصا، ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل فى رؤوس الأموال الاحتكارية المستثمرة فى مصر وفى دين بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصاديا وتجاريا. وكل تسوية سياسة لا تقوم على أساس حل هذه المسألة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحى يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره. «ثم يقدم المؤلفان الحل فى شراء مصر للأسهم البريطانية فى مصر، وخاصة أسهم قنال السويس والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الاحتكارية فى مصر وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطانى».

أما البعد الثالث، فيتصل بالسودان. ويقوم الفكر الماركسى فى شأن السودان على اختلاف فرقه على أساس الاتحاد الاختيارى من جانب الشعب السودانى، وليس على أساس حقوق السيادة التى ينبنى عليها الفكر البورجوازى. وقد عبر أسعد حليم عن ذلك فى كتابه: «قضية السودان»، قائلا. «إننا نطالب للسودان بحق تقرير المصير. ولكن ليس لنا ولا لأى إنسان غير السودانيين أنفسهم أن يحدد شكل

هذا المصير. إن أمانى مصر معروفة، وهى أن تتحد مصر والسودان فورا عل أساس المساواة، ولكن أى نوع من أنواع الاتحاد؟ هذه هى مهمة الحركة الوطنية السودانية نفسها».

ويعالج شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبلى هذه القضة فى كتابهما السالف الذكر، فيقولان: «إن هناك من الرجعيين المصريين من نادى وطالب بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان، على أساس ما بذلناه من دماء وما أنفقناه من مال وجهد. فهؤلاء لا شك يخفون من وراء ذلك مطامع استعمارية. والشعب المصرى الذى ذاق الأمرين من الاستعمار ليرفض رفضا باتا أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محببا كـ «وحدة وادى النيل» أو فكرة «وطن واحد» ليخفوا من ورائه مطامعهم الأنانية فى استبعاد الشعب السودان. وبهذا النداء يعطى هؤلاء الرجعيون المصريون الفرصة للاستعمار البريطانى لخلف خلفاً حركات رجعية انفصالية تضر ضررا بالغا بقضية الشعبين معا. وأن الشعب المصرى ليحترم من أعماق قلبه حق الشعب السودانى فى الاستقلال السياسى التام وفى رغبته الخالصة فى التخلص من الاستعمار الأجنبى، بريطانيا كان أو مصريا. وأنه ليؤيد مخلصا قرار مؤتمر الأحزاب السودانية فى إقامة حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر».

وقد تناول الحزب الشيوعى المصرى مسألة السودان فى برنامجه. ففى البند الثالث عشر، يطالب، بحرية الشعب السودانى وحقه فى تقرير مصيره بنفسه. وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل، وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه.

أما البعد الرابع للنضال الوطنى الديموقراطى الذى قدمه الفكر الماركسى. فهو إبراز أهمية المساندة السوفيتية والمعسكر الاشتراكى فى مكافحة الاستعمار، والرابطة المشتركة التى تربط مصر بجبهة الشعوب المكافحة ضد الإمبريالية. وقد أبرزت مجلة «الفجر الجديد» هذا المعنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففى عدد أول أغسطس ١٩٤٥، وفى مقال بعنوان. «قضيتنا الوطنية والعالم الخارجى كتبت تقول: «تقترن المرحلة الثالثة من أجل كفاحنا الوطنى بالفترة التى أعقبت انتهاء الحرب فى أوروبا ضد ألمانيا الفاشية حتى اليوم. ويتميز الوضع الدولى فى هذه الفترة بازدياد قوة الموجة الديموقراطية السائدة عله أكثر من أى وقت مضى، وبانهزام الرجعية الفاشية.. ويؤكد هذا، المركز الخطير الذى بات الاتحاد السوفيتى يشغله فى عالم السياسة الدولية والسلم العالمى بعد أن كان يشغله فى عالم الحرب. وليس من ريب أن الاتحاد السوفيتى قوة ديموقراطية حرة يستحيل أن تفكر فى أى اعتداء بحكم النظام الاشتراكى الذى يتنافى والاستغلال ومن ثم الاستعمار. يضاف إلى ذلك تعاظم القوى الشعبية والديموقراطية فى كل مكان من دول العالم. وتقوم على أساس هذين العنصرين إمكانية التعاون العالمى بين دول الجبهة المتحدة فى عالم السلم».

وقد طالبت «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى» بابرام معاهدة صداقة من الاتحاد السوفيتى، لإسقاط حجة الغرب فى وجود خطر تهديد من جهة الاتحاد السوفيتى، وعلى أساس أن تأييد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لمصر يكسب قضيتها قوة مادية ومعنوية تستطيع بها الوقوف فى وجه الاستعمار.

وقد وقف «الحزب الشيوعى المصرى» هذا الموقف بعد تأليفه، فقد أعلن فى برنامجه «الوقوف فى معسكر الشعوب الذى يضم جميع الشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها واستقلالها. والرغبة فى السلام والديموقراطية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى، وطن الاشتراكية وحصن السلام ونصير الشعوب، والصين الشعبية التى تعتبر قدوة لشعوب المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديموقراطية والدفاع عن السلام»(١٩).

ومع قيام ثورة ٢٣يوليو، حانت الفرصة لقطف ثمار الفكر الاشتراكى الثورى. ومن عجب أنه قبل أن تبدأ الثورة هذه التجربة، كانت قد زجت بالاشتراكيين فى السجون.

حواشى الفصل الثالث :

(١٥) دكتور يونان لبيب رزق: الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠).

(١٦) دكتور عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (دار الكاتب العرب ١٩٦٨)، حزب الوفد بين اليمين واليسار (الكاتب: نوفمبر ١٩٧٣)، دكتور رفعت السعيد: تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥، الطبعة الثانية ٠دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥)، دكتور رؤف عباس: الحركة العمالية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧ (عالم الكتب ١٩٧٥).

(١٧) دكتور عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (بيروت: دار الوطن العرب ١٩٧٣).

(١٨) دكتور رفعت السعيد: اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ (دار الطليعة بيروت).

(١٩) الفجر الجديد فى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى: أهدافنا الوطنية (مطبعة الرسالة ١٩٤٥). محمد جلال: الجبهة الشعبية (مطبعة فؤاد حلم)، أسعد حليم: قضية السودان (دار الفجر ـ القاهرة)، أحمد رشدى صالح: كرومر فى مصر (دار القرن العشرين ١٩٤٥)، أحمد بهاء الدين الاستعمار الأمريكى الجديد، أو برنامج النقطة الرابعة (القاهرة ١٩٥١)، طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢).

الفصل الرابع

الفكر القومى العربى

يمكن القول فى اطمئنان تام أن الشعور القومى العربى فى مصر كان مجهولا تماما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ويرجع ذلك لعدة عوامل تاريخية، أولها: اختلاف الظروف التاريخية التى تكونت فيها مقومات القومية المصرية عن ظروف تكوين مقومات القومية العربية، وثانيها: غلبة الرابطة الاسلامية فى مصر على كل رابطة قومية. سواء كانت مصرية أو عربية، منذ الفتح العربى لمصر إلى ولادة الحركة القومية العربية. وثالثها: النمو التاريخى المتميز لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر.

وبالنسبة للعامل الأول فإن النيل قد اختصر الطريق إلى تكوين المقومات القومية للشعب المصرى. فقد فرض على المجتمع الزراعى القائم على ضفافه الوحدة، بما كان يحمله فى وقت واحد من خطر يتهدد الجميع وقت الفيضان، ومن فائدة مشتركة ونفع عام يمكن أن يصيب الناس إذا نظموا الإفادة من حياة النهر. وبالتالى جعل الحكومة المركزية ضرورة من ضرورات الحياة الأولى. كما أقام الدولة التى تبسط ظلها ونفوذها على الجميع. وقد ظل هذا الكيان الموحد قائما منذ القدم، وعبر مختلف العصور وتعاقب الغزاة والعهود، فتكونت

مقومات القومية المصرية منذ القدم، واستمرت الوحدة القومية السياسية والاجتماعية للشعب المصرى دون تمزق عبر جميع الحقب التاريخية.

وقد اختلف الامر تماما بالنسبة للشعور القومى العربى. فمع أن شبه الجزيرة العربية كان وحدة جغرافية، إلا أنه كان وحدة صحراوية ممزقة الأوصال. وكان من الممكن أن يقوم شعور قومى عربى يجمع العرب فى شبه الجزيرة فى وحدة قومية متميزة، مع قيام الكيان السياسى الموحد فى عهد الرسول، لولا الوحدة التى أتى بها الاسلام لم تكن وحدة عربية بل وحدة اسلامية. ومن هنا فقد حل الشعور الدينى الاسلامى محل الشعور القومى العربى الذى كان يمكن أن يخلف الشعور القبلى القديم. وظل هذا الشعور يربط الأمة العربية بعد أن أعيد صوغهامن جديد مع حركة الفتوح الاسلامية العظيمة التى امتدت من الخليج إلى المحيط، وانتشار اللغة العربية فى تلك المنطقة الشاسعة وحلولها محل لغات الثقافة القديمة، كاللغة القبطية والآرامية واليونانية واللاتينية. فلم تكن الأمة العربية تحس بأنها أمة متميزة، وإنما كانت تحس بأنها جزء لا يتجزأ من المحيط الاسلامى الشامل الذى كان يتجاوزها إلى أمم أخرى تدين بالاسلام، ولم يكن من الممكن أن يطلق عليها اسم «الأمة العربية» لأن مدلول لفظة «عربى»، التى كانت قد انتشرت فى العصر الأموى وأصبحت تشمل كل من انتسب إلى شبه الجزيرة العربية. كان قد ارتد إلى معناه القديم، أى إلتصق بسكان البادية فقط، بعد أن صار من المتعذر اطلاقه على كل من يتكلم اللغة العربية التى صارت تتكملها عناصر كثيرة وشعوب كثيرة غير عربية [١].

لذلك، عندما استيقظ الشعور القومى فى مصر على حساب الشعور الاسلامى، لم يستيقظ على «العربية»، وإنما استيقظ على «المصرية. لسبب بسيط هو أن القومية المصرية كانت قد تكونت منذ بداية التاريخ، بينما كانت القومية العربية لم تتميز بعد. داخل الجامعة الاسلامية الكبرى.

أما فيما يختص بالسبب الثانى وهو غلبة الشعور الاسلامى فى مصر على كل الروابط القومية، سواء أكانت مصرية أم عربية، فلأن الفتح العربى لمصر لم يكن فتحا عربيا بالدرجة الأولى، وإنما كان فتحا اسلاميا، وكان المفهوم الاسلامى للجماعة يقضى باعتبار المسلمين جميعا أمة واحدة مهما اختلفت جنسياتهم. فضلا عن ذلك. فإن السيادة العربية ذاتها لم تستمر فى مصر، بل انتقلت إلى عناصر اسلامية أخرى: إلى يد الاتراك والمماليك والعثمانيين. فكانت الصبغة الاسلامية وليست العربية هى السائدة، وكان شعور مصر اسلاميا لا عربيا.

أما العامل الثالث وهو النمو التاريخى المتميز لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر، فأهميته تكمن فى أنه مسئول عن نمو الشعور القومى فى مصر مستقلا عن الشعور القومى العربى العام فى حقبة تاريخية حاسمة، هى الحقبة التى انتشرت فيها الأفكار القومية مع انتشار مبادئ الثورة الفرنسية والثقافة الغربية فى العالم العربى فى خلال القرن التاسع عشر.

وكان وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى، فى الوقت الذى كانت تتململ فيه الشعوب العربية الأخرى تحت وطأة الحكم وسوء الادارة

العثمانية، بداية دخول الوعى القومى المصرى مرحلة تناقض مع الوعى العربى. فبينما كان نضال القوميين المصريين يتجه إلى الاستعانة بما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدة لندن والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة، فى اكراه انجلترا على الجلاء، كان نضال القوميين العرب يتجه إلى التخلص من الحكم الاستبدادى للسلطان عبدالحميد، وطرح فكرة «الخلافة العربية و «الجامعة العربية»، بل والذهاب إلى حد التحالف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية.

ولكن مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، وقيام ثورة ١٩١٩ القومية فى مصر، وسقوط تحالف العرب مع بريطانيا، وخضوع العالم العربى كله للنفوذ الاستعمارى الغربى، وتماثل الظروف النضاليه لجميع أجزائه، ونشوب الثورات تباعا فى كل بقعة من بقاعه ثم بروز قضية فلسطين وظهور الخطر الصهيونى كل ذلك أدى إلى اتجاه الشعور القومى المصرى ليصب فى مجرى الشعور القومى العربى العريض، وظهور فكرة القومية العربية فى مصر.

وفى خلال العشرينات من هذا القرن، كان المفكرون المصريون يحاولون وضع الحدود التى تنتهى عندها كلمة «العرب» الغامضة !. ففى أكتوبر ١٩٢٢ نشرت مجلة «الهلال» استفتاء عن «نهضة الشرق العربى» وموقفه بإزاء المدنية الغربية، فرد محمد لطفى حسونة قائلا: «هل المقصود الأقطار العربية بالمعنى الصحيح، أى بلاد العرب بحجازها ونجدها ويمنها وحضرموتها؟ أم البلاد التى فتحها العرب فى صدر الاسلام وبقيت إلى الآن سائرة على أنظمة العرب كإيران؟ أم

البلاد التى يتكلم أهلها العربية بقطع النظر عن تابعيتهم ودينهم؟ أم البلاد التى تدين بالاسلام وتخضع للمدنية العربية بحكم لغة القرآن؟»[٢].

وفى ديسمبر ١٩٢٦ كتب محمود عزمى مقالا تحت عنوان: «جاراتنا الشرقية وما بين مصر وبينها من علاقات»، قسم العالم العربى فيه إلى ثلاث وحدات منفصلة:

بلاد المغرب، وقد ذكر أنها تسير بفعل النفوذ الفرنسى المشترك سيرًا اجتماعيا متشابها يجعل منها كتلة لا تفصلها حدود إلا اسما، ولا تعوق تبادل حاصلاتها حواجز جمركية، وتغلب فيها الثقافة الفرنسية البحتة من حيث التعليم وغير التعليم. أضف إلى ذلك بعد تلك الأقاليم عن «المصدر السامى، وبقاء مميزات القرطاجيين والبرابرة وغيرهم من الحاميين فى أهلها».

أما الوحدة الثانية، فهى شبه الجزيرة العربية. وقد ذكر أنها وإن كانت مهد الحدث التاريخى والاجتماعى العظيم الذى ربط بين كل بلاد الاسلام زمنا غير قليل، «إلا أنها لم تكن على اتصال وثيق ببلاد الاسلام هذه التى فتحها العرب وغلبوا فيها لغتهم العربية». فهى على هذا النحو تعتبر «كتلة منفصلة كذلك».

أما الوحدة الثالثة، فهى التى تتكون من بلاد العراق والشام ومصر، وقد اعتبرها محمود عزمى كتلة متماسكة تماما، من جهة الاتصال التاريخى الذى يتوافر مع غيرها من البلاد الأخرى التى تتكلم العربية»[٣].

ومع ذلك، ففى نوفمبر ١٩٢٧، كتب الدكتور محمد حسين هيكل

يشيد بازدياد الروابط المادية والمعنوية بين مصرو «أمم الشرق العربى»، فأدخل بلاد الحبشة بين هذه الأمم!. فقد ذكر من صور التعاون والتضامن بين مصر وهذه الأمم، و«ماتبذله صحافتها من جهود فى توحيد وحدة الرأى والنظر فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وما قررته الحكومة مثلا من انشاء قنصلية فخمة فى بلاد الحبشة»!.

وفى الوقت نفسه، كانت الرابطة العربية تأخذ فى أذهان كثير من المفكرين المصريين شكل الرابطة الشرقية التى رأى فيها هؤلاء حلا وسطا بين الفكرة الاسلامية والفكرة العربية. وقد شرح محمود عزمى هذه النقطة فقال:

«المصريون فى عموم مفكريهم لا يعتبرون أنفسهم عربا. وهم فى الوقت نفسه يحلو لهم أن يتداعبوا بأنهم زعماء بلاد العربية جميعا. وهم من ناحية أخرى يذكرون لك فى كل مناسبة أنهم يتزعمون الاسلام بأزهرهم العتيد ، واذن فهم يعنون الوحدة الاسلامية الواسعة التى تنتظم العروبة والايرانية والتركية وما إليها حتى بلاد الصين. ثم هم فى الوقت نفسه يقولون لك إنهم يخشون أن نعت الوحدة الاسلامية قد يثير شيئا من الأشباح أمام اخوانهم الأقباط، ولذلك يؤثرون استبدال «الشرقية» بالاسلامية وبالعروبة أيضا»[٤].

على أن الفكرة العربية لم تلبث أن أخذت تحتل مكان الفكرة الشرقية، حتى أخذ مصطلح الأمم الشرقية يتخذ معنى مرادفا للأمم العربية، وفى عدد ١٧ ديسمبر من «السياسة الأسبوعية» كتب محمود عزمى مقالا متقدما فى الفكرة العربية، وصف فيه سياسه الجريدة

منذ انشائها بأنها جرت على تقلد السعى الحثيث فى سبيل توثيق العرى بين مصر وجارتها الشرقية، داعيا إلى تسهيل طرق المواصلات بين هذه البلاد جميعها، وإلى رفع الحواجز الجمركية من بين تخومها وإلى توحيد برامج التعليم فيها، وبخاصة إلى توحيد النقد المتداول من حيث قيمة الوحدة الذهبية، ومن حيث الأقسام التى توزع عليها». ثم تبنى رأيا بتطبيق القوانين المصرية فى بلاد الشام كافة بدلا من القوانين العثمانية القديمة التى ألغيت أصلا فى بلادها، وقال إن ذلك من شأنه «توثيق الروابط وتمكين العلاقات اللذان يرغب فيهما أهل مصر الشرقية، وهو هذا التمكن، وهو ذلك التوثيق اللذان يرغب فيهما أهل مصر وأهل تلك الشقيقات رغبة قائمة على أواصر القربى بينهم جميعا. فإن ذلك كله مما يحقق الأمنية التى تجيش فى صدور الكتلة الشرقية العربية المتقاربة المتفاهمة».(٥).

وفى ٢٩ يونية ١٩٢٩ كتب محمد زكى عبدالقادر يصف مصر بأنها «نبض التفكير فى الشرق»، ويقول أنها تربطها بجاراتها «روابط أخرى لا تقل متانة وقوة. فهى قدغمرتها جميعا محن سياسية واحدة وخضعت لتاريخ مشترك، ووصلت بينها منذ قرون التاريخ الأولى صلات بقيت على الأيام أشد ازدهارا، وجعلت من هذا الشرق العربى ما يكاد يشبه وحدة.أن فصلتها الحدود فقد قربت بينها روابط الجنس والدين واللغة». ثم أبدى محمد زكى عبدالقادر إدراكا واضحا لحركة التاريخ المتجهة بالبلاد العربية نحو الوحدة فقال: «بلاد الشرق العربى أذن يقترب أحدها من الآخر، وتخضع، أن طائعة، إلى ما رسمته القرون وجعلته طبعا مشتركا بين بلاد كانت وما تزال صورا متقاربة

لتفكير واحد»[٦].

ولم تلبث الفكرة القومية العربية أن تلقت بقضية فلسطين دفعة قوية فى مصر. فقد خطب محمد على علوبة باشا ، الذى تولى الدفاع عن حقوق العرب فى جدار البراق الشريف، أمام اللجنة الدولية لتحقيق، خطابا مهما، هاجم فيه الفرعونية هجوما شديدا، ودعا مصر فى حرارة إلى العروبة فقال «وأنى ليحزننى أيها السادة أن أرى وأسمع، بعد أن ذهبت إلى فلسطين ، ورافعت بضعفى عن قضيتها، وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد ـ نعم يحزننى أن أفكر أنه يوجد فى بلادى فريق مهما كان وكان شأنه. يبث فكرة الفرعونية. أنا لا أدرى ما الحافز الذى حدا ذلك النفر الضئيل فى مصر إلى أن يصرح بقوله : «حذاريا مصر أن تكونى واسطة عقد الأمم العربية وأختها الكبرى، لأنك لست منها، بل أنت فرعونية. إن الفرعونية ليست جنسا من أجناس البشر، ولكنها عصر من عصور الحكم. على أنى لو فرضت أن هناك جنسا فرعونيا لحما ودما وعظما، فإن فوق هذا الجنس جنسا آخر ورابطة أخرى، هى أن هذه الأمم العربية تجمعها لغة واحدة وتقاليد واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وآمال واحدة. فهل يظن ظان أنه يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة التى لا تنفصم روابطها، وأن اللحم والدم والعظم قيمة كقيمة التفكير الواحد واللغة الواحدة والتقاليد الواحدة والآمال الواحدة والآلام الواحدة؟ وما مصر إلا عربية، ولا تقوم إلا على أنها عربية، ولا يرضى المصريون بغير العربية»[٧].

وفى الثلاثينات تقدم التيار الاسلامى لتأكيد فكرة القومية العربية

فى مواجهة القومية المصرية التى كان يتحمس لها طه حسين وسلامة موسى. ففى عام ١٩٣٢، حين أدرج طه حسين العرب فى الأمم الغازية لمصر، التى اهتضمها المصريون فيمن اهتضموا من فرس ويونان وترك وفرنسيين وانجليز وغيرهم ـ كتب الشيخ حسن البنا يفند هذه الفكرة قائلا: إنها «خطأ محض ـ خطأ تاريخى اجتماعى وخطأ فى جانب القومية المصرية لا يغتفر. وهى فكرة غرسها الأجانب للقضاء على قوة الشرق ووحدته».

أما أن الفكرة خطأ تاريخى، فلأن «التاريخ يحدثنا بوحدة فى الدماء واللغات بين سكان جزيرة العرب وسكان وادى النيل فى القديم والحديث. ولا ننسى أن كثيرا من سكان الصعيد وسكان الشرقية والبحيرة والفيوم يعلمون إلى الآن أنسابهم العربية وينتمون إلى قبائل عريقة فى العروبة». وأما أن هذه الفكرة خاطئة اجتماعيا، فلأن الأمة إنما تتكون قوميتها من لغتها ودينها وعاداتها وثقافيتها وما إلى ذلك من مظاهر الحياة، «فهل يرى الدكتور طه حسين وغيره أن لمصر لغة غير اللغة العربية، وأن لها دينا غير الدين الذى حمل لواءه العرب؟. وهل يرون أننا نستطيع أن نتخلى عن اللغة العربية والقرآن العربى والشعور العربى، ونحل محل ذلك كله لغة ودينا وثقافة تختص بمصر والمصريين؟. وما هى ياترى هذه اللغة، وما هذا الدين، وما تلك الثقافة؟». لعل القوم يقصدون الهيروغليفية ودين أبيس وآمون وحورس؟». وأما خطأ الفكرة من ناحية القومية المصرية»، فلأن تمسكنا بالقومية العربية يجعلنا أمة تمتد حدودها من الخليج الفارسى إلى المحيط الأطلس، بل إلى أبعد من ذلك، ويبلغ عددها أضعاف أضعاف الملايين المحصورة فى وادى النيل. فأى مصرى يكره أن

تشاطره هذه الشعوب التى تظلها العربية شعوره وآماله وأفراحه وآلامه؟»[٨].

وفى نفس الوقت، كان أكبر حزب جماهيرى فى مصر، وهو حزب الوفد يتبنى فكرة القومية العربية. ففى عام ١٩٣١ زار مكرم عبيد سوريا ولبنان وفلسطين، وتحدث فى ذلك الحين عن الوحدة العربية، فقال: إن «المصريين عرب». وعزز رأيه بأن المصريين جاءوا من آسيا، وهم أدنى إلى العرب منذ القدم من حيث اللون والخصائص السامية والقومية[٩]. وفى خطبه التى ألقاها فى بيروت ودمشق وشتوره والقدس وعكا ويافا أخذ يهاجم الآراء الفرعونية ويهاجم أصحابها من مسلمين ومن أقباط[١٠].

وفى عام ١٩٣٦، وعلى يد الوفد، انتقل الاهتمام بقضية فلسطين من الصعيد الشعبى إلى الصعيد الرسمى. فقد نشبت الثورة الفلسطينية فى ابريل بينما كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجرى لحل القضية المصرية، فطرحها النحاس باشا على بساط البحث مع وزير الخارجية البريطانية المستر ايدن، وأبدى رأيه بأن مشروع التقسيم لا يمكن أن يكون حلا مرضيا، وترك للصحف المصرية فى نشر الأنباء عن الفلسطينيين الثوار والاشادة بحركتهم. ولم ينقطع اتصال النحاس بالحكومة البريطانية بعد مغادرته لندن فى هذا الصدد. وقد كانت قضية فلسطين أول مجال مارست فيه مصر استقلالها الخارجى بعد معاهدة ١٩٣٦، فقد وقف وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا فى عصبة الأمم، معارضا مشروع التقسيم البريطانى، ومطالبا بعقد معاهده بين انجلترا وفلسطين

يصبح فيها اليهود المقيمون فى فلسطين «فلسطينيين كغيرهم من المسلمين والمسيحيين القاطنين فى تلك البلاد»(١١).

وكان النحاس باشا أول من أدرك أبعاد الخطر من قيام دولة يهودية على حدود مصر. ففى يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٧ خاطب السير ما يلز لامبسون قائلا: إنه «لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان، وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر. إذا ما الذى يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقا فى سيناء فيما بعد؟»(١٢).

ولم تلبث مصر أن نزلت إلى حقل العمل العربى من أجل الوحدة العربية فى أثناء الحرب العالمية الثانية، حين ضغطت الظروف على يد بريطانيا لتقديم تنازلات للعرب، فألقى وزير خارجيتها تصريحيه المعروفين فى ٢٩ مايو ١٩٤١ و٢٤ فبراير ١٩٤٣، اللذين أضاء فيهما النور الأخضر لقيام جامعة الدول العربية. ففى البيان الذى ألقاه النحاس باشا يوم ٣٠ مارس ١٩٤٣ على لسان محمد صبرى أبو علم فى مجلس الشيوخ قال:

«منذ أن أعلن مستر ايدن تصريحه، فكرت فيه طويلا، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل إلى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية. وانتهيت من دراستى إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال، كل على حدتها، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ثم تدعوهم بعد

ذلك إلى مصر معا فى اجتماع ودى لهذا الغرض، حتى يبدأ السعى للوحدة العربية. فإذا تم التفاهم أو كاد، وجب أن يعقد فى مصر مؤتمرا برياسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع، وإتخاذ ما يراه من القرارت تحقيقا للأغراض التى تنشدها الأمم العربية»[١٣].

وقد انتهت مباحثات الوحدة الطويلة منذ صيف عام ١٩٤٣ بتوقيع بروتوكول الاسكندرية يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤، وهو الوثيقة الأولى لجامعة الدول العربية، واقرار ميثاق الجامعة يوم ٢٢ مارس ١٩٤٥، وهو وثيقة الميلاد الرسمية. وبذلك وضعت مصر على بداية الطريق الطويل الحافل بالانتكاسات والانتصارات، طريق القومية العربية.

حواشى الفصل الرابع :

(١) أنيس صايغ: تطور المفهوم القومى عند العرب (بيروت: دار الطليعة ١٩٦١)، برنارد لويس: العرب فى التاريخ (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٥٤)، المجمل فى التاريخ المصرى، ألفه بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة، الباب الأول والثانى (القاهرة ١٩٤٢)، دكتور حسن محمود: تكوين المجتمع العربى، الباب الثانى من كتاب: المجتمع العربى، تأليف الدكتور السيد الباز العرينى وبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة .

(٢) الهلال فى أول أكتوبر ١٩٢٢.

(٣) السياسة الأسبوعية فى ١١ ديسمبر ١٩٢٦.

(٤) الهلال جـ ١ سنة ٤٧، نوفمبر ١٩٣٨.

(٥) السياسة الأسبوعية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧.

(٦) محمد زكى عبد القادر: توثيق الصلات العلمية بين مصر وجاراتها الشرقية (السياسة الأسبوعية فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٧).

(٧) السياسة اليومية فى ٥ أكتوبر ١٩٣٠.

(٨) جريدة الاخوان المسلمين فى غرة جمادى الآخرة ١٣٥٢ (١٩٣٣).

(٩) الهلال فى أبريل ١٩٣٩.

(١٠) أنيس صايغ: الفكرة العربية فى مصر ص ١٩٧٣.

(١١) الأهرام فى ١٩ سبتمبر ١٩٣٧.

eKillern Dialiés, July 24, 1937. (١٢)

(١٣) مجلس الشيوخ: المجلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣. وقد علق الأمير عبدالله على تحرك النحاس للوحدة العربية فى كتاب له إلى الأمير عبد الاله ونورى السعيد فقال: «أنا على جهل تام من درجة تحقيق أمانى الوحدة أو الاتحاد. وما يملكه رئيس وزراء مصر عن وعود سرية يعملها هو من لدن انجلترا أو أمريكا (عبد الله بن الحسين: مذكراتى ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

الفصل الخامس

الفكر الليبرالى فى التطبيق

بدأ الفكر الليبرالى فى مصر يتبلور على يد البورجوازية المصرية فى أول مشروع لدستور نيابى كامل فى عام ١٨٧٩، حين أخذت التناقضات المتشعبة فى أواخر عصر إسماعيل بين البورجوازية المصرية والحكم الاوتوقراطى من جهة، وبينها وبين الوصاية الأجنبية والرأسمالية الأوروبية من جهة أخرى، وبين الخديوية والوصاية الأجنبية من جهة ثالثة - تفسح المجال لتحالف مؤقت بين الخديو إسماعيل والبورجوازية المصرية ضد الوصاية الأجنبية، بعد أن أجبر إسماعيل على قبول «وزارة مسئولة» ١١ فى أغسطس ١٨٧٨، تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات والماليين وأصحاب المصارف الأوروبيين، وتنتقل بالنظام شبه النيابى - شبه الإدارى، الذى أقامه إسماعيل فى عام ١٨٦٦ إلى نظام نيابى حقيقى فى عهد الثورة العرابية.

فقد دعا اسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩، وصرح فى اجتماع سرى عقده قادة الرأى فى المجلس، بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها. وبناء على ذلك أخذ أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار، يعقدون عدة جلسات فى دار السيد البكرى، نقيب الأشراف، وفى دار اسماعيل راغب باشا، رئيس مجلس شورى النواب السابق، ثم وضعوا مشروع «لائحة وطنية» رفعوها إلى الخديو اسماعيل يوم ٣ ابريل ١٨٧٩، طالبوا فيها بمنح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى أوروبا، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاتها، وتكليف الوزارة «بتنقيح ١١ لائحة النواب الأساسية والنظامية، وعرضها على المجلس عند التئامة لاقرارها.

وفى ١٧ مايو ١٨٧٩، قدمت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا مشروع الدستور أو اللائحة الأساسية. وقد خول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة فى اقرار القوانين، وجعل الوزارة مسئولة أمامه، وجعل للنواب الأشراف على المصروفات وفرض الضرائب وتحصيلها وتقرير الميزانية العامة. وأوجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء. واعتبر كل نائب وكيلا عن عموم الأمة المصرية، لا عن الجهة التى انتخبته فقط، وله الحرية التامة فى ابداء آرائه وقراراته، ومتمتعا بالحصانة البرلمانية. ثم عبر مشروع الدستور عن طابعه البورجوازى حين قصر عضوية مجلس النواب على الموسرين فقط، وحرم منها «الفقراء المحتاجون والأشخاص الذين

أعينوا على حالهم قبل الانتخابات بسنة. وحصر عملية الانتخاب فى مشايخ البلد فقط، بحجة أنهم «معينون برغبة الأهالى».

ومع أن مشروع الدستور لم يقرر فى صراحة أن الأمة مصدر السلطات، إلا أن المادة ٢٧ منه تفيد ذلك بصورة أخرى. فهى تنص على ألا يوضع فى البلاد قانون إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب، أو على حسب نص المادة: «لايكون القانون معتبرا أو دستورا للعمل، ما لم يتل بمجلس النواب بندا بندا، ويعطى عنه القرار، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية».

وقد كانت المبادئ التى تضمنها هذا المشروع هى نفسها التى تضمنها الدستور الذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧ فبراير ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية[١].

على أن التجربة الدستورية التى حدثت أثناء الثورة العرابية، لم تلبث أن تعرضت لخطرين جسيمين: الأول داخلى، يتمثل فى دكتاتورية الجيش. والثانى خارجى، ويتمثل فى التدخل الأجنبى.

وبالنسبة للخطر الأول، فإن البورجوازية المصرية كانت حريصة، منذ اليوم الأول لمظاهرة عابدين، على ابداء عزمها وتصميمها على ألا تستبدل بأوتوقراطية القصر دكتاتورية الجيش. فقد اشترط شريف باشا لقبوله الوزارة، انسحاب الآلايات التى اشتركت فى مظاهرة عابدين إلى الجهات التى تحدد لها، وعلى رأسها عرابى[٢]. وقد تعهد عرابى فى بيان مكتوب، بانقياد الجيش للحكومة وعدم التدخل فى السياسة. ووافقت البورجوازية المصرية على تعهد عرابى إلى حد

تقديم تقرير لشريف باشا تضمن فيه تعهد عرابى والضباط بعدم الاشتغال بالسياسة(٣).

على أن فكرة السلطة كانت قد تمكنت من رؤوس العرابيين، الذين أخذوا يتصرفون على هذا الأساس، إلى الحد الذى دعا البارودى فى يناير ١٨٨٢ إلى أن يقترح على عرابى المناداة باسمه خديويا لمصر إذا رغب فى ذلك(٤). وقد استغلت انجلترا وفرنسا فرصة الصراع على السلطة لتقسم التحالف بين البورجوازية المصرية والجيش بالمذكرتين المشتركتين فى يناير، و ٢٧ مايو ١٨٨٢. وحين قبل الخديو توفيق المذكرة الأخيرة، رأى القادة العرابيون ضرورة خلع الخديو. ولما كانت البورجوازية المصرية لاتريد أن تمضى فى التطرف إلى الحد الذى يعرض البلاد لخطر التدخل الأجنبى المسلح، فقد اقتضى ارغامها على ذلك من جانب القادة العرابيين القيام بمظاهرة عسكرية أخرى فى بيت محمد سلطان باشا، حيث كان يجتمع النواب. فقد حضر عرابى ومعه القادة العرابيون فى شكل مظاهرة عسكرية، ونادى بخلع الخديو. وحين امتنع النواب والمدنيون عن الموافقة، هددهم محمد عبيد بالسيف(٥). كما شهر عرابى سيفه فى وجه محمد سلطان باشا فى هذا الاجتماع(٦). وبذلك أحست البورجوازية المصرية أنها انتقلت من يد أوتوقراطية القصر إلى دكتاتورية الجيش، وكان لذلك أثره فى موقفها من الاحتلال البريطانى.

أما بالنسبة للخطر الخارجى، فإن تناقضات الموقف كانت قد أدت إلى وقوع السلطة فى يد القادة العرابيين. الأمر الذى هدد المصالح الامبريالية فى مصر تهديدا خطيرا، وجعل من التدخل العسكرى أمرا

محتومًا. وقد شرح «تريل Trail».. هذه المسألة فى كتابه: «انجلترا، مصر، والسودان» قائلاً: «عندما انتزعت السلطة من الخديو على يد عصيان عسكرى، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثورى غير مسئول. صار فى التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت ذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحنا الامبراطورية، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية، مهما كان لونها السياسى، أن تقف دون نشاط»(٧).

***

وبوقوع الاحتلال البريطانى، خضعت مصر لاستبداد مشترك من جانب السلطة البريطانية، التى أصبحت تمثل السلطة الفعلية، ومن جانب الخديوية، التى أصبحت تمثل السلطة الاسمية أو الشرعية. واختفت الاشراقة الدستورية التى ومضت فى عهد اسماعيل ثم فى عهد الثورة العرابية لوقت قصير.

ولم يكن فى وسع بريطانيا، وهى تنتحل لنفسها صفة الدولة الراعية للمبادىء الليبرالية، أن تحرم مصر من نظام دستورى، دون أن تجنى على سمعتها فى هذا الصدد، خصوصا وقد كان للبلاد دستور ديمقراطى قبل الاحتلال، ولم تعلن بريطانيا أنها تدخل مصر بنية الفتح. على أنه لم يكن فى وسعها أن تمنح مصر نظاما دستوريا حقيقيا، دون أن تجنى على مركزها فى مصر وتحكم على مصالحها بالضياع. وقد وجدت الحل فى نظام دستورى صورى، يسلب السلطة من يد القوى الدستورية الوطنية التى كانت تتمثل فى شرائح البورجوازية الزراعية المصرية، واستندت فى ذلك إلى حجة غريبة

حقا من دولة رأسمالية ليبرالية. ففى تقرير اللورد دفرين Dufferin الذى رفعه إلى حكومته فى أعقاب الاحتلال، هاجم مجلس النواب الذى انتخب عام ١٨٨٢ بقوله أنه «كان مؤلفًا من كبار ملاك الأراضى العقارية وأثرياء المدن ومشايخ القرى. وهذه الطبقات الثلاث تختلف، إن لم تتعارض مع مصالح الفلاحين»!. أى أن حجة بريطانيا فى سلب السلطة التى وقعت فى يد البورجوازية المصرية بدستور ١٨٨٢، هى تناقض مصالح هذه البورجوازية مع مصالح الفلاحين!.[٨].

وقد قام النظام الدستورى الصورى الذى وضعه اللورد دفرين على إقامة مجلسين: أحدهما مجلس شورى القوانين، ويمثل الهيئة التشريعية فى البلاد. والمجلس الثانى هو الجمعية التشريعية.

وبالنسبة لمجلس شورى القوانين، فقد تقرر أن يتألف من ثلاثين عضوا، منهم أربعة عشر (النصف تقريبا) تعينهم الحكومة، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين، وعضويتهم دائمة. وستة عشر ينتخبهم الشعب، ومنهم أحد الوكيلين، وعضويتهم لمدة ست سنوات. ومن هؤلاء الأعضاء المنتخبين عضوان: أحدهما ينتخب عن القاهرة، والآخر عن الثغور السبعة جميعها. أما الأربعة عشر الآخرون، فينتخبون عن الأربع عشرة مديرية. ولم يكن انتخاب هؤلاء جميعا يتم بطريق مباشر من قبل الشعب، فنائبا القاهرة والثغور ينتخبهما «مندوبو الانتخاب» الذين يتم انتخابهم أولاًمن قبل الناخبين (كان الانتخاب على درجتين)، أما بقية الأعضاء فتنتخبهم مجالس المديريات من بين أعضائهم، الذين كانوا ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب (أى على ثلاث درجات!).

أما الجمعية العمومية، فكانت تتألف من الوزراء (وعددهم ستة) وأعضاء مجلس شورى القوانين (وعددهم ثلاثون) ومن ستة وأربعين عضوا آخرين. ولم يكن الشعب ينتخبهم انتخابا مباشرا، وإنما على درجتين ـ أى بواسطة مندوبى الانتخاب. ويشترط فى عضو الجمعية العمومية أن يكون من الملاك الذين يملكون عقارا أو أطيانا يدفعون عنها عوائد أو أموالا مقررة قدرها ألف قرش سنويا على الأقل. وكانت مهمة الجمعية استشارية، فيما عدا تقرير الضرائب الجديدة. وتجتمع مرة واحدة كل سنتين! بأمر يصدره الخديو. وجلساتها سرية، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين المعين. أما مجلس شورى القوانين، فيجتمع ست مرات فى السنة، بواقع مرة كل شهرين(٩).

وفى هذا الإطار الذى حدده الاحتلال لمشاركة البورجوازية المصرية فى الحكم، جرت الانتخابات الأولى فى نوفمبر ١٨٨٣، وظلت تجرى حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، دون أن يتدخل الإنجليز فيها لتغليب فريق على فريق، فلم يكونوا فى حاجة إلى ذلك مع تعيين نصف أعضاء مجلس شورى القوانين تقريبا، بما فيهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين.

على أنه منذ أوائل القرن العشرين، أخذت التناقضات بين الخديو والاحتلال تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه فى عهد اسماعيل فى انعاش الحركة الدستورية على يد الحزب الوطنى وحزب الأمة، مع فارق يتصل بتركيب الحزبين الاجتماعى، وبتكتيك كل منهما واستراتيجيته. ومع وقوع الوفاق بين جورست وعباس حلمى، ومع انتصارالحركة الدستورية فى تركيا سنة ١٩٠٨ وسقوط الحكم

الاستبدادى واعلان الدستور العثمانى - تشتد المطالبة بالدستور وقيام مجلس نيابى كامل السلطات، وحكومة دستورية كاملة. ويظهر ذلك فى الصحافة، كما يظهر بصفة خاصة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحت نفوذ البورجوازية المصرية فقد اتخذ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مواقف شديدة ضد الاحتلال أكثر من مرة، وطالب الأعضاء بايجاد مجلس نيابى له رأى قطعى فى إدارة البلاد الداخلية.

وعند ذلك رأى الاحتلال ضرورة استبدال نظام آخر بهذا النظام القديم، فقرر ادماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة جديدة سميت: «الجمعية التشريعية». كما أصدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد هذا النظام. وكان الانتخاب يتم على درجتين، بمعنى أن كل خمسين ناخبا ينتخبون عنهم مندوبا، وهؤلاء يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية - الأمر الذى يسهل بطبيعة الحال مهمة التأثير والضغط لصالح مرشحى السلطة. وكان أعضاء الجمعية ينقسمون إلى قسمين: قسم ينتخبه الشعب، وعدد أعضائه ستة وستون، وقسم تعينه الحكومة، وعدد أعضائه سبعة عشر، وتقوم الحكومة بتعيين وكيل للمجلس، وينتخب الأعضاء الوكيل الثانى[١٠].

وقد رشح سعد زغلول نفسه فى ثلاث دوائر من دوائر القاهرة هى السيدة زينب، وبولاق، والدرب الأحمر. وأيده الحزب الوطنى بكل قوته، ففاز فى دائرتين معا هما: السيدة زينب وبولاق، فوزا كبيرا، وتنازل عن دائرة بولاق محتفظا لنفسه بدائرة السيدة زينب. ونجحت معه عناصر

وطنية لعبت أدوارا قيادية مهمة بعد الحرب العالمية الأولى، مثل: عبد العزيز فهمى، وعبد اللطيف المكباتى، وحمد الباسل، وعلى شعراوى، وإبراهيم سعيد، وعلى المنزلاوى، ومحمد فتح الله بركات وحسين هلال، وغيرهم. (١١).

* * *

وبنشوب الحرب العالمية، ينتهى هذا الدور الثانى من أدوار الحياة النيابية فى مصر. ويتميز - كما رأينا - بفرض نظام تمثيلى ضيق من قبل سلطة الاحتلال، يحصر النيابة عن الشعب فى شريحة صغيرة من البورجوازية المصرية العليا، ويضيق قواعد اشتراكها مع ذلك فى الحكم تضييقا شديدا.

وبعد الحرب العالمية الأولى مباشرة تندلع ثورة ١٩١٩، وتجند البورجوازية المصرية وراءها جماهير العمال والفلاحين والمثقفين. وعندما تضطر انجلترا، تحت الضغط الشعبى، إلى التنازل عن جزء من السلطة بموجب تصريح من جانب واحد، هو تصريح ٢٨ فبراير، تراعى جيدا أن يكون هذا التنازل لحساب القصر لا لحساب الشعب - وبمعنى آخر لحساب الأوتوقراطية لا لحساب الليبرالية. فقد أدخلت تعديلا مهما على مشروع الكتاب الذى اقترحه اللورد ألنبى Allenby يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ ليقدم إلى السلطان فؤاد مع تصريح انهاء الحماية. وورد فى هذا التعديل أن «إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، يرجع الأمر فيه إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى»(١٢). وبذلك قدمت بريطانيا السلطان على الشعب، وجعلت الأمر فى البرلمان شركة بينه وبين شعبه، وهى شركة للسلطان فيها نصيب الأسد.

دستور ١٩٢٣ وتوزيع السلطة:

وكان من الطبيعى أن يتأثر دستور ١٩٢٣ بهذه الحماية التى أسبغها الاحتلال على القصر. ففى بيان ثروت باشا الذى ألقاه فى لجنة الدستور يوم ١١ أبريل ١٩٢٢، أوضح بصريح العبارة أن وضع الدستور مقدم على الاتفاق مع بريطانيا، وإذا كان لاينبنى عليه، فإنه يجب ألا يسدالطريق إليه. وقد استجابت لجنة الدستور لهذا التوجيه، وراعت فى مشروعها الا يسد الطريق إلى الاتفاق مع انجلترا. ولكن ذلك لم يرض الملك فؤاد، لأن البورجوازية لم تنس نفسها فى الدستور بطبيعة الحال، فاستطاع عن طريق استغلال التناقض بين فرق البورجوازية المختلفة، وعن طريق اصطناع الأنصار، والاستفادة من المساندة البريطانية، أن يمسخ مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور، وأن يستولى لنفسه على صلاحيات كبيرة جعلته يستحق الوصف الذى أطلقه نهرو على الدستور بأنه «لايشبهه دستور آخر فى الرجعية»[١٢].

وقد أدركت البورجوازية المصرية مايعنيه وضع صلاحيات عظيمة فى يد ملك واقع تحت الحماية البريطانية، من خطر على قضية الديموقراطية وقضية الاستقلال، فكتب عبد العزيز فهمى فى أحد خطابيه المشهورين إلى رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و ١٥ أبريل ١٩٢٣ يقول:

«إذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة، هى أهم ماتسعى الشعوب لحمل امرائها على الاقرار به لها، وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنفاذها من براثن هؤلاء الأمراء - فما معنى أن تكون السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز، بعد الجهود والتضحيات

الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الإنجليز، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك»؟.

أما سعد زغلول، فصرح فى حديث له مع مراسل صحيفة الديلى هيرالد يقول:

«إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى، ويدعى أن العرش فى سلامة بفضل جنوده!. فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن»[١٤].

وبصدور دستور ١٩٢٣، أصبحت السلطة فى مصر موزعة بين قوى ثلاث يدور بينها الصراع: الانجليز، والقصر، والبورجوازية المصرية ممثلة فى الوفد بصفة رئيسية والأحزاب الأخرى.

أما الانجليز، فقد احتفظوا لأنفسهم بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير، وبصفة مطلقة، بتولى أمور أربعة تبيح لهم السيطرة على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية، وهى:

١ ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر. (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى هذا التأمين).

٢ ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة. (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى).

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر، وحماية الأقليات. (والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية).

٤ ـ السودان[١٥].

وأما القصر، فبمقتضى التعديلات التى أجراها فى مشروع الدستور الذى أعدته لجنة الثلاثين، أصبح هو المسيطر، عن طريق الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ، فى مسألة التصديق على القوانين، وفى مسألة تنقيح الدستور. كما أصبح له حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط. وكذا إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، والتصرف فى شئون المعاهد الدينية والأزهر.

وأما البورجوازية المصرية، فقد قرر لها الدستور حقوقا تمثلت فيما تضمنه من أن شكل الحكم نيابى، والسلطات مصدرها الأمة، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة، وهو مسئول بالتضامن لدى مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسئول (ذاته مصونة لاتمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، وتوقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، وأوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال. ثم النص على الحريات الآتية:

الحرية الشخصية، والمساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وحرمة المنازل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأى، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحق تكوين الجمعيات.

كذلك فقد ضمن الدستور للبورجوازية الكبيرة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والصناعية والتجارية والمالية، وعدم المساس بها. فقد نص على أن «للملكية حرمة». وحماية لهذا الأساس الاقتصادى، نصت المادتان ١٥و ٢٠ على إباحة انذار الصحف أو وقفها أو ألغائها بالطريق الإدارى، وإباحة اتخاذ أى تدابير ضد هذه الاجتماعات العامة إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى.

واشترط الدستور فيمن يعينون أعضاء فى مجلس الشيوخ أن يكونوا من بين الشرائح البورجوازية الآتية:

الوزراء، الممثلون السياسيون، ورؤساء مجلس النواب، ووكلاء الوزارات، ورؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، والنواب العموميون، ونقباء المحامين، وموظفو الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك، وأمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب، وكبار العلماء والرؤساء الروحيين، والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدا، وأعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام، والمشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لايقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى[١٦].

وفوق أعمدة هذا الدستور، أخذت البورجوازية المصرية فى إقامة المؤسسات التشريعية والسياسية التى تمارس من خلالها عملية الحكم وإدارة شئون البلاد واصدار التشريعات والقوانين. ففى يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ أجريت الانتخابات لمجلس النواب، وأسفرت عن فوز يكاد يكون

تاما لمرشحى الوفد، إذ لم ينجح من مرشحى الحزب الوطنى سوى أربعة ومن حزب الأحرار الدستوريين ستة. ثم تألفت وزارة الوفد الأولى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤، وعلى يد هذه الوزارة تمت الانتخابات لمجلس الشيوخ يوم ٢٣ فبراير ١٩٢٤، وأسفرت عن فوز ساحق للوفد أيضًا. وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ افتتح أول برلمان بهيئة مؤتمر، وأقسم الملك أمامه اليمين الدستورية، وألقى سعد زغلول أول خطاب عرش طبقا للدستور[١٧]. وبذلك وضعت الديموقراطية الليبرالية موضع التطبيق.

مصر بين الليبرالية والأوتوقراطية:

على أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعلل وأمراض أورثته الضعف وأودت به فى النهاية. وقد تمثلت هذه العلل والأمراض فيما يلى:

أولا: أحزاب الأقلية؟

ويطلق هذا المصطلح على الأحزاب المصرية التى اصطنعها القصر أو انشقت على الوفد، مضافا إليها الحزب الوطنى الذى نشأ قبل الحرب العالمية الأولى. وتختلف هذه الأحزاب عن أحزاب الأقلية فى البلدان التى تتمتع بالنظام الليبرالى الصحيح، فى أنه بينما كان على الأحزاب الأخيرة أن تسعى بالطرق الدستورية المشروعة للحصول على التأييد الشعبى الذى يكفل لها اعتلاء الحكم والدفاع عن مصالح الطبقات التى تمثلها، فإن أحزاب الأقلية فى مصر لم تكن فى

حاجة إلى اتباع هذا السبيل، وذلك بسبب السلطات الكبيرة فى يد الملك، التى كانت تهيئ لها، عن طريق التحالف معه، اعتلاء الحكم دون حاجة للحصول على الثقة الشعبية وتأييد الغالبية.

وفيما عدا حزبى الاتحاد والشعب، اللذين اصطنعهما القصر واستطاع عن طريقهما أن يحكم البلاد حكما مباشرا لصالحه، فإن الأحزاب الأخرى كانت تمثل بالفعل مصالح فرق من البورجوازية المصرية كانت ترى فى التحالف مع القصر طريقها الوحيد للحكم وحماية مصالحها.

وأول هذه الأحزاب هو حزب الأحرار الدستوريين، الذى تألف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢، وفى مقدمة أغراضه ومبادئه : الدفاع عن الدستور، والعمل على سرعة إصداره(١٨). وقد رأينا كيف دافع قطبه الكبير عبد العزيز فهمى عن مشروع لجنة الثلاثين فى خطابيه اللذين وجههما إلى رئيس الوزراء، والذى هاجم فيهما القصر هجومًا شديدًا، ولكن الحزب لم يلبث أن انتقض على الدستور انتقاضا كبيرا بعد سقوطه الفاحش فى أول انتخابات تجرى لمجلس النواب. فقد عاد عبد العزيز فهمى بك، فطعن على الدستور فى خطاب شهير ألقاه يوم ١٨ مارس ١٩٢٥ فى غرفة المحامين فى محكمة الاستئناف قائلاً: إنه كان يعتقد أنه مناسب لمصر، «ولكن العمل به أظهر أن ثوبه فضفاض»(١٩). أما أحمد لطفى السيد، فيلسوف حزب الأمة، وداعية الفكر الليبرالى الأكبر، فقد قبل الاشتراك فى وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨، التى عطلت الدستور لمدة «ثلاث سنوات قابلة للتجديد». وقد علق الكاتب محمد توفيق دياب على ذلك قائلا: «عزيز على مصر أن تطعن فى

حياتها النيابية مرتين: إحداهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين، والأخرى بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين، وفيلسوفنا شيخ الديمقراطيين[٢٠]. يقصد أحمد لطفى السيد. وظل حزب الأحرار الدستوريين يشارك فى جميع الانقلابات الدستورية فى مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو.

أما الحزب الوطنى، فقد انتقض على ماضيه. فقد أقر دستور اسماعيل صدقى باشا الأوتوقراطى سنة ١٩٣٠، واشترك فى الانتخابات التى جرت على أساسه. وكان صدقى باشا يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى: حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى[٢١]. كما اشترك فى الانقلابات الدستورية التى جرت بعد ذلك: فاشترك فى انقلاب محمد محمود باشا، رئيس حزب الأحرار الدستوريين، فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وفى انقلاب أحمد ماهر، رئيس حزب الهيئة السعدية، فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤، وفى وزارة النقراشى باشا، الذى خلف أحمد ماهر فى رياسة الحزب، فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، وفى وزارة إبراهيم عبد الهادى، الذى خلف النقراشى فى رياسة الحزب، فى ديسمبر ١٩٤٨ وفبراير ١٩٤٩[٢٢].

ومن الغريب، بعد كل ذلك، أن يتحدث المؤرخ عبد الرحمن الرافعى - وهو من أقطاب الحزب الوطنى - عن عودة الوفد إلى الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠، تحت عنوان: «عودة الحكم المطلق»[٢٣]. فكأنه اعتبر عهود الانقلاب التى سبقت تولى الوفد الحكم عهودا دستورية!.

أما الحزب السعدى، فكان قد تألف فى أوائل عام ١٩٣٨ تحت اسم: «الهيئة السعدية» من الوفديين المنشقين على الوفد، وعلى رأسهم

النقراشى وأحمد ماهر. واتجه الحزب إلى القصر على الفور، بدلا من الشعب، يستمد منه السلطة والتأييد. فاشترك مع الأحرار الدستوريين فى الحكم فى يونيه ١٩٣٨ كشريك أصغر، ثم كشريك أكبر فى أكتوبر ١٩٤٤، وهو الانقلاب الذى استمر إلى حين عودة الوفد إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢.

وفى يوليو ١٩٤٢ فصل مكرم عبيد باشا من الوفد ليؤلف حزب الكتلة الوفدية. وبدلا من أن يتجه إلى الشعب، الذى طالما تلقى منه التأييد، اتجه بدوره إلى القصر، وشارك فى انقلاب أحمد ماهر فى أكتوبر ١٩٤٥، وفى وزارة النقراشى الأولى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥(٢٤).

وعلى هذا النحو انقلبت بعض فرق البورجوازية المصرية على مبادئها الليبرالية التى طالما دافعت عنها ودعت إليها، وساهمت فى افساد الحياة الديموقراطية وإهدار إرادة الشعب ووأد الدستور. وكل ذلك بسبب السلطات الكبيرة التى استولى عليها الملك فى الدستور، وخضوع البلاد للاحتلال البريطانى.

ثانياً: تزييف الحياة النيابية فى مصر:

ويتمثل تزييف الحياة النيابية فى مصر فى تزييف الانتخابات ومن المعروف أن نظام الانتخابات الصحيح هو أساس الحياة الديمقراطية، وهو وحده الذى يصون المبدأ الدستورى الأول القائل بأن «جميع السلطات مصدرها الأمة». لذلك فقد انتهى الرأى فى أغلب الدول الديمقراطية إلى إحاطة العمليات الانتخابية البرلمانية بسياج محكم من الضمانات والضوابط التشريعية والإدارية والقضائية، لايترك منفذا للتزييف أو التلاعب.

على أن هذه القاعدة لم تطبق فى مصر لسببين:

السبب الأول: أن قانون الانتخاب، كما تضمنه دستور ١٩٢٣ لم يكن يعتبر - من حيث مجرد الصياغة التشريعية - قانون انتخاب بالمعنى المصطلح فى البلاد الديموقراطية. فهو كله - على حد قول الدكتور وايت إبراهيم: «تعميم فى مجال التخصيص، واقتضاب فى مجال الاسهاب، وهو يكتفى برسم الخطوط الكبرى ولايضع النقط فوق الحروف. وهو يترك فى استرخاء المشكلات على عواهنها، ويتوكل على الإدارة فى التنفيذ، والإدارة هى بطبيعتها خصم للناخب لأنها جزء من الحكومة»(٢٥).

أما السبب الثانى، فهو استغلال أحزاب الأقلية، المستندة إلى سلطة القصر، للثغرات التى تضمنها تشريع الانتخاب فى تزييف إرادة الناخبين.

وقد اتبعت الأحزاب السالفة الذكر الأساليب الآتية:

١ - التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية:

استغلت الأحزاب ماكان يقتضيه الدستور من ضرورة إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فى أعقاب كل تعداد عشرى، تنفيذا لحكم الدستور الخاص بأن يكون لكل ستين ألفا نائبٌ، وحتى يكون للتعداد أثره فى التمثيل النيابى - فى تمزيق الدوائر الأصلية، وإعادة تكوينها طبقا لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم باجراء الانتخابات، والاستفادة من الأوضاع شبه الإقطاعية والعائلية السائدة فى البلاد فى تحقيق هذا

الغرض. وقد صور النحاس باشا، رئيس الوفد، هذا الاستغلال، تعليقا على انتخابات عام ١٩٣٨ بقوله:

«يأتى المرشح إليهم، فيقول: هذا بلد وفدى ولا أستطيع أن أنجح وهو (البلد) فى دائرة، فانقلوه إلى دائرة أخرى، وآتونى ببلد فيه أهل وأصحاب. وإن لم يمت إلى الدائرة بسبب. فيجاب الطلب مع خالص الشكر ووافر الاحترام»[٢٦].

٢. تزوير جداول الانتخاب:

تعتبر جداول الانتخاب فى الأساس فى كل نظام انتخابى. وبقدر مايكون فيها من دقة، يكون صدق التعبير عن رأى الشعب، وبقدر مايكون فيها من خلل، يكون تشويه الانتخابات من أساسها، وتحوير رأى الأمة عن حقيقته. وقد استغلت أحزاب الأقلية مانص عليه الدستور من تحرير هذه الجداول بواسطة مأمورى الأقسام والمراكز والعمد، فعمدت فى كل مرة إلى وضع جداول مصنوعة بواسطة رجال الإدارة تضمن أسماء مكررة، وأسماء أشخاص غير موجودين، وأسماء أشخاص متوفين. وعلى أساس هذه الجداول كانت تتم الانتخابات.

٣. حجز التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم:

من المعروف أن الحصول على تذكرة انتخاب هو فى واقع الأمر حصول على صوت فى الانتخاب. وقد جرى العرف فى مصر قبل الثورة، دون سواها من الدول، على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبيل كل انتخابات تجرى لمجلس النواب. وكان التوزيع يتم بواسطة العمد فى القرى، والبوليس فى العواصم. وكان من اليسير لذلك منع

تذاكر الانتخاب عن المعارضين، ثم اعطاؤها إلى أنصار السلطة للاستفادة بها فى انتخاب مرشحيها. كان مما يسهل هذا التلاعب أن تذكرة الانتخاب لم تكن تحوى سوى اسم وسن ورقم وتاريخ، بينما لم يكن نظام البطاقات الشخصية والعائلية قد عمل به.

لذلك فكثيرا ما انقلبت المعركة الانتخابية فى مدن مصر، إلى معركة للحصول على التذاكر الانتخابية. وحتى أصبحت الانتخابات العامة لمجلس النواب مصيرها فى قبضة وزير الداخلية فى حكومات أحزاب الأقلية.

٤ ـ الإرهاب واستخدام العنف مع الناخبين الخصوم:

استغلت أحزاب الأقلية أمية الغالبية الكبرى من الناخبين، واضطرارهم، من ثم، إلى التصويت شفاهة ـ فى اجبارهم على التصويت ـ لصالح مرشحيها. وكان العرف المتبع هو ضرب الناخب الذى أعطى صوته لمرشح الوفد ضربا مبرحا أمام بقية الناخبين، ليكون عبرة لمن يعتبر. بل لقد جرى فى بعض الانتخابات اجبار المتعلمين على التصويت شفويا حتى لايعطوا أصواتهم للمرشح المعارض(٢٧).

٥ ـ رفت العمد والمشايخ المعارضين:

جرت الحكومات على رفت العمد والمشايخ المعارضين لها، وتعيين غيرهم قبل الانتخابات، لضمان نجاح مرشحى السلطة، ثم الاستفادة بهم بعد ذلك كأعضاء فى الحزب. وقد لاحظنا فى كشف يحتوى على أسماء أعضاء حزب الاتحاد عام ١٩٢٥ ـ وهو الحزب الذى أنشأه

القصر بعد سقوط وزارة سعد زغلول - أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء من العمد!.

ومن ذلك كله يتضح أن مزاولة الناخب لحقه الانتخابى فى ظل النظام الليبرالى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (فى عهود حكومات أحزاب الأقلية) كان مغامرة كبيرة وتجربة قاسية. بل لقد وصفها مكرم عبيد بأنها: «تعد ضربا من ضروب المستحيل». وأضاف إلى ذلك قوله: «والدستور بهذا الوضع - لايمكن أن يكفل للبلاد حياة ديموقراطية بالمعنى الصحيح»[٢٨].

ثالثا: عدم استقرار الحياة النيابية:

وعدم استقرار الحياة النيابية مترتب، بطبيعة الحال، على تزييف الحياة النيابية. فمنذ قيام أول هيئة تشريعية فى عام ١٩٢٤، توالت على مصر عشر هيئات تشريعية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو - أى فى مدى ربع قرن فقط. ولم يتم مجلس نواب سنواته الخمس قط.

فقد حل مجلس النواب الأول، الذى انعقد فى مارس ١٩٢٤، فى ديسمبر من نفس السنة. ثم أسفرت الانتخابات التى أجرتها وزارة زيور باشا عن مجلس نواب جديد اجتمع يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥، ولكنه حل فى اليوم نفسه!. ثم ولدت هيئة تشريعية ثالثة فى يوليو ١٩٢٦، وعاشت ثلاث دورات فى عهد الائتلاف. ثم علق محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة. وولدت هيئة تشريعية رابعة فى يناير ١٩٣٠، ولكن هذه الهيئة حلت فى السنة نفسها!. ثم استبدل بدستور ١٩٢٣

دستور جديد فى عهد صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، ووضع قانون انتخاب جديد، وقامت الهيئة التشريعية الخامسة، لتستمر أربع دورات. على أن دستور ١٩٢٣ أعيد من جديد تحت نضال شعبى مرير، كما أعيد قانون انتخاب سنة ١٩٢٤.

فى ديسمبر ١٩٣٥، واجتمعت الهيئة التشريعية السادسة فى مايو ١٩٣٦، وتولت من هذا التاريخ الهيئات التشريعية السابعة فى أبريل ١٩٣٨، والثامنة فى مارس ١٩٤٢، والتاسعة فى يناير ١٩٤٥، والعاشرة فى يناير ١٩٥٠ كما توالت الوزارات، فلم تعمر أى منها فى المتوسط إلا سنة واحدة وشهرين.

ومن الطريف أن كلا من الهيئات التشريعية العشر سالفة الذكر، كانت تختلف عن سابقتها اختلاف النقيض فالأحزاب أو الهيئة التى كان لها فى البرلمان السابق أغلبية ساحقة، يصبح لها، حتما ودائما، فى البرلمان اللاحق مباشرة أقلية هزيلة على أن تنقلب هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى البرلمان اللاحق، وهكذا دواليك ومن الطبيعى - كما يقول علماء القانون الدستورى - أن تختلف الأغلبية فى البرلمان الجديد عنها فى البرلمان القديم، فتترجح كفة عن كفة، وإلا لما كانت فائدة فى إجراء الانتخابات العامة على أن المشاهد فى جميع الديمقراطيات الليبرالية، أن التطور يأتى بالتدريج على مراحل، وله دوافعه وأسبابه ومقدماته(٢٩).

على أنه لما كانت الانتخابات التى تجريها وزارات أحزاب الأقلية والوفد على السواء تسفر دائما عن أغلبية للوزارة التى أجرت

الانتخابات، فقد تمثل معيار ثبوت غالبية الوفد وصدق تمثيله للإرادة الشعبية فى نتائج الانتخابات التى كانت تجريها الوزارات «المحايدة» فى سنى ١٩٢٣ و ١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٥٠ فقد أسفرت هذه الانتخابات دائما عن فوز الوفد فوزا ساحقا وسقوط خصومه.

رابعا : القصر يصبح مصدر السلطات :

رأينا كيف استلب الملك سلطات عظيمة فى دستور ١٩٢٣، عن طريق تعديل بعض مواد مشروع لجنة الثلاثين ومنذ ذلك التاريخ أخذت بقية السلطات تنتقل إلى يديه تدريجيا، حتى أصبح فى نهاية الأمر مصدر السلطات من الناحية الفعلية.

على أن ذلك لم يتم عبر طريق ممهد، بل مضى عبر صراع شاق ومرير بينه وبين الوفد، عبأ الوفد فيه جماهيره الشعبية الغفيرة، وجند فيه القصر صنائعه وحلفاءه من كبار الاقطاعيين والرأسماليين وقد اتخذ هذا الصراع من جانب الوفد شكل تفسير المواد التى عدلها الملك، تفسيرا يتفق مع النظام الليبرالى الصحيح، بينما اتخذ من جانب القصر شكل تطبيق هذه المواد تطبيقا أوتوقراطيا فى عهود وزارات الأقلية وبرلماناتها، ثم مواجهة وزارات الوفد بها، بعد أن تكون قد اتخذت صورة العرف والتقليد.

وقد قاد حركة التصحيح الأولى سعد زغلول فى وزارته التى ألفها فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وكانت أول معركة بينه وبين الملك فؤاد حول حق تعيين الوزراء فقد اعترض الملك على تعيين وزيرين قبطيين هما : مرقص حنا باشا وواصف غالى باشا، بحجة أن التقاليد جرت على

الاكتفاء بوزير قبطى واحد، وأنه يجب ألا يعين وزير قبطى وزيرا للعدل فى بلد إسلامى وقد رفض سعد زغلول اعتراض الملك على المسألة الأولى بقوله أنه لا يفرق بين مسلم وقبطى، وأنه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى ولكنه استجاب للاعتراض الثانى، وأسند إلى مرقص حنا وزارة الأشغال، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل ولما اعترض الملك على اختيار «أفندى» لمنصب ضخم كمنصب الوزارة، لم يقبل سعد هذا الاعتراض، وكان له ما أراد.

أما المعركة الثانية فكانت حول الأساس الدستورى لقيام الوزارات فقد بنى الملك فؤاد اختياره لسعد زغلول، فى كتابه الذى وجهه إليه بعد فوزه فى الانتخابات، على كل سبب إلا السبب الذى اختاره لأجله، وهو فوزه بثقة الأمة ولكن سعد رد على ذلك فى جوابه إلى الملك، فجعل أول سبب لولايته الحكم هو : «ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف»!.

وكانت المعركة الثالثة حول أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين فقد تمسك الملك بأن التعيين من حقه، ارتكانا إلى ظاهر المادة ٧٤. ولكن سعد زغلول تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه، ولكنه حق معلق على نصوص المواد الأخرى التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، وأن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة، وأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون، وأن

أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال ولما كانت المادة ٧٤ مأخوذة من الدستور البلجيكى، فلذلك احتكم الطرفان إلى البارون فان دن بوش، الذى أفتى بصحة رأى سعد زغلول.

ثم جرت المعركة الرابعة فى أواخر عهد سعد زغلول، حين كان القصر يدبر المؤامرات لإسقاطه بعد فشل المفاوضات التى جرت بينه وبين مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية وقد ساق الوفد فيها المظاهرات إلى ميدان عابدين تهتف : «سعد أو الثورة» وانتهت المعركة بإتمام عملية تصحيح الدستور، بحيث يصبح الأزهر والمعاهد الدينية فى يد الوزارة لا فى يد الملك ولا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية، بعد أن كانت صلتهم بالسرارى رأسا. وتنظر الوزارة فى مناصب السلك الإدارى وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول إلا بإطلاع الوزارة وموافقتها(٣٠).

ثم سقط سعد زغلول تحت حادثة مقتل السردار لى ستاك، وأخذ الموج الثورى ينحسر، ورفعت الرجعية رأسها، وبدأت الثورة المضادة وأخذ القصر يسترد فى عهود : زيور، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقى، وعبدالفتاح يحيى، وتوفيق نسيم، ما خسره على يد سعد زغلول وعندما تولى الوفد الحكم فى عام ١٩٣٦، كان القصر قد كسب بسكوت تلك الوزارات الضعيفة وبرلماناتها تقاليد وعادات أصبحت محور الصراع فى حركة التصحيح الثانية التى قادها مصطفى النحاس والتى انتهت بكارثة دستورية.

وكان مصطفى النحاس قد وقع فى وهم كبير بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ فقد اعتقد أن القدر الكبير من السلطة الذى استخلصه من الإنجليز بمعاهدة ١٩٣٦، قد أضيف لحساب الأمة، بعد أن غيرت المعاهدة من مواقع القوى المتصارعة على السلطة، وتغيرت بالتالى أدوارها، فقد كان القصر قبل معاهدة ١٩٣٦ فى حماية الاحتلال، لأن السلطة التى كانت فى يده تعد فى يد الاحتلال ولكن بعد معاهدة التحالف والصداقة، وبعد أن انقلبت العلاقة بين الوفد والإنجليز من عداء وخصومة إلى مهادنة بحكم المعاهدة، لم تعد بالإنجليز حاجة لحماية الملك، بل لم تعد لهم مصلحة فى لذلك، وأصبح الطريق، من ثم، مذللا لتمارس الأمة حقوقها وحرياتها.

على أن النحاس أخطأ فى هذا التقدير، لأن القضية لم تكن حماية الإنجليز للقصر فقط، وإنما وجود نفس عناصر الحياة السياسية القديمة المتآمرة، التى لم تكن ترى فرصتها فى اعتلاء الحكم إلا عن طريق التحالف مع القصر ومساعدته على تزييف إرادة الأمة وفى الوقت نفسه كانت قد ظهرت فى ذلك الحين عناصر فاشية تمثلت فى جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين، انحازت بحكم أيديولوجيتها إلى الأوتوقراطية ضد الليبرالية، واستطاعت بثوريتها الزائفة، وتشكيلاتها شبه العسكرية، أن تجتذب إليها كثيرا من الأنصار والمؤيدين، خصوصا بين الشباب، وأن تزود القصر بأداة إرهابية يرفع بها عقيرته ويسكت خصومه فضلا عن ذلك، ففى تلك الظروف الدقيقة، التى التفت فيها قوى الأوتوقراطية والفاشية حول الوفد يتعرض لأخطر انشقاق أصابه منذ انشقاق الوفد الكبير عام ١٩٢١،

وذلك بإنسلاخ النقراشى والدكتور أحمد ماهر منه وكان من الطبيعى أن تؤثر هذه العوامل فى نتيجة المعركة الدستورية.

وقد بدأت المعركة عندما أراد النحاس أن يقضى على بؤرة من بؤر الفساد السياسى فى مصر، وهو «الديوان الملكى»، فأعلن فى كتاب تأليف وزارته فى ١٠ مايو ١٩٣٦ أنه سوف يجعل من أغراض وزارته انشاء وزارة جديدة باسم وزارة القصر ولكن مجلس الوصاية اعترض على الفكرة مقترحا ارجاءها إلى أن يبلغ الملك سن الرشد وفى الوقت نفسه، شنت الصحافة الإنجليزية حملة نقد شديدة على هذه الفكرة (لم تكن المعاهدة قد أبرمت بعد وتغيرت الأدوار) وإزاء ذلك تراجع النحاس تراجعا جزئيا، إذ أكتفى بتعيين عبدالفتاح الطويل وزيرا برلمانيا لشئون القصر. ثم لم يلبث أن تراجع بصفة نهائية عند اعادة تأليف وزارته بعد تولى الملك سلطاته الدستورية، فلم يتمسك بوزارة القصر، كما لم يتمسك أيضا بوكالة القصر البرلمانية.

وكانت المعركة الثانية حول ترشيح يوسف الجندى وزيرا فى وزارة النحاس الثانية فقد رفض فاروق، بايعاز من على ماهر باشا، قبول هذا الترشيح، بحجة أن نزاهة يوسف الجندى ابان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية، لم تكن فوق الشبهات وقد نزل النحاس على اعتراض الملك بصفة مؤقتة، نظرا للظروف الدقيقة التى كان يمر بها الوفد بعد استبعاد النقراشى وزملائه من الوزارة الجديدة، ولأنه كان فى ذلك الحين قد قدم استقالة وزارته الأولى إلى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية، وقبلت الاستقالة فعلا، وكان إصراره على تعيين الجندى يعرضه للاطاحة به بأسهل السبل وبدون اقاله.

أما الجولة الثالثة، فكانت حول حق الملك فى تعيين رئيس ديوانه فقد اعترض فاروق على جميع الاسماء التى رشحها النحاس، ثم فاجأه بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان فى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ وقد عقد النحاس اجتماعا طارئا لوزارته، ونوقشت فيه فكرة تقديم استقالة الوزارة، ولكن عدل عنها لأنها تحقق غرض القصر وقدم النحاس بدلا من ذلك طلبات لتنظيم العلاقة بين الوزارة والقصر تضمنت ضرورة انشاء وزارة قصر، وأن يقتصر حق الملك فى تعيين الموظفين الذين يعينون بمراسيم على التوقيع.

ثم كانت الجولة الرابعة حول حق تعيين الشيوخ فمع أن هذه المسألة كانت قد انتهت فى عهد سعد زغلول بخضوع الملك فؤاد بعد تحكيم البارون فان دن بوش، إلا أنها عادت فى عهد النحاس عندما خلا مقعدان فى المجلس، فرشحت الوزارة محمود فهمى وحسن نافع، ولكن القصر اعترض على الثانى، ورشح بدلا منه عبدالعزيز فهمى، فاعترض النحاس على تعيينه لأنه هو الذى قال عن دستور الأمة أنه «ثوب فضفاض»[٣١].

وفى تلك الأثناء كانت أقلام القصر وأحزاب الأقلية تدافع عن وجهة نظر على ماهر باشا التى أعلنها بحق الملك فى تعيين كبار الموظفين، وفى احالة الموظفين المعنيين بمرسوم إلى المعاش، وفى تقديم مشروعات القوانين للبرلمان، وفى الرتب والنياشين لرجال الدولة، وفى تعيينات رجال السراى.

وقد بلغ الأمر بالدكتور محمد حسين هيكل، قطب الأحرار الدستوريين، أن أخذ يسوق الأسانيد على أن حق الملك فى تعيين

رئيس ديوانه «حق طبيعى»[٣٢]. أما عباس محمود العقاد، فجند كل ما يملك من بلاغة وقوة حجة فى الدفاع عن حقوق الملك. وقد ذهب فى خداع الشعب إلى منطق دستورى عجيب، فقد ادعى أن «حقوق الملك هى حقوق الأمة»، تغار عليها كما تغار على أعز الحقوق الدستورية لتوطيد الأمور وحماية الناس من أغلاط الوزارات على توالى القيام والسقوط ثم قال : «هنا يتجلى لنا أن الأمة تحمى حق الملك لأنه يحميها وتضمن حق الملك لأنه يضمنها، وترفع حق الملك على حقوق أخرى لأنه الحق الباقى لها على تعاقب العهود وتتابع الأحزاب، واختلاف الميول والأحوال»[٣٣].

وقد أراد الوفد فى ذلك الحين أن يكرر ما حدث فى عهد سعد زغلول، حين انطلقت المظاهرات فى ميدان عابدين وهى تهتف : «سعد أو الثورة»، وذلك للحصول على نفس النتائج التى حققتها هذه المظاهرات، فانطلقت المظاهرات مرة أخرى فى شوارع القاهرة وهى تهتف : «النحاس أو الثورة»، ولكن ظروف عام ١٩٣٧ كانت تختلف من كل الوجوه عن ظروف عام ١٩٢٤ ففى عهد سعد زغلول، كانت الكتلة الوطنية سليمة لم تتفتت، والمد الثورى ضد القصر والاحتلال كان عاليا أما فى عام ١٩٣٧، فكانت الحركة الوطنية قد تجاذبتها التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، وكانت ثورة ١٩١٩ قد انتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦، وحل التهادن بين الوفد والإنجليز محل الخصومة والعداء ولذلك فشلت هذه المظاهرات فى تحقيق النتائج التى حققتها سابقتها، ثم جاءت اقالة الملك للنحاس فى أعقابها لتكون اعلانا بأن القصر قد أصبح مصدر السلطات[٣٤].

وفى عهد محمد محمود باشا، أخذت خيوط السلطة التى بقيت فى يد وزارته، تنتقل شيئا فشيئا إلى يد القصر، لتصبح الحكومة فى نهاية الأمر بلا حول ولا قوة حتى فى أقل الأمور[٣٥]. حتى إذا ما كان صيف عام ١٩٣٩ كتبت «المصور» تصف كيف أصبح الملك صاحب السلطان النافذ فى البلاد، يلجأ إليه رجال المال والسياسة والحكم، وتلجأ إليه المفوضات والسفارات الأجنبية[٣٦]. لذلك لا عجب إذا استشرى نفوذ القصر فى السنوات التالية حتى أصبحت أمور الحكم فى أيدى رجال الحاشية من الخدم والسائقين والحلاقين وغيرهم، وأن أصبحت البلاد بمثابة ضيعة كبرى للملك يتصرف فيها كما يشاء.

انجازات الليبرالية:

على هذا النحو يتبين فى وضوح أن الليبرالية لم تمنح فرصتها الكاملة للتطبيق قبل ثورة ٢٣ يوليو. وأن الحكم كان فى الحقيقة فى يد القصر وفى يد أقلية هزيلة من البورجوازية الكبيرة كانت ترى مصلحتها فى التحالف معه ويتضح هذا من مقارنة عدد السنوات التى حكم فيها القصر وأحزاب الأقلية من جهة، وعدد السنوات التى حكم فيها حزب الأغلبية وهو الوفد ففى الفترة من تاريخ تأليف وزارة دستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤، إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو، أى فى خلال ثمانية وعشرين عاما ونصف تقريبا، حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاما (١٨ عاما و ٩ أشهر) بينما حكم حزب الأغلبية البرلمانية أقل من ٨ سنوات (٧ سنوات و ٩ أشهر)، وحكم مع الأحرار الدستوريين لمدة سنتين فكأن الليبرالية لم تطبق فى مصر إلا لمدة تقل عن عشر سنوات.

ومع ذلك، ففى خلال هذه السنوات العشر، تحققت انجازات لا يستهان بها فى المجالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية فقد استردت البلاد جزءا كبيرا من استقلالها بمعاهدة ١٩٣٦، كما أزيلت وصمة الامتياز الأجنبية من مصر، وترتب على إلغائها استرداد البلاد سيادتها المالية والقضائية، والغاء المحاكم المختلطة وجهات القضاء القنصلى، والغاء صندوق الدين، ثم تمصير الدين العام وبرزت هوية مصر العربية بتأسيس جامعة الدول العربية على يد حكومة الوفد ـ وهى الصيغة التى مازالت تجمع حولها كل الحكومات العربية حتى الآن.

كذلك صدرت أهم القوانين الاجتماعية والسياسية والدستورية، كقانون الإجراءات الجنائية الذى يحمى الحرية الشخصية للأفراد، وقانون استقلال القضاء، وقانون هيئات البوليس، وقانون التوظف، وقانون استقلال الجامعة، وقانون منع الأجانب من تملك الأراضى الزراعية، ثم قانون التعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجبارى ضدها، وقانون العمل الفردى، وقانون العمل المشترك، وقانون الاعتراف بنقابات العمال، وقانون استعمال اللغة العربية، وقانون الضمان الاجتماعى كما أنشىء ديوان المحاسبة، وديوان الموظفين وتقررت مجانية التعليم الإبتدائى والثانوى والمتوسط وفى ظل النظام الليبرالى بصفة عامة، استطاعت البورجوازية المصرية أن تفك القبضة الأجنبية المستحكمة على وسائل الانتاج، كما استطاعت البروليتاريا أن تؤسس أكثر من ٥٦٠ نقابة، وأن تستقل بحركتها عن وصاية البورجوازية.

نماذج ليبرالية:

على أن هذه الانجازات لا تمثل إلا جانبا واحدا من جوانب الليبرالية أما الجانب الآخر فيتمثل فى المناخ الليبرالى، أو فى الحريات السياسية والدستورية التى أطلقتها للأفراد والجماعات، والتى نؤثر أن نقدم هنا نماذج منها تعبر عن روح العصر:

١ ـ سعد زغلول والمعارضة :

فى عهد وزارة سعد زغلول، كان يعارض الوزارة حزب الأحرار الدستوريين فى جريدة السياسة، وأمين بك الرافعى فى جريدة الأخبار وكانت تعارضه كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة وقد بلغت المعارضة ـ كما يعترف الدكتور محمد حسين هيكل ـ حدا من العنف دعا عدلى باشا رئيس حزب الأحرار إلى الاستقالة «لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه» وقد واجه سعد زغلول هذا العنف باللجوء إلى النيابة للتحقيق فيما ينشر من مقالات حافلة بالطعن فلما كان الصيف، أراد الدكتور هيكل السفر إلى لبنان ولما كان متهما فى خمس قضايا سترفع ضده، فقد وسط صهره عبدالرحمن باشا رضا، وكيل وزارة الخارجية ليسمح له بالسفر دون أن تعيده النيابة للتحقيق وقابل عبدالرحمن رضا باشا سعد زغلول لهذا الغرض، وقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده؟» وقد رد عبدالرحمن باشا بأن فصل الاجازات القضائية قد بدأ، فإذا رفعت هذه القضايا فسيكون الدكتور هيكل قد عاد من سفره ثم سأل سعد زغلول : «وما ضرورة هذا الانتقام؟» ورد سعد

زغلول غاضبا: «انتقام يا عبدالرحمن! لجأت إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس رجالا ونساء، وتسمى هذا انتقاما؟» «ومع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعا إذا كذب هيكل أننى تدخلت فى انتخابات محمد محمود على أن الدكتور هيكل رفض الاعتذار، وفى الوقت نفسه تقدم لإدارة الجوازات لطلب جواز سفر له ولزوجته وابنه، فأعطته اياه إدارة الجوازات فى أقل من ثمان وأربعين ساعة - حسبما يقول هيكل[٣٧] ومن الغريب أنه ساق هذه القصة للتدليل بها على طغيان سعد! فكأنه أراد بالفعل أن يحرمه، وهو رئيس الوزراء، مما يتمتع به أى فرد من أفراد الشعب.

٢ - البرلمان يرفض اعتماد نفقات الرحلة الملكية:

فى عهد ائتلاف الوفد مع الأحرار الدستوريين، اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا، وأرادها - كما يقول الرافعى - «رحلة ملك مطلق لا ملك دستورى» فلم يدع أى وزير لاصطحابه، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات ولكن الملك أبدى رغبته فى ألا يصحبه أحد الوزراء وهنا هبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا فى وجه الملك فقد أعلن سعد زغلول وقوفه إلى جانب ثروت باشا، واشترط أن يصطحبه الملك فى رحلته كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ولما أدرك الملك أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة، أذعن فى النهاية وعند ذلك وافق البرلمان على اعتمادات الرحلة[٣٨].

٣ - اتهام النحاس باشا لجمعية مصر الفتاة بالعمالة لدولة أجنبية:

فى يونيو ١٩٣٦، اتهم مصطفى النحاس جمعية مصر الفتاة ذات النزعة الفاشية، بأنها «تعمل لحساب دولة أجنبية ضد مصلحة البلاد» وقد أطلق هذا الاتهام من فوق منبر مجلس النواب ولما طلب النواب الاطلاع على وثائق الاتهام، اعتذر النحاس بأن هذه المسألة من «أسرار الدولة، ولا يمكن أن نتقدم بها ولن نتقدم، لأن أسرار الدولة فوق كل اعتبار، والوزارة مسئولة أمامكم، فإما أن تعطوها ثقتكم، وإما أن تسحبوا منها هذه الثقة، والرأى الأخير لكم».

وقد تساءل النائب عبدالمجيد إبراهيم صالح (من الأحرار الدستوريين) : كيف يسمح رئيس الوزراء، باعتباره رئيسا شعبيا ورئيسا رسميا للدولة، وقد اقتنع دولته بخطر تلك الدعاية، أن يباح لهذا النفر أن يتجولوا فى المدن، ويبثوا دعايتهم الخطيرة، ثم يتركوا أحرارا؟

فأجاب النحاس باشا بأن الحكومة «تريد المحافظة على سلامة الدولة، مع اباحة الحرية لكل من يريد»، وقال : «إن سياسة الحكومة هى منع تجوال أعضاء الجمعية فى القرى بالقميص الأخضر، واباحة الحرية المطلقة لها فى زيها واجتماعاتها وخطبها فى المدن، حيث يتسنى لكل إنسان أن يقاومها وأن يناقشها وأن يعترض على كل ما يبدو منها، وأن يدرك كنه ما تغمز»[٣٩].

وبعد إقالة النحاس مباشرة، تقدم ببلاغ إلى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة، فى هذه التهمة[٤٠]. وكان هذا البلاغ فرصة طيبة لأحمد حسين يحسم بها هذا الاتهام المعلق على رأسه، وخصوصا بعد أن انتهى حكم الوفد، وأصبح جميع

أصدقاء أحمد حسين فى مراكز السلطة ولكن النائب العام - كما قالت جريدة مصر الفتاة - «لم ير فى هذا البلاغ ما يستحق مجرد النظر إليه، فأهمله وتغاضى عنه»(٤١).

٤ - الصحافة والمناقشات البرلمانية أثناء الحرب العالمية الثانية:

فى أثناء الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ظلام الأحكام العرفية، التى تم اعلانها بناء على طلب السلطات البريطانية، إلا أن مناقشات البرلمان كانت تنشر فى الصحف وكانت هذه المناقشات بمثابة شعاع قوى من الضوء أضاء لجماهير الشعب ما كان للسلطات العسكرية البريطانية من دور فى الأزمات التموينية التى كانت تمسك بخناقها، وجعلها تحيط بجميع المسائل التى تتعلق بمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان لما نشر فى ذلك الحين أثره فى انتعاش الحركة الوطنية بعد الحرب، وبداية مرحلة جديدة فى تاريخ كفاح الشعب المصرى.

٥ - النحاس أضاع الدستور من فرط حرصه على الدستور:

فى عهد وزارة الوفد عام ١٩٣٧، وفى أثناء المعركة الدستورية التى دارت رحاها، وبينما كان القصر يدبر أخطر المؤامرات مع القوى الاوتوقراطية والفاشية للاستيلاء على الوفد من الداخل بواسطة النقراشى وأحمد ماهر - كانت صيحة الاتهام - مع ذلك - التى يطلقها خصوم النحاس هى أنه «طاغية» - وهى نفس التهمة التى أطلقت على سعد زغلول.

على أن الوفديين كان لهم رأى آخر، عبر عنه محمد التابعى -

وقتذاك فى مقال افتتاحى يفيض مرارة قال فيه:

«يحز فى نفوسنا - نحن الوفديين - أن زعيمنا حاكم ضعيف!، وأنه وضع الدستور عن يمينه، والقانون عن يساره، وعمامة ابن حنبل فوق رأسه، ثم أقسم على المصف ليحترمن احكام الدستور والقانون ولو شنقوه!

قيد مصطفى النحاس باشا نفسه بنفسه، واختار أن يكون حاكما ضعيفا، فى وقت كان يحل فيه شىء من الاستبداد والعاجز من لا يستبد!

مصطفى النحاس الدكتاتور الطاغية - كما يصفه المعارضون - كل عيبه عندنا، نحن أنصاره، أنه لا طاغية، ولا دكتاتور، ولا يحزنون كل عيبه أنه، وهو يستند إلى أغلبية قل أن يفوز بها زعيم من قبله، قد اختار أن يترك أقلية قل أن يوجد مثلها فى هزالها وضعفها، تتحكم فيه، وأن تشغله بصخبها وصياحها وضجيجها عن الاهتمام بشئون الدولة وهو لو شاء ليستطيع أن يبطش بها ويمسحها من اللوح ويذرو ترابها للريح.

ولكنه - مصطفى الطاغية - ليستغفر ويحوقل، ويهز عمامة أبن حنبل، ويمد يده إلى الدستور والقانون ليرى حكم الدستور والقانون.

وما أفلح حاكم، ولن يفلح حاكم يختار لنفسه هذه الطريق الضيقة.. ليت مصطفى النحاس أدنى شيئا من بطش صدقى، أو «عنطزة» محمد محمود! ليته كان طاغية بحق وحقيق، إذن لاسترحنا واستراح البلد، بل لاستراح الدستور والقانون، واستقرت الأمور وانتظم الحكم

ومشت أسباب الاصلاح فى هذا البلد.

صحفى منا كان يحك قصبة أنفه لحر دستورى لا فى العير ولا فى النفير، فكانت تقوم وزارة الداخلية تقوم على قدم واحدة ولا تقعد وكانت إدارة الأمن العام تقوم على قدم واحدة ولا تقعد ـ حتى تتعطل الصحيفة وتصادر أعدادها ويزج الصحفى فى السجن تحت إذن المحقق بضعة أيام.

وصحفى يقول اليوم لمصطفى النحاس أنه يتجر بالوطنية، وأنه يهدر كرامة البلد، وأنه يبيع الوطن للإنجليز، ويشترك مع زملائه الوزراء فى نهب أموال المصريين فيستشير مصطفى النحاس الدستور والقانون، وتتحرك النيابة بعد بضعة أيام، ويبدأ التحقيق بعد بضعة أيام، ويقدم الصحفى للمحاكمة بعد بضعة شهور، ويصدر الحكم بعد عام، وتقدم عن الحكم معارضة أو استئناف هذا والصحفى وزملاؤه جادين فى اللطم واللطش وحملة التجريح.

أو يستشير مصطفى النحاس نبى الرحمة والصفح عيسى بن مريم، ومن ثم يدير بعدها خده الأيسر بعد خده الأيمن!

ما هكذا الحكم يا زعيم الأغلبية، يا دكتاتور!.

احكم! أحكم كما يحكم الحاكمون الأقوياء! أحكم، أو لنترك الحكم للأقوياء القادرين.

ما ذنب هذا البلد الذى بايعك على الزعامة، وما ذنب هذا الشعب الذى التف حواليك؟ وما ذنب هذا الدستور الذى أريقت فى سبيله

أغضب مرة لهذا الدستور الذى يبيت له، ويدس له، وينادى علنا من فوق منابر الصحف بأنه لا خير فيه.

اغضب مرة لهذه الزعامة التى تقذف فى كل يوم بالوحول وانس لحظة حكم الدستور وحكم القانون وافرح قلوبنا ولو ساعة واحدة، وكن طاغية، واستبد، واشهدهم كيف يكون حكم الطغاة والإافاويل لهذه الأمة يوم تتم سلسلة الدسائس وتختتم الحلقات، يوم يضيع الدستور، وتتحكم الأقلية فى الأغلبية. وتعود أنت إلى البلد تطلب منه استئناف الجهاد، فيقول لكك هذا البلد المتعب المنهوك : عنى ما من أضعت بضعفك بثمرات الجهاد.

ولكن مصطفى النحاس لن يرضى بديلا عن الدستور والقانون وعمامة ابن حنبل والسلام عليكم يوم نمسى ويوم نصبح، فإذا مصطفى النحاس قد أضاع الدستور، من فرط حرصه على الدستور»[٤٢].

* * *

وفى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، قاد جمال عبدالناصر الثورة ضد طغيان القصر، وأسقط فاروق عن عرشه، وتهيأت بهذا الحدث التاريخى أول فرصه كبرى لليبرالية لتأخذ طريقها إلى التطبيق الصحيح ولكن الزمن كان قد مضى بعيدا بمصر وآمالها، وتجاوز بها مرحلة الديمقراطية الليبرالية ذات الطابع الاصلاحى، إلى مرحلة الديمقراطية الاجتماعية ذات المحتوى الثورى ولم يعد كافيا إسقاط ملك طاغية عن عرشه، وإنما أصبح ضروريا إسقاط الطبقة شبه الإقطاعية عن عرشها،

وايجاد أساس لجمهورية وطنية ديمقراطية.

وقد كان فى وسع الثورة أن تستخدم الطريق الديمقراطى لتحقيق تلك الأهداف العليا، خصوصا وكانت الجماهير الشعبية تلتف حولها وتوليها ثقتها وتأييدها، ولكنها اختارت الدكتاتورية طريقا وهكذا غربت شمس الديمقراطية الليبرالية عن مصر فى نفس الوقت الذى انقشعت من سمائها سحب الأوتوقراطية والاحتلال التى حالت طويلا دون أن تشع إشعاعها الصحيح.

حواشى الفكر الليبرالى فى التطبيق :

(١) عبدالرحمن الرافعى : عصر إسماعيل، الجزء الثانى ص ٢٣٩ ـ ٢٤٣ (الطبعة الأولى ١٩٣٧)، دكتور عبدالعظيم رمضان : «قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة» (مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٧١)، محمد صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ٤، ص ٣٤ ـ ٣٨، سليم خليل النقاش : مصر للمصريين جـ٤ ص ١٥١.

(٢) Cromer, The Earl Of : Modern Egypt P. 146 (London 1911)

(٣) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار جـ١ ص ٨١ ـ ٨٣. الرافعى : الزعيم أحمد عرابى، ص ٦٢ (كتاب الهلال مارس ١٩٥٢).

(٤) أحمد عرابى : المراجع المذكور ص ١٠٠.

(٥) الرافعى : المرجع المذكور ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(٦) Blunt, WS : Sevret History Of the English Occupation Of Egypt P. 491 (London, 1907).

(٧) نقلا عن دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .

(٨) Blue Book, Egypt No. 6 (1883) Reorganisation Of Egypt, Genarel Report by Lord Dufferin.

(٩) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٤٢ ـ ٥٥ (القاهرة ١٩٤٢).

(١٠) دكتور يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ص ١٧٩ ـ ١٨٩ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠).

(١١) دكتور عبدالخالق لاشين : سعد زغلول ص ١٩٣ ـ ١٩٦، عباس محمود العقاد : سعد زغلول، سيرة وتحية ص ١٥٦ ـ (القاهرة : ١٩٣٦).

(١٢) الكتاب الأبيض الانجليزى، ترجمة عبدالقادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢).
(١٣) جواهر لال نهرو؟ لمحات من تاريخ العالم، الترجمة العربية (بيروت) ص ٢٩٣.
(١٤) دكتور عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦، الفصل السادس.
(١٥) الكتاب الأبيض الإنجليزى، وثيقة ٣٥ ص ٤٦ ـ ٥١ .
(١٦) مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأميرية ١٩٣٨).
(١٧) دكتور عبدالعظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٣٩٦، ٤٢٦.
(١٨) دكتور محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ١٤٤.
(١٩) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسة، الحولية الثانية ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
(٢٠) الأهرام فى ٢١ يوليو ١٩٢٨.
(٢١) عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ١٤١ ـ ١٤٢ (القاهرة ١٩٤٩).
(٢٢) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر).
(٢٣) الرافعى : المرجع المذكور جـ٢.
(٢٤) فؤاد كرم : المرجع المذكور.
(٢) دكتور وايت إبراهيم وتوفيق حبيب : نظامنا الانتخابى، كما هو وكما يجب أن يكون ص ٩، ١٠١، ٢، ١ (مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٢).
(٢٦) خطاب النحاس باشا بحديقة النزهة بالإسكندرية يوم ٢٧ مارس ١٩٣٨، نقلا عن المصدر السابق.
(٢٧) دكتور وايت إبراهيم : نفس المصدر.
(٢٨) بيان مكرم عبيد باشا فى إبريل ١٩٤٦ تعليقا على نتيجة بعض الانتخابات التى جرت لعضوية مجلس الشيوخ، نقلا عن المصدر السابق ص ١٨٤.
(٢٩) دكتور وايت إبراهيم : نفس المصدر.
(٣٠) دكتور عبدالعظيم رمضان : المرجع المذكور، الفصل الثامن.
(٣١) دكتور عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨، الجزء الأول، الفصل الأول.
(٣٢) البلاغ فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧.
(٣٣) البلاغ فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٧.
(٣٤) دكتور عبدالعظيم رمضان : المرجع المذكور.
(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر : دكتور محمد حسين هيكل المرجع المذكور جـ٢.
(٣٦) المصور فى ٢ يونية ١٩٣٩.

(٣٧) دكتور محمد حسين هيكل: المرجع المذكور جـ ١ ص ١٨٩، ١٩٤ ـ ١٩، ٢٠٢.

(٣٨) الرافعى : المرجع المذكور جـ ١ ص ٢٧٦.

(٣٩) مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول، المجلد الأول ١٩٣٦، مضبطة يوم ٢٢ يونية ١٩٣٦.

(٤٠) المقطم في ٢٤ يناير ١٩٢٨.

(٤١) مصر الفتاة فى ٢٧ مارس ١٩٣٩.

(٤٢) دكتور عبدالعظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩)، الليبرالية فى التطبيق ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ (الطليعة، أغسطس ١٩٧٢).

الملاحق

١ـ أهدافنا الوطنية:

صدر هذا الكتاب عام ١٩٤٥، ويقع فى ٩٢ صفحة من القطع الصغير، وينقسم إلى أربعة فصول: جهادنا القومى فى مصر، مصر والموقف الدولى، أهدافنا الداخلية، ما هو السبيل؟. وقد صدره المؤلفان بمقدمة مهمة توضح أسباب إصدارهما كتابهما، فأوضحا أن: «العالم يجتاز اليوم مرحلة من أدق المراحل التى مرت بتاريخ البشرية، إذ يتصارع فيها تياران: تيار الحرية الصاعد الجارف، الذى تحمل لواءه الشعوب، مصممة أن نتخلص من كل ألوان الذل، والاستعباد، وتيار الاستعمار والاستغلال من جانب حفنة من المستغلين والمستعبدين، يحسون أن الساعة قد دقت بزوال سلطانهم، فيمعنون فى التمسك بأساليبهم العتيقة التى لن تنقذهم من مصيرهم المحتوم. وتتجاوب اليوم فى شتى أنحاء مصر صيحات الحرية قوية مؤذنة بنمو الحركة الوطنية المصرية على نطاق لم يسبق له مثيل فى تاريخ جهادنا القومى.. وقد آن لنا أن نتخلى عن أسلوب الارتجال فى تحديد سياستنا الوطنية، ففى هذه اللحظات التاريخية الحاسمة نحن أحوج ما نكون إلى تحديد أهدافنا الوطنية وسبل تحقيقها تحديدًا واضحًا جليًا فى ضوء الثورات العالمية، مستنيرين بتجاربنا الماضية وبالخبرة

التى اكتسبناها من كفاحنا الطويل. ولعل هذا الكتاب مساهمة متواضعة منا فى هذا السبيل.

ثم أشار الكاتبان تلميحًا إلى وجود جماعة أو تنظيم وراء الأفكار الواردة فى الكتاب، فقد ذكرا أن «هذا البحث لم يكن ليخرج لو أنه كان مجرد تفكير طارئ، أو نظرة عابرة للأمور، فقد جاء نتيجة دراسة سابقة للموقف العالمى، وتتبع طويل للتيارات المختلفة الفكرية والاجتماعية. وإننا لنشكر إخواننا من الوطنيين المخلصين الذين كان لهم كبير الفضل فى خروج هذا الكتيب بما قدموا لنا من نقد وتوجيه، وبما بذلوا معنا من جهد وتفكير».

بعد هذه المقدمة المهمة، دخل المؤلفان فى فصلهما الأول عن: «جهادنا القومى». وقد بدآه بنظرة سريعة، أكدا فيها أن «مصر لم تكف عن الجهاد القومى» منذ نكبت بالاستعمار المالى والاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وقد اتخذت فى كفاحها أساليب مختلفة، فالتجأت إلى النضال المسلح الذى انتهى باستعمار عسكرى بريطانى فى سنة ١٨٨٢، ورغم تعسف الاحتلال وضغطه وإرهابه، فإن الشعب لم يكن يتراجع إلا ليقوم بهجوم أشد، مما أرغم المستعمر على إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ معلنا انتهاء الحماية، وكان الكسب الواقعى من هذا الكفاح، إلغاء الأحكام العرفية والفوز بالحياة النيابية، ولكن المستعمر استطاع بكافة أساليب الضغط، وبرشوة فئات قليلة مصرية كسبها إلى صفوفه أن يمضى فى سياسته الاستعمارية فى مصر، كما حاول بكافة الأساليب العبث بالحياة البرلمانية معطلا إياها مرة ومبدلا الدستور المصرى مرة أخرى.. ولكن الحركة القومية

أبت إلا أن يشتد ساعدها، مما أرغم المستعمر عام ١٩٣٦ على إعادة دستور ١٩٢٣ وإمضاء معاهدة ١٩٣٦ تحت ضغط الحركة القومية والظروف الدولية.[1] وقد اعترفت هذه المعاهدة ونصت على استقلال مصر وسيادتها الكاملة، وأتاحت لها دخول عصبة الأمم، ومهدت السبيل لمعاهدة مونترو التى ألغت بعض الامتيازات الأجنبية وأبقت البعض الآخر حتى عام ١٩٤٩ . ولكن سرعان ما اكتشف المصرى أن المعاهدة لم تحل دون بقاء الاستعمار، ولم تمنع بريطانيا من التدخل فى أخص الشئون الداخلية المصرية، وسرعان ما تبين له أن معاهدة ١٩٣٦ تجعل مصر، من الوجهة العملية، منطقة نفوذ بريطانية، كما وثق تمامًا أنه طالما بقى الاستعمار، فلن تتحقق له نهضة اقتصادية شاملة، ولا حياة برلمانية سليمة ولا ديمقراطية شعبية صحيحة. وهبت الحرب العالمية الثانية، فساهم الشعب المصرى بنصيب وافر فى سبيل نصرة الديمقراطية وهزيمة أبشع أنواع الاستعمار والاستغلال وأكثرها رجعية ألا وهو الفاشية.. واليوم قد آن للشعب المصرى أن يظفر باستقلال حقيقى كامل وديمقراطية شعبية نامية، مستخدما فى سبيل ذلك من أساليب النضال ما يتفق والموقف الدولى، ولم يعد الموقف يحتمل أى تأخير».

بعد هذه النظرة السريعة من جانب الكاتبين لتطور النضال الوطنى، انتقلا إلى نقطة أخرى هامة، هى رأيهما فيما يطلق عليه فى ذلك الحين اسم «المطالب الوطنية»، وما يجب أن تكون هذه المطالب عليه فى ضوء المتغيرات الجديدة، ومن وجهة نظر فرقتهما الماركسية.

وقد بدآ بتحديد «المطالب الوطنية؟ كما ارتفعت بها الأصوات فى ذلك الحين، فذكرا أن هذه المطالب تتلخص فى كلمتين: الجلاء، ووحدة وادى النيل، وأما الوسيلة فهى: المفاوضة. وقالا: إن هذه المطالب والوسيلة لم تعد تمثل مصالح الشعب الحقيقية تمثيلا صادقًا، كما أنها لا تتفق والموقف الدولى. فالجلاء العسكرى وحده لا يضمن استقلال وادى النيل، إنما نريد جلاء الاستعمار الاقتصادى إلى جانب العسكرى والسياسى، حتى يكون استقلالنا قائما على أسس متينة.. فنحن نصر على الجلاء، ولكنا لا نراه وحده محققا لاستقلالنا الحقيقى. وأما المطلب الثانى الخاص بالسودان والتنادى بوحدة وادى النيل، فإنه قد يبدو جميلا ومعقولا، ولكنه ينطوى على أخطاء جمة قد تضر بقضية الشعبين المصرى والسودانى. ففى السودان اليوم حركة ترى أن المطالب المصرية تخفى وراءها اتجاهات استعمارية من كبار رجال المال والصناعة المصريين الذين يريدون إحلال الاستعمار المصرى محل الاستعمار الإنجليزى، والإصرار على المطالبة بمثل هذه الوحدة تعطى الاستعمار البريطانى فرصة ثمينة لإثارة الحركة الانفصالية فى السودان تحت شعار «استقلال زائف» معناه انفراد الاستعمار البريطانى بالسودان. وفى هذا إضرار بالغ بقضية استقلال مصر، فبقاء الاستعمار البريطانى فى السودان مصدر خطر مستمر على استقلالنا». ومن ثم ـ وكما ذكر الكاتبان ـ فإن «الشعب المصرى لا يريد استغلال أحد، وإنما يريد سودانا حرًا قد تخلص من كافة أنواع الاستعمار».

أما المفاوضة، فقد أوضح الكاتبان أن معناها المساومة فى الاستقلال، «ومساومة المستعمر فى الاستقلال لا تنتهى إلا إلى

معاهدة لا تمس جوهر الاستعمار، وإن كسيت بألفاظ براقة ظاهرها الحرية وباطنها الاستعباد».

ومن ثم، «فلابد من حركة شعبية على أوسع نطاق ممكن تقوم بالضغط على الاستعمار ضغطا شديدا متصلا، وتسند المفاوض المصرى فى الحصول على حقوق مصر كاملة غير منقوصة».

ونعتقد أن المؤلفين قد وقعا فى تناقض بين التنديد بالمفاوضة، والاعتراف بها فى قولهم أنه لابد من حركة شعبية «تسند المفاوض المصرى»! وقد حاولا تخفيف هذا التناقض بالتفرقة بين المفاوضة على أساس مطالبة انجلترا بثمن مساعدة مصر لها فى الحرب، والمفاوضة التى تستند إلى حركة شعبية. وقد أسميا النوع الأول من المفاوضة «استجداء»، وأما النوع الأول فهو «كفاح». على أن الحقيقة أن انجلترا لم تقبل فى أية مرة الدخول فى مفاوضات مع مصر، إلا بناء على ضغط شعبى وحركة شعبية. ومن ثم فقد كان على الكاتبين حسم موقفهما برفض المفاوضة أو قبولها. وواضح أنهما كانا يقبلان المفاوضة رغم التنديد بها، ربما لأن رفض المفاوضة، مع وجود قوات احتلال فى مصر، وغياب تشكيلات عسكرية تنتزع الاستقلال على نحو ما حدث فى حركة التحرير الوطنية الجزائرية، يعتبر مزايدة لا معنى لها كتلك المزايدة التى كان يتمسك بها الحزب الوطنى بعد الحرب العالمية الأولى.

على كل حال، فإن المؤلفين لا يلبثان أن يتجاوزا هذه النقطة ليطرحا ما يعد أحد أهم إسهامات الفكر اليسارى فى الحركة الوطنية، وذلك حين يعلنان بجرأة أن «الاقتصار على هذه المطالب إنما هو

تقهقر منا ربع قرن إلى الوراء. فليس الاستقلال شيئًا مجردًا عن الشعب الذى سيستقل، ولن يرضى الشعب المصرى أن يتخلص من استعمار خارجى ليقع فى براثن استعمار داخلى فالشعب المصرى يفهم الحرية على أنها تحرير له من كل استعباد، ورفع حقيقى لمستواه فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة».

بعد هذه الصيحة الجريئة التى تأتى مباشرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفى مطلع الدور الجديد للحركة الوطنية، ينطلق المؤلفان إلى الفصل الثانى من كتابهما، الذى يتناول «مصر والموقف الدولى».

وفى بداية هذا الفصل يطرح المؤلفان تصورا جديدا حقا للقضية الوطنية إذ يريان أن القضية الوطنية ليست مسألة «ثنائية» بين مصر وبريطانيا، وإنما هى «قضية مصرية دولية»، بمعنى أن «لشعوب العالم أجمع مصالح جوهرية فى حل المسألة المصرية خلال يحقق أهداف الشعب المصرى»! وهذا المعنى الذى يطرحه المؤلفان - كما هو واضح - يختلف عن المعنى القديم للقضية المصرية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والذى يقوم على اهتمام الدول الاستعمارية بحل المسألة المصرية حلا يحقق أهدافها هى وليس أهداف الشعب المصرى. وقد شرح الكاتبان هذا التصور الجديد من جانبهما للقضية المصرية، فذكرا أن «هزيمة الاستعمار الفاشى فى هذه الحرب، إنما هو نصرة لحركة الحرية العالمية، نصرة للحركات التحريرية فى شتى أنحاء المعمورة، وهزيمة للاستعمار على نطاق عالمى بما فى ذلك الاستعمار البريطانى والأمريكى، وعلى ذلك.. على الشعب المصرى أن

يكافح وأن يكافح على أوسع نطاق ممكن متوجهًا إلى جميع شعوب العالم الحرة، مبينًا أن قضيته هى جزء من قضية الحرية والسلام العالمى». وعلى هذا النحو أعطى الكاتبان بعدًا جديدًا للقضية المصرية ظلت تتمسك به فى اتجاهها الجديد إلى حركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الاتجاه الذى اشتد بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو وكان نقطة التحول فيه مؤتمر باندونج.

ولم يلبث الكاتبان أن أخذا فى استعراض إيجابيات الموقف الدولى التى يمكن أن تخدم القضية الوطنية. وقد بدأ بالقول بأن الظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تحتم تعديل العلاقات المصرية ـ البريطانية تعديلا يتمشى مع هذه الظروف. فاستعرضا أولا الظروف الدولية التى أبرمت فيها معاهدة ١٩٣٦، حين كانت الفاشية منتصرة فى جزء كبير من أجزاء العالم مهددة كيان الإنسانية بالدمار، وكانت عصبة الأمم من الضعف بحيث تبين عجزها التام عن وقف العدوان، وكانت إيطاليا الفاشية تهدد مصر غربا فى ليبيا وجنوبا فى الحبشة، وقالا: إن الظروف «اليوم» أصبحت مختلفة: «فقد زال خطر الفاشية عن مصر والعالم، وقد اعتزمت شعوب العالم أجمع ألا تسمح لأى عدوان أن ينمو، وعزمت أن تقضى على أسباب الحروب، وأن تنشئ من أجل ذلك منشأة دولية تكون من القوة بحيث تحقق للعالم أسباب السلام». فضلاً عن ذلك، فإن معاهدة ١٩٣٦ قد جعلت من مصر منطقة نفوذ بريطانية، وهذا «مما يتنافى مع مصلحة الشعب المصرى، ومما لا يتفق مطلقًا مع اتجاه العالم الجديد الذى تجلى فى مواثيق الأطلنطى وطهران ويالتا وسان فرنسسكو.... ومهما اختلفت

الآراء فى قيمة هذه التصريحات والمواثيق، فليس هناك من ينكر أنها أسلحة قوية يستطيع أن يستخدمها الشعب المصرى فى كفاحه ضد الاستعمار... ولهذا يجب على الشعب المصرى أن يتوجه إلى كافة الأمم المتحدة، وأن يتوجه خاصة إلى الدول الخمس الكبرى أمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين وفرنسا، معلنا تناقض هذه المعاهدة مع حقوق الشعب القومية، وتعارضها مع الأوضاع والمبادئ الدولية الجديدة».

وقد بنى الكاتبان على ذلك ضرورة انضمام مصر إلى هيئة الأمم المتحدة، بعد اشتراكها فى مؤتمر سان فرنسسكو، وضرورة أن يصدق البرلمان المصرى فورًا على ميثاقها «حتى لا تعيش مصر على هامش الحياة الدولية.. وحتى تستخدم هذا التوقيع سلاحًا قويًا فى إبراز التناقض بين المعاهدة والميثاق، وحتى نستطيع أن ننتقل بمشاكلنا من نطاق محصور بين مصر والاستعمار البريطانى، إلى نطاق دولى نستطيع أن نكسب فيه لمصر عطف كل الشعوب المحبة للحرية والسلام».

ثم انتقل الكاتبان إلى مناقشة «مسألة الجلاء». فبدأ أولا بتوضيح الأغراض الاستعمارية التى تبتغيها بريطانيا من الاحتفاظ بقوات حربية مختلفة ومراكز عسكرية فى مصر، وذكرا أن بريطانيا تريد تحقيق غرضين استعمارين:

أولهما: المحافظة على رءوس أموالها الاستعمارية التى تستغلها فى مصر، وضمان أداء أرباحها، والضغط السياسى على الحكومة المصرية لتوجه اقتصادنا القومى فى الاتجاه الذى لا يتعارض مع

مصالح الاستعمار البريطانى. ومعنى ذلك؛ بقاء مصر فى حالة زراعية متأخرة لا تقيم من الصناعات إلا خفيفها وتافهها مما يبقى الشعب المصرى فى حالة انحطاط وتأخر... هذا فضلا عن أن نفوذ بريطانيا السياسى والعسكرى فى مصر يجعل من الصعب على مصر إقامة علاقات تجارية ومالية مع باقى الأمم المتحدة إلا فى الحدود التى تسمح بها بريطانيا.

وثانيهما: المحافظة على المواصلات الإمبراطورية وتأمينها ضد العدوان».

وقالا: إن موقف بريطانيا فى هذه الناحية «فيه اعتداءات ثلاثة: اعتداء على حقوق الشعب المصرى... واعتداء على الشعوب العربية وشعوب الإمبراطورية... واعتداء على بقية الأمم المتحدة».

وقد استخلص الكاتبان من ذلك أنه «يجب على المفاوض المصرى أن يصر على الجلاء التام فورا دون قيد ولا شرط»، «فإذا رفض الاستعمار البريطانى الجلاء أو راوغ فيه، فلابد من الالتجاء إلى الدول الخمس الكبرى لحل المسألة على نطاق دولى».

وهنا نلاحظ اعتماد الكاتبين على المفاوض المصرى أن يصر على الجلاء التام فورا دون قيد ولا شرط»، «فإذا رفض الاستعمار البريطانى الجلاء أو راوغ فيه، فلابد من الالتجاء إلى الدول الخمس الكبرى لحل المسألة على نطاق دولى».

وهنا نلاحظ اعتماد الكاتبين على المفاوضة ووسائل التحكيم الدولى، بالإضافة إلى الكفاح الشعبى. وفى ذلك فهما يبعدان عن التطرف أو النزق، ويبديان تفهما واضحا للظروف التى تحيط بالقضية الوطنية.

وقد تناول المؤلفان بعد ذلك مسألة قناة السويس، التى رأيا أنها ليست مسألة بريطانية مصرية، وإنما هى مسألة مصرية دولية، يجب على الدول جميعها الاعتراف فيها بمصرية القناة وبألا تمس أية اتفاقية بشأنها سيادة مصر، ويجب على الشعب المصرى أن يبدى رغبته لكافة الأمم فى الوصول إلى الاتفاق معها فيما يخص بالدفاع عن القناة ضد أى عدوان، وفيما يختص بالإشراف عليها وإداراتها. وحذرا المفاوض المصرى من التوصل إلى «حل منفرد» بشأنها مع بريطانيا، وإنما يدخل فورًا فى مفاوضات مع الدول الخمس الكبرى للوصول إلى اتفاقية بخصوص القناة تخلصها مع الوضع الاستعمارى لها. ورأيا أن خير حل للتخلص من الاستعمار الاقتصادى لها هو شراء الأسهم البريطانية فى قنال السويس.

وقد علق المؤلفان أهمية كبيرة على توقيع مصر اتفاقية «بريتون وودز» الخاصة بإنشاء مؤسسة للنقد الدولى. واعتبرا الدخول فيها «إحدى وسائل الكفاح فى سبيل التحرر الاقتصادى الضرورى لتدعيم الاستقلال السياسى». وعلى حد قولهما، فإن «موقفنا الاقتصادى ومستوى معيشة شعبنا يتوقف على درجة تصنيع البلاد، وقد يضطرنا هذا إلى عقد قروض أجنبية لإنهاض البلاد نهضة صناعية شاملة سريعة»، وهذه الاتفاقية «تضمن لنا الحصول على رءوس أموال أجنبية من البنك الدولى أو من أية دولة من الدول المتحدة، دون أن يتبع هذا سيطرة استعمارية تفرض علينا ما تشاء من شروط، إذ أن البنك الدولى سيكون مضمونا من جميع الحكومات الموقعة على الاتفاق، لأمر الذى يضمن عدم تدخل دولة بعينها فى شئون الدول الصغيرة والمتأخرة». وربما كان المؤلفان متفائلين فى هذا الاعتقاد قليلا، كما ظهر من موقف البنك الدولى عام ١٩٥٦ من تمويل السد العالى.

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك العلاقات الاقتصادية الاستعمارية التى تكبل مصر إلى بريطانيا، وطرق حلها، فأشارا بحق إلى أن «أساس الاستعمار فى مصر، كأساسه فى كل جزء من أجزاء العالم، إنما هو رؤس أموال أجنبية تستثمر فى بلادنا بأرباح عالية، وتستغل عمالنا وفلاحينا استغلالا بشعًا. يعود بالثروات الطائلة على كبار رجال المال والاحتكار البريطانيين والأجانب. وقد تبع هذا احتلال عسكرى ونفوذ سياسى لضمان هذه المصالح الاستعمارية. فإذا لم تحل هذه المشكلة الرئيسية - مشكلة رءوس الأموال الاحتكارية فى بلادنا، فإن مسألة الجلاء والاستقلال السياسى لن تمنع من بقاء مصر فى دائرة نفوذ بريطانيا الاقتصادى».

وأثارا مسألة الأرصدة الاسترلينية التى تجمعت لمصر فى انجلترا خلال الحرب، وهى الأرصدة التى اعتبرا أنها قد قلبت الأوضاع الاقتصادية البريطانية المصرية، حيث أصبحت بريطانيا مدينة لمصر بمبلغ ينوف على ٣٥٠ مليون جنيه. وقد لاحظا أن هذا الانقلاب لم يتبعه انقلاب مماثل فى علاقة التبعية الاستعمارية، أو على حد قولهما: «هذا الدين لم يقلب بريطانيا إلى منطقة نفوذ مصرية، بل على العكس من هذا، قد زاد من سيطرة الاستعمار البريطانى. وهذا الدين قد طوقنا اقتصاديا إذ حرمنا من أن نتعامل مع دول أخرى مثل أمريكا قد تبلغ منتجاتها من الجودة والرخص ما لا تبلغه منتجات بريطانيا». وأبديا رأيهما فى حل هذه المسألة بما يحقق حصول مصر على أرصدتها من جهة وتحررها الاقتصادى من جهة أخرى. فقررا أن «الشعب المصرى اليوم يدرك أن استقلاله السياسى يظل مبتورا منقوصا ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل فى

رؤوس الأموال الاحتكارية المستثمرة فى مصر، وفى دين بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصاديا وتجاريا. وكل تسوية سياسية لا تقوم على أساس حل هذه المسألة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحى يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره. وخير حل لهذه المسألة الرئيسية هو شراؤنا للأسهم البريطانية فى مصر، وخاصة أسهم قنال السويس، والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الاحتكارية فى مصر، وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطانى».

ثم طالب الكاتبان بضرورة تطهير الأداة الحكومية من الموظفين البريطانيين المنبثين فى البوليس المصرى ومختلف المصالح والنواحى الإدارية، وكذا تطهير الجيش المصرى مكن البعثة البريطانية العسكرية، الشروط الخاصة التى فرضتها معاهدة ١٩٣٦ على أسلحة ونظم الجيش المصرى.

ورأى الكاتبان أن «على الشعب المصرى أن يدخل فورا فى مفاوضات مع الدول الكبرى الأخرى: أمريكا والاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين، لعقد معاهدات تحالف وصداقة، ولإقامة علاقات اقتصادية وتجارية تقوم كلها على أساس الاحترام المتبادل»، «وقالا: إن هذه الدول الكبرى هى التى ستقرر شكل السلام الجديد، وعقد معاهدات معها إنما هو تعزيز لسيادة مصر واستقلالها وكيانها الدولى».

وانتقل المؤلفان إلى علاقة مصر بالسودان، فقررا فى وضوح أن مصر «لن تستطيع تأمين استقلالها إلا إذا تحرر السودان تحررا كاملا من الاستعمار البريطانى، إذ أن بقاءه فى السودان تهديد مستمر

لاستقلال مصر بطريق مباشر أو غير مباشر. ولن يستطيع السودان وحده أن يتخلص سريعا من الاستعمار البريطانى إلا إذا اشترك شعبه فى جبهة متحدة مع الشعب المصرى للكفاح ضد الاستعمار المشترك، إذ أن الحركة الوطنية فى مصر أقوى ساعدا وأشد بأسا من الحركة التحريرية السودانية. وفى تعاونهما وارتباطهما تعزيز لنضال السودان فى سبيل الحرية والديمقراطية».

وبعد أن نبها إلى أن الاستعمار البريطانى يؤيد بل ويوعز بكل حركة انفصالية من جانب الرجعيين السودانيين، طالبا بأن يكون شعار المجاهدين المصريين والسودانيين: «الكفاح معا ضد الاستعمار، والفوز بالاستقلال التام»، فإذا ما تم هذا، كان للشعب السودانى المستقل مطلق الحرية فى الاتحاد الاختيارى مع مصر أو الانفصال السياسى التام».

وهاجم الكاتبان الرجعيين المصريين الذين ينادون ويطالبون «بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان» على أساس ما بذلته مصر من دماء وما أنفقته من مال وجهد، واتهما هؤلاء بأنهم «لاشك يخفون من وراء ذلك مطامع استعمارية»، وأعلنا رفض الشعب المصرى أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محببا كوحدة وادى النيل»، أو فكرة «وطن واحد»، ليخفوا خلفه مطامعهم الأنانية فى استعباد الشعب السودانى. وقالا أن الرجعيين بهذا النداء يعطون الاستعمار البريطانى الفرصة لخلق الحركة الرجعية الانفصالية التى تضر ضررا بالغا بقضية الشعبين معا». وأعلنا أن الشعب المصرى «يحترم حق الشعب السودانى فى الاستقلال السياسى التام، وفى رغبته الخالصة من الاستعمار الأجنبى

بريطانيا كان أو مصريًا!»، كما «يؤيد قرار مؤتمر الأحزاب السودانية فى إقامة حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر»، وحقه «فى التمتع بنظام برلمانى ديمقراطى. ويؤيده فى رغبته الأكيدة فى التخلص من النظم الأقطاعية والعبودية». كما يهب بالشعب السودانى «أن ينتخب بمحض إرادته وكلاء له يشتركون مع وكلاء الشعب المصرى فى المفاوضات التى يقوم بها مع بريطانيا وغيرها، كما أنه يدعو إلى تكوين لجان اتصال بين الحركتين التحريريتين تنظم وتنسق نضالهما المشترك ضد الاستعمار».

وقد تناول المؤلفان بعد ذلك علاقة مصر بجامعة الدول العربية، التى أطلقا عليها اسم : «جامعة الأمم العربية». وقررا تأييد الشعب المصرى قيام هذه الجامعة، التى يرى فيها وسيلة مهمة فى كفاح الشعوب العربية المشتركة ضد أنواع الاستعمار. ولكنهما حذرا من «الفكرة الخبيثة»، التى كان ينادى بها «الاستعماريون وعملاؤهم الخونة من رجعيين وفاشيين مصريين كانوا أو غير مصريين» - فكرة إعطاء الجامعة صبغة دينية، «محولين بذلك الأنظار عن صفة الجامعة القومية ورسالتها الأولى فى الجهاد القومى». وقالا: إنه ليس أخطر على قضية استقلال البلاد العربية من هذه الأصوات التى تنادى بتحويل الجامعة العربية إلى جامعة إسلامية، لأنها تعنى تحويل الأنظار عن الجهاد الوطنى، الذى هو الجهاد القومى الأول بالنسبة لكل عربى مسلما كان أو مسيحيا أو يهوديا، كما تعنى تخوف الأقليات الدينية، وإعطاء الاستعمار فرصة التدخل لحماية الأقليات، كما تعنى أيضًا ضم الأقليات الإسلامية فى بلدان العالم المستعمرة إلى الجامعة

الإسلامية المزعومة، الأمر الذى يؤدى إلى فصلها عن جهادها المشترك مع بقية شعوبها ضد الاستعمار، وتقوية مركز الاستعمار على حساب الحركة التحريرية. هذا فضلا عن خسارة الرأى العام الذى يؤيد كل حركة تحريرية قومية.

وكما حارب المؤلفان فكرة صبغ الجامعة العربية بصبغة إسلامية، فكذلك حاربا فكرة إخراج مصر من الجامعة العربية بدعوى أنها ليست عربية، ووصفا هذه الفكرة بأنها «فكرة استعمارية» هدفها منع الحركات القومية فى البلاد العربية من التكتل والتجمع ضد الاستعمار.

ثم أعلنا أنه ولو أن الشعب المصرى يتمسك كل التمسك بالجامعة العربية، إلا أنه يرفض رفضا باتا أن تكون الجامعة العربية أداة يستعملها المستعمر لكبت الحركات التحريرية والحيلولة دون نمو الديمقراطية. ولذلك طالبا باتساع نطاق التمثيل الشعبى داخل الوحدة العربية، بحيث لا يقتصر على التمثيل الحكومى، بل يتسع ليصبح تمثيلا فعليا لنقابات العمال واتحاداتهم، واتحادات الطلبة والمثقفين، ومنظمات الفلاحين والعمال الزراعيين.

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك علاقة مصر بقضية فلسطين تحت عنوان: «مصر وفلسطين». ولم تكن فلسطين فى ذلك الحين قد نفضت عنها بعد الاستعمار البريطانى ووقعت تحت الاستعمار الصهيونى. وقام تحليهما على ثلاثة أسس:

أولاً: أن «الصهيونية لا تقل فى خطورتها على استقلال فلسطين عن أى لون من ألوان الاستعمار. فهى استعمار إرهابى مرتبط تمام

الارتباط بالاستعمار العالمى، وهمها الأول استغلال من يقع فى براثنها أبشع استغلال». وأن «خطر الصهيونية ليس وقفا على فلسطين وحدها، إنما خطرها يهدد استقلال وحرية جميع الشعوب العربية الأخرى».

ثانيًا: التفرقة بين الصهيونية واليهودية، واعتبار الصهيونية عدوا لليهود والعرب معا. وانطلاقا من ذلك، ففى رأيهما أنه من الواجب المقدس على العمال والمثقفين والفلاحين، العرب منهم واليهود، فى فلسطين، «أن يكونوا جبهة متحدة للكفاح ضد الاستعمار وأداته الصهيونية»، لأنها جميعا عدو لدود للشعبين العربى واليهودى يعمل على التفريق بينهما بإشعال النعرة القومية والدينية. ولأن الصهيونية لا يقل استغلالها للعمال والفلاحين من اليهود تحت ستار التعصب الدينى ـ عن استغلال أى استعمار لأى شعب من شعوب العالم. وقد عارض الكاتبان إقامة دولة يهودية، على أساس أن هذه الفكرة تقضى على كل أمل فى وحدة الشعبين العربى واليهودى.

ثالثًا: مهاجمة ما أسماه الكاتبان: «العناصر الرجعية من العرب»، التى «تأبى الاعتراف بحق الشعب اليهودى فى التعاون على قدم المساواة مع الشعب العربى لتحقيق الاستقلال والديمقراطية، مما يتيح للصهيونية أن تغرر بالجماهير اليهودية باسم النعرة القومية، ومما يتيح للاستعمار البريطانى أن ينصب نفسه حكما فى كل ما يدب بينهما من خلاف ـ الأمر الذى لا يعود على الشعبين إلا بالخسارة وعلى الاستعمار إلا بالكسب الكبير».

وطالبا فى النهاية بتحرر فلسطين من الاستعمار والصهيونية،

قائلين أن «فلسطين المتحررة من الاستعمار بكافة ألوانه، قادرة على حل مشاكلها بإقامة حكومة ديمقراطية يتعاون فى ظلها العرب واليهود».

وبعد أن ندد الكاتبان بمشروع «سوريا الكبرى» الذى أثير فى ذلك الحين، وعلى أساس أن الاستعمار وراءه، أجملا مطالبهما الخارجية، أو فى الحقيقة مطالب تنظيمهما، فى الأهداف الآتية:

أولا: الاستقلال التام أقتصاديا وسياسيًا وعسكريا، وذلك:

(أ) بالجلاء فورا.

(ب) بحصول مصر على الأسهم البريطانية فى الشركات الاحتكارية فى نظير ما يكافئها من الدين البريطانى.

(جـ) بتحرير الجيش والبوليس والإدارة والثقافة المصرية من كل آثار الاستعمار، فإذا رفض الاستعمار البريطانى التسليم بوجهة النظر المصرية كاملة، نقلنا هذه المسائل إلى النطاق الدولى.

ثانيًا: الوصول إلى اتفاق دولى بخصوص قنال السويس، فيه ضمان لمصرية القنال وعدم المساس بحريتنا واستقلالنا.

ثالثًا: إلغاء بقايا الامتيازات الأجنبية فورًا.

رابعًا: عقد معاهدات صداقة وتحالف مع الدول الكبرى تعززها اتفاقيات تجارية، دون انتظار بدء أو انتهاء المفاوضات مع بريطانيا.

خامسًا: اتحاد مصو والسودان فى الكفاح المشترك ضد الاستعمار وفى سبيل استقلال السودان عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا. وتأييد قرار مؤتمر الأحزاب بإقامة «حكومة ديمقراطية فى اتحاد مع مصر». وتمثيل الشعب السودانى تمثيلاً ديمقراطيًا حرًا فى كل مفاوضات أو اتفاقات تمس مستقبله.

سادسًا: تأييد الجامعة العربية، على أن تقودها حكومات ديمقراطية، وعلى أن يتسع نطاق التمثيل الشعبى فى داخلها، فتصبح بذلك أداة فعالة فى الكفاح ضد الاستعمار.

سابعًا: تأييد وحدة العرب واليهود فى فلسطين للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية، ولتحقيق الاستقلال والديمقراطية لفلسطين.

ثامنًا: محاربة جميع المحاولات الاستعمارية والفاشية التى تعمل على فصم عرى الوحدة بين الشعوب العربية بإثارة النزاع الداخلى فيما بينها مثل مشروع الجامعة الإسلامية، ومشروع سوريا الكبرى.

تاسعًا: اشتراك مصر فى كافة المنشآت الدولية، كهيئة الأمم المتحدة «وبريتون وودز» واتحاد نقابات العمال الدولى.

وليكن شعار مصر وشعار السودان والأمم العربية: «جبهة متحدة لتحقيق الحرية والديمقراطية».

***

كان هذا على كل حال فيما يختص بالأهداف الخارجية للمؤلفين. أما الأهداف الداخلية، فقد عالجها الكاتبان فى الفصل الثالث من كتابهما. وقد قدما لها بمقدمة طويلة أكدا فيها الارتباط الوثيق بين الأهداف الخارجية والأهداف الداخلية، نظرًا لأن أى كفاح فى ميدان السياسية الخارجية لن يكون نصيبه التوفيق والنجاح، إلا إذا اشتركت فيه الجماهير المصرية عمالا وفلاحين وطلبة ومثقفين اشتراكا فعليًا، ولأن المفاوض المصرى الذى لا يستند إلى تأييد كامل من الحركة الشعبية، لن يستطيع الفوز بالحقوق القومية، وإذا فاز بشىء فلن يفوز

إلا بكسب جزئى فى غمار فيض من ألفاظ رنانة. وقالا: إن هذا التأييد الشعبى لن يتم على الوجه الأكمل «إلا إذا أحس كل فرد من أفراد الشعب أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء، وليست تخلصا من استعمار أجنبى للوقوع تحت نير استعباد داخلى، وإنما هو استقلال يسمى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى فى الحكم والنمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردية». «فالبرنامج الديمقراطية الداخلى» إذن ـ كما قال الكاتبان ـ «هو أولا الهدف الرئيسى للاستقلال، وهو ثانيا، الوسيلة اللازمة للكفاح لتحقيق هذا الاستقلال، وهو ثالثاً، السبيل الوحيد للمحافظة على هذا الاستقلال». وهذا البرنامج يجب أن يكون قوامه «ديمقراطيات ثلاث: ديمقراطية اقتصادية، وديمقراطية سياسية، وديمقراطية اجتماعية».

وقد تناول الكاتبان بعد ذلك بالتفصيل كيفية تحقيق الديمقراطية الاقتصادية، فأعربا عن رأيهما بأن تحقيق هذه الديمقراطية ـ والأساس فيها هو «الارتفاع بمستوى معيشة الجماهير» ـ لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق «تصنيع البلاد تصنيعًا شاملا وفق برنامج مرسوم يوازن موازنة دقيقة بين الصناعات الثقيلة، كصناعات الكهرباء والحديد، والصناعات الكيميائية الكبيرة واستخراج المعادن، وبين الصناعات الخفيفة كصناعات الأغذية والملابس، ويربط فيه بين الصناعة والزراعة بحيث يهتم بالصناعات التى تعمل على تقدم الزراعة، كصناعة الأسمدة والآلات الزراعية الميكانيكية».

وقـال الكاتبـان: إن مـثل هذا البـرنامج الصناعى يجب أن تقـوم بتحقيقه حكومة ديمقراطية» تتبع سياسة مالية جزئية لتمويل هذه الصناعات»، الأمر الذى يقتضى اتخاذ اجراءات اقتصادية ضرورية، أولها، فرض ضرائب تصاعدية على رؤوس الأموال والدخول، بعد حد معين، بحيث تزداد وطأتها كلما ازدادت هذه الدخول. ثانيا، عقد أكبر ما يمكن عقده من قروض داخلية، وأكبر ما يمكن أن تحصل عليه من قـروض خارجـيـة خـلال البنك الدولى. ثالثًا، «وحـتى تكون نهـضـتنا الاقتصادية نهضة ديمقراطية صحيحة»، فمن الضرورى أن «تكون الصناعات المهمة الكبرى ملكا للدولة تديرها لمصلحة الشعب، لتزيد من قوته الشرائية ورفع مستواه الاجتماعى».

رابعًا، أشتراك مندوبى العمال والفنيين فى إدارة هذه المصانع جنبًا إلى جنب مع مندوبى الحكومة وموظفيها، إذ لو تركت هذه الصناعات فى أيدى حفنة من الأفراد، لانقلبت إلى صناعات احتكارية تعمل على استغلال العمال استغلالا بشعا فى سبيل انتفاخ جيوب أصحابها، وعندئذ يصطدم الاقتصاد المصرى بعقبات خطيرة، إذ لن تجد منتجات هذه الصناعات سوقا داخلية كبيرة بسبب الفقر المدقع للجماهير خامسا، استيلاء الحكومة على جميع الشركات التى انتهت مدة امتيازاتها، وتحويل إدارتها جميعا إلى إدارة تعمل لخدمة الشعب المصرى لاستغلاله وامتصاص دمائه.

ثم ناقش الكاتبان النغمة القديمة التى يرددها بعض الرجعيين، وهى أن «تأهيل» الصناعة (أى تأميمها) إنما هو اجراء اشتراكى أو شيوعى، وقررا أن «هذا مطلب ديمقراطى قديم أخذت به كثير من البلاد

الرأسمالية، والحكومة المصرية بوضعها الحالى تملك مشروعات مهمة كبرى كالسكك الحديدية والتليفونات، ولكن ينقصها الروح الديمقراطية واشتراك العمال وصغار الموظفين فى توجيهها».

وأعلن المؤلفان أن «تأهيل الصناعات» لا يعنى عدم تشجيع المشروعات الفردية، «إذ أن هناك فى ميادين الاقتصاد المصرى متسعا للمنشآت الفردية والحكومية فالنظام الرأسمالى فى مصر يستطيع أن يلعب دورا كبيرا فى نهضتها بشرط أن توجهه وتشرف عليه حكومة ديمقراطية صحيحة تزداد ديمقراطيتها زيادة مضطردة».

ثم طالب الكاتبان بإنماء الحركة العمالية ورفع معيشة العمال وتحسين ظروف عملهم، عن طريق تشجيع النقابات وتكوين اتحاد عام لهذه النقابات، واعطاء هذه النقابات حق الاضراب وحق العقود الجماعية، حتى لايستطيع صاحب العمل الفردى أن يزيد من استغلاله للعمال عن طريق العقود الفردية ثم تحسين الأجور الذى من شأنه أن يزيد من قوة السوق الداخلى ليمتص المنتجات الصناعية وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة فى الأسبوع، محافظة على أثمن مورد من موارد الثروة فى البلاد وهو العامل الإنسانى هذا فضلا عن منح العامل إجازة يوما فى الأسبوع وإجازة سنوية لا تقل عن أسبوعين بأجر كامل ووضع برنامج كامل يؤمن فيه العامل ضد البطالة والشيخوخة والمرض وحوادث العمل.

وقد انتقل الكاتبان بعد ذلك لمناقشة المشكلة الزراعية، التى اعتبراها من «أعقد المشاكل المصرية» لأنها تمس عن قرب الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى واعلنا فى صراحة تامة أنه «إذا لم تحل هذه المشكلة حلا يحقق المصالح الجوهرية للملايين من الفلاحين،

فكل استقلال تحصل عليه مصر إنما هو استقلال سطحى، وكل ديمقراطية يتحدثون عنها إنما هى ديمقراطية للأقلية ودكتاتورية فوق الأكثرية، تخفى وراءها أبشع أنواع الاستغلال التى ورثاها أجيالا فوق أجيال، ثم قدم الكاتبان «برنامجا زراعيا ديمقراطيا»، يشتمل على النقاط الآتية:

١ - اصلاح الأراضى وتحسين الرى والصرف.

٢ - «إعادة توزيع الملكية الزراعية، باستيلاء الحكومة على الملكيات الكبيرة بعد حد معين، وتوزيعها مع الأراضى الحكومية وأراضى الأوقاف على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين».

٣ - العمل على ألا يؤدى هذا التوزيع إلى تفتيت الملكية وحرمان البلاد من فوائد الانتاج الكبير فى الزراعة، وذلك عن طريق تشجيع الفلاحين على استخدام الأساليب العلمية الحديثة، ومساعدتهم على تكوين جمعيات تعاونية للانتاج الزراعى تمدها الحكومة بالقروض والآلات.

٤ - تشجيع الجمعيات التعاونية للاستهلاك، وتعديل قانون التعاون بما يكفل اشتراك ممثلى العمال الزراعيين وصغار الملاك اشتراكا فعليا فى إدارة هذه الجمعيات.

٥ - تطبيق ما يطبق على العمال الصناعيين على العمال الزراعيين، من حق تكوين نقابات واتحادات، وضمانات اجتماعية مختلفة.

٦ - تحمل الحكومة تبعة الديون العقارية الواقعة على صغار الملاك، «لتخليصهم من عبء استغلال استعمارى بشع يهدد حاضرهم

ومستقبلهم»، وتسوية مسألة هذه الديون مع البنوك العقارية.

٧ - فرض ضريبة تصاعدية على الملكيات القائمة بالنسبة لدخولها، مع إلغاء الضريبة عن صغارهم.

٨ - رسم سياسة شاملة لإنهاض القرى بتوفير وسائل الصحة والثقافة وأسباب المدنية.

وقد أشار الكاتبان إلى أن «أكثر الناس تعاونا مع المستعمر هم رجال الاقطاع، لأنهم لايخشون شيئا بقدر خشيتهم من نمو الحركات الشعبية، وهم يفضلون استعمارا باقيا ليعاونهم، على استغلال الشعب، عن استقلال قد يهدم سلطانهم وذكرا أن توزيع الملكية الاقطاعية لا يمكن أن يسمى اجراء شيوعيا أو اشتراكيا» فقد سبقتنا إليه فرنسا فى عام ١٧٨٩، وهو مطلب ديمقراطى عادل تنادى به الدول الرأسمالية القائمة، وقد حققه بالفعل عدد كبير منها، كبولندا وبلغاريا ورومانيا وغيرها».

وفى رأينا أن الكاتبين قد أخطأهما التحليل الصحيح لدور «رجال الاقطاع» الذين أشارا إليهم، ووصفهما لهم بأنهم كانوا «أكثر الناس تعاونا مع المستعمر» ففى الحقيقة أن أكثر الناس تعاونا مع المستعمر هم «الكومبرادور»، وليسوا رجال الاقطاع، اللهم إلا فى مرحلة الاحتلال الأولى التى لم تشهد «كوبمرادور» بالمعنى الذى ظهر فيما بعد.

على كل حال، فقد انتقل المؤلفان بعد ذلك إلى مناقشة هدف «الديمقراطية السياسية» وقد قررا أنه من الخطأ الفاحش تصور أن النظام الديمقراطى فى الحكم يقتصر على مجرد قيام النظام البرلمانى فالنظام البرلمانى وحدة ديموقراطية مبتورة ناقصة إن لم تصحبها ديمقراطية فى كافة ألوان الحياة ومن التناقض إن يكون لنا

نظام برلمانى بينما يبقى نظام الإدارة فى القرية والمدينة والجامعة والمدرسة أقرب ما يكون إلى الأساليب الاقطاعية والدكتاتورية «وبالتالى، فقد أصبح واجبا» أن تعم الأساليب الديموقراطية كافة ألوان الحياة المصرية، فيكون للقرية حق انتخاب دورى لعمدها ومشايخها ومجالسها القروية دون أى قيود مالية أو عقارية، ويكون لكل مدينة مجلسها البلدى منتخبا انتخابا دوريا حرا ويجب أن تمتد هذه الديمقراطية إلى العمال والطلبة ومستخدمى الحكومة، فيكفل الدستور لهم ولجميع منظماتهم حق التدخل والاشتراك الفعلى فى الأمور العامة والسياسية، حتى يستطيعوا المساهمة بنصيب وافر فى الحركة الوطنية دون عائق من قبل القانون أو التشريع ومن حق الطلبة أن يكون لهم ممثلون منتخبون للاشتراك فى إدارة مدارسهم وجامعاتهم، وأن يعادلهم فورا حق انتخاب ممثليهم فى اتحادات كلياتهم والاتحاد العام للجامعة».

وقال المؤلفان : «إن الشعب الذى تعود على الأسلوب الديمقراطى فى الحكم، سواء أكان ذلك فى القرية أو فى المدينة أو فى المدرسة أو فى الحكومة، يصبح من الصعب على الاستعمار أو أعوانه أن يعتدوا على أى حق من حقوقه».

ثم تناول المؤلفان الحركات الفاشية فى مصر، «التى تتخذ مرة شعارا دينيا، وتتستر مرة أخرى وراء نعرة قومية متطرفة ضمنتها وصاياها العشر المزعومة» (يقصدان جماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة) وأعلنا أن «كفاحنا ضد الفاشية المصرية هو جزء لا يتجزأ من كفاحنا ضد الاستعمار»، لأنها عدو لدود للأسلوب الديمقراطى فى الحكم، ولأنها بإثارتها للنعرة الدينية ومعاداتها للأقليات، تصرف أنظار الشعب عن المكافحة ضد عدوه الأول، وهو

الاستعمار كما أنها تحاول أن تصرف الشعب عن النضال الأول ضد الاستعمار البريطانى، إلى إثارة المخاوف من مطامع مزعومة موهومة للاتحاد السوفيتى أو غيره من الأمم الصديقة، كما فعل محمد صبيح الذى امتدح الاستعمار البريطانى فى كتابه: «تشرشل»، ثم هاجم الاتحاد السوفيتى فى كتابه : روسيا!

وخلص الكاتبان من ذلك إلى أنه «يجب أن ينص الدستور المصرى على عدم قانونية الهيئات والأحزاب الفاشية وعلى الحكومة الديمقراطية أن تحل جميع منظماتها القائمة، وأن تحول دون الفاشيين والترشيح للانتخابات، حتى لا يكونوا إصبع الاستعمار فى توجيه سياسة الدولة.

وانتقل المؤلفان بعد ذلك إلى معالجة موضوع الإدارة الحكومية، التى أوضحا بحق أنها «متصلة أوثق الاتصال بقضية الاستقلال»، لأن أداة الحكم فى دولة مستقلة غيرها فى مستعمرة أو دولة تابعة، وأداة الحكم فى كل بلد راغب فى الاستقلال، يجب أن تتعدل تعديلا جوهريا يساعد الحركة الوطنية ولا يقف حجر عثرة فى سبيلها» ومن ثم «فيجب أن نطهر الجيش والبوليس من جميع العناصر المصرية الخائنة المتعاونة مع الاستعمار والتى يستطيع الاستعمار بواسطتها أن يستخدم جيشنا وبوليسنا فى كبت الحركة الوطنية ففرض لازم على أية حكومة ديمقراطية أن تنتهز أول فرصة للقيام بهذه المهمة الخطيرة بمجرد استيلائها على الحكم، كما يقتضى عليها أن تكون الجيش والبوليس المصريين فى أسرع وقت ممكن على أسس شعبية، وذلك بإزالة الفوارق التى تحرم الجماهير الشعبية من الوصول إلى مراكزها العليا ـ الأمر الذى يجعل البوليس والجيش قوة فوق الشعب معارضة لأمانية، والعوبة سهلة فى يد المستعمر، بدلا من أن تكون من

الشعب وفى خدمة الشعب.

«كذلك طالب المؤلفان بتطهير الأداة الحكومية من كافة العناصر الأجنبية والمصرية التى تخدم مصالح الاستعمار ويكون للشعب حق الشكوى وحق الاستماع الفعلى إلى شكواه، بحيث يترتب على هذا رفت أى موظف يثبت عبثه وتعطيله لمصالح الشعب كما طالبا باتباع الأسلوب الديمقراطى بحيث يكون «لكل هيئة حكومية مجلس أعلى، تمثل فيه كافة طوائف المستخدمين عن طريق الانتخاب الدورى، ويقوم هذا المجلس بالنظر فى أمر التعينات والترقيات والشكاوى وغيرها من الشئون الخاصة بهذه الهيئة».

ثم تناول المؤلفان قضية الحريات العامة فأوضحا «أن تحطيم أغلال الاستعمار والاستعباد لا يمكن أن يتم مطلقا دون كفالة الحقوق الأولية والحريات الرئيسية»، وأن «معظم القوانين المتعلقة بالحريات العامة قد صدرت فى ظل الاستعمار فى مراحله الأولى»، ومن ثم فإنها «جريمة وطنية كبرى وخيانة صارخة لقضية الحرية المصرية ألا تكفل هذه الحريات فورا وعلى أوسع نطاق ممكن للشعب المصرى» وقالا: إن كبت حرية الرأى والعقيدة والاجتماع والنشر والصحافة والمظاهرات، فضلا عن انتهاك حرمة المساكن وحرمة الأفراد، هو الوسيلة التى يستخدمها المستعمر فى الحكومات الرجعية للحيلولة بين الشعب وبين معرفة ما يدور فى بلاده وما يجرى فى العالم ولتشويه الأخبار للشعب بما يناسب الاستعمار وأذنابه الرجعيين، وحرمان الشعب من حقه المشروع فى التكتل والتنظيم وجمع الصفوف».

ثم تعرض الكاتبان بعد ذلك لموضوع «الديمقراطية الاجتماعية» وقد تناولا فيها عدة مسائل مهمة أولاها ما يتصل بالتعليم وقد أعلنا

أنه «طالما بقى الشعب المصرى فى أغلال الجهل، وطالما بقيت الثقافة المصرية بعيدة عن التيارات الفكرية والسياسية الحديثة، فسيجد الاستعمار مرتعا خصيبا ينفث فيه سمومه الفكرية، مثيرا نعرات طائفية أو دينية، مؤيدا أفكارا رجعية» ومن ثم فيجب أن ترفع عن مصر سبة الأمية، وفتح باب التعليم على مصراعيه مجانا للجميع فى شتى مراحله، وفتح باب الانتساب على مصراعيه، والربط والتنسيق بين المشروعات التعليمية والمشروعات الاقتصادية، حتى يوجه التعليم إلى سد حاجاتنا القومية والاقتصادية،وتطهير التعليم من آثار الاستعمار القوية، وتعويد الطلبة على الاشتراك الفعلى فى إدارة مدارسهم وجامعاتهم.

ثانيا ـ مسألة الصحة وقد طالبا فيها بإلغاء العيادات الخاصة الأطباء قائلين فى قوة وعنف أنه «يجب أن يرفع عن مهنة الطب سبة أن تكون وسيلة للثراء والاستغلال على حساب الملايين من الجماهير المصرية ومكان الأطباء جميعا هو فى المستشفيات والمنشآت الحكومية، لا فى عيادات خاصة ينسى فيها الأطباء أن مهمة الطب هى القضاء على الأمراض لا الابقاء عليها لتكون موردا للثراء». كذلك فقد طالبا بعدم اغفال الطب الوقائى إلى جانب الطب العلاجى، على أساس أن انفاق الملايين على طب علاجى دون الاهتمام اطلاقا بالناحية الوقائية إنما هو تضييع لجهود لا تؤتى ثمارها المرجوة وضربا مثلا بالمبالغ الطائلة التى أنفقت على مستشفيات الانكلستوما دون أن توفر أسباب الوقاية، مما لم يحل دون ازدياد عدد المصابين بهذا المرض وقالا: إن مصر فى حاجة ماسة إلى نهضة صحية من

الدرجة الأولى، لأن الأغلبية الساحقة من سكانها قد أنهكتها الأمراض المستوطنة، مما أصاب الثروة القومية بخسارة جسيمة فى أغلى مصادرها، وهو العمل الإنسانى.

كذلك طالب المؤلفان بـ «مساواة الجنسين على اعتبار أن حرمان المجتمع المصرى من الانتفاع بمواهب وكفاءة نصف سكانه أو ما يربو على النصف، لهو جريمة فى حق البلاد والاستقلال كما طالبا بمحو كل آثار التعصب الدينى أو الطائفى، وضمان أكيد للأقليات والطوائف المختلفة بالمساواة التامة فى حرية العبادة والعقيدة والثقافة الديمقراطية وفى كافة الحقوق العامة الأخرى.

واختتم المؤلفان كلامهما عن الديمقراطيات الثلاث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالقول بحق بأن هذه الديمقراطيات «هى أسس الاستقلال الحقيقى، فالكفاح فى سبيلها جزء لا يتجزأ من الكفاح فى سبيل الاستقلال والاستقلال ليس غاية فى ذاته، وإنما هو وسيلة لنشر لواء الديمقراطية فى كافة مناحى الحياة المصرية والنمو بها حتى تصبح ديقراطية شعبية بأوسع معانى الكلمة».

***

كان هذا هو البرنامج الوطنى التقدمى الذى ضمنه شهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبيلى كتابهما التاريخى : أهدافنا الوطنية وقد كتبا يصفان هذا البرنامج بأنه «البرنامج الذى يكفل قيام الأكثرية الساحقة من الشعب المصرى للكفاح فى سبيل الفوز بالاستقلال والحرية والديمقراطية»، وأنه «هو البرنامج الذى يجب أن يتخذه الديمقراطيون أساسا للمعركة الانتخابية القادمة التى لابد أن

تجرى دون أى مهلة أو تأخير».

وقد حذر الكاتبان من بعض الاتجاهات التى كانت موجودة فى الساحة طالبا بالغاء الأحكام العرفية فورا، وقيام حكومة محايدة ترتضيها جميع الأحزاب غير الفاشية لتقوم بإجراء انتخابات جديدة يكون الرأى النهائى فيها للشعب»، وفى نفس الوقت خوض كفاح شعبى للفوز بأكبر قسط من الحقوق الديمقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع الحذر من أى نغمة تستمهل الشعب فى تنفيذ الأغراض الداخلية، بدعوى انصراف الحكومة إلى المشاكل الخارجية المعقدة كما طالبا بالضغط على الحكومة حتى تكون أقل تهادنا بالنسبة «لحقوقنا المقدسة»، والضغط على الاستعمار عن طريق حركة شعبية لاضعاف جانبه وتقوية جانب المفاوض المصرى، واكتساب الرأى العام العالمى.

وقد حذر الكاتبان من بعض الاتجاهات التى كانت موجودة فى الساحة المصرية فى ذلك الحين، أحدهما يظن أن الموقف العالمى والمواثيق الدولية يمكن أن يتيح لمصر الفوز بالاستقلال دون حاجة إلى كفاح كبير وجهاد مستمر، وأن مصر قد تسوى مسألتها فى التسويات العالمية المقبلة بشكل يحقق استقلالها وقد قرر الكاتبان أن الذين يظنون ذلك «واهمون فالحرية لا توهب للشعوب ولا تمنح لها من أعلى، إنما تكتسب بكفاح الشعوب الذى لا ينقطع»، و الاتجاهات الاستعمارية لا يمكن أن تختفى من تلقاء ذاتها، وإنما لابد لذلك من

كفاح قوى من كافة الشعوب المغبونة والمضطهدة.

أما الاتجاه الثانى، وهو نقيض الأول، فيظن أن التحرش بالجنود البريطانيين أو القيام بأعمال التدمير والتحطيم أو الأعتداء على الأجانب، وسائل لابد منها اليوم فى سبيل الاستقلال. وقد ذكر الكاتبان أنه «ليس أخطر على قضية الاستقلال من أمثال هذه الحركة الطائشة التى تدعو إليها العناصر الفاشية المصرية»، لأنها تتيح للاستعمار فرصة التدخل باسم المحافظة على الرعايا الأجانب أو غير ذلك من المعاذير. «وتدخله المسلح لاشك مضعف للحركة الوطنية ولو إلى حين، فهو مسلح اليوم من قمة رأسه الى أخمص قدميه. فنحن نصر على الكفاح الشعبى، ولكننا نرى خير شكل له فى الظروف الحاضرة كفاح قوى بعيد عن أساليب التدمير والاستفزاز».

كذ لك حذر الكاتبان من اتجاهين آخرين مغرقان فى التفاؤل والتشاؤم بالنسبة للحكومة البريطانية العمالية القائمة فى ذلك الحين «أحدهما يعتقد أن حكومة العمال ستمنح مصر استقلالها دون حاجة إلى الكفاح، والثانى يذكر بموقف حكومة العمال الرجعى، وعلى رأسها مكدونالد، فى عام ١٩٢٤. من سعد زغلول. والنسبة للاتجاه الأول، فقد أكد الكاتبان أن حكومة العمال «بها اتجاهات استعمارية واضحة»، ومن ثم فلابد من الكفاح السلمى الشديد لانتزاع حريتنا من براثنها. أما بالنسبة للاتجاه الثانى، فقد نبها إلى أن هناك تغييرا جوهريا فى موقف بريطانيا الدولى، فإن بريطانيا لم تعد القوة الرئيسية فى العالم وإنما أصبح ترتيبها الثالثة بين القوى الكبرى المحركة لسياسة العالم، «والاتحاد السوفيتى من بين هذه القوى لا يطمع فى استعمار ما ولا

يوافق على السياسة الاستعمارية كما تجلى من موقفه الصريح بالنسبة لنظام الوصاية فى مؤتمر سان فرنسسكو، إذ كان متمسكا بأن الاستقلال التام يجب أن يكون الهدف الرئيسى السريع لنظام الوصاية. ثم إن أمريكا لا تنظر بعين الرضا إلى الإمبراطورية البريطانية الضخمة، إذ أن احتكار بريطانيا لجانب كبير من أسواق العالم يحرم التجارة الأمريكية من أسواق هى فى مسيس الحاجة إليها»، يضاف إلى ذلك «قوة الحركات التحريرية النامية فى المستعمرات، الى جانب بقية عوامل الموقف الدولى، وضغط الشعب البريطانى»، مما «يسمح للحركة القومية فى مصر أن تقوم بضغط كبير على لاستعمار البريطانى».

كذلك هاجم المؤلفان دعاة التهادن مع الاستعمار من المصريين، الذين يستندون الى أن «الاستعمار البريطانى على كل حال من غيره من ألوان الاستعمار، أعداء الدستور والديمقراطية، الذين تشابكت مصالحهم مع المستعمر وارتبطا معًا فى شركة متحدة ليس لها من هم سوى استغلال الشعب المصرى وامتصاص دمائه. وطالبا . بفضح هذه الفئة وعزلها عن ميدان السياسة المصرية.

ثم اختتم الكاتبان كتابهما بهذه الكلمات: «إن قضيتنا الوطنية اليوم تستلزم كفاحًا شاقًا مريرًا، على الجماهير المصرية أن تحمل أعباءه، فى شجاعة وقوة. فهو كفاح فى الميدان الداخلى وفى الميدان الدولى، كفاح فى سبيل الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو كفاح في سبيل الحرية والاستقلال ضد الاستعمار البريطانى وأذنابه من الفاشيين والمتهادنين والمتعاونين من المصريين، فياعمال مصر، وفلاحيها، وياطلاب مصر، ومثقفيها، ويامواطنات مصر، ومواطنيها، إلى الكفاح صفا واحدا، وإلى الكفاح الذى لا يلين فى سبيل الحرية والديمقراطية».

مسألة السودان :

منذ احتلت انجلترا مصر فى يوليو ١٨٨٢، لعبت المسألة السودانية دورا مهما وأساسيا فى العلاقات المصرية البريطانية، استمر حتى إبرام اتفاقية السودان فى فبراير ١٩٥٣. وكان تمسك المصريين بالسودان يعادل ويساوى تماما تمسكهم بجلاء الاحتلال عن مصر، حتى كانت المطالب الوطنية تتمثل فى مطلبين أساسيين: الجلاء ووحدة وادى النيل. وكان من الطبيعى أن يستند كفاح المصريين من أجل وحدة مصر والسودان، الى الاسانيد القانونية التى تتيح لمصر استعادة وضعها الدولى فى السودان عند الاحتلال البريطانى فى يوليو ١٨٨٢، وبمعنى آخر استعادة وضع مصر فى السودان! وفى هذا الإطار كانت تدور المفاوضات، وتصدر الأبحاث، وتجرى التحليلات من الوطنيين المصريين، حتى طرح اليسار المصرى تصورا جديدا للمسألة السودانية والعلاقات المصرية السودانية، لا يقوم على الحقوق المكتسبة لمصر فى السودان، وإنما يقوم على الكفاح المشترك ضد الاستعمار، والمصالح المشتركة، والاتحاد الاختيارى.

ولا تتمثل أهمية الكتاب الذى نعرضه هنا لأحمد رشدى صالح، الذى كان رئيسا لمجلة «الفجر الجديد» ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، وعضو تنظيم «الطليعة الشعبية للتحرر» الذى تحول الى «طليعة العمال» ـ وهو بعنوان: «مسألة السودان» ـ فى أنه يحمل هذا التصور الجديد للعلاقات المصرية السودانية فقط، بل أيضا فى التناول الجديد لتاريخ السودان تحت الاحتلال البريطانى، وهو التناول الذى يخضعه للتفسير المادى للتاريخ.

لقد قسم أحمد رشدى صالح كتابه الصغير الهام إلى أربعة فصول: «الأوضاع فى السودان»، «والحركة الوطنية السودانية»، و «ماذا بين مصر والسودان»، و «حق الشعب فى تقرير مصيره».

وقد عالج فى الفصل الأول سقوط السودان فى قبضة الرأسمالية البريطانية - المصرفية منها والصناعية - بعد أن فتحت الجيوش المصرية البريطانية السودان وأقيم الحكم الثنائى فيه، الذى وصفه بأنه: «ضرب فريد فى نوعه من المشاركات الاستعمارية»، نظرا لأن مصر، وهى الشريك الأصغر، كانت «هى نفسها إحدى الفرائس التى التهمتها الاستعمارية البريطانية وهى تلون خمس الكرة الأرضية باللون الامبراطورى الأحمر»!

وقد أوضح أحمد رشدى صالح كيف أنه منذ اللحظة الأولى، أى منذ زحف كتشنر، بدأ استغلال المنطقة الجديدة (أى السودان)، فمدت الخطوط الحديدية، والخطوط التلغرافية، وأنشئ ميناء بورسودان سنة ١٩١٠، وأنجزت التوصيلات الحديدية فى منطقة الجزيرة، وأنشئت كبارى الخرطوم وكوستى، وأتم بيرسون وأولاده عامى ١٩٢٢ و١٩٢٥ خزان سنار، وأنشئت عدة شركات بناء لتقوم بالأعمال الرئيسية الجديدة، ورأسمالها مقترض بضمانة الحكومة البريطانية، وقد نشطت فى استهلاك جزء غير يسير من فائض مصنوعات بريطانيا. كما أوجدت عدة فروع للمصارف البريطانية، خاصة باركليز، وأوجد أكبر مشروع إستغلالى فى السودان، وهو شركة الجزيرة التى تضع يدها بتأييد الحكومة ومساندتها على خمسة ملايين من الأفدنة وقف عليها لا يباح للفلاح الوطنى أن يبسط يده على شىء منها. وكما

تدفقت شركات البناء ورهن الأراضى الى مصر، خاصة أيام كرومر، وكانت سياستها أن تعتصر الشعب المصرى لمصلحة أرباب المصارف والاحتكارات البريطانية، فكذلك فعلت بالسودان. وكما كانت سياسة المالية البريطانية تهدف الى ابقاء الاقتصاد المصرى فى خدمة الصناعة والمصارف البريطانية، فكذلك كانت خطتها فى السودان، بحيث أصبح القطن أهم إنتاج البلدين يمثل ٨٠٪ من صادرات مصر، و٦٠٪ من صادرات السودان.

ثم أخذ أحمد رشدى صالح يتتبع نظام الحكم الارهابى الذى فرضته الادارة البريطانية فى السودان. فذكر أن السودان «لا يزال يحكم بالأحكام العرفية التى فرضت عليه فى عام ١٨٩٩، وما يزال القانون المطبق فيه مأخوذا عن القوانين الهندية والعسكرية المصرية (أى البريطانية!). ويباشر المديرون ونوابهم ومفتشو المراكز، وجميعهم بريطانيون، وكذلك رجال الإدارة الآخرون، ورؤساء القبائل - سلطة قضائية دون مراقبة حقيقية، ودون أن يكون هناك فصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية. فتجد المحامى العمومى يمثل النيابة، وهى سلطة الاتهام، وفى نفس الوقت يصدر القوانين، وكثيرا ما يمارس سلطات ادارية واسعة. فتراه قاضيا وموجه اتهام ومشرعا وحاكما. وكذلك تجد أن رؤساء القبائل يمنحون سلطات ادارية وقضائية، وكثيرا ما يحكمون بين الناس على أساس العرف والتقاليد. فأية ضمانات للشعب السودانى، وأية حرية للأفراد ازاء هذا الجبروت الاستعمارى الاقطاعى؟

وفضلا عن ذلك، فإن الحكومة السودانية تتمتع بسلطات مطلقة، لا فى الشئون السياسية وحدها بل فى التشريع والادارة. انها تحكم البلاد جميعا دون أن يحاسبها الشعب السودانى، وهى تتحكم فى المشروعات الزراعية دون أن يكون للفلاحين حق مقاضاتها إذا ظلمت ودون أن يكون لممثليهم حق الإشراف عليها. كذلك فهى تتحكم فى التجارة مع المناطق المقفولة، فلها أن تمنح رخص الاتجار لمن تشاء وترفض اعطاءها لمن تشاء. أما بالنسبة للحريات العامة، فالصحافة تحت رحمة السكرتير الادارى، والاجتماعات مقيدة وتحت رحمة الحكومة، وحرية الانتقال مقيدة هى الأخرى، وحرية تكوين الأحزاب ملغاة، والعمال محرومون من تكوين النقابات.

وإلي جانب ذلك يعتمد الاستعمار البريطانى فى السودان على الأوضاع المتأخرة فيه، وتكريسها، وتقويتها. فقد أيد القبائل وشجع سلطانها، لأن النزعة القبلية تعرقل النمو الوطنى بما تثير من التعصب وما تبذره من الإنصراف عن المصلحة الوطنية العامة. ولعل كلمة السير جون مافي فى عام ١٩٢٥ أن توضح ذلك تمام الوضوح، فقد دعا بريطانيا إلى أن تبنى سياستها على تأييد النظم القبلية قائلا ان البلاد «لا يزال بها نظم وأوضاع قبلية ومحلية قديمة»، وأنه لا يجب أن تترك بريطانيا هذه الأوضاع تسير الى الزوال، ومن الضرورى أن تحيط هذه الأوضاع القبلية بسياج منيع من التحصينات». وقال أحمد رشدى صالح أن تلك هى «سنة الاستعمار» لا فى السودان وحده، وإنما فى مصر حيث احتفظت بريطانيا بسلطة كبار الملاك، وفى الهند حيث ارتكزت الى سلطة المهراجات.

ثم أوضح أحمد رشدى صالح أن رؤساء القبائل فى السودان ما تزال لهم سلطة واسعة. فإلى جانب سلطاتهم الإدارية (التى قد تبلغ حدا يصبح فيه رئيس القبيلة ملكا أو مكا)، فإن لهم سلطات قضائية، وكثيرا ما يعين شيخ القبيلة رئيسا لعدة محاكم. وقد خلقت الحكومة بعض الزعماء القبليين، الذين أصبح لهم نفوذ مماثل لنفوذ عهود الاقطاع، عن طريق دمج القبائل الصغرى فى المقاطعة تحت رئاسة القبيلة ذات النفوذ، حتى حسب الناس أنهم ازاء دكتاتوريات أهلية يسندها سلطان الحكومة وتحميها حرابها».

وفضلا عن ذلك فقد عملت الحكومة على تقوية الأوضاع القبلية وتمكين قبضتها على جهاز الإدارة والمجالس المحلية والبلدية بوسائل أخرى، فنجد أن مدينة القضارف، وهى ثانية مدن السودان من حيث الأهمية التجارية والاقتصادية ومركز الصمغ العربى، يقترح مجلسها الريفى أن يكون للقبائل ١٢ عضوا وللمدينة التجارية عضو واحد!. وهناك قانون وراثة رئاسة القبيلة الذى يركز السلطة فى أحد البيوت يتوارثها الابن عن الأب بدلا من أن تكون رئاسة العشيرة للأقوى. وقد جندت السياسة الاستعمارية فى مجلسها الاستشارى نفرا غير قليل من زعماء القبائل وحشدتهم فى مناسبات عدة.

وفى الوقت الذى يستفيد فيه رؤساء القبائل من بقاء الاستعمار، فإن الملايين والملايين من رجال القبائل يرزحون تحت أبشع أنواع الاسترقاق فهناك مليونان منهم عرايا يحرم عليهم الاستعمار بالقانون والاجبار أن يستروا عوراتهم. وهناك ملايين تجمع الصمغ وتزرع

السمسم وتجبر اجبارا على بيع كدها للاحتكارات البريطانية بأثمان غاية فى التفاهة.

وفى نفس الوقت. فإن مستوى المعيشة لدى الكثرة الغالبة من السكان قد بلغ حدا سيئا، حتى انهم لا يجدون ما يسد رمقهم. بل أن الكثرة الساحقة من دافعى الضرائب من الفلاحين الذين زرعوا الجزيرة وجبال النوبة، ومن رعاة الماشية وجامعى الصمغ والسمسم فى سهول كردفان، هؤلاء جميعا لا يقتاتون بغير مسحوق جذور النباتات أو دقيق السمسم والفول. وأما غيرهم من ساكنى شرق السودان، فليس لديهم الا ألبان الماشية. وأما فى الجهات الأخرى، فلا يجد الأهالى غير مقلى الذرة مع الماء، أو على الأكثر فإنهم يكتفون بالذرة يأكلونها مع مسحوق البامية الجافة.

ويجبر الفلاحون السودانيون على القيام بالتزامات ثقيلة نحو كبار الملاك والحكومة. فمثلا لا يتناول الفلاح أجره أو ربحه نقدا، بل عينا. ففلاح الجزيرة مثلا يأخذه قطنا تشترين الحكومة بثمن تحدده هى، فيساوى ثلث أو نصف ثمن القطن المصرى. وكان الفلاح السودانى يبيع انتاجه من السمسم الى الشركة البريطانية الاحتكارية بمبلغ عشرين جنيها، فتبيعه فى مصر على بعد أميال قليلة بمبلغ ستين جنيها، وفى فلسطين بمائة جنيه، وكانت الحكومة السودانية تستولى على طن القمح بمبلغ أحد عشر جنيها، وتبيعه للمستهلك بواحد وعشرين جنيها. أما العامل الزراعى فيتراوح أجره فى الجنوب فى الأحوال العادية بين ستة وعشرة مليمات فى اليوم الواحد، أى أقل من أجر زميله الهندى.

وهذا الذى يسرى على الفلاحين السودانيين يسرى أيضا على الموظفين. فمرتبات الموظفين منخفضة جدا، ويكفى إلقاء نظرة على ميزانية الموظفين عام ١٩٤٥، ليتبين منها أن مرتبات الموظفين السودانيين بالنسبة للمواظفين البريطانيين شديدة الانخفاض، فرغم أنهم يمثلون ٧٧,٩٪ من مجموع الموظفين، فإنهم يتناولون ٣٨,٩٪ من المرتبات، وبينما يبلغ الموظفون البريطانيون ١٢٪ فقط من مجموع الموظفين، إلا أنهم ينالون ٦١٪ من المرتبات. أضف إلى ذلك أن البريطانيين يستولون على المناصب المهمة فى جهاز الدولة، ويتركون المراكز الدنيا للسودانيين.

أما بالنسبة للتجار السودانيين، فإن الاحتكارات البريطانية تضع يدها على أهم منتجات السودان، كالقطن والسمسم والصمغ. وتتحكم فى أسواق السودان وفى علاقة هذه الأسواق ببقية بلاد العالم، وتتولى الحكومة السودانية حماية هذه الاحتكارات، وتحرم التجار الوطنيين من القيام بعمليات الاستيراد والتصدير، كما تحرمهم من احتكار السمسم والصمغ وتعطيه للبيوت البريطانية، كما حدث بالنسبة لاحتكار متشل كوتس وجلاتلى هانكى وشركة شل. وفى الوقت نفسه تفرض الحكومة الضرائب غير المباشرة بما يزيد الأمور تعقيدا وثقلا بالنسبة للمستهلكين وصغار التجار سواء بسواء.

أما العمال، فإن نصيبهم من هذه المآسى أشد هولا. فبالإضافة الى انخفاض الأجور، فإن غالبية العمال الزراعيين خاضعون لعلاقات اقطاعية كاملة أو شبه اقطاعية، بمعنى أن العلاقات السائدة بين كبار الملاك وعمال الزراعة ليست فى شىء علاقة صاحب الأرض التى

يستغلها استغلالا رأسماليا بعمال أحرار فى التنقل. والمثال على ذلك عمال دائرة المهدى فى جزيرة أبا. أما العمال الصناعيون فقد ظهروا نتيجة للنشاط الرأسمالى فى السودان، وما يزالون حتى الآن عمالا غير منتجين لسلع. فهم أكثر ما يكونون أجراء فى ورش السكك الحديدية ووابوراتها، كما أن تنظيمهم النقابى (الطبقى) ما يزال فى طفولته، وما يزالون مبعثرين، ولم يبلغ ضغطهم الحد الذى تضطر الحكومة معه الى إصدار قوانين عمالية ترتب ظروف العمل وعلاقة العمال بأرباب الأعمال، ولذلك فهم محرومون فى الوقت الحاضر من حق انشاء النقابات. ولكن هذه البذرة الطفلة استطاعت على ضعفها وقلة عددها أن تكسب بعض الحقوق وتبدى نضالا مبشرا بالخير، وقد هرع العمال الى المعركة الوطنية أخيرا، واهتم مؤتمر الخريجين بهم، فأنشأ لجنة لتدرس أوضاعهم وتقترح ما يجب عمله بالنسبة إليهم.

أما سكان الجنوب، فإن حالتهم «تعطى المثل التاريخى لاجرام الاستعمار واهراقه للقيم الانسانية. فقد عمل منذ البداية على إبقاء أهل الجنوب بمعزل عن تيار التقدم أينما وجد، حتى ولو كان هذا التيار ساريا من شمال السودان، وأبقى الجنوبيين عرايا متأخرين يحرم عليهم ستر عوراتهم، ويلقحون بأفكار استعمارية وتعاليم عبودية صارخة. ويساند الاستعمار الأوضاع البدائية الهمجية، ويعرقل ما استطاع انتشار الزراعة، حتى أن أهل الجنوب، وهم فى أغنى بقاع النيل، ليعتمدون فى كثير من اعاشتهم على حبوب الشماليين»!.

وقد تناول أحمد رشدى صالح بعد ذلك «ملكية الأرض» فى السودان، باعتبار الأرض إحدى وسائل الإنتاج الرئيسية. فذكر أن

هناك نوعين للملكية الزراعية: ملكية فردية، انتشرت حيثما تغلغلت الرأسمالية، وركزت القبائل نسبيا، وملكية جماعية، تتدرج من الشيوع البدائى الى الملكية القبلية. وقال إن الأرض المشاع تعتبر معظم مساحة الأرض المزروعة، ولكن ليس هناك نضال واضح على امتلاك الأرض، فما يزرع يبلغ ٣/٥٠٠ من الأرض الصالحة بالفعل للزراعة، ولكن حيثما ينتشر الاستغلال الرأسمالى، مثل منطقة الجزيرة، يوجد احتكاك بين الزراع والحكومة، غير أنه صراع محلى وليس عاما، على العكس من مصر، التى كان النضال على امتلاك الأرض السبب المباشر للثورة العرابية، واتخذت الحركة الوطنية مظهرا فلاحيا فى مراحل عديدة.

ومن ثم، فإن الاستغلال الواقع على السودانيين - فيما يرى أحمد رشدى صالح - يتبدى فى امتلاك «منتجات الأرض» أكثر مما يتبدى فى «امتلاك الأرض» ذاتها. فيعتبر السودان مخزنا غنيا من مخازن المواد الخام التى تحتاجها الامبراطورية ويضارب بها التجار البريطانيون. وتنال بريطانيا وحدها ٤٣٪ من مجموع الصادرات السودانية، وتليها الهند التى تنال ٢١٪، ويحتل القطن المكانة الأولى فى انتاج السودان، وهو ما تحتاجه مصانع لا نكشير ويتجر فيه ماليو «ليفربول» والاقتصاد البريطانى يعيش عالة على أرباح الأسهم والسندات، ويستمد حياته من المضاربة فى المنتجات الخام، أكثر مما يعيش على أرباح الصناعة والزراعة، فمثلا ينصرف جهد شركة Ukcc الاحتكارية الى جمع السمسم، لا لتعصره وتبنى عليه صناعة، ولكن لتضارب فيه فى الأسواق الأخرى. وتحذو الاحتكارات البريطانية الأخرى حذو هذه

الشـركة. وبذلك تحـتـجـز مـرافق السـودان وتحـول بينهـا وبيـن التطور، وتقف عقبة فى طريق نهوض السودان الاقتصادى.

ويتـمثل جـرم الاسـتـعـمـار فى نظام الضـرائب. فـهـو مـوجـه حـسب مـصلحـة الاسـتـعـمـار والاقطاعـيين، ويسـيـر على امـتـصـاص الشـعب السودانى. فالضـرائب المباشـرة، وهى التى يدفعها الملاك، تبلغ ٤,٥٪ فقط من الـميزانية العامـة، بينمـا يدفع عـامـة الشعب الفـقـيـر عشـرة أضعاف الضريبة المباشرة تقريبا.

أما التعليم، فقد عرف عن السودان عندما شبت الثورة المهدية أنه كـان زاخـرا بالمكاتب الدينيـة، وعـرف عن أهل الشـمـال خـاصـة مـيل واضح الى التعليم، ولكن الاستعمار عمل على ابقاء السـودانيين أسـرى الجهل، كمـا حـارب اللغة العـربية - لغة القـومـيـة الناهضـة فى شـمـال السـودان، وغـزا السـودان بفـيـض من كـتـبـه المـؤلفـة خـصـيـصـا للمـسـتـعـمـرات، وفـيض من مـدرسـيه الذين مـرنوا على اشـاعـة الآراء الاسـتـعـمـارية. فـالدروس تلقى فى التـعليم الثـانوى باللغـة الانجليـزية، وهناك مدرسة ثانوية أميرية واحدة، هى كلية غوردون التى انشئت عام ١٩٠٢، وتخضع لمراقبـة السكرتير الإدارى. ومؤلف كتاب اللغة العـربية الذى يدرس لأطفال المدارس الأوليـة رجل انجليـزى اسـمـه «سكوت». وفى الفترة من ١٨٩٩ الى ١٩١٨ كانت هناك ٩ مدارس وسطى لا غير، زيدت مدرستان فقط فى الثلاثين عاما التالية. وقد بلغ عـدد الأطفال الصالحين للتـعليم الأولى عـام ١٩٤٦، ٢,٢٥٠,٠٠٠طفل، التحق منهم بالمـدارس بالفـعل ٢٦,٠٠٠ طالب، أى مـالا يزيدون على ١٪٧ ثم يقـول أحـمـد رشـدى صـالح أن «هـذه الحـال مـا تزال سـائدة حـتى الآن على

أساس البرامج التعليمية الاستعمارية، وعلى أساس اقفال باب التعليم فى وجه أبناء الشعب، وتخريج موظفين حكوميين يشغلون (عن جدارة!) المناصب السفلى فى جهاز الحكومة».

وبعد أن كشف الكاتب إهمال العلاج الصحى فى السودان، حتى أن هناك سريرا واحدا فى المستشفيات الحكومية لكل ٣٢,٠٠٠ مريض، وأن هناك ١١٠ طبيب وطنى بمتوسط طبيب واحد لكل ٨٠,٠٠٠ سودانى، بينما هناك طبيب مصرى واحد لكل أربعة آلاف مصرى. تساءل قائلا: «أية جريمة لا يمحوها غفران تلك التى اقترفها الاستعمار ازاء الشعب السودانى؟ أن الذين يفاخرون بأنهم انتشلوا شعوب المستعمرات من حمأة الفاقة، يجوعون اخوتنا فى السودان كما جوعونا فى الماضى والحاضر. ان الذين ساقونا فى ركابهم يدفعون بالشعب السودانى دفعا فى ركاب الامبراطورية. وأى طريق يسلكون؟ طريق الافقار والفاقة، طريق المرض والحاجة. وفى يدهم جيش احتلال وجهاز حكومة خاضعان تماما لتوجيههم وخادمان مخلصان لمصالحهم».

ثم يحمل الكاتب الحكومات المصرية والأحزاب المصرية جانبا من المسئولية! : «أليست الحكومات المصرية منذ ما فتح السودان شريكة فى هذا الجرم البشع؟ تحت راية الحكم الثنائى ارتكبت هذه المآسى وانزل بالشعب السودانى الظلم والهوان «فهل اعترضت حكومتنا على شىء؟». «وهذه الأحزاب المصرية، هل لها صوت ضد الاستبداد الضارب أنيابه فى الشعب السودانى؟ هل طالبت بأن تشيع الديمقراطية فى السودان كما طالب بعضها بالنسبة لمصر؟ لقد اتخذت حكومتنا واحزابنا موقفا لا تقره جماهير شعبنا التى لا تعرف

شيئا آخر بالنسبة للشعب السودانى غير الإخاء والدفاع عن حريات أبناء الوادى: المصريين والسودانيين».

●●●

بعد هذا العرض لأوضاع السودان تحت الاستعمار البريطانى، انتقل أحمد رشدى صالح لدراسة الحركة الوطنية السودانية. ويقصد بالحركة الوطنية السودانية الحركة التى قامت فى شمال السودان خاصة. «حيث نضج الصراع الوطنى واكتملت معالم القومية، وحيث لمت الحركة فئات الشعب واتخذت طريقا صاعدا متسعا على مر الأيام». «أما فى الجنوب حيث قبائل الزنوج تعيش حياة متأخرة لا يجمعها رابط متين، ولا يؤاخى بينهما قومية ظاهرة، فإن العراك اتخذ شكلا محليا وأسلوبا بدائيا». ولكنه لا يصل الى مستوى التحرك الجماهيرى الذى يضم فى صفوفه الطالب والصانع والفلاح والتاجر ومالك الأرض والموظف».

وقد قسم أحمد رشدى صالح الحركة الوطنية السودانية إلى مرحلتين: الأولى. وهى التى تنتهى بقيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٦ وظهور الأحزاب السياسية. والمرحلة الثانية، وهى التى تمتد الى تاريخ إعداد كتابه. وبالنسبة للمرحلة الأولى، فقد ذكر أن الشعب السودانى عريق فى نضاله للاستعمار والاستبداد، واستعرض هذا النضال قبل ثورة المهدى ثم فى أواخر عهد اسماعيل وفى أثناء الثورة المهدية، وأورد أن السجلات الحكومية الرسمية قد ذكرت أن قوات الحكومة قد استخدمت ضد الأهالى فى المدة بين ١٨٨٩ و ١٩٢٤ مائة وعشرين

مـرة، الأمـر الذى يـدل على أن الحـركة الوطنيـة السـودانيـة «حلقـة فى سلسلة كفاح مجيد».

ثم ذكـر أن الحـركـة الوطنيـة السـودانيـة فى مـرحلتـهـا الأولى، كـانت جزءا من الحـركة المصـرية بالـرغم من أنهـا تبـدو فى فتـرات نضـجهـا ونضالهـا الثورى - كفترة الثورة المهدية - مستقلة ومنفصلة عن الحـركة المصـرية. وقـال إن كلتـا الحـركتين تأثـرتا بعوامل مشـتـركة سيـاسـيـة واقـتـصـاديـة، وأن السـودان تعـرض لمـعـظم مـا أصـاب مـصـر فى أيام محمد على وعباس وسعيد واسماعيل. ففى عهد محمد على فى مصر والسـودان أصيب الإقطاع بضـربة مهمـة، وتمـهد السبيل لقيـام مـرحلة التجـارة والنشـاط الرأسـمـالى وظهـور المـدن التجـارية. كمـا تعـرضت مصـر فى عـهـد عـبـاس وسـعـيـد واسـمـاعـيل للغـزو الرأسـمـالى الأجنبى ولفـيض المـصـنوعـات الأوروبيـة الآليـة، فكان أن اعـتـصـرت الحكومـة المصـرية الفلاح المصـرى والسودانى لمصلحـة المال الأجنبى. وواضح أن الثـورتين المـهـدية والعـرابيـة كـانتـا «وحـدة واحـدة فى الأسـبـاب والأهداف، وكانتا تعبيرا واحدا عن نضال الشعبين المصرى والسودانى ضد السيطرة الأجنبيـة. وإذا كـانت السيـاسـة فى السـودان قـد رأت إلا أن تسيـر فى ركاب الدين - كمـا يقـول الكواكبى - فيجب إلا يخفى عنا هذا حـقيـقـة الثورة المـهـدية الـوطنيـة. وإذا كـانت الثـورة المـهـديـة قـد وضـعت التـحـرر من الحكم المـصـرى أحـد أهدافـهـا، فـحـرى بنا ألا نعتبرهـا مناهضة للحـركة الدسـتورية والثـورة العرابيـة المصـرية، بل إن السـودانيين كانوا ينظرون الى الحـركة المصـرية على أنهـا رأس الرمح فى تحرير الوادى».

ثم قال أحمد رشدى صالح إنه بعد القضاء على الثورتين المصرية والسودانية، ونجاح بريطانيا فى الانفراد بالسودان، ظلت الحركة الوطنية المصرية «ترفع علم النضال من أجل تحرير مصر والسودان، وكانت لمواقف الحزب الوطنى وآرائه ومقالات كتابه أثرا بينا فى تحريك السودانيين. فلما قامت ثورة ١٩١٩ بلغ تأثيرها السودان وتركت الحوادث التاريخية التى أعقبتها أثرا ملموسا فى الشعب السودانى، فتألفت جمعية «اللواء الأبيض» فى الخرطوم، وهى التى لعبت دورا بارزا فى حوادث ١٩٢٤ الثورية. ولما دبر مقتل السير لى ستاك، وأخرج الجيش المصرى من السودان، هب الجنود السودانيون يحملون السلاح ضد الاستعمار البريطانى. ولكن بعد خروج الجيش المصرى من السودان حتى إنشاء مؤتمر الخريجين، دخل النضال السودانى الوطنى مرحلة الانتقال. «فبعد ما كانت القومية السودانية هاجعة لا تكاد تبين عن نفسها، مغمورة تحت فيض من الدعاية الوطنية المصرية، وبعدما كانت جزءا من الحركة المصرية، تسير تحت رايتها، رأيناها منذ ١٩٣٠ تنهض لتسير وحدها تحت رايتها الوطنية. وكان لبعض العناصر التى اشتركت فى حوادث ١٩٢٤ اثر واضح فى بث الروح الوطنى السودانى، ولنذكر على سبيل المثال جماعة أصدقاء «الفجر»، وجماعة أصدقاء «مدنى» التى تولدت فيها فكرة المؤتمر». ولكن «التعارض بين اتجاه الحركة المصرية والحركة الوطنية السودانية لم يكن قد بلغ مرحلة الاحتكاك الصريح فى هذه الفترة. فبالرغم من أن الجماهير السودانية أخذت تبدى نزوعا الى الاستقلالية فى كفاحها الوطنى، فإن شعارات القيادة المصرية وراءها كانت ما تزال هى الراية التى تمثل النضال للجماهير السودانية».

ولكن ما هى أسباب نزوع الحركة السودانية الى الاستقلال؟. يرجع السبب فى ذلك ـ كما يرى أحمد رشدى صالح ـ الى أنه «قد نمت فى السودان طبقة جديدة مؤلفة رئيسيا من الموظفين والتجار، تعمل على الاستقلال بالسوق المحلية، سواء من حيث التجارة أو الزراعة أو الوظائف. هذه الطبقة أوجدها الاستغلال الرأسمالى الذى أوجد العمل المأجور. وكما أن البورجوازية المصرية قد نشأت من بطن الاستعمار وكنفه، فكذلك تطورت الطبقة الجديدة السودانية، والتاريخ يعلمنا أنه لا يشترط أن يتم نضج الطبقة البورجوازية الوطنية وليدة الاستعمار ونقيضه، لكى تقوم الجماهير الناقمة على الاستعمار، وإنما يكفى أن تولد وتتحرك وتجمع حولها تدعوها لانقاذ الوطن من الخطر. وترفع نداءات براقة كالدفاع عن أرض الآباء والأجداد. وأما الجماهير الكادحة والفئات الصغرى، فتتبعها لأن لها هى الأخرى مصلحة كبرى فى تحطيم يد الاستعمار عن الدولة والكيان الوطنى».

«وهذا هو ما حدث بالفعل فى السودان. إذ أن الطبقة الجديدة أحست بأن الاستعمار يقف عقبة فى سبيل ازدهارها، فهو يقبض على الحكومة والسوق، ويحتكر الأرض، لذلك هبت تجاريه وتجمع حولها جماهير الشعب السودانى. ولكن ما هو الاستعمار؟ أهو احتكار الأرض والتجارة؟ أهو احتكار الوظائف العليا؟ أهو اعتصار الشعب السودانى لمصلحة المال البريطانى؟ إنه كل هذا جميعا. ومن الخطأ الفاحش أن نعتقد أن الاستعمار يعنى للشعب السودانى السيطرة البريطانية فقط، إنه يعنى أى اتجاه يعرقل تقدم الشعب السودانى، إنه أى اتجاه أجنبى الى السيطرة على شئون السودان، ولو جاء هذا الاتجاه من مصر ذاتها» ا.

وبناء على هذا الرأى الجرئ، يرسى أحمد رشدى صالح رأيه الجرىء الآخر. فيرى أنه من «الخطأ أن نعتبر دعاة الوحدة، أجراء للاستعمار المصرى ـ كما تسميهم الصحف البريطانية ـ أو أن نتهم كل سودانى ينادى بالاستقلال بأنه أجير للاستعمار البريطانى ـ كما تفعل الصحافة المصرية. إذ الواقع أن الجماهير السودانية السائرة تحت علم الأحزاب المختلفة، قد طعمت بآثار وأفكار سودانية وطنية، ووجدت علمها الوطنى وقيادتها الخاصة. لذلك هى تبدى نزوعا استقلاليا. وليس فى هذا أدنى خطر على الحركة الوطنية المصرية، بل يجب علينا أن نفهم هذه الحقائق ونتدبرها».

ثم دعا الكاتب «الرجعيين المصريين ومن تضلله آراؤهم»، الى ادراك حقيقة النزوع السودانى الى الاستقلال، عن طريق قراءة ما كتبه عبدالله الميرغنى، رئيس تحرير صوت السودان ولسان الاشقاء والمؤتمرين وهم دعاة الاتحاد مع مصر، وسكرتير وفد السودان الذى ينادى بالاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى ـ قائلا: «كم كان مقلقا ومحيرا أن نرى الجانب المصرى الرسمى متمسكا بالوحدة الدائمة، وبهذا يعلن منذ الآن عدم اعترافه بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم». ثم ما كتبته جريدة المؤتمر نفسها ترد على بيان النقراشى الذى طالب فيه بأن يستمر الحكم الثنائى وتنال مصر نصيبها الكامل فى الحكومة السودانية، قائلة: «ان بيان رئيس وزراء مصر مخيب للآمال، فقد نص على استمرار الحكم الثنائى فى السودان، بل طالب أن تشترك مصر فى الادارة، وهذا ما لا يرضاه سودانى واحد». كذلك أيضا ما هاجمت به الجبهة الوطنية، الممثلة للمؤتمر وأحزاب وحدة وادى النيل الأشقاء والاتحاديين، بيان رئيس وزراء مصر، وما أشارت

إليه من أن ما اجتمع عليه شعب مصر والسودان هو : «طلب الجلاء عن الوادى، مصره وسودانه، وتحقيق وحدة القطرين فى التاج والسياسة الخارجية، مع قيام حكومة ديموقراطية فى السودان فى الحال» - وقد نشر بيان هذه الجبهة فى ١٩٤٧/٣/١٠.

وقد أخذ أحمد رشدى صالح بعد ذلك فى تحليل قيادة الحركة الوطنية السودانية، فأوضح أن الذى يلعب الدور الرئيسى فى تحريك الجماهير المتعلمة خاصة، هو: مؤتمر الخريجين، وذكر أن هذا المؤتمر قد نشأ أول ما نشأ تحت ستار نشر التعليم، ولكنه ما لبث أن اتخذ موقفا وطنيا، إذ طالب حكومة السودان فى ابريل عام ١٩٤٢ بإصدار «تصريح فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية يمنح السودان بحدوده السياسية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة، واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة، كما تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى». وفى أغسطس ١٩٤٥، رفع المؤتمر القرار المشهور الذى وافقت عليه أغلبية الهيئة الستينية، التى تشبه مجالس الإدارة فى الأحزاب الأخرى، ويقضى بقيام «حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصري» ولم يلبث تدفق الجماهير السودانية إلي المعركة الوطنية أن أشتد فى أعقاب ذلك، وتكونت الأحزاب السياسية، كما تكون «الوفد السودانى» تحت قيادة المؤتمر.

على أن هذا كله لا يعنى أن القيادة الوطنية فى يد البورجوازية السودانية وحدها، فالواقع - كما يقول أحمد رشدى صالح - أن كثيرا

من الملاك الكبار ورجال القبائل يشتركون فى توجيه هذا النضال، ومن الخطأ ما أخذت به بعض الصحف السودانية من معارضة دخول رؤساء القبائل الميدان السياسى على أساس أن الاستعمار قد اتخذ من بعضهم دعامة يرتكز عليها. فهناك اعتبارات أخرى مهمة، منها التأثير الدينى المعارض للاستعمار البريطانى، ومنها أن الأوضاع السياسية والاجتماعية فى تطورها قد جرفت هذه الجموع القبلية الى الاحتكاك الوطنى. ومن ثم فالواجب أن تحتضن الحركة الوطنية الجماهير المتدفقة، سواء من كان تحت تأثير القبائل أو من كان فى القرى والمدن.

على أن هذا يدل على أن الحركة الوطنية السودانية فيها مظاهر مختلفة من درجات النضج: نرى المؤتمر، والأحزاب السياسية، والصحافة الوطنية، وتحرك المزارعين، والصناع، والطلبة، والموظفين، والجموع القبلية. كما نراها تتخذ أشكالا مختلفة" كالدفاع عن الثقافة الوطنية واللغة العربية لغة القومية الناهضة والدفاع عن العادات الوطنية، ولكن أهم ما فى هذه المرحلة الثانية - مرحلة وجود الراية والقيادة الوطنية السودانية - هو تكوين مؤتمر الخريجين الذى يمثل طبقة البورجوازية، وفئة الموظفين على وجه الخصوص، وكذا تكوين الأحزاب السياسية والوفد السودانى الذى زار مصر والبلاد العربية، وإنشاء الجبهتين الوطنيين: المؤيدة للاتحاد مع مصر، والاستقلالية الداعية الى الانفصال، وكذلك ظهور اضرابات العمال والطلبة وصغار المزارعين. ان هذه جميعا مظاهر الاندفاع الثورى الذى اتسمت به المرحلة الراهنة من الحركة الوطنية السودانية. فإذا

مـا تردد على الألسنة هذا السـؤال: الى أى شـىء تتـجـه الجـمـاهـيـر الوطنيـة السـودانيـة؟، قلنا واثقين: أنهـا تتـجـه فى نفس الطـريق الذى يسير فيه شعبنا: طريق الجهاد ضد الاستعمار وضد الأوضاع الظالمة التى خلفها فى حياتنا.

ثم تناول أحمد رشدى صالح بالتحليل أسباب الانقسام فى الحركة الوطنية بين أنصار الوحدة ودعاة الانفصال، ونسب ذلك «للاختلاف فى المصالح التى يستهدفها كل من التيارين»، وقال: إن هناك قيادات أخرى فى غير بلاد الشرق انقسمت على نفسها، «وجاء انقسامها فى مرحلة معينة، هى مرحلة تدفق الجماهير الى معمعة الحركة الوطنية التى تقودها بورجوازية، وهذا بخلاف الحركات الوطنية التى تتولاها قيادات شعبية تمثل جماهير الكادحين وصغار الملاك والتجار والعمال. فالسبب الأول فى انقسام الحركة الوطنية كامن فى نوع القيادة التى تتولاها»!.

على أنه لم يلبث أن أورد سببا آخر يحتوى على جرأة غريبة، ذلك السبب هو - حد قوله - «النشاط الاستعمارى الذى تقوم به الرجعية المصرية والاستعمار البريطانى»، والذى يتمثل فى إثارتهما باستمرار «شكل العلاقة بين مصر وبريطانيا والسودان»، وتصويرها على أنها «أهم حلقة فى قضية السودان كله، مع أن شكل العلاقة يعتبر قضية ثانوية بالنسبة للشعب السودانى، وأما قضيته الأولى فهى تحرره». وقال إن الاستعمار البريطانى يرهب الوطنيين ويصادر حرياتهم ويشجع دعاة الانفصال، بينما تستعمل الرجعية هى الأخرى ضغطها، ويكفى ما تعرض له الوفد السودانى فى أثناء وجوده بالقاهرة من

«مناورات عدة ودسائس منكرة. فقد رفضت الحكومة الصدقية التعاون معه، وما طلت الحكومة النقراشية، وتدخل كثير من القادة السياسيين الرجعيين لحمله على أن يغير شعاره، وانزعج هؤلاء السادة، الساعون بإسم الوحدة، لأن الوفد السوداني لا يسير تحت رايتهم، وهالهم أن يرفعوا علما مستقلا سودانيا. وبهذا الضغط اشتركوا مع الاستعمار البريطاني في ايجاد الانقسام في الحركة الوطنية السودانية، وان كان دورهم أقل أهمية من دور الاستعمار البريطاني».

ثم أدان أحمد رشدي صالح في قوة ما اعتبره أخطر اتجاهين. أو تيارين، على العلاقات بين شطري الوادي: الاتجاه الأول، وهو الذي يدعو الى انفصال السودان عن مصر على أساس انكار أي وشيجة بين البلدين، واعتبار أي حديث يأتي من مصر عن علاقة أو قربى، إنما هو حديث السيطرة والاستعمار. والاتجاه الثاني، هو الذي ينكر وجود قومية سودانية، ويدعو الى الوحدة السيادية بين مصر والسودان.

وبالنسبة للاتجاه الأول، فقد اتهم دعاته صراحة بأنهم: «دعاة الاستعمار»، وقال إنهم يخلطون بين اتجاهين متضاربين: اتجاه السيطرة الذي لا نبرىء منه كثيرا من سيا سيينا وصحفيينا الرجعيين، واتجاه الشعب المصري الذي إن تحدث عن قربى أو صلات بينه وبين السودانيين، فأنما يتحدث عن «تجارب الكفاح المشترك وصلات التاريخ ومشابهة اللغة والاخوة والعادات ووحدة الهدف المباشر». وقال إن تفكيك عرى الكفاح المشترك لا يستفيد منه سوى الاستعمار البريطاني وخدامه. ورد على ما يثيره الانفصاليون في سبيل دعوتهم من الحديث عن «مساوىء الحكم المصري في السودان»، لبث الكراهية

فى صدور السودانيين لكل ما هو مصرى، فقال إنهم يتغافلون عن أن الشعب المصرى نفسه كان ضحية هذه المساوئ، وأن الاستعمارين البريطانى والعثمانى هما المسئولان الرئيسيان». كما رد على ما تذيعه صحف الانفصاليين من مساوئ حياة الشعب المصرى لتغير السودانيين من الاتحاد معه قائلا: انهم يتغافلون أيضا عن أن «الاستعمار البريطانى وخفراءه هم السبب الرئيسى فى الأوضاع البائسة التى صار اليها شعبنا». وسخر سخرية شديدة مما قاله عبدالله خليل، سكرتير حزب الأمة، لجريدة سودان ستار، من أنه «شخصيا واثق بأن المناداة بالغاء الحكم الثنائى فورا لم تعد ذات فائدة، وأننى كعضو فى حزب الأمة متأكد بأن الطريق الوحيد انما هو أن نعمل على انشاء مجلس تشريعى وإقامة حكومة سودانية. وعندما نبرهن على استعدادانا لحكم أنفسنا، سينتهى الحكم الثنائى تبعا لذلك». وعلق على هذا القول ساخرا: «ما الذى يريده الاستعماريون أكثر من ذلك».

أما الاتجاه الثانى الخطر الذى أدانه أحمد رشدى صالح، وهو الدعوة الى «الوحدة السيادية»، فقد ضرب المثل على دعاته بما كتبه الدكتور محمد فؤاد شكرى فى كتابه: «مصر والسيادة على السودان» من أن «مصر تستند فى سيادتها على جميع هذه الجهات (السودان) الى ما يخوله الفتح من سلطان، أو الى ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية وانتقال أسباب السيادة اليها». وقال إن هؤلاء الكتاب لا يرون إلا شيئا واحد هو: «الوحدة بمعنى السيادة»، وأنه يستوى معهم - نفر من ساستنا أمثال مكرم عبيد، رئيس حزب الكتلة، الذى يقول: إن الحرب التى شنها المصريون والبريطانيون فى

السودان، لم تحدث الا لغرض معين، هو ارجاع السودان لمصر». أو اسماعيل صدقى باشا، «الذى عرفه شعبنا معتديا على حرياتنا مستبدا لا يقوم عهد انقلاب بغير أن يؤيده، ولا يتم اعتداء على الدستور بغير أن يؤازر هذا الاعتداء» - اسماعيل صدقى هذا يعلن وهو عائد من مساوماته مع بيفن: «أنه جاء لمصر بالسيادة على السودان»، ويعلن قبل ذلك بأن «سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول الا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر فى المستقبل، وذلك: إما عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى، أو النضال بالقوة ترضخ له مصر». كذلك النقراشى، رئيس حزب الهيئة السعدية الذى قال: «اننى لا أستطيع أن أنكر أن لنا فى السودان مصالح، كما أن للانجليز فيه مصالح. ولا استطيع أن أقول: اتركوا مصالحكم فى السودان».

وقد علق أحمد رشدى صالح على ذلك قائلا: إن «هؤلاء الدعاة يساعدون الانفصاليين والاستعماريين على تفكيك العرى واضعاف الثقة فى صدور السودانيين». ان «السيادة التى يتمسك بها صدقى لا تمثل علاقة بين شعبنا وشعب السودان، وإنما تمثل علاقة بين صدقى وأمثاله وبين الاستعمار الذى يحكم السودان بالحديد والنار». وإن الذين يقيمون تقديرهم على أساس «المصالح التى تشابه مصالح الانجليز المستعمرين، والتى يلبسونها لباس الوحدة والسيادة إلخ، هؤلاء لا يمثلون شعبنا مهما أسرفوا فى استخدام الألفاظ الوطنية، فشعبنا يسعى الى التآخى مع الشعب السودانى، ويعتبر كل استفزاز، سواء جاء من أنصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية، عملا عدوانيا وخيانة له». وقال أحمد رشدى صالح: «ان الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبين وروابط بين قوميتين، فمن

الخطر اغفال واحدة من هاتين القوميتين تحت أى ستار ولأى سبب كان».

بعد ذلك تناول أحمد رشدى صالح بعض النظرات الخاطئة وغير الدقيقة التى لا تقل عن «نظريتى الانفصال الاستعمارى» «والوحدة السيادية» اجراما وخيانة. «وأولها ما يصوره بعض الرجعيين من أن أهم علاقة بين مصر والسودان هى أن السودان يتسع للفائض من سكان مصر ومنتجاته. وقال ان هذا الرأى قد ردده حسين رشدى باشا كما ردده أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة عندما كتب فى عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥ فى مجلته يقول: «لا يمكن أن توجد قوة على ظهر الأرض تفرض علينا أن نموت جوعا وهذه أرض السودان واسعة. لقد أصبح سكان مصر يناهزون الثمانية عشر مليونا. فإلى أين يذهب هؤلاء، وأى أرض يزرعون، وأى سبيل يسلكون؟».

وقد رد على ذلك بأن «الذين يصورون السودان ملجأ للفائض من السكان، وليس هناك فائض البتة، يقيمون العلاقة بين شطرى الوادى على أساس عدوانى». وقال إن «الفاشية التى جوعت الشعب الألمانى والايطالى، قامت باعتداءاتها الفاجرة تحت ستار ايجاد عمل للفائض من هذين الشعبين. وأرباب الاستعمار البريطانى اعتدوا على حرياتنا نحن وحريات مئات الملايين، بدعوى تصدير الفائض من الناس والأموال الراكدة فى بلادهم»، واستدل بكلمة سيسل رودز التى يقول فيها: «يجب علينا نحن أصحاب ساسة الاستعمار، أن نجد أرضا للفائض من الشعب والمنتجات. ان الامبراطورية كما قلت مسألة بطون». ثم نبه أحمد رشدى صالح الى أن الذين يتحدثون عن فائض

فى السودان، «يعمون جماهيرنا نحن عن موطن الداء ومنبع العفن فى حياتنا». فليس صحيحا أن عندنا فائضا فى السكان، وإنما الصحيح هو أن هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق، واصلاح هذه الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضى وسكان السودان، كلا، انما تصلح بإشاعة الديمقراطية فى مصر وتسيير مرافق البلاد لمصلحة شعبنا، لا لمصلحة فئة ولا جماعة»!.

أما النظرة الخاطئة الثانية التى عالجها أحمد رشدى صالح، فهى ما يصوره بعض الرجعيين المصريين من أن السودان «مزرعة واسعة مليئة بالخيرات»، وأن لمصر مصالح جوهرية فى السودان الأولى ماء النيل، فى استطاعة السودان أن يميتنا عطشًا. ولهذا «يجب علينا أن نضع يدنا على منابع النيل»!. وقد رد على النظرة الأولى، فقال إنها لا تمثل وجهة شعبنا» لأن فلاحينا لا يملكون شيئًا يذكر فى أرض بلادهم، ولا يعقل أن يطالب الفلاح الكادح بمزرعة فى السودان، وهو الذى لا يملك موضع قدمه فى أرض آبائه وأجداده»!. وأما النظرة الثانية: فقد وصفها بأنها «دعوى مضللة فاضحة. فبالإضافة إلى أننا لم نضع يدنا على منابع النيل، ولا نضعها الآن، ومع ذلك فلم نمت عطشًا» ـ فلا يوجد سبب يدعو إخواننا السودانيين لإماتتنا عطشًا. ثم إن الاحتمال الأقرب إلى الحدوث هو أن يميتنا الاستعمار عطشًا. إذن لماذا «لا نعالج المسألة المواجهة لنا: ألا وهى تحكم الاستعمار فى النيل؟».

ثم رد أحمد رشدى صالح على التصور الذى يصور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان على أنها «أهم العلاقات»، حتى «ليخيل للمرء أننا سنموت جوعًا لو استقل السودان، وأن اقتصادنا سينهار إذا لم نضع يدنا على مرافق السودان». فدلل بالإحصائيات

على «أن العلاقة الاقتصادية القائمة ليست جوهرية بالنسبة لشعبنا، وحتى بالنسبة لأصحاب الإنتاج الصناعى ما تزال فى المرتبة الثانية»، لأن الاقتصادين المصرى والسودانى مرتبطان بالاقتصاد البريطانى أضعاف ارتباطهما بعضهما ببعض، فضلاً عن أن رأس المال البريطانى يمثل أكبر قوة استغلالية فى مصر والسودان. وبالتالى فإن الرأسمالية المصرية التى تريد أن تتسرب إلى السودان بحثًا عن الإمكانيات الواسعة، سوف «تجد أمامها حائط الاحتكارات البريطانية». وقال ليس معنى هذا إطلاقًا أننا ضد تقوية العلاقات الاقتصادية بين شعبينا، بالعكس نحن نريد إحياء وازدهار هذه العلاقات، لا على أساس أطماع واستغلال، وإنما على أساس تحطيم قبضة الاحتكارات البريطانية عن اقتصاد مصر والسودان».

وبعد أن أدان أحمد رشدى صالح كل هذه الاتجاهات والتيارات والنظرات الخاطئة والضارة بالعلاقات المصرية السودانية، أخذ ينطلق قدمًا لتحديد العلاقة الصحيحة ما بين شطرى الوادى. فقد تساءل قائلاً: «إذا لم يكن الشعب المصرى ينظر إلى علاقاته بالسودان على أنها علاقة الوحدة السيادية، إذا كان يستنكر الدعوة الانفصالية القائلة بأنه لا توجد علاقة ما بين شعبى الوادى، وإذا كانت الدعوة بأن السودان ملجأ للفائض من السكان أو المصنوعات، لا تمثل رأى جماهيرنا الشعبية وإنما تعبر عن أوساط استغلالية ودوائر معتدية، فإذن ما الذى يربط مصر بالسودان؟».

وقد رد على هذا السؤال بقوله: «إن هذا الرباط ليس بين قطعتين من الأرض نسميها مصر والسوادن، كما تصور بعض الأقلام التى تتحدث عن الوحدة الطبيعية والوحدة الأزلية إلخ ـ وإنما هذا الرباط بين شعبى هذين البلدين. وهذا الرباط تاريخى، لا ينظر إليه شعبنا

من وجهته الاعتدائية، وإنما ننظر إلى علاقتنا التاريخية مع السودانيين من ناحية التجارب المشتركة التى مرت بنا وبهم، وأبرز هذه التجارب أن البيوت المالية الأجنبية جعلت الحكومة المصرية تعتصر الفلاحين فى شمال وجنوب الوادى لصالحها، فقط، ثم إن الجيوش البريطانية، التى تدفقت فى أعقاب المال الأجنبى، سحقت الثورة العرابية والثورة المهدية وطمست الحركة الدستورية المصرية وخنقت الحركة الاستقلالية السودانية. فنحن والسودانيون شركاء فى هذه التجارب التاريخية، وشركاء بالمثل فى المقاومة المجيدة التى اندلعت فى وادى النيل وما تزال تتسع وتتعمق. فالعلاقة الأولى هى علاقة الكفاح المشترك ضد العدو المشترك: ضد الاستعمار البريطانى والأوضاع الظالمة التى فرضها علينا».

أما العلاقة الثانية القوية، فهى علاقة المصير المشترك: الكفاح من أجل الحرية والديموقراطية. «فجماهير شعبينا تناضل من أجل حرية حقة وديموقراطية حقه. إنها تهدف إلى التحرر من أسباب المآسى التى ترزح تحتها ومن مصدر الاضطهادات والقهر الذى يعذبها. جماهير شعبنا تناضل باندفاع من أجل الحرية والعدالة الديموقراطية، وجماهير الشعب السودانى تطلب نفس الغاية. وعدو هؤلاء وهؤلاء واحد، والطريق إلى غايتهم واحدة»!

«بيد أن هناك علاقات غالية مهمة أخرى، هناك تأثير الأفكار والثقافة المصرية التى لعبت، وما تزال، دورًا ملحوظًا فى اذكاء الوعي الوطنى السودانى وهناك رابطة اللغة العربية، والعادات المتشابهة التى تكونت خلال مرور شعبى الوادى بالتجارب التاريخية المشتركة». ثم

النيل، فهو أساس علاقة مبنية عليه، فمصر زراعية والسودان يتحول إلى بلد زراعى، وكما أن هذه العلاقة هامة بالنسبة لنا فهى مهمة بالنسبة للسودانيين، وإذا تركت هذه العلاقة لشعبينا الحرين، فسيسويانها على أساس مصالحهما المشتركة.

ثم بين أحمد رشدى صالح فى وضوح أن هذه العلاقات المصرية السودانية «بنيناها على أساس أن هناك قوميتين: إحداهما قوية مرنت على النضال وكسبت دستورًا وقبضت بيدها على أجزاء من سوق بلادها، وهى القومية المصرية، والأخرى ناشئة فتية تصارع الاستعمار وتجالد الاستبداد»، وهى القومية السودانية ولذلك «فأمام هاتين القوميتين طريق واحد لازدهار علاقاتهما وتقوية الأواصر بينهما وتحقيق أهدافهما، ذلك الطريق هو مكافحة الاستعمار أينما وجد وفى أى شكل تبدى». ثم رد على الذين ينكرون وجود قومية سودانية، ويرون أن القول بذلك فيه فرقة للصفوف واستحداث للانقسامات، فسمى منطق أصحاب هذا الرأى بأنه يحتوى على «مغالطة كبرى»، وقال: إن «الأمر هو على العكس، وأن إنكار وجود حركة سودانية هو الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ويعزل حركتنا عن الحركة السودانية: فمن ناحية، فإن الحركة السودانية إنما هى مظهر لقومية سودانية فتية لها مقومات القومية جميعًا، فهناك وحدة الوطن، ووحدة اللغة الدارجة التى تختلف عن اللغة المصرية الدارجة فى كثير، وهناك وحدة التراث التاريخى الذى إن تداخل مع تراثنا الشعبى، فإنه يختلف عنه فى نقط جوهرية بسبب انعزال السودان عن كثير من التيارات التى مرت بمصر، كما أن للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان خاصة، فعلى الرغم من انتشار الملكية الجماعية والقبلية للأرض وانتشار

الرعى، ألا فإن أقوى علاقة اقتصادية فى كيان شمال السودان هى العلاقة الرأسمالية المتمثلة فى المشروعات الزراعية والتجارية والعمرانية الكبيرة والقائمة بين المنتجين ووسائل الإنتاج، وفى ظل مثل هذا النظام الرأسمالى تتكون القوميات. كما أن العادات والأوضاع القبلية السائدة فى السودان ينعكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية التى خطت كثيرًا إلى المرحلة الرأسمالية.

ومن الناحية الأخرى، فإن الشعارات والطريقة التى توجه بها القيادات المصرية النضال الوطنى لا تسد حاجة الجماهير السودانية. فشعار الوحدة الذى تلقيه القيادات المصرية مجردًا، لا يكفى مطلب الاستقلال أو الحكم الذاتى بل الأشقاء أنفسهم. وشعار الدستور فى مصر لا يمثل المطلب المباشر للجماهير السودانية المسلوبة من كثير مما يتمتع به الشعب المصرى. فضلاً عن ذلك فإن للسودانيين مطالب وطنية لا تمثل حاجة مباشرة لشعبنا، مثل وحدة شمال وجنوب السودان. وبالتالى، فإذا ما تمسكت الأحزاب المصرية بوجهة نظرها التقليدية، وإذا ما تقدمت بمطالبها التقليدية، عجزت عن أن تجمع حولها جماهير الشعب السودانى. فهل يروق للسودانيين أن يطالب بعض ساستنا بحق مصر فى إدارة السودان؟ كلا. إن جموع الشعب السودانى تريد أن يكون السودان لها هى.

ثم أعلن أحمد رشدى صالح أن الأسلوب الوطنى الصحيح لنضال الوطنيين المصريين هو: «أن نؤيد الحركة الوطنية السودانية تأييدًا تامًا» عن طريق إعلان «تمسكنا بحق الشعب السودانى فى تقرير

مصيره». فهذا الإعلان وحده «هو المحك الحقيقى على أى وطنى مخلص يريد سعادة وحرية شعبى الوادى، وأينا ينتوى الاعتداء على الشعب السودانى، وأينا لا يريد من قلبه حرية السودانيين». وقال: إن معنى حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره هو «حريته التامة فى اختيار نوع الحكم الذى يفضل أن يعيش فى ظله». ويترتب على ذلك أن من ينادى بالانفصال قبل الجلاء وحصول الشعب السودانى على حريته، لا يريد للشعب السودانى أن يمارس حق تقرير المصير، ذلك الحق الذى لا يمكن أن يتم «ما دامت الحراب البريطانية تسدد إلى صدور السودانيين، وما دامت الاحتكارات البريطانية تمص دمهم». «وبذلك نكون قد جردنا الانفصاليين والاستعمار من أخطر سلاح فى يدهم».

وقد خلص أحمد رشدى صالح من عرضه وتحليله القيم للمسألة السودانية، إلى أن الواجب العملى الأول أصبح يقتضى «تنظيم الجماهير الشعبية المصرية والسودانية، على أساس تحرير الوادى، مصره وسودانه، وإشاعة الديموقراطية السياسية فى مصر والسودان، ورفع مستوى الجماهير هنا وهناك». وقال إن هذا التنظيم يعتبر «وسيلة عظمى لمواصلة الكفاح الوطنى الناجح ضد الاستعمار وخدامه الجرعيين المصريين والانفصاليين السودانيين». ثم لخص برنامج العمل المشترك للجماهير المصرية والسودانية فى الأهداف الآتية:

ـ جلاء تام عن مصر والسودان.

ـ حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره.

- تأييد تام لنضال الشعب السودانى من أجل الحرية.

- المطالبة بإشاعة الديموقراطية السياسية فى السودان وتطبيقها فى مصر.

- تنظيم الجهاد المشترك بين شعبينا.

***

فلسطين بين مخالب الاستعمار:

تتمثل أهمية هذا الكتاب الذى أصدره صادق سعد عام ١٩٤٧، ليس فقط فى أنه دراسة علمية تعتمد على عدد كبير من الوثائق والمصادر العربية والأفرنجية، وإنما لأنه يحمل وجهة نظر مناضل مصرى ماركسى كان يعتنق وقتها الديانة اليهودية قبل أن يعلن إسلامه عام ١٩٥٧. وهو بتلك الصفة يعبر عن وجهة نظر الماركسيين من اليهود المصريين، بالإضافة إلى وجهة نظر التنظيم الذى كان يلعب دورًا أساسيًا فى قيادته، وهو: «الطليعة الشعبية للتحرر»، الذى تحول إلى «طليعة العمال».

وينطلق صادق سعد فى كتابه من فرضية أن قضية فلسطين إنما هى قضية تحرر وطنى من الاستعمار الأجنبى، كما أنها أيضًا قضية تحرر من الحكم الرجعى المفروض على الشعب فرضًا، ومن ثم فهى - على حد قوله - «ليست مختلفة فى جوهرها عن قضية بلادنا». ولكن الاختلاف فى الوسيلة التى استعملها الاستعمار البريطانى فى فلسطين ليرسخ قدمه فيها وهى الصهيونية، وإن كانت لفظة «وسيلة» لا تفى دائمًا فى حالة «الصهيونية» بالمعنى المضبوط، لأن الصهيونية

ـ فى رأى الكاتب ـ ليست أداة فى أيدى الاستعمار البريطانى، وليست منفصلة عنه انفصالاً تامًا، إنما الصهيونية شريكة للاستعمار البريطانى فى فلسطين، وربيبته، يتبادل كلاهما المساعدة، ويتقاسم المنفعة».

ولكى يفسر صادق سعد نشأة الحركة الصهيونية، كان لابد له أن يربطها «بتاريخ اليهود، ثم يربط الاثنين بتطور المجتمع البشرى ذاته وبنظمه». ونعتقد أن هذا المنهج الذى اتبعه الكاتب قد ساعده على التوصل إلى نتائج أفضل من التى توصل إليها البعض الذين يكتفون بدراسة تاريخ اليهود وحده، دون وضعه فى إطار تطور المجتمع البشرى. فقد تتبع بذكاء تاريخ اليهود من زاوية خاصة، هى الزاوية الاقتصادية، ليوضح كيف أصبح اليهود تجارًا ورجال مال حتى التصقت بهم هذه الصفة. فذكر أن اليهود فى أوائل التاريخ المكتوب، كانوا شعبًا رحلاً يتكون من قبائل متنقلة، ولما كانت القبائل المتنقلة هى التى تلعب الدور الأول فى تداول البضائع فى هذه العصور، فقد ترتب على ذلك أن حذقت القبائل العبرانية الاتجار بالسلع ونقلها على الجمال، وقد ظلت كذلك حتى هبطت فى فترة معينة من تاريخها فلسطين، التى كانت مركزًا تجاريًا مهما فى شرقى البحر المتوسط. ولما كان العبرانيون قد مارسوا التجارة من قبل، فقد وجدوا أنفسهم فى ظروف ملائمة أكثر من ذى قبل، فالتصقت بهم مهنة التجارة ولازمتهم طول تاريخهم. على أن الحملات الحربية التى غمرت شرقى البحر المتوسط فى التاريخ القديم والتى مرت دائمًا ببلاد العبرانيين، كثيرًا ما أجبرت الفئات العليا على المهاجرة إلى عواصم الشعوب

الغازية حيث داومت تجارتها فيها، كما انتقلت إلى جميع المراكز التجارية فى الشرق الأوسط.

فلما انتقل المجتمع الأوروبى من النظام العبودى إلى النظام الاقطاعى، وفى الجزء الأول منه حتى سنة ١٣٠٠ تقريبًا، احتفظ الأغنياء بالميزات الخاصة بهم التى ورثوها من العصور القديمة. ولما انتقلت المراكز التجارية فى هذه الفترة من شرقى البحر المتوسط إلى غربه، عاش اليهود فيها فى أحياء خاصة، ولم يكن هذا بغريب بالنسبة للحياة الاقطاعية، فقد كان تقليدًا عامًا أن يستأثر الأجانب بأحياء خاصة بهم، مثل الطليان والهولانديين والبرتغاليين. ولكن مع تطور المجتمع الاقطاعى فى الفترة الثانية من العصور الوسطى، من ١٣٠٠ إلى ١٦٠٠، وظهور بوادر العلاقات الرأسمالية، ونشوء طبقة تجار غير يهودية فى كل بلد أوروبى، كان طبيعيًا أن تصطدم هذه الطبقة الناشئة بالفئة اليهودية التى تنافسها، ومن ثم ظهرت وانتشرت حركات اضطهاد اليهود الواسعة النطاق التى كانت ترمى إلى إبعادهم عن تداول السلع وفصلهم من عمليات الإنتاج المباشرة، مما أدى إلى هجرتهم إلى شرقى أوروبا، إلى بولونيا ورومانيا وروسيا. **فاضطهاد اليهود فى غرب أوروبا وأسبانيا إذن لم يكن قصده إلا نزع احتكار التجارة والمالية من أيديهم!**

على أن التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته أوروبا الغربية، وظهور مفكرين كبار من أمثال ڤولتير وروسو وديدرو الذين نادوا بالحرية وتأسيس النظام السياسى على أسس عادلة، أدى إلى اندماج اليهود فى المجتمعات الأوروبية، «فلم يعودوا يكونون فئة اجتماعية

خاصة منفصلة عن باقى الطبقات الاجتماعية، بعد أن قررت الثورات المختلفة فى إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا، مساواة الأديان أمام القانون، وبتحرير اليهود وجد لوردات ورؤساء وزارات يهود».

أما فى أوروبا الوسطى والشرقية، فقد تحول اليهود من الأعمال المصرفية والتجارية الكبرى بسبب تكوين الرأسمالية القومية فى تلك البلاد واقصائها اليهود عن مجال نشاطهم السابق، وطردوا إلى الريف الذى لم يكن النظام الرأسمالى قد مسه بعد، ليتعيشوا على أكتاف الفلاحين عن طريق الفوائد الربوية الفاحشة، ولذلك اقترنت الثورات الفلاحية فى أوروبا الوسطى والشرقية باضطهادات واسعة النطاق موجهة ضد اليهود، الأمر الذى أدى إلى هرب عدد كبير جدًا منهم إلى الولايات المتحدة وكندا الأرجنتين وأفريقيا الجنوبية، وهذا منشأ تلك الجاليات اليهودية الكثيفة، ولا سيما فى نيويورك، التى تلعب دورًا كبيرًا فى الاقتصاد المالى.

وقد خلص صادق سعد من هذا العرض الممتاز إلى أن اليهود ليسوا أمة لقد كانوا أمة عندما استوطنوا فلسطين، ولكنهم انقلبوا إلى فئة اجتماعية خاصة، تقوم بدور اقتصادى خاص، عندما هجروا فلسطين وتشتتوا على وجه الأرض، وأن الصفات القومية الباقية: اللغة العبرية والثقافة والتقاليد الخاصة، تتلاشى شيئًا فشيئًا مع تطور المجتمع، فلا يمكن أن يقال اليوم أن اليهود أمة»

بهذا الحكم التاريخى يقف صادق سعد موقفًا يتناقض كل التناقض مع موقف الصهيونية التى تأخذ قومية اليهود محورًا لها، والتى تؤكد

أن اليهود أمة لا طائفة دينية فقط، وأن الشىء الوحيد الذى تفتقر إليه الأمة اليهودية هى أرض وطنها فلسطين، وتظهر الهجرة اليهودية إلى فلسطين واحتلال الصهيونية لها كشىء مشروع لا يتعلق بمسألة إنسانية فحسب، أى إيجاد مأوى لليهود المضطهدين، بل يتعداها إلى حق تقرير المصير.

وعلى هذا الضوء يصف صادق سعد الصهيونية بأنها «حركة رجعية بالمعنى العملى للكلمة، أعنى أنها حركة تهدف إلى عكس ما تتجه إليه عجلة التاريخ. فتطور مصير اليهود واضح لا لبس فيه ولا غموض: يندمج اليهود المفتقرون إلى مقومات قومية بالبيئة الخارجية، وينهض يهود شرق أوروبا بالخصائص القومية المتوافرة لديهم».

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يبدأ صادق سعد فى تناول جوهر الصهيونية ومادتها. فذكر أنها ليست أولى المحاولات الهيستيرية التى نشأت عند اليهود، وإنما اكتسبت هذه الحركة القومية التى أطلقت على نفسها اسم الصهيونية، قوة خاصة بسبب الحالة التى وصل إليها المجتمع فى القرن التاسع عشر، وهى مرحلة التحول من النظام الرأسمالى الحر إلى النظام الرأسمالى الاستعمارى، وما اقترنت به من ضغط شديد على الطبقات الوسطى المتقلبة التى أخذت تبحث بحثاً جنونيًا عن مخرج من مأزقهم، فوجدته فى المذاهب الوطنية المتطرفة. وإذا تذكرنا كيان اليهود الاجتماعى والنسبة العالية فيهم من التجار والماليين والوسطاء الصغار، فهمنا مدى تأثير المذاهب الوطنية عليهم، ولذلك نمت الصهيونية فى صفوفهم كحركة قومية

متطرفة لصغار الرأسماليين من اليهود الرجعيين الذين يبحثون عن حل لأزمتهم، ووجدت هذه الحركة تأييداً وتشجيعاً عظيمين من جانب كبار الماليين اليهود الغربيين الذين رأوا فيها فرصة كبيرة لزيادة أرباحهم باستغلالهم أفراد الطبقات الشعبية المنتمين إلى يهود شرقى أوروبا علاوة على استغلالهم الطبقات الشعبية فى بلاد أوروبا الغربية.
وقد كان لمشروع الدولة اليهودية ما أراد الرأسماليون اليهود، إذ جاء يحمل من الفوائد مالا يوجد فى الحركات القومية الأخرى، فإن طول المدة اللازمة لبناء الدولة اليهودية وتحقيق الفكرة واستحالة ذلك، معناه إطالة مدة التغرير بالجماهير اليهودية وحملها على التضحية. كما لقيت الدعوة الصهيونية استجابة نسبية عند الجماهير اليهودية بسبب الاضطهادات المتوالية التى ذاقتها وتأثير الاعتقادات الدينية التى تقوم بقيام مسيح أو منقذ ينقذهم من الحالة التى هم فيها. ولذلك كان اضطهاد اليهود فى أوروبا هو الظروف الملائمة التى لا تقوى الصهيونية على الحياة بدونها.

غير أن الواقع أن الصهيونية ليست مسألة إيواء اليهود المضطهدين أو هجرة اللاجئين، ولكن الصهيونيين يتشبثون بفلسطين باسم «حقهم» التاريخى عليها غير مبالين بأن التاريخ لا يصنع بالحقوق القانونية ـ إذا كان لليهود مثل هذه الحقوق القانونية على فلسطين بعد أن تركوها منذ ٢٠٠٠ سنة. **وبمثل تلك الخدع والأكاذيب والضرب على الأوتار العاطفية والدينية، استطاعت الصهيونية أن تبقى الجماهير تحت سيطرتها السياسية الخاصة، فأبعدتها عن الكفاح العام الذى تقوم به الجماهير العربية فى سبيل تحرير فلسطين واستقلالها، وقد تمكنت الصهيونية من هذا عن طريق الضغط الاقتصادى على العمال اليهود،**

وعن طريق بعض الامتيازات الاقتصادية والسياسية التى منحها لها الاستعمار البريطانى. وهذه الجماهير اليهودية فى فلسطين ليست الضحية الوحيدة للصهيونية، فثم ضحية أخرى هم العرب الذين يمثلون منبعًا أهم للأرباح الوفيرة والاستغلال المحكم، وهذا هو الجانب الثانى لرجعية الصهيونية التى لا تعوق تطور المشكلة اليهودية التاريخى فحسب، بل عقبة كأداء فى سبيل نهضة عرب فلسطين وازدهارهم.

على أن هذه الأهداف الرجعية للصهيونية ليست بخافية عن (الغالبية الكبرى من اليهود)، فهؤلاء جميعًا يفهمون أن مشكلة اليهود هى مشكلة الأقليات بعينها، وأن حلها لن يأتى بهجرة اليهود إلى فلسطين التى هى بلد صغيرة لا يمكن أن تحوى إلا نسبة ضئيلة جداً من يهود العالم، بل أن حل المشكلة اليهودية سيأتى مع حل المشاكل الاجتماعية الكبرى، وعلى اليهود أن يقوموا بنصيبهم فى الكفاح لبلوغ هذا الحل، مكملين بهذا الشكل التراث اليهودى المجيد، ذلك التراث الذى كونه موسى ابن ميمون، وسبينوزا، وموسى اليهودى الذين كافحوا هم الآخرون ضد الظلم والطغيان.

بعد أن انتهى صادق سعد من التدليل على أن الصهيونية حركة رجعية، أخذ يدلل على أنها حركة استعمارية أيضًا ـ أو بمعنى آخر: «كيف تحقق أغراضها، وبأى شكل ينتفع كبار الماليين من اليهود وغير اليهود بالوطن القومى فى فلسطين؟».

وقد تناول صادق سعد عدة حلقات تربط الصهيونية بالاستعمارية، أولها أن الصهيونية تعمل على تصدير رأس المال، ورأس المال

اليـهـودى بشكل خـاص، إلى فلسطين، وهـى تحـقق هذه الحـركـة الرأسـمالـية الصرفة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، تلك الهجـرة التى تدخل فى فلسطين عنصرين تبنى الرأسـمالية حياتها عليهما، وهمـا: رأس المـال، والطبـقة العمـالية. وللعمـال اليهود وظيفة خاصة عـلاوة على ذلك هـى أن يكونوا مـحل اصطدام الاسـتـعمـار بالحـركة الوطنية العربية.. وإذا نحن بحثنا بعد ذلك عن كيفية استغلال رؤوس الأموال هذه وجدناها مرتبطة بالمؤسسات الصهيونية الكبرى الوكالة اليهودية، الكارن كـاميث، الكارن هيسـود إلخ.. فـهـذه المـؤسـسـات بوجـوهـها الصحيحة مؤسسات رأسـمالية احتكارية تبنى أرباحها على استغلال الطبقـات الشـعـبـية اليـهـودية والعـربيـة مـعًا. أمـا باقى المـؤسـسـات الصناعـية والتجـارية والمـالية الصـهـيـونية الكبـرى، فـإنها فى كـثـيـر خاضعة للرأسمال المالى الاحتكارى العالمى، والبريطانى خاصة. وتلك هى الحلقة الثانية التى تربط الصهيونية بالاستعمارية.

أما الحلقة الثالثة، فتتجسم فى العلاقات الشخصية بين الصهيونية وكبـار رجال الأعـمـال والمـال الإنجليـز والأمـريكان. فـاللورد هـريست، رئيس شـركـة جنرال ألكتـريك الإنجليـزية الاحـتكارية، له مـقـعـد فى مجلس إدارة الاتحاد الفلسطينى للكهرباء. واللورد ملتشت، أحد مديرى شركة الصناعات الكيمـاوية الامبـراطورية وابن مؤسـسها، هو من أكبـر المساهمين فى شركة البوتاس الفلسطينية.. إلخ.

وتتجسم الحلقة الرابعة فى الأسـاليب المستعملة لاستغلال رؤوس الأموال ومـوضع استـثـمـارها. فـالزراعـة الصـهـيـونيـة زراعة تجـارية لا تقصد إشبـاع احتـياجـات المـزارعين، بل اشبـاع احتـياجـات السـوق،

وغرضها ليس اشباع السوق الداخلية بل اشباع السوق الخارجية. إنها زراعة رأسمالية. والتعاونيات الصهيونية التى تطنطن الصهيونية بها ما هى إلا ستار تختفى وراء معظم المشاريع الصهيونية، فليس صحيحًا أن *المشروع الصهيونى مشروع اشتراكى صميم فى اشتراكيته* توصل إلى ما لم يستطعه الآخرون وهو بناء اشتراكية ناهضة دون ثورة عنيفة حسب أقوالهم. فالتعاون الذى يقوم نشاط الجمعيات التعاونية الصهيونية على أساسه، إنما هو تعاون مع الرأسماليين الخصوصيين والشركات الاحتكارية الكبرى.

أما الحلقة الخامسة من السلسلة التى تربط الصهيونية بالاستعمار، فتتمثل فى هدف الصهيونية الواعى المقصود، وهو طرد العرب من أراضيهم لاحتلالها. وقد حققت الصهيونية كثيرًا من غايتها هذه، فاستولت على مساحات واسعة من الأراضى الساحلية الخصبة فى فلسطين، وطردت الفلاحين العرب الذين كانوا يزرعونها فيتعيشون من نتاجها.

ومن كل ذلك يتبين أن الصهيونية إنما هى «حركة استعمارية هدفها الاقتصادى تصدير رأس المال إلى فلسطين وما جاورها من البلاد العربية، وجعلها سوقًا للاستثمار وتصريف البضائع. ومن هنا ينجم أبلغ الضرر والخطر، لا على فلسطين وحدها، بل على الحياة الاقتصادية فى البلاد العربية كلها، لا سيما على الصناعة الوطنية الناشئة فى كل قطر عربى، وفى لبنان بصورة خاصة بسبب قربه من فلسطين وقلة مناعته النسبية ضد الصهيونية».

وقد مضى صادق سعد بعد ذلك فى معالجة علاقة الصهيونية

بالاستعمار البريطانى. فذكر أن الحركة الصهيونية بحثت منذ نشأتها عن حلفاء لها بين كبار الاستعماريين والرجعيين الأوروبيين والشرقيين، ولكنها عثرت، منذ البداية أيضًا، على الاستعمار الذى سيكون حليفها الأمين الثابت، وهو الاستعمار البريطانى!. «وتفسير ذلك بسيط، فانجلترا دولة سبقت الدول الأخرى فى النضوج والتطور نحو العهد الاستعمارى، ومن ثم كان الرأسمال اليهودى الإنجليزى أسبق من غيره فى التحول إلى الرأسمال الاحتكارى المالى وفى فهم ضروراته الملحة فى تصدير الرأسمال إلى الخارج، وفى تأمين أرباحه بالاحتلال العسكرى. فالراية تتبع المال، حتى يتسع الأفق أمامه». حتى جاءت الأحداث الجسام لتسرع بالتحام الصهيونية والاستعمار البريطانى أثناء الحرب العالمية الأولى، فأصدرت الحكومة البريطانية يوم ٢ نوفمبر ١٩١٧ التصريح المعروف باسم تصريح بلفور، رغم وعودها بتأييد استقلال جميع العرب، «ولكن المصالح المادية تأتى فى المرتبة الأولى وتختفى الوعود أمامها، مصالح الامبراطورية البريطانية وحكامها الحقيقيين والشركات الاحتكارية الكبرى المتعطشة إلى ملايين الجنيهات. وقد يشبه لون الذهب دماء عبيد المستعمرات، ولكن هذا ليس بجديد، أما الجديد فهو أن انجلترا لا تستطيع التخلى عن الصهيونية، لأنها تحتاج حتمًا أن تعتمد على المالية اليهودية الكبرى، ولأن فلسطين تمثل نقطة استراتيجية من الدرجة الأولى بسبب التصاقها بقناة السويس، وخروج أنابيب البترول فى حيفا، وأهمية ميناء هذه المدينة من الوجهة البحرية فى البحر الأبيض المتوسط، ولأن وجود وطن قومى فى فلسطين ليهود يعادون العرب، تحت تأثير الإرهاب الصيهونى، يكسب انجلترا مستعمرة من الأبناء

المخلصين يحرسون أكثر الحلقات أهمية فى حياة المواصلات البريطانية، وفى الوقت نفسه فإن الصهيونية كانت فى حاجة إلى الحراب البريطانية، والأنواع الأخرى من معونة الامبراطورية. فمنذ فبراير ١٩١٧ كان سير سايكس قد دخل مفاوضات مع الدكتور وايزمان، وحضر «بصفته الشخصية» اجتماعًا صهيونيًا قيل فيه له إن الصهيونية ترغب فى حماية بريطانية تكفل لليهود الحقوق الكافية لينهضوا «بأمتهم».

بعد هذا التحليل البديع للمحتوى الرجعى والاستعمارى للصهيونية، يتناول صادق سعد، على مدى الفصول: الثانى والثالث والرابع، ويشكل مدعم بالأرقام والإحصائيات، فلسطين بين الانتداب والصهيونية، وتطور المجتمع الفلسطينى، والحركة الوطنية. وفى هذه الفصول يتتبع السياسة الاستعمارية فى سعيها إلى «خلق البغضاء والكراهية بين الطبقات الشعبية اليهودية والعربية فى فلسطين، فهى تشعر أولى بأن لها امتيازًا وحقوقًا على العرب، وتدفع الثانية إلى اعتبار اليهود كتلة عدائية موحدة تسلب الأراضى وتحول دون ارتزاقهم وكسب قوتهم». وهو يتناول الاجراءات الأولى التى اتخذتها انجلترا بإلغاء تقييدها للهجرة الصهيونية إلى فلسطين باستثناء نوع معين من المهاجرين وهو العمال الذين لا وسائل للعيش لهم فى فلسطين غير العمل. وتشعر القومية العربية بإطراد احتلال الصهيونيين لفلسطين، وكان طبيعيًا أن يتسبب هذا فى ظهور المناوشات الدامية بين العرب واليهود فى أوائل الحركة الوطنية العربية، **فكان الاستعمار يرتاح إلى هذا، لأنه بذلك يوجه تلك الحركة الوطنية نحو عدو ثانوى، ولأن تلك المناوشات الدامية كانت تقدم له الأعذار لبقائه فى فلسطين.**

وفى الوقت نفسه فإن الهجرة الشرعية لا تكفى الصهيونية، فتلجأ إلى المهاجرة الاحتوائية، وتقترن هذه الهجرة الصهيونية بخطوة احتلالية أخرى هى سلخ الأراضى الزراعية الخصبة من العرب، وتشترى الشركات الصهيونية نسبة عالية من الأراضى من كبار الملاك العرب والاقطاعيين الذين حصلوا عليها فى العهد العثمانى. وهؤلاء الاقطاعيون ومعهم بعض وسطاء البيع والسماسرة والتجار والصناع هم الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاستعماريين البريطانيين والصهيونيين، وكان أن تحمل الفلاحون العرب نتائج هذا الارتباط، لأن للصهيونية سياسة ثابتة ترمى إلى عدم تشغيل العرب فى المؤسسات الصهيونية سواء أكانت صناعية أم تجارية أم مالية أم زراعية.

وفى الوقت نفسه فإن الدولة والجهاز الحكومى فى فلسطين منطبقان فى سياستهما مع مصالح الاستعمار البريطانى، وبالتالى مع مصالح الصهيونية، فهما فى أيدى الإنجليز بشكل كامل وكلى، يحولان فلسطين إلى سجن يخضع الفلسطينيين - والعرب خاصة - بالإرهاب المستمر، ويمتصان دماء الأهالى حتى يحيا الاستعمار المتطفل عليهم. فالشركات الصهيونية تستولى على الأراضى الخصبة فى فلسطين، ويرتكز على الاقتصاد الفلسطينى بأجمعه نظام استعمارى يبقى معظم ذلك الاقتصاد فى حالة شديدة من التأخر، وتعمل الدولة والأداة الحكومية على تقوية سواعد الاستعمار إزاء الطبقات الشعبية العربية، فتحاول أن تغلها بسلسلة محكمة من القوانين والنظم الإرهابية. فهل غريب بعد هذا كله أن يكون مستوى المعيشة للطبقات الشعبية العربية فى انحطاط مريع، وأن تشهد جميع الدلائل على فقر الفلاحين والعمال؟.

على أن هذا الفقر لا يقتصر على العمال والفلاحين العرب، بل والطبقات الكادحة اليهودية أيضًا. ذلك أن الصهيونية، والهجرة اليهودية إلى فلسطين، لم تمس النظم الاجتماعى فى شىء، بل أنها صادرة من صميم تناقضاته وتعفنه. ولذلك يشقى اليهود فى فلسطين بما كانوا يشقون به قبل رحيلهم إليها. حقيقة أن المستعمرات الصهيونية مزدهرة بمعنى أنها تنتج كثيراً وتنتج إنتاجًا جيداً، ولكن ليس هذا هو المهم للطبقات الكادحة اليهودية، إنما المهم أن الأرض ملك «للكارن كايمت»، فعليها أن تدفع لها إيجاراً ثقيلاً، ورأس المال «للكارن هايسود»، فعليها أن تدفع لها الفوائد وتستهلك الدين بسداد باهظ. هذا هو المهم، وأن المنشآت اليهودية تستغل الكادحين اليهود فى فلسطين، وما أبشع هذا الاستغلال إذا كان يتستر تحت حجاب المثل الأعلى: «بناء الوطن القومى من جديد». وهناك مستعمرات أخرى، هى المستعمرات الجماعية (الكيبوتزوت) التى يتلون فيها غطاء الاستغلال بالاشتراكية ذاتها. وهذا اللون وذلك الغطاء لا يغيران شيئًا من الحقيقة المرة اللاذعة، وهى أن الأرض ووسائل الإنتاج، بل والإنتاج نفسه، ليست فى آخر الأمر ملكًا للكادحين، وأن اللون الاشتراكى يمكن من استغلال هؤلاء اليهود استغلالاً أبشع وأعمق من استغلالهم فى المستعمرات العادية.

علاوة على ذلك هناك الاضطهادات والخلافات العنصرية بين اليهود أنفسهم. فهم ينقسمون إلى يهود أوروبيين، وشرقيين، وأغلب هؤلاء الأخيرين من اليهود اليمنيين الذين أتت بهم الصهيونية لرخص أجورهم، ولتستبدل بهم الأيدى العاملة الرخيصة. وهكذا يتمثل «الاتزان» الاجتماعى العجيب الذى تدعيه الصهيونية فى خليط

مدهش من العناصر والجنسيات اليهودية، حتى لقد سجل تعداد ١٩٣١ أن السكان يستعملون عادة ٦٠ لغة مختلفة فى معاملاتهم!

هذه الحالة التعسة التى أغرق الاستعمار فلسطين فيها من جميع النواحى، لم تكن لتدوم دون أن توقظ قوى المجتمع الحية فى فلسطين، ودون أن تحدث رد الفعل المجيد الذى اشتهرت به الحركة الوطنية فى فلسطين، الأمر الذى يدفع إلى بحث الأسباب العميقة التى أوجدت الحركة الوطنية فى فلسطين بحثاً علمياً.

ذلك أن الاستعمار لم يستطع أن يستولى على فلسطين دون أن يغير أجزاء من اقتصاده واجتماعه إلى مستوى أعلى من المستوى الذى كان عليه فى العهد التركى، لفتح أسواق فلسطين حتى يصرف إليها منتجاته ويستغل فيها أمواله، ولذلك تعين عليه ن يوجد تلك الأسواق، وأن ينشئ بأيديه الحركة الاقتصادية الحية النشطة التى تمتص من فلسطين الموارد التى يريدها. فغير ما غير فى اقتصادها الراكد وعبد الطرق وأنشأ السكك الحديدية والتلغراف وخطوط التليفون وعمق الموانى وجهزها، وكل ذلك بوساطة شركات بريطانية أو مرتبطة ببريطانيا حتى يجنى المقاولون الإنجليز من هذه الأعمال جنيًا غزيرًا.

وقد ترتب على ذلك أن أخذ الاقتصاد الفلسطينى - والعربى خاصة يترعرع فى سرعة، وخصوصًا الزراعة الفلسطينية التى أصابها تحول جوهرى فى طريقة الإنتاج، وانتقلت من أساليب الزراعة الخفيفة إلى أساليب الزراعة الكثيفة. كما أن فتح الأسواق الفلسطينية لم يستفد منه الاستعمار فقط، بل فتح الامكانيات أمام الصناعة العربية التى تمت بسرعة. وقد أدى ذلك إلى تطور المجتمع الفلسطينى - والعربى

بشكل خاص ـ فنشأت طبقات اجتماعية جديدة واضمحلت طبقات أخرى، ولكن صعود الطبقات الجديدة لم يقترن بما يمكنها من الاستمرار فى هذا السبيل وتوليها الحكم السياسى. لقد حدث تحول كبير فى المراكز التجارية الكبرى، فأصبحت يافا وحيفا المدينتين الرئيسيتين اللتين تقدمان للمستهلكين فى فلسطين البضائع المستوردة، وهبط مركز المدن الداخلية التجارى، وفى هذه الأخيرة وقع التنافس الشديد بين التجار العرب واليهود، وفى الوقت نفسه وقع التنافس بين المزارع العربية واليهودية، وبين الصناعات العربية واليهودية، وكانت الاستعمار الأجنبى هو الذى أفسح السبيل أمام الاحتلال الصهيونى الذى يوقف الأراضى الخصبة على الشعب اليهودى فيحرم الرأسمالية العربية من تداولها بين أيديها، وهو الذى ثبت أقدام الاحتكارات الكبرى وحمى الصناعات الاحتكارية الأجنبية حماية جمركية شديدة، فضغط بذلك على الصناعة العربية وسد الطرق أمامها، وهو الذى جلب معه تناقضاته الرأسمالية فى مرحلتها المتأزمة، فوقفت حجر عثرة فى سبيل التجارة العربية الناهضة.

غير أن الطبقات المالكة العربية الفلسطينية لم تنفرد بالتطور والتغير، لأن الذى حدث هو أن التطور الرأسمالى أصاب بالضرورة الطبقات الكادحة، فهؤلاء الفلاحون الذين كانت تربطهم بالإنتاج الزراعى روابط إقطاعية جامدة وجدوا أنفسهم يجردون شيئاً فشيئاً من الأرض، فتكونت طبقة الكادحين الذين لا أرض لهم. وترك جانب كبير من هذه الطبقة الريف، فذهب إلى المدن ليستجيب للاحتياجات الصناعية الناشئة، فتكونت طبقة العمال الصناعيين. وزاد من عدد هؤلاء تحول البدو إلى عمال أيضاً بسبب فقرهم المتزايد. وانضمت

إلى هؤلاء فئات واسعة من أفراد الطبقة الوسطى الذين رماهم فى صفوف الأجراء النشاط الرأسمالى الجدد. وقد تغيرت ظروف النضال الاجتماعى بتكتيل الطبقة الكادحة الجديدة فى المدن الفلسطينية الكبرى التى عرفت توسعاً هائلاً منذ الاحتلال البريطانى. وكان ظهور طلائعها السياسية فى المسرح الفلسطينى، آخر مرحلة وصلت إليها الحركة الوطنية العربية، فدفعت بها إلى مستوى أرقى يوسع أمامها الآفاق ويقدم لها الإمكانيات النضالية الخصبة.

وقد وقعت قيادة الحركة الوطنية فى المرحلة الأولى (١٩١٨ - ١٩٣٣) فى يد الاقطاعيين العرب، فقد أشرفت على الحركة منذ الاحتلال إلى ديسمبر ١٩٣٤ لجنة انتخبتها المؤتمرات العربية المختلفة وسميت باسم: «اللجنة التنفيذية العربية»، كانت تحت نفوذ العائلات الكبرى. وكان محور الحركة فى أول الأمر الكفاح ضد الصهيونية واستنكار وعد بلفور. ثم تطور المضمون السياسى للحركة العربية نحو مكافحة الاستعمار. وكانت السنوات التى تلت سنة ١٩٣٣ مرحلة التحول فى توجيه الحركة الوطنية العربية وقيادتها، ففى هذه الفترة وعت الحركة العربية الناهضة أن الاستعمار البريطانى هو عدوها الرئيسى، وتحولت ثائرتها من مكافحة اليهود إلى مكافحة حكومة بريطانيا، فأخذت الحركة الوطنية العربية المقومات الرئيسية للحركات القومية. واتخذت العناصر المثقفة مكان الطليعة فى مهمة إعطاء الحركة الوطنية العربية تعبيراتها السياسية الجديدة.

ومع توضح الهدف السياسى للحركة الوطنية، وهو الحكم، ظهرت الأحزاب السياسية المختلفة فى فلسطين، بعضها لا يفرق بينها إلا

انتسابها إلى العائلات نصف الاقطاعية العديدة - وخصوصاً عائلتى الحسينى والنشاشيبى - والبعض الآخر يمثل بشكل أظهر مصالح الرأسمالية العربية المكافحة. ففى سنة ١٩٣٢ تشكل حزب الاستقلال، ثم «اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربى»، ثم حزب «الدفاع الوطنى» فى سنة ١٩٣٤، وفى سنة ١٩٣٥ تألفت الأحزاب العربية الباقية: أى «الحزب العربى الفلسطينى، و«حزب الإصلاح العربى»، وحزب «الكتلة الوطنية». وكان قد سهل تأليف الأحزاب بعد وفاة رئيس اللجنة التنفيذية العربية، موسى كاظم باشا الحسينى، وهى اللجنة التى قادت الحركة الوطنية العربية فى الفترة السابقة، والتى كان قد دب فيها الضعف بعد اضطرابات ١٩٢٩. وقد أجبرت الموجة الثورية التى بدأت تجتاح البلاد سنة ١٩٣٥ الأحزاب على الاتحاد وتشكيل «اللجنة العربية العليا»، فأصبح للحركة الوطنية العربية فى فلسطين تنظيم.

ولم تلبث اللجنة العربية العليا أن أعلنت الإضراب العام فى أبريل ١٩٣٦، وانقلب الإضراب فى ١٥ مايو إلى العصيان المدنى والامتناع عن دفع الضرائب، وقامت المظاهرات، وتتابعت المؤتمرات، وتكون «الحرس الوطنى» للإشراف على تنفيذ القرارات وحراسة الإضراب فى المدن والقرى. وكان واضحاً أن الطبقة التى قادت الحركة هى الطبقة الوسطى وعلى رأسها الفئات المثقفة منها التى فهمت العلاقة الوثيقة بين الاستعمار والصهيونية. ولم تدم الحركة الوطنية على هذه الصورة السلمية، فانقلبت المظاهرات إلى ثورة مسلحة، وكان للفلاحين العرب النصيب الأكبر فى تأييد القوات الوطنية المسلحة وتغذيتها بالرجال والمؤن. وتمتعت الثورة العربية بتأييد قوى وتضامن فعال من جانب البلاد العربية الأخرى، بل والهند، وتألفت فى هذه

على أنَّ اللجنة العربية العليا انقسمت إلى متطرفين ومعتدلين، وجاء النداء الذى وجهه ملوك العرب إليها فى أكتوبر لإيقاف الاضراب يعطى الرجعيين الفرصة، فتوقفت الأعمال الثورية والإضراب العام فى ١٢ أكتوبر ١٩٣٦، دون أن يتنازل الاستعمار عن شىء. وجاءت لجنة بيل وأصدرت قراراتها بتقسيم فلسطين، وقررت الحكومة البريطانية تحقيق هذه الاقتراحات، وأدى ذلك إلى رجوع الأعمال الثورية والاغتيالات السياسية. وفى أكتوبر ١٩٣٨ صدر تقرير لجنة التقسيم (لجنة وودهيد) التى جاءت فلسطين بناء على توصية لجنة بيل لتحدد حدود الدولتين اليهودية والعربية. وقوبلت اقتراحات اللجنة بموجة احتجاجات من الجانبين العربى واليهودى، ورأت الحكومة البريطانية ألا تقسم فلسطين، ودعت الزعماء العرب واليهود إلى مؤتمر المائدة المستديرة، الذى فشل فشلاً ذريعًا. وكانت الأحوال الدولية حينئذ تنذر بقرب اندلاع الحرب، فلم يكن للاستعمار البريطانى مندوحة عن التراجع ولو فى الألفاظ والوعود، فصدر الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ وفيه تتعهد بريطانيا مرة أخرى بأن تمنح فلسطين الحكم الذاتى فى مدة عشر سنوات تمثل فترة انتقال، وأضافت وعدها بإيقاف الهجرة اليهودية بعد دخول ٧٥ ألف مهاجر جديد فى مدة السنوات الخمس الأولى لفترة الانتقال، وعلى هذه الوعود الحلوة أسدل الستار على الطور الثالث من تاريخ الحركة الوطنية فى فلسطين.

وقد كانت السنوات الأربع الأولى من الحرب العالمية الثانية فترة انكماش وهدوء نسبى فى فلسطين. ذلك أن عقلية المساومة فى المطالب الوطنية، من جانب القيادة الرسمية العربية، قد قللت من قوة الحركة الوطنية. ومع أن الطبقات الشعبية العربية قد احتفظت فى

هذه الفترة بكثير من حيويتها الوطنية. غير أنها كانت دون قيادة بعد أن تركتها الأحزاب الرسمية عزلاء فى كفاحها التحريرى.

ولم تلبث الفترة الأخيرة من الحرب أن شهدت تبلور الطبقة العمالية العربية، فأدى ذلك إلى ظهور حركة سياسية وطنية جديدة تمثل طليعة العمال العرب وتعبر عن دورهم المتزايد فى الكفاح الوطنى، وهى عصبة التحرر الوطنية»، التى التفت حولها جميع العناصر التقدمية العربية تلعب فى البلاد. ومنذ تأسيس العصبة أخذت الطبقة العمالية العربية دوراً متزايداً فى الحركة الوطنية، وبعد أن كانت تقاد فى الكفاح الوطنى على نحو حدث ثورة ١٩٣٦، أصبحت هى رأس الرمح فى النضال التحريرى، وبفضل قادتها فى مؤتمر النقابات العالمى فى باريس فى سبتمبر ١٩٤٥، كشف الستار عن الصهيونية أمام الحركة الشعبية العالمية، وظهرت الصهيونية للجميع حركة استعمارية رجعية.

وقد وقعت هذه اليقظة الجديدة للطبقات الشعبية العربية فى فلسطين فى نفس الوقت الذى وقعت فيه تطورات مهمة فى الظروف الدولية وفى ظروف المجتمع اليهودى فى فلسطين، باندحار الفاشية الأوروبية والقضاء العسكرى على النازية، وما أدى إليه من قيام حكومات شعبية فى البلاد التى كانت مركز الاضطهادات القومية والعنصرية، وبخاصة الاضطهادات الموجهة ضد اليهود، أى فى بولندا ورومانيا والمجر، بل وفى ألمانيا ذاتها، الأمر الذى يبشر بقرب زوال «المسألة اليهودية» زوالاً نهائيًا، وهذا معناه تحطيم الأساس الإنسانى الذى تعتمد عليه الصهيونية فى دعايتها. ولذلم تشهد الهيئات اليهودية المختلفة

الآن انقسامات عديدة وصراعًا متزايدًا فى العنف بين الصهيونيين الذين لا يزالون متمسكين بفكرة الدولة اليهودية وبين آخرين يقولون بضرورة إخفائها، لأسباب انتهازية، وبين فريق ثالث يدعو إلى التعاون بين العرب واليهود، ولكن الجناح التقدمى اليهودى فى فلسطين يكافح فى سبيل إفهام الطبقات اليهودية الكادحة ضرورة ترك الصهيونية تركًا نهائيًا، بل محاربتها محاربة لا هوادة فيها. وقد بشر التعاون الذى تحقق فعلاً بين العمال العرب واليهود، فى مصلحة البريد وفى مصانع التكرير بحيفا وفى المنشآت العسكرية الإنجليزية، بأن الإمكانيات موجودة لتحقيق هذا التعاون، ولا سيما عن طريق التقدميين اليهود والجماهير المتحررة الصادقة من الشعب اليهودى فى فلسطين..

قضية فلسطين، كما رأينا فيما سبق، قضية وطنية وديموقراطية فى المرتبة الأولى، أى قضية شعب مظلوم مستبعد يكافح ضد الاستعمار الأجنبى والاستعمار البريطانى بدرجة خاصة. أنها عين قضية المستعمرات الأخرى جميعًا، قضية حق تقرير المصير المقدس لشعب مظلوم لا يحكم نفسه بنفسه. وقضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين ما هى إلا مسألة فرعية وثانوية بالنسبة للمسألة الرئيسية الجوهرية، وهى وقوع فلسطين فى مخالب الاستعمار الأجنبى. فالذى تقدم بوعد بلفور هو الاستعمار البريطانى، والذى عمل على انتداب بريطانيا على فلسطين هو بريطانيا ذاتها، والذى أدخل فى صك الانتداب على فلسطين النصوص الخاصة بتنمية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين هى بريطانيا أولاً وأخيرًا، هذا علاوة على الترابط المستمر بين الصهيونية والاستعمار البريطانى بشكل خاص كما تم توضيحه.

ولما كانت قبضة الاستعمار البريطانى على تلك البقعة الصغيرة من البلاد العربية يمكن بريطانيا من التسلط على مصر والعراق وسوريا ولبنان والجزيرة العربية، فلذلك تشعر الشعوب العربية بالخطر المشترك الذى يهددها باستمرار، وتجدها تظهر تضامناً قوياً مع الحركة الوطنية العربية فى فلسطين. واليوم قد عمت البلاد العربية حركة شعبية تقودها طليعة واعية متقدمة ترى أن فلسطين أصبحت النقطة الحساسة فى العلاقات الرسمية القائمة بين الدول العربية والحركات الوطنية فى الشرق العربى من جهة، وبين الاستعمار البريطانى من جهة أخرى. وإنا إن أردنا أن نحكم اليوم على الجامعة العربية كما هى الآن، فيكفى أن نحكم على موقفها من فلسطين. وقد تكونت فى الشرق رابطة تجمع كافة الأحزاب الديموقراطية للكفاح ضد الصهيونية سميت «لجنة مكافحة الصهيونية» ائتلف فيها المؤتمر الوطنى والحزب الشيوعى والكتائب والكتلة الإسلامية وعصبة مكافحة النازية والفاشستية واتحاد نقابات العمال إلخ، كما تكونت فى العراق «عصبة مكافحة الصهيونية» من يهود العراق المتقدمين الذين تضامنوا تماماً مع سائر العرب فى تأييد قضية فلسطين العربية، وتوالى هذه العصبة نشر البيانات والمذكرات والاحتجاجات حول قضية فلسطين مظهرة بوضوح أن الصهيونية لم تخدع اليهود جميعًا، وخاصة يهود الشرق العربى وطليعتهم الواعية.

وهذه النقطة الأخيرة لها أهمية كبرى. فبعد أن رأى الاستعمار البريطانى أن ثورة وطنية مباركة بدأت تهز الشرق العربى، اقتنع بألا طريق له لاحتفاظه بقبضته عليه إلا بتحويل أنظار الوطنيين العرب إلى شىء آخر يؤدى بهم حتمًا إلى المأزق السياسى، ولذلك شهدنا فى

الأشهر الأخيرة محاولات عديدة من العناصر الفاشية التى يستأجرها الاستعمار البريطانى، لإيجاد حركة دينية وعنصرية ضد اليهود فى الشرق العربى، وقد نجحت فعلاً هذه العناصر فى تخريب بعض المحال التجارية فى مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٤٥ فى القاهرة وفى قتل بعض اليهود فى ليبيا. وليس أدل على الأغراض الحقيقية لهؤلاء المأجورين من قتل المناضل الوطنى واللبنانى، ادوار شرتونى أثناء مظاهرات الشعب اللبنانى ضد الصهيونية فى ذات التاريخ.

وقد اختتم صادق سعد كتابه المهم وتحليلاته التقديمة فى المسألة الفلسطينية بالتساؤل عما هو الحل لقضية فلسطين؟ ولماذا لم يتضمن هذا الحل تأسيس الوطن القومى فيها، فما هو الحل والمشكلة اليهودية؟ وقد أجاب عن هذا السؤال الذى طرحه قائلا:

«إن حل القضية الفلسطينية ليس فريداً فى نوعه. إنه حل مشكلة المستعمرات. أى أنه لا يتأتى إلا بتحرر هذه البلاد الشقيقة من الاستعمار تحرراً كاملاً، وبأن تحكم فلسطين حكماً ديموقراطياً شعبياً يصدر عن شعبها وإرادته. ونحن إذ نقول شعب فلسطين، إنما نعنى عربها ويهودها. ولا شك أن هذا الحل وهو الحل السليم الوحيد، يقضى على يهود فلسطين بأن يتحرروا فى نفس الوقت من قبضة الصهيونية حتى يكونوا مع عرب فلسطين جبهة وطنية ديموقراطية موحدة لن تتحرر فلسطين دونها من الاستعمار والاستغلال.

أما حل المشكلة اليهودية العالمية، فهو أيضاً ليس حلاً فريداً فى نوعه، إنما هو حل الملايين الآخرين أيضاً، بل مئات الملايين، من المضطهدين والمستعبدين والمستغلين. إن قضية اليهود لا تختلف

أساساً عن قضية الزنوج فى أمريكا، ولا عن قضية السود فى جنوب أفريقيا، بل ولا هى تختلف أساساً أيضاً عن قضية الطبقات الكادحة المظلومة فى المستعمرات. ونحن نقول لهؤلاء المظلومين جميعاً: «إن الحل الوحيد لآلامكم هو الديمواقراطية الصحيحة السليمة، فكافحوا من أجلها». وينطبق هذا الشعار على اليهود أيضاً، بل إنه ينطبق عليهم بوجه خاص. ولسنا فى هذا مبالغين، فإن اضطهاد اليهود كانت يظهر دائماً كدليل على أزمة اجتماعية حادة، تدل على انتقال المجتمع من طور إلى طور آخر. ونحن فى مثل هذه الأزمة الآن. فليس لليهود من بد إلا أن يساعدوا على حل هذه الأزمة، وأن يؤازروا الشعب جميعاً حتى يخرج إلى حيز الوجود هذا المولود الجديد: العالم الديموقراطى السليم».

مشكلة الفلاح:

عندما صدر كتاب «مشكلة الفلاح» لصادق سعد فى عام ١٩٤٥، عن دار القرن العشرين للنشر، وباسم «لجنة نشر الثقافة الحديثة»، كانت المشكلة الفلاحية تؤرق بال الكثيرين من المثقفين الأحرار، نظراً لتعقدها المستمر وتزايد حدتها، ولأنها كانت فى الحقيقة مشكلة قومية عامة «تطحن الفلاح الأجير والعامل الكادح والمثقف الحر والمالك الصغير وتواجه المالك الكبير والتاجر الثرى». ومن هنا رأى صادق سعد تقديم كتابه السالف الذكر باعتباره «محاولة جدية لدرس المشكلة الفلاحية على الأسس الاقتصادية التقدمية الحديثة، ولوضع الخطوط العامة للإصلاحات التى يجب أن تقوم بها الحكومة لإنقاذ ثلاثة أرباع مواطنينا من الهلاك».

وقد بدأ كتابه بدراسة حال الطبقة الفلاحية والتدليل على أن هذه الطبقة أسوأ حالاً من أية طبقة أخرى، مستعيناً فى ذلك بالإحصائيات. فأوضح أن عدد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة يبلغ ٢٫٣٢٢٫٠٠٠ مالك، وإذا اعتبرنا أن لكل واحد من هؤلاء عائلة تتكون من أربعة أفراد فى المتوسط، ثم أضفنا إليهم العمال الزراعيين وعائلاتهم، ويزيد عددهم فى ثلاثة ملايين، يكون عدد أفراد الطبقة الفلاحية ما يقرب من ١٢ مليوناً. ومعنى ذلك أن الطبقة الفلاحية تعد أكبر طبقة اجتماعية فى المجتمع المصرى.

ومع ذلك فإن حياة هذه الطبقة تتلخص فى كلمات ثلاث: الفقر والمرض والجهل. أما الفقر فدليله أن ٧٠ فى المائة من الملاك الزراعيين لا يملكون إلا ١٣ فى المائة من الأراضى الزراعية، ومتوسط ما يملكه الفرد منهم لا يزيد على خمسة قراريط. كما أن هناك ما يزيد على المليون من العمال الزراعيين الذين يجولون فى أنحاء الريف طالبين العمل والقوت فلا ينالون شيئاً. وأما المرض فإن الفلاح المصرى تجتمع عليه عادة ثلاثة أمراض أو أربعة هى: الرمد والبلهارسيا وفقر الدم والسل. وأما الجهل فيكفى أن التقارير الرسمية تفيد أنه لا يوجد بين المصريين، ممن يجيدون القراءة والكتابة، ما يزيد على ثلاثة ملايين!

يضاف إلى ذلك - كما يقول صادق سعد - أن قانون الخمسة أفدنة الذى يمنع نزع ملكية من يملك خمسة أفدنة فأقل، يجعل البنوك العقارية تمتنع عن تقديم السلفيات إلى هؤلاء الأفراد، ويترتب على ذلك أن المرابين هم الوحيدون الذين يقرضون الفلاح الصغير! «ولا

يخفى على أحد أن كبار الملاك ومتوسطيهم كثيرًا ما يلعبون دور المرابى تحت ستار الاستئجار أو البيع، فيحول نفوذهم فى الريف دون معاقبتهم المعاقبة التى يستحقونها»!

هذا الضنك الذى يرزح تحته الفلاحون، يؤثر على الأمة من ناحية أنه يحول دون «تكوين طبقة كبيرة من المستهلكين تعتمد عليها صناعتنا الناهضة»، كما يحول دون انتشار التعليم، لأن الفلاح فى حالته السيئة «لن يسهل عليه إرسال أطفاله إلى المدرسة حتى مع كونها مجانية، إذ أنه يحتاج إليهم ليعملوا معه أو ليؤجرهم». كما أنه قد يمنعه من التفكير فى حالة بلاده أو حالته الاجتماعية أو فى موقفه من غيره من المواطنين».

يترتب على ذلك أن الحاجة أصبحت ماسة لإصلاح حال الفلاحين إصلاحًا كاملاً علميًا، لأن «نهضة الفلاحين ستقترن بنهضة الشعب المصرى»، فستكون بعض نتائجها المهمة رفع أجور العمال الزراعيين والصناعيين، ومتى صارت الطبقة الفلاحية أقوى وأكثر وعيًا، عظم تأييدها للحركات التقدمية، فالطبقة الفلاحية - كما يرى صادق سعد - «حليفة للديموقراطية والتقدم»، وهو يخالف فى ذلك بعض التقدميين الذين يرون أنها طبقة لا وعى لها سياسيًا كان أو اجتماعيًا أو وطنيًا، وأنها آلة فى أيدى الإقطاعيين وأن الرجعية توجهها حسبما تشاء. ويستدل على ذلك بمشاركة الطبقة الفلاحية البائسة مشاركة فعالة فى الحركات الوطنية، وضلعهم الكبير فى ثورة ١٩١٩ وما تلاها، «فأظهر الفلاحون إذن خلال تاريخنا استعدادهم العظيم للتضحية بأنفسهم فى سبيل نهضة الأمة وتقدمها». وهذا كله يوضح أن هذه

الطبقة «تستطيع أن تكون حليفة ثمينة لمن يريد أن يحقق سعادة مصر ورفاهيتها، فتمده بخيرة أبنائها لتأييده فى كفاحه. ولا شك أن الحكومة الديموقراطية التى ترفع الظلم والبؤس عنهم ستجد فيهم حينئذ خير عون وأقوى مساعد».

* * *

بعد هذا العرض لأحوال الطبقة الفلاحية وتأثيرها على الأمة ومقتضيات إصلاحها، انطلق سعد يناقش الإصلاح، وقد قسمه إلى قسمين: «الإصلاح الذى لا يجدى»! ويقصد به الإصلاح الذى لا يمس العلاقات القائمة بين صغار الفلاحين والعمال الزراعيين من جهة وكبار الملاك من جهة أخرى، والإصلاح المجدى، وشرطه الأساسى -كما يقول-: «حل العلاقة التى تربط هاتين الطبقتين.

وبالنسبة للإصلاح الذى لا يجدى، فقد ذكر أن الكتب الكثيرة والمؤلفات الجمة التى كتبت تعالج هذا الموضوع الخطير، قد انحصر معظمها فى «البحث عن الوسائل لرفع أجر العامل الزراعى قرشًا واحدًا أو قرشين اثنين، أو ما يجب إصداره من القوانين واللوائح لإجبار الفلاح على إرسال أطفاله إلى المدرسة الأولية! وقال إن هذا المنهج يتشابه مع منهج «مصلحى أوائل القرن التاسع عشر فى أوروبا، أمثال أوين الإنجليزى وبرودون الفرنسى. فلقد كانوا يحسون عيوب مجتمعهم فينادون بالإصلاح، ثم إذا حاولوه اصطنعوا له الأسس اصطناعًا، فتارة يبنونها على تقويم الأخلاق، ومرة على ازدهار الشركات التعاونية، وأخرى على انتشار الإحسان والبر. وهكذا استحقوا لقب «خياليين»، **لأنهم لم يبنوا معالجتهم للمجتمع على**

الأسس العلمية الواضحة، وهى التى تعتبر أن المجتمع الإنسانى فى صراع داخلى دائم، وذلك لأنه يضم بين جنبيه قوتين متناقضتين إحداها صادرة عن أنانية بعض الأشخاص ورغبتهم القوية فى الاحتفاظ بامتيازاتهم، وهى قوة الرجعية، والأخرى من قوى المجتمع الكامنة تريد أن تتقدم به إلى الأمام ليكون نصيب جماهير الشعب الرقى والعمران».

ثم تناول صادق سعد الفكرة التى يرددها بعض الكُتَّاب الاجتماعيين من أن الحل يكمن فى «توسيع الأراضى الزراعية باستصلاح الأراضى البور». وقال إن نظرة سريعة إلى الإحصائيات الرسمية تثبت أن هذا الحل «لا يجدى على الإطلاق»، لأن مساحة الأراضى البور تقرب من ثلاثة ملايين من الأفدنة، فإذا حولت إلى أراض زراعية ووزعت على الفلاحين بالتساوى، لن يزيد نصيب كل منهم على قراريط قلائل.

كما أن تلك الأراضى لن يشتريها الفلاح الصغير أو العامل الزراعى لعجزهما عن تقديم أى ثمن مهما صغر، والمنظور أن يشتريها كبار الملاك فتتوسع أملاكهم، أى يتوسع نفوذهم الاقتصادى والسياسى على الطبقة الفلاحية! كما تناول فكرة بعض الإصلاحيين الآخرين، والتى تقول بأن إصلاح المشكلة الفلاحية سيأتى نتيجة من نتائج النهضة الصناعية فى مصر، وعلق على ذلك بالقول بإنه على الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن النهضة الصناعية تمثل تقدمًا كبيرًا لأحوال مصر الاقتصادية والسياسية، فإنه «لا يمكن أيضًا أن نرى فى النهضة الصناعية المفتاح السحرى الذى سيفتح جميع الأبواب، فصحيح أن

الصناعة تنتج منتجات وفيرة رخيصة، وأن هذا الإنتاج بمثابة رفع حقيقى فى مستوى معيشة الشعب، وصحيح أيضًا أن الصناعة تتطلب أيدٍ عاملة كثيرة، وهذا يسبب ارتفاع أجور العمال الزراعيين. وصحيح أن أجور العمال المرتفعة عن أجور الفلاحين ستحدث ارتفاعًا عامًا آخر فى مستوى المعيشة، وصحيح أخيرًا أن الطبقة العمالية التى ستقوى عدديا إذا انتشرت الصناعة، ستكون عنصرًا ديموقراطيًا مهما فى حياتنا الاجتماعية والسياسية - صحيح هذا كله، ولكن النهضة الصناعية لا يمكن أن تتحقق فى لمح البصر، فإن تحقيقها يتطلب ظروفًا اقتصادية وسياسية مضنية سيأخذ توفيرها زمنًا طويلاً، ثم إن الذين ينادون بالنهضة الصناعية فى مصر لا يريدون فى الحقيقة إلا حماية مصلحتهم المباشرة وإيجاد طرق جديدة لاستثمار أموالهم. ولذلك فانتشار الصناعة نفسه سيوجد مشاكل اجتماعية أخرى، ولن يقوى على حل المشكلة الفلاحية حلاً مرضيًا». ومن ثم فيجب أن تحل.

« حلا خاصًا مع مراعاة الملابسات والظروف التى تحيط بالمجتمع كله»، ويجب أن تحل سريعًا، «فالمشكلة الفلاحية على وجه خاص لا يمكن أن تتحمل معالجتها أى تأخير أو انتظار»، أن الفلاحين المصريين يعانون آلام الجوع والحرمان)

بعد هذه المناقشة لآراء الإصلاحيين، انطلق صادق سعد إلى دراسة «أسس المشكلة الفلاحية». وتناول أول هذه الأسس وهو الاقتصاد الزراعى لمصر، وصفاته الأساسية التى تختلف عن صفات الاقتصاد الصناعى. فأوضح أن الاقتصاد الزراعى يفتقد إلى المرونة

التى يتميز بها الاقتصاد الصناعى من حيث إمكان زيادة الإنتاج وزيادة وسائل الإنتاج إلى ما لا نهاية. «فالأراضى الزراعية محدودة بحكم طبيعتها، ومعنى ذلك أنه ليس فى الإمكان خلق أراض جديدة، اللهم إلا باستعمار البلاد المتأخرة استعمارًا مسلحًا، وهذا ما نستبعده.. ثم إن استصلاح الأراضى البور مسألة محدودة ولها نهاية محتومة. فهى تختلف تمام الاختلاف عن حركة استحداث المنشآت المنشآت الصناعية. زد على ذلك أن استصلاح الأراضى البور يجد معارضة شديدة من جانب كبار الملاك الذين لا يرغبون فى زيادة الأراضى الزراعية خوفًا من انخفاض أسعار الأراضى وإيجاراتها.

ويترتب على هذا الوضع الخاص للاقتصاد الزراعى، وهو أن الأراضى الزراعية - وسيلة الإنتاج الزراعى - محدودة، أن المنشآت الزراعية لا يمكن أن تخرج عن دائرة محدودة، وبالأحرى أن الملاك الزراعيين قليليون، وهم يكونون فيما بينهم شبه احتكار يعيش الإنتاج الزراعى فى ظله، وقد زادت هذه الصفة الاحتكارية فى الزراعية المصرية بسبب سوء توزيع الملكية فى مصر حتى وصلت إلى أقصى ما يمكن أن يتصوره الإنسان من الفظاعة، فتبين الإحصاءات الرسمية أن ٥ من ألف من الملاك يملكون ما يقرب من ٤٠٪ من الأراضى الزراعية. وهذا احتكار لا شك فيه يجعل المنافسة معدومة بين كبار الملاك من جهة وسائر الطبقات من جهة أخرى، بحيث لا تتمكن الطبقات الاجتماعية الأخرى من منافستها فى الإنتاج الزراعى.

أما الأساس الثانى للمشكلة الفلاحية، فهو ما أوضح صادق سعد أنه: «الريع العقارى» أى ذلك الجزء من الإيجار الذى يتسلمه مالك

الأرض نظير إيجاره الأرض كوسيلة إنتاج، وحدها دون أى آلات زراعية أو منشآت عليها. وقد حدد صادق سعد ثلاثة أنواع من الريع العقارى، أولها ما يطلق عليه اسم: «الريع العقارى المطلق»، وهو ريع الأرض الزراعية التى تتوافر فيها أسوأ الظروف. ويقول: إن هذا الريع المطلق إنما هو ناتج عن الملكية الفردية للأرض، لأنه إذا فرضنا أن الأراضى الزراعية ملك مجتمع أو الدولة، لكانت الأرض الزراعية التى تتوافر فيها أسوأ الظروف تعطى لزارعها بلا مقابل نقدى أو نوعى، ولكن حيث إن الأراضى الزراعية كلها ملك أفراد، ما عدا القليل منها، فيجبر هؤلاء الملاك المستأجرين على دفع إيجار الأرض حتى إذا توفرت أسوأ الظروف. أى أنهم يتقاضون ريعًا مطلقًا من المستأجرين بسبب تحكمهم فيهم لأنهم ملاك الأرض وليس لأى سبب آخر.

أما النوع الثانى من الريع العقارى، ويضاف عادة إلى «الريع العقارى المطلق»، فهو «الريع النسبى». وهو نوعان: الأول، «الريع النسبى للأرض الأقل خصوبة» (أى الريع الزائد للأرض الأكثر خصوبة بالنسبة لريع الأرض الأقل خصوبة). وقد شرح هذا الريع بقوله إنه إذا كانت هناك قطعتان من الأرض متساويتين فى كل شىء ولكن إحداهما تزيد على الأخرى فى الخصوبة، بحيث تنتج الأقل خصوبة – على سبيل المثال – ٥ قناطير من القطن وتنتج الأكثر خصوبة ٦ قناطير.

فإن مستأجر الثانية لا يأخذ الزيادة، وهى ثمن القنطار الزائد، وإنما يحصل عليه مالك الأرض! لأنه يجعل إيجار أرضه مرتفعًا عن إيجار الأرض الأولى بما يساوى فرق الخصوبة! وهذا الريع يضاف بطبيعة الحال إلى «الريع العقارى المطلق».

أمـا النوع من الثـانى من «الريع النـسبى»، فـهو الـنـاتج من زيـــادة الإيجـار التـى يـفـرضـهـا مـالك الأرض علـى المـسـتـأجـر فـى حـالـة مـا إذا اتضمنت الأرض منشآت أقامها المستأجر السابق، مثل إنشـاء الجسور وشق الترع وبناء القناطر، أثناء سريان عقد إيجاره نتيجة أموال وظفها أو جهد عضلى قام به. وهذه الـزيادة فى الإيجار، وهـى «الـريـع الـنـسـبـى الثـانى» تعادل فى أغلب الأحيان متوسط سعر الفائدة فى السوق، أى يعادل مثلاً الربح الناتج عن إيداع ذلك المبلغ المستغل فى الأرض - نقدًا كان أم عضـايا - فى مصـر من المـصـارف. وهـنـا يـلاحـظ أن المالك يستولى بهذه الطريقة على أرباح أموال الغير.

بقى الثالث من «الريع العقارى»، وهو ما يطلق عليه صادق سعد اسـم: «الريع الربوى». ويـتـمـثل فى الزيادة التى يفرضـهـا المـالك على إيجـار الأرض باسـتـغلال حـاجـة الفلاحـين إلى الأرض وتمـسكهم بها وتفضيلهم إياها بديلاً عن العمل كعمال زراعيين فى منطقة أخرى أو تحولهم إلى عمال صناعيين. فينتهز مالك الأرض هذه الحاجة لرفع الإيجـار مطمئنًا إلـى قبـول الفـلاحـين. وهـو هنا شـبـيـه بالمـرابى الذى يفرض رياه الفاحش معتمدًا على بؤس دائنيه، ولذلك سمى هذا النوع من الريع «ريعًا ربويًا».

بعد ذلك ينتقل صادق سعد إلى الأساس الثالث للمشكلة الفلاحية، ويتمثل فى غلاء المنتجات الزراعية. فيرى أن غلاء المنتجات الزراعية إنما هو نتيجة مباشرة لاحتكار الأرض. فبسبب إزالة المنافسة بين المنتجين الزراعيين، فإن أسعار المحاصيل الواردة من الخارج وأثر قانون العرض والطلب في تجارة تلك المحاصيل لا تتقيد إلا بقيود خفيفة أهمها أسعار المحاصيل الواردة من الخارج وأثر قانون العرض

والطلب فى تجارة تلك المحاصيل وأسعارها، ولذلك ارتفعت أسعار المنتجات ارتفاعًا هائلاً فى السنوات الأخيرة، مما يسبب أضرارًا جسيمة، «فهو يمس سواد الشعب مسًا مباشرًا، ويعرقل تقدم الصناعة المحلية ونهضتها عرقلة كبيرة، فالمعروف أن الصناعة تعتمد أساسيًا على ثلاثة عناصر ضرورية هى المواد الخام والرأسمال والأيدى العاملة». ومن هنا تتضح أهمية اتخاذ «التدابير الإجبارية لإنزال أسعار المنتجات الزراعية إلى مستوى معقول. ولعل صادق سعد يقصد إنهاء احتكار الأرض باعتباره سبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.

أما الأساس الرابع للمشكلة الفلاحية فهو «تأخر الإنتاج الزراعى. ويرى صادق سعد أن سبب هذا التأخر يرجع إلى ملاك الأراضى الكبار. فنظرًا لأنهم يستفيدون من اختلاف الخصوبة فى الحصول على الريع النسبى للأرض الأقل خصوبة، فإنهم يعارضون فى استصلاح الأراضى الأخرى، خوفًا من النتيجة المباشرة وهى انخفاض الريع النسبى، بل إنه من مصلحة مالك الأرض الخصبة ألا تستصلح الأراضى البور وأن تكون الأراضى القابلة للزراعة قليلة يتهافت عليها المستأجرون. ولما كانت تكاليف الإنتاج فى الأراضى القليلة الخصوبة تؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وهو أمر لا يتفق مع مصلحة صاحب المصنع والمستهلك، وتتأثر به جميع الطبقات ما عدا طبقة الملاك العقاريين، فهنا تتعارض مصالح الطرفين، وتكون المعاملة بين الملاك والجمهور مختلفة عن المعاملة التجارية، التى يمكن أن يقال أن البائع والمشترى يستفيدان سويًا منها، بل «تكون الخسارة كلها فى ناحية واحدة، بينما الريح كله فى الناحية الأخرى» - كما يقول الاقتصادى الشهير ريكاردو فى كتابه: «مبادئ الاقتصاد السياسى

والضرائب». وقد أيد هذا الاقتصادى الشهير مستر بوكانان حين قال هذا الأخير: «إن الريع نتيجة الأسعار المرتفعة (المنتجات الزراعية)، فما يربحه المالك عن طريقه إنما يربحه على حساب المجتمع بأسره، لا يستفيد إذن المجتمع استفادة مطلقة من وجود الريع، لأنه عبارة عن ربى طبقة معينة على حساب طبقة أخرى».

يضاف إلى ذلك أن «الريع النسبى الثانى» يؤدى إلى عرقلة تقدم أساليب الزراعة أيضًا، لأن المستأجر وهو يعلم أن تحسين أساليب زراعته لن يفيده إلا قليلاً، وإنما معظم الفائدة لمالك الأرض، يصبح قليل الميل إلى تحسين أساليب زراعته، خصوصًا وأن المالك يعمد فى هذه الأحوال إلى المطالبة بفسخ الإيجار حتى يستفيد من التحسين الذى تم فى شكل ارتفاع جديد فى إيجار الأرض. وهذا هو السبب فى أننا نجد فى الريف نزاعًا دائمًا بين الملاك والمستأجرين على مدة عقد الإيجار.

كان الأساس الخامس للمشكلة الفلاحية فى مصر، هو «ارتفاع سعر الأرض». وفى ذلك استدل صادق سعد بما أورده فؤاد سراج الدين فى إحدى خطبه فى هذا الشأن من أن التزايد المستمر فى السكان بنسبة ١٠٪ تقريبًا كل ١٠ سنوات، مع بقاء المساحة المزروعة ثابتة تقريبًا، قد أدى إلى «اختلاف فى العرض والطلب بالنسبة للأرض، فانخفضت أجور عمال الزراعة إلى مستوى ضئيل للغاية، كما ارتفعت قيم إيجارات الأراضى الزراعية ارتفاعًا باهظًا»، وارتفعت أثمان الأراضى فى مصر، فوصلت فى سنة ١٩٣٩ إلى ضعف ما كانت عليه فى أوائل القرن العشرين.

وقد تناول صادق سعد بعد ذلك عنصرًا آخر، أو أساسًا آخر للمشكلة الفلاحية، وهو العوامل التاريخية منذ عهد محمد على، فى شكل مقتضب، ليصل إلى أن توزيع الأراضى الزراعية على سكان القطر المختلفين كان قائمًا على أساس النظام الإقطاعى الذى كان يسود مصر إلى منتصف القرن التاسع عشر، والذى يتميز بوجود طبقة من الأسياد يملكون أراضى القطر فى شكل ممتلكات شبه مستقلة، وبأن الفلاحين لا يملكون الأرض بل ينتفعون بجزء من منتجاتها فقط. على أن صادق سعد لا يتعرض لتطورات الملكية الزراعية بعد عهد سعيد - وهو معذور فى ذلك، إذ لم تكن قد ظهرت بعد الدراسات الأكاديمية التى تعرضت لهذه التطورات بعد - وإنما هو يقفز فوق هذه التطورات إلى الظواهر التى ترتبت عليها، وهى «تخويل أصحاب الأراضى الكبار نفوذًا اقتصاديًا متزايدًا»، وعدم تمثيل الهيئات الإدارية التى تحكم أنحاء الريف المختلفة للفلاحين تمثيلاً مباشرًا صحيحًا، ووجود إدارة غالبية الجمعيات التعاونية فى أيدى كبار الملاك. وهذه الظواهر ظواهر حقيقية ودقيقة كما هو واضح.

كذلك فقد انتقل صادق سعد إلى تناول دور الاستعمار فى المشكلة الفلاحية، وهو ما يمثل أحد أبعادها أو أسسها، فتعرض لتدخل أموال الأجانب فى الاقتصاد المصرى منذ نهاية عهد محمد على عن طريق الاستثمار فى الرهون العقارية خاصة، ثم اتخاذ الاستعمار شكلاً رسميًا بالاحتلال، وارتباط مصر بانجلترا ارتباطًا اقتصاديًا وثيقًا بسبب زيادة إنتاج القطن لمصانع لانكشير، حتى أصبح سعر القطن يتحكم فى الأوضاع الريفية كلها، فهو الذى يحدد الإيجار كل سنة، وهو الذى يحدد

أجور الفلاحين ونصيبهم من الإنتاج. وقال صادق سعد إنه نظراً لأن الذين استفادوا من زراعة القطن من المصريين هم كبار الملاك، «فلذلك ارتبطت الطبقة العقارية بالسياسة الإنجليزية فى مصر».

وقد أخذ صادق سعد بعد ذلك فى التعرض لما أسماه «المميزات الاقتصادية الإقطاعية التى لم تزل موجودة فى الاقتصاد الزراعى، الا وهى تقسيم الأراضى عند استثمارها». باعتبارها أحد أسس المشكلة الفلاحية. فأوضح أن الأراضى الزراعية لا تتبع زراعتها نظاماً واحداً فى مساحات كبيرة، بل إن أصحاب الأراضى يجزئونها إلى أجزاء صغيرة، حتى ولو كان المالك يملك ما يزيد على ألف فدان،وذلك بسبب عدم امتلاك كبار الملاك من الاحتياطى السائل ما يمكنهم من استئجار العمال الزراعيين اللازمين لفلاحة أراضيهم كوحدة لا تتجزأ، حيث أن معظم ثروتهم فى الأرض. ويترتب على ذلك زيادة تكلفة الإنتاج زيادة كبيرة، لأنه إذا قسمت مساحة ١٠٠٠ فدان - على سبيل المثال – إلى ٢٠٠ قسم، فإن مجموع عدد الأيدى العاملة التى تعمل فى جميع هذه الأقسام المجزأة يزيد بكثير على هذا العدد لو استثمرت الأرض كوحدة لا تتجزأ، الأمر الذى يرفع تكلفة الإنتاج الزراعى تكلفة عظيمة ويمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

وأستشهد بما ذكره مريت بطرس غالى فى محاضرة له من أنه فى نيوزيلاندا تحتاج زراعة ألف فدان إلى ٦ عمال زراعيين فقط، بينما تحتاج هذه المساحة فى مصر إلى ٤٥٠ عاملاً زراعياً! وقد استدل صادق سعد من ذلك على أن طبقة كبار الملاك فى مصر، بسبب هذا الشكل للإنتاج الزراعى، لا فائدة منها للإنتاج الزراعى.

كذلك فقد تناول صادق سعد ما أطلق عليه «نتائج النظام الرأسمالى فى المشكلة الفلاحية»، (وهو النظام الذى يستخدم أجراء). وذكر أن الاستعمار كان السبب الأكبر فى إيجاده فى الزراعة المصرية، نظراً لأن زراعة القطن استوجبت إيجاد عمال زراعيين. وما لبث هذا النظام أن أخذ ينتشر وينهض نهضته الخاصة بمصر، إلى أن أصبح يحكم الإنتاج الزراعى فى كثير من نواحيه، واستشهد ببعض الإحصائيات ليبين تطور الطبقة الفلاحية من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٧ ونتائج النظام الرأسمالى فى المشكلة الفلاحية. فأوضح أن ٤٤٠ ألف فلاح قد فقدوا أرضهم فى هذه الفترة الزمنية، كما أن عدد المستأجرين قد قل فى نفس الفترة بـ ٧ر١١٪، كما أن ٤٧٦ ألف فلاح قد تركوا الزراعة وهاجروا إلى المدن بسبب الاستغلال. وقال إن الفلاحين يفقدون شيئاً فشيئاً صلتهم بأرضهم، وتسبب الرأسمالية زيادة كبيرة فى عدد العمال الزراعيين الذين يهيمون على وجوههم طلباً للقوت.

ثم قال صادق سعد إنه «لا يوجد فى الطبقة الفلاحية الصغيرة إلا عدد قليل من الأفراد يستطيعون الإفلات من الخراب النهائى. ولذلك يضطر الفلاح الصغير إلى تأجير ساعديه لكبار الملاك وتصبح أرضه الخاصة منبعاً ثانوياً لإعاشته. بل يحدث فى كثير من الأحيان أن يعتمد كلياً على اشتغاله كعامل زراعى أو كمستأجر، ويتحول إذن الفلاح الصغير شيئاً فشيئاً إلى عامل زراعى أو صناعى.

وقد خلص صادق سعد من هذا العرض القيم لأبعاد المشكلة الفلاحية إلى الحكم التالى:

١ - إن أحوال الريف الحاضرة تعرقل تقدم مصر الاقتصادى والاجتماعى من ناحيتين: الخاصة، والعامة. أما من الناحية الخاصة، فهى تتلخص فى أن ظروف الزراعة وعلاقات طبقة الفلاحين بالطبقة العقارية، تبقى تلك الطبقة فى حالة بؤس مستمر، لا يمكن إنقاذها منها إلا بحل تلك العلاقات. أما من الناحية العامة، فهى تؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، أى تمنع الاقتصاد الزراعى من أداء وظيفته الأساسية، وهى تغذية عامة الشعب غذاء وفيراً رخصياً».

٢ - «إن عيوب المجتمع الريفى لا تنحصر فى عرقلة الاقتصاد الزراعى والحياة الاقتصادية المصرية العامة، وإنما تجعل العناصر الرجعية تعتمد على نفوذها فى الريف للقيام بما تريده من أعمال سياسية. وإنا لنشهد كيف تعارض هذه العناصر أشد المعارضة جميع الأعمال والإصلاحات، سواء أتت من الحكومة أم من هيئات أخرى.

وليس بخاف أن تلك العناصر ليست مشتتة متناثرة لا صلة بين العنصر منها والآخر، فيمكن الاستهانة بها، بل أنها تقف وحدة لا تتجزأ ضد كل معالجة تقدمية نريد بها حل إحدى مشاكلنا حلاً سليمًا. فهى تقول مثلاً أن الضرائب التصاعدية ستؤدى إلى انخفاض إيجار الأراضى، وهذا ليس من المرغوب فيه - تأمل! ثم تقف هذه الكتلة الرجعية حائلة دون تطبيق نظام النقابات على العمال الزراعيين. يحاول الرجعيون أن يلبسوا حملاتهم ثوب «الوطنية» السامية الصميمة، و«الحرية» الشخصية، ولكن هذه الألوان الخلابة لا تلبث أن تزول. قالوا إن انتشار التعليم يضر بإنتاجنا الزراعى، وأنه يحول فلاحينا وأبناءهم إلى مشردين يأبون الفلاحة. والذى نراه أن مناصرى التقدم الاقتصادى فى مصر يعترفون بأن النهضة الصناعية لا يمكن

أن تحدث إلا إذا اعتمدت على شعب متعلم. ولكن الطبقات العقارية لا تحتاج إلى توافر هذه الشروط عند الفلاحين، إذ أنها تحتاج إلى دواب فقط».

وبعد هذا الحكم، انطلق صادق سعد إلى مناقشة ما يمكن أن تقوم به «حكومة ديموقراطية فى الظروف الحاضرة» من إصلاح أحوال الفلاحين إصلاحًا حقيقيًا. فأشار إلى أن هناك نقطتين يمكن استخلاصهما مما عرضه من تحليل «يمكن اعتبارهما أساس المشكلة». الأولى، هى وجود طبقة عقارية تحتكر الأرض الزراعية والإنتاج الزراعى دون تتدخل الحكومة وتنظم الملكية الزراعية والإنتاج. والثانية، وجود طبقة كبيرة من الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين الذين لا يستطيعون أن يعيشوا مستقلين عن نفوذ الطبقة العقارية الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. وقال إن أسباب سوء حالة هذه الطبقة الفلاحية تدور حول نقاط ثلاث وهى:

١ - عدم توازن الملكية الزراعية.

٢ - ضعف الإنتاج وتسلط الاحتكار عليه.

٣ - ضعف تنظيم الفلاحين اقتصاديًا وسياسيًا.

ومن ثم فإن الإصلاح يجب أن يقوم على الآتى:

١ - تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ما يزيد على ٥٠ فدانا على الفلاحين الفقراء.

٢ - تشجيع زيادة الإنتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية.

٣ - حماية الطبقة الفلاحية بإصدار التشريع الفلاحى الذى لابد منه.

وفى معالجته للجزء الأول من الإصلاح، أوضح صادق سعد أن صدور قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فدانًا من الأرض الزراعية فى المستقبل، سوف تكون مساحات كبيرة توزع بالتساوى على ما يقرب من مليونين من الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين الذين لم يذوقوا شيئًا من العدالة الاجتماعية التى لم يعرفوها منذ قرون طوال. وقال: إن البعض سوف يعترضون على ذلك ويتهمون صاحب هذه الدعوة بالترويج «لآراء خطرة على النظام الاجتماعى»! ولكن «نرد عليهم مقدمًا بأن الاقتصاديين الرسميين فى بريطانيا العظمى قد ذهبوا إلى أبعد من اقتراحنا هذا بكثير، إذ أنهم أكدوا ضرورة إلغاء الملكية الزراعية إلغاء كاملاً. فقد تبين فى مؤتمر اقتصادى انعقد فى مدينة «كمبردج» سنة ١٩٤٢، تيار قوى نحو نزع الملكية العقارية الفردية واستيلاء الدولة عليها. وقد عبر سير دانيال هور، رئيس المجلس الاقتصادى الاستشارى البريطانى، عن هذه الآراء إذ قال إن تطبيقها سيمكن الدولة من وضع حد نهائى لفوضى الإنتاج الزراعى، وأنه «يجب جعل الدولة وحدها مالكة للأرض - رغم الموقف العدائى الذى يقفه أصحاب الأراضى إزاء هذه الفكرة - لأن ملكية الأرض عبارة عن احتكار يضر بمصلحة المجتمع أجمع».

كما أوضح صادق سعد أن فكرة تحديد الملكية الزراعية «ليست بجديدة فى التيارات الإصلاحية العالمية نفسها، فقد قامت بهذا الإصلاح نفسه دول أوروبا الوسطى والبلقان ولا سيما بعد الحرب

العالمية الأولى، ثم رأينا أخيرًا أن لجنة تحرير الوطن البولاندية قد وضعتها موضع التنفيذ».

ثم تحدث عن مسألة التعويضات التى تدفع لكبار الملاك عن الأملاك التى تنتزع منهم فوق ٥٠ فدانًا، وأبدى اعتراضه صراحة على دفع أى تعويضات، معتبرًا أن «مساحة ٥٠ فدانًا من الأرض الزراعية تنتج ما يزيد على ١٠٠٠ جنيه سنويًا من الأرباح الصافية، كافٍ جدًا لتسديد حاجات عائلة عادية فى الظروف الحاضرة»، وأن الفلاحين الصغار الفقراء أحق بالأرض التى يستغلونها بأيديهم، وأحق أيضًا بأى مبلغ من المال قد يوجد فى احتياطى خزانة الدولة.

وقد أبدى صادق سعد اهتمامًا كبيرًا بربط فكرة تحديد الملكية وإعادة توزيعها بفكرة اتحاد الفلاحين فى جمعيات تعاونية أو مزارع تعاونية، وذلك حتى لا يؤدى توزيع الملكية على الفلاحين الفقراء إلى القضاء على الإنتاج الكبير مما يضر بالإنتاج الزراعى نفسه ويزيد نفقاته. فقد بين الآثار الضارة للملكيات الزراعية الصغيرة القائمة فى ذلك الحين، ومن زيادة التكاليف العامة. وزيادة فى اضطراب الأمن العام بسبب المنازعات على الحدود، وإعاقة تحسين الأراضى واستعمال الآلات الحديثة، هذا فضلاً عن الفوضى فى نظام الرى ونظام الصرف. وقرر أن «فكرة إعادة توزيع الملكية العقارية دون تشجيع الفلاحين على الاتحاد فى الإنتاج فى جمعيات تعاونية إنتاجية، فكرة ناقصة تخفى فى كثير من الأحيان اتجاهًا رجعيًا عند أصحابها، فهؤلاء يريدون بهذه الطريقة إرجاع الزراعة المصرية، والفلاحين المصريين، إلى عهد القرون الوسطى، وربط الفلاحين بالأرض ربطًا شديدًا ليحسنوا استغلالهم فيما بعد».

ثم تناول صادق سعد بعد ذلك النقطة الثالثة من الإصلاح المقترح، وهى حماية الطبقة الفلاحية بالتشريع الفلاحى. فذكر أنه لابد من إصدار عدة قوانين تفتقر إليها الطبقة الفلاحية تحدد حقوق وواجبات المزراعين إزاء الدولة والأشخاص تحديدًا دقيقًا تستطيع الاعتماد عليه فى تنظيم الإنتاج الزراعى. وتساءل: **لماذا لم تطبق على الطبقة الفلاحية تلك السلسلة من القوانين التى صدرت بشأن الطبقة العاملة، والتى لم يرد المشرع - بلا سبب يرضى المنطق - تطبيقها على الفلاحين أيضًا، فمنها:**

١ - قانون تشغيل الأحداث والنساء فى الزراعة.

٢ - الاعتراف بالنقابات الفلاحية.

٣ - قانون عقد العمل الفردى.

٤ - قانون عقد العمل الجماعى.

٥ - قانون تحديد أجور العمال الزراعيين منعًا من استغلال هذه الطبقة الفقيرة البائسة.

وقال إنه من الضرورى إصدار سلسلة أخرى خاصة بالفلاحين، هى قوانين التأمين الزراعى لوقاية الفلاحين ومنتجاتهم، «فالتأمين على حياة الحيوانات الزراعية يكاد يكون عامًا فى جميع البلاد، وقد وسعت البلاد المتقدمة مجال التأمين الزراعى إلى خطر الجفاف، والصقيع، والفيضان، والأمطار المستمرة فى فترات حرجة، والعواصف، وأمراض النباتات والطفيليات الخاصة بها». واستطرد قائلاً: «إن هذه القوانين، إن أصدرت فى مصر أيضًا وحمت الفلاح المصرى، دفعته دفعًا

حقيقيًا إلى الأمام، وأفسحت المجال أمامه فى سبيل السعادة والرقى».

وقد انتهى صادق سعد من عرضه المهم للمشكلة الفلاحية إلى وضعها فى إطارها الصحيح من النهضة العامة. فذكر أنه على الرغم من أن إصلاح حال ١٢ مليونًا من الفلاحين سيزيل مرة واحدة أسباب الأمراض الاجتماعية التى تصيب مجتمعنا الآن، كما أن إعطاء الفلاحين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية سيدخل فى حياتنا الاجتماعية عنصرًا ديموقراطيًا بالغ الأهمية يضمن لمصر الاستمرار فى الرقى وثبات حياتنا السياسية وسحق الرجعية» - إلا فإننا لا نرغب فى إعطاء المشكلة الفلاحية أهمية أكثر مما تستحق، ولا نريد أن تكون معالجتها هى الوحيدة الجديرة بالاعتناء. فالريف جزء لا يتجزأ من القطر وكله، وسكانه الأغنياء والفقراء مرتبطون ارتباطًا وثيقًا بباقى المجتمع المصرى. فكما لا يمكن إغفال تأثير النهضة الفلاحية على النهضة العامة، كذلك لا يمكن إغفال تأثير النهضة العامة على النهضة الفلاحية نفسها. ولا يخفى على أحد أن تقدم الصناعة ورقيها، ثم النهضة العمالية نفسها، هو أهم عنصر هذه النهضة العامة».

الإخوان المسلمون فى الميزان:

ألفه عبد الرحمن الناصر تحت اسم مستعار هو: «محمد حسن أحمد». وقد صدر عام ١٩٤٦. وهو وثيقة اتهام للاخوان المسلمين يسعى فيها المؤلف لدمغهم بالفاشية. وكانت خطته فى ذلك تحديد

سمات الفاشية وأساليبها، ثم محاولة تطبيقها عليهم من واقع سلوكهم ونصوصهم.

وقد بدأ كتابه باستعراض الآراء المختلفة فى جماعة الإخوان المسلمين، فذكر أن «البعض يعتقد أنها هيئة دينية تعمل على نشر الدين الإسلامى وتبعث فضائله بين الناس. والبعض يعتقد أنها حزب سياسى متستر وراء الدين، له أهدافه وبرامجه. والبعض يعتقد أنها هيئة فاشية تعمل لصالح الاستعمار وأذناب الاستعمار فى مصر والشرق العربى. فماذا تكون هذه الجماعة، وما حقيقتها، وماذا تخفى وراءها»؟

لقد أجاب عن هذا السؤال بالقول بأنه قبل الحكم على الجماعة بأنها «فاشية» أو «غير فاشية» يجب معرفة ما هى «الفاشية»؟ وقد عرف الفاشية بمظاهرها التى رأى أنها تتلخص فى الآتى:

أولا: يستغل الفاشيون فترة الأزمات والانحلال الاقتصادى فى الصناعة والزراعة وانتشار البطالة والفوضى، لخداع الجماهير عن السبب الحقيقى لهذه الأزمات: إما بإلقاء العبء على اليهود، أو على سبب تافه من الأسباب.

ثانيًا: تستغل الفاشية فى خداعها نقط ضعف: فإما تشتغل النعرة الوطنية المتطرفة، أو تستغل الدين. والمثال على الحالة الأولى فى ألمانيا، وفى الحالة الثانية فى اليابان وأسبانيا وإيطاليا.

ثالثًا: تستغل الفاضية الناحية الروحية، فتحاول أن تفهم الشعب أن المادة لا قيمة لها، وأن الروح والعاطفة هى الأساس، حتى لا يوجه الشعب اهتمامه إلى حقوقه المادية.

رابـــعًا: تغرر الفاشية بالشعوب بنشر المذاهب والآراء عن القوة والعظمة والمجد، وأن الحياة والطبيعة لا تحترم سوى القوى.

خـامـسًا: الزعامة. تعتمد الفاشية على رفع زعيمها إلى مصاف الروحانيين المتصلين بالسماء من قبل العناية الإلهية وأنه لا يخطئ مطلقًا.

ســـادسًا: تبنى الفاشية دعايتها على نظرية «العنصرية»، أى تفوق جنس على آخر.

سـابعًا: الاستعمار. تبنى الفاشية سياستها على الاستعداد للحروب واستعباد الشعوب، ليربح من وراء ذلك ملوك الصناعة وكبار ملاك الأراضى.

ثـامنًا: تحظى الفاشية بتأييد أصحاب المصانع وأصحاب الملكيات الكبيرة، لأنهم يعرفون أن الفاشية هى سلاحهم الأخير للضغط على حقوق الشعب وحرياته ومنعه من ممارسة هذه الحقوق.

تـاســـعًا: تتبع الفاشية أساليب دكتاتورية إرهابية، فتحل البرلمان وتلغى الأحزاب إلا حزبها، وتغلق نقابات العمال، وتدعم الدولة بجهاز قمع ورقابة وطابور خامس.

بعد هذا العرض لخصائص الفاشية أخذ عبدالرحمن الناصر فى محاولة تطبيقها على الإخوان المسلمين. فتناول فى البداية المظهر الأول، وهو استغلال الفاشية لأوقات الأزمات والضجر والملل واليأس والحيرة لدى الشعب، ورأى أن هذا المظهر ينطبق على الجماعة قائلاً:

«فعلاً، تجد أن جماعة الإخوان المسلمين قد تكونت فى بدء الأزمة

العالمية التى ظهرت مبكرة فى مصر عام ١٩٢٨، تلك الأزمة التى عانى الشعب المصرى منها ما عانى من فقر وبطالة، وقامت المظاهرات وكثرت الاضرابات فى جميع أنحاء البلاد، فلجأ الاستعمار إلى حكومة اليد الحديدية وحكومة صدقى الإرهابية عام ١٩٣٠. فى هذه الفترة تكونت الجمعيات الفاشية، ومنها جمعية الإخوان المسلمين، التى ازدهرت عام ١٩٣٥، أيام اضطراب الأحوال نتيجة الحركة الوطنية يومئذ، وازدهرت مرة أخرى عام ١٩٤٥ إبان تبلبل الخواطر، لتظهر أمام الشعب أنها منقذته من حيرته، وأنها الوحيدة التى تملك الحل الصحيح». واستدل بكلمة للمرشد العام الشيخ حسن البنا فى المؤتمر العام عام ١٩٤٥ يقول فيها: «كل ذلك يا أخى جعلنى أشعر شعورًا قد ارتقى إلى مرتبة الاعتقاد أننا لم يعد لنا الخيار، وأن من واجبنا أن نقود النفوس الحائرة، ونرشد هذه المشاعر الثائرة»!

ثم تناول عبدالرحمن الناصر المظهر الثانى للفاشية، وهو استغلال نقاط الضعف فى الشعوب، مثل القومية أو الدين، ورأى أن هذا المظهر أيضًا ينطبق على الإخوان المسلمين قائلاً:

«فعلاً بدأت الجماعة كجماعة دينية غرضها» تحقيق المقاصد والأغراض التى جاء بها الدين الحنيف، وشرح دعوة القرآن الكريم وفهم الإسلام فهمًا صحيحًا». ولكن أحقيقة كان غرض الجمعية دينيًا فقط؟ كلا، فالجماعة هى هيئة سياسية تتستر وراء الدين، بل تستغله لجذب الجماهير حولها باسم الدين. وقد صرح مرشدهم العام بأنها «حزب سياسى نظيف يجمع الكلمة، ويبرأ من الغرض، ويحدد الغاية، ويحسن القيادة والتوجيه». وقد نادوا بالإسلام كنظام حكم، دون أن يوضحوا للشعب تفسيراتهم لأحكام الدين: «هل وضعوا برنامجًا

مفصلاً مثلاً للمشكلة الزراعية؟ هل طالبوا بتحديد الملكية وتوزيعها على الفلاحين؟ هل طالبوا بتحديد حد أجر أدنى للعمال، وعمل مشاريع تكفل للعامل حياة سعيدة وأمنًا فى عمله؟ هل طالبوا بتأمين العمال ضد الحوادث والعجز؟ هل وقفوا ضد الحكومات التى تضطهد النقابات وتطرد العمال؟ هل طالبوا بفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الشركات والمصانع والأراضى لإنشاء شبكة من المدارس والمستشفيات لتحسين الصحة ونشر التعليم؟ هل طالبوا بمجانية التعليم بالمدارس؟ هل طالبوا بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم؟ إنهم لا يهتمون إلا بالناحية الروحية، فيحاولون أن يبعدوا الشعب عن مطالبه الحقيقية.. لماذا لا يعلنونها ثورة «باسم الدين» على كبار الملاك وأصحاب الشركات الكبيرة؟».

ثم يسخر عبدالرحمن الناصر من الحل الذى يطرحه الإخوان لمشاكل الشعب، ويورد نصًا فى المذكرة التى رفعها الشيخ البنا إلى الملك عام ١٩٤١ يقول فيه:

يرجو الإخوان المسلمون أن تأمروا جلالتكم بأن تعنى الحكومة المصرية عناية جدية بإيجاد علاج سريع لفوضى الحياة الاجتماعية التى وصلت إلى حد من الاختلال والفساد ينذر بأخطر العواقب، فتصدر التشريعات الحازمة التى توجب على كبار رجال الدولة والوزراء وحكام الأقاليم أن يؤدوا الصلوات فى أوقاتها، وأن يكونوا قدوة صالحة لغيرهم فى احترام الدين».

ويعلق عبدالرحمن الناصر على هذه الفقرة قائلاً: «كنت أظنه - إن كان مخلصًا فى دعوته - أن يطالب بإصدار التشريعات الخاصة برفع

مستوى المعيشة، وتحسين حالة الشعب، وزيادة الأجور، وتوزيع الملكيات.. إلخ من الإصلاحات التى تمس مصالح الشعب فى الصميم... أن إصلاح الحكام وتقويمهم لن يأتى بأمرهم بالصلاة والصوم والزكاة، وإنما يأتى بإشراك الشعب نفسه فى الحكم، هنا، فقط سيرغم هؤلاء الحكام إرغامًا تحت تأثير الضغط الشعبى أن يعملوا لصالح الجماهير».

ثم تناول الكاتب المظهر الثالث للفاشية، المتعلق - كما ذكر - بالزعامة. فاستدل بقانون الإخوان قائلاً: «إننا إذا نظرنا إليه وجدناه قانونًا دكتاتوريًا يضع كل الأمور تحت إمرة الزعيم، ويأمرون أعضاءهم بطاعته الطاعة العمياء والثقة التامة به» فقد جاء فى أحد رسائل الإخوان بعنوان: «من تطورات الفكرة الإسلامية وأهدافها» أن شعارها دائمًا: «أمر وطاعة، من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج»! وجاء تحت عنوان «التنفيذ»: ولا يكفل النجاح فى هذا الطور إلا «كما الطاعة كذلك» ص ٩. وفى البند الثالث: «هل هو (الأخ) مستعد لاعتبار الأوامر التى تصدر إليه من القيادة، فى غير معصية طبعًا، «لا مجال فيها للجدل ولا للتردد ولا للانتقاض ولا للتحوير؟ مع إبداء النصيحة والتنبيه إلى الصواب»؟ وفى البند الرابع: «هل هو مستعد لأن «يفرض فى نفسه الخطأ وفى القيادة الصواب، إذا تعارض ما أمر به مع ما يعلم فى المسائل الاجتهادية التى لم يرد فيها نص شرعى»؟ ثم إن العضو لا يمكن أن يرقى إلا إذا أثبت أنه يطيع طاعة عمياء.

ثم قال عبدالرحمن الناصر أن «هذا يذكرنا بهتلر»، «ألا تعرف أيها القارئ أن بعض الإخوان ينادون مرشدهم بـ «مولانا»؟ وأن الأستاذ السكرى وغيره من قادة الإخوان حين يخطبون الجماهير فى حضرة

مرشدهم يقولون: يا زعيمنا ويا منقذ الشعب.. إلخ، كما كان يقول جوبلز لزعيمهم المقدس هتلر؟». «إذن باسم هذه الزعامة، فليخطئ المرشد العام، وليتخبط ما شاء أن يتخبط، وأن يعبث بالقضية الوطنية كما أراد، فلا يجرؤ أحد من حزبه أن يناقشه الحساب أو يرشده الصواب. إنما عليهم جميعًا الطاعة، والطاعة العمياء».

ثم علق عبدالرحمن الناصر على ذلك بقوله: «أليس هذا كفرانا تأباه قواعد الدين؟ أليس هذا تقديسا ما بعده تقديس؟ أهناك شخص لا يمكن أن يخطئ؟ ألم تر هتلر كيف كان سبب قتل الملايين، وكيف هبط بشعبه إلى الحضيض، وذلك لأن أسلوبه فى الحكم كان أسلوبًا فاشيًا قائمًا على عبادة الأشخاص والإيمان بزعيم، والثقة بأن هذا الزعيم لا يخطئ، وأنه لا يجب مناقشته الحساب؟». ثم قال:

«إن قضيتنا الوطنية قضية شائكة، والأمور فى مصر معقدة، وعلاقتنا بالاستعمار فى أزمة. وهذه كلها تحتاج إلى إشراف شعبى واسع النطاق، والرجوع دائمًا إلى الجماهير، حتى تحسن مناقشة زعمائها الحساب، لا إلى قتل ملكة التفكير فى الملايين باسم الإيمان بزعيم. فالزعماء مهما خلصت نياتهم يجب أن يكون مردهم إلى الشعب، ويجب أن يكون الشعب رقيبًا عليهم يحاسبهم على أخطائهم، ويقوم إعوجاجهم، حتى إذا عجزوا أو انحرفوا سحب منهم ثقته. فمن العبث بعد أن تبين للعالم أجمع خطر الفاشية وخطر الخضوع لزعيم، وخطورة التسليم المطلق له، أن ترجع مصر إلى الوراء، فيخرج إلينا هتلر صغير فى شخص المرشد الكبير».

ثم تناول الكاتب المظهر الرابع للفاشية، الذى ذكر أنه «نشر الحقد والكراهية»، عن طريق المناداة بأن البقاء للأصلح، واضطهاد الأقليات

كاليهود فى ألمانيا، وذكر أن جماعة الإخوان ينطبق عليها هذا المظهر، لأنها عندما تضع البرنامج أو تطلب إصلاحًا أو غيره، تطلبه دائمًا «للمسلمين»، كأن مصر لا يوجد بها أقباط! أما عن الأقلية اليهودية، فحدث عنها ولا حرج، فتارة يدعوها الشيخ حسن البنا «بالأقلية اليهودية البغيضة»، وتارة يرمونها بالنهم والجشع.. إلخ من الشتائم التى تفرق بين صفوف الأمة وتجعل هذه الأقليات ترتمى فى أحضان المستعمر. ولا تقتصر هذه التفرقة بين صفوف مصر وحدها، بل تتعداها إلى الشرق العربى بأجمعه، فهم يتحيزون للمسلمين، بل يتبعون نفس أسلوب هتلر والفاشية عامة فى الدفاع عن حقوق الأقليات المسلمة فى البلاد المختلفة، وقد جاء فى القانون بعد أن عدلوه «استنقاذ الأقليات الإسلامية فى كل مكان ومساعدتها «على الوصول إلى حقها».

ثم علق عبدالرحمن الناصر قائلاً «إن نغمة الأقليات ليست جديدة علينا، فقد احتل هتلر تشيكوسلوفاكيا والسوفييت والنمسا وبولندا وغيرها من بلدان أوروبا بحجة أن بها أقليات ألمانية، أن نغمة الأقليات يقصد بها توجيه أنظار الشعب إلى مسائل ثانوية تلهيه عن الكفاح ضد العدو الرئيسى ألا وهو الاستعمار البريطانى. أن القضية اليوم هى قضية التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار، من مسلمين أو أقباط أو يهود، والقضية اليوم هى توجيه كلمة الشعب جميعًا عمالاً وطلبة وفلاحين ومثقفين، يهودًا كانوا أم مسيحيين أم مسلمين، وتوجيه حقدهم وغضبهم نحو أصل الداء، نحو الاستعمار والاستغلال.

ثم تناول الكاتب المظهر الخامس من الفاشية وهو «العنصرية». وذكر أنه يقصد بالعنصرية تقسيم شعوب العالم إلى أجناس راقية

وأجناس حقيرة، وأن الأجناس الراقية يجب أن تسود الأجناس الحقيرة. ثم أخذ فى تطبيق هذا المظهر على الإخوان، فاستدل بمذكرة حسن البنا إلى الملك سنة ١٩٤١، التى ذكر فيها أن دعوة الإخوان «تعمل على أن تستعيد مصر عظمتها الخالدة بين أمم العالم وتنير وجه الأرض من جديد بما ورثت من أمجاد الحضارة»، وما جاء فى «دعوتنا»: نحن نعلم أن لكل شعب معرفته وقسطه من الفضيلة والخلق، ونعلم أن الشعوب فى هذا تتفاوت وتتفاضل». وكذلك تحت عنوان: «الإسلام والعزة القومية»: «تحتاج الأمم الناهضة إلى اعتزاز بقوميتها كأمة فاضلة مجيدة لها مزاياها وتاريخها. وقد عملت الأمم الحديثة على ترسيخ هذا المعنى فى نفوس شبابها ورجالها وأبنائها جميعًا، ومن هنا سمعنا: «ألمانيا فوق الجميع»، و«إيطاليا فوق الجميع». و«سودى بريطانيا واحكمى». وعلق الكاتب على ذلك بقوله: «هذه دعوة فاشية ونغمة بالية قد جرت على الشعوب الويلات والأهوال. أنها تحول الأنظار إلى مجد موهوم، وإلى ألفاظ براقة، وإلى آمال جوفاء، بدلاً من أن توجهها نحو العدو الأول ألا وهو الاستعمار».

ثم تناول الكاتب المظهر السادس للفاشية وهو الاستعمار، وحاول أن يطبقه على الإخوان، فذكر أنهم يفرقون بين استعمار واستعمار، فيقولون إن الاستعمار الإسلامى إنما هو استعمار محبوب لدى الشعوب، واستشهد بما ورد فى «دعوتنا» تحت عنوان: «وطنية الفتح» «وإن كانوا يريدون بالوطنية فتح البلاد وسيادة الأرض، فقد فرض ذلك الإسلام، ووجه الفاتحين إلى أفضل استعمار وأبرك فتح». وجاء فى نشره «إلى أى شىء ندعو الناس، «ومعنى هذا أن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة

والسيادة على الدنيا». وجاء تحت عنوان: «استعمار الأستاذية والإصلاح»: «حجتهم واضحة (أى حجة العرب) على أطراف ألسنتهم، يدعون الناس إلى أحد ثلاثة: الإسلام أو الجزية أو القتال».

وجاء فى خطاب المرشد العام فى طلبه الإخوان: «وقرر الإسلام سيادة الأمة الاسلامية وأستاذيتها».

ثم علق عبدالرحمن الناصر على ذلك قائلاً: «يجب ألا ننسى أن هتلر حين غزا معظم البلاد الأوروبية، نادى بأن الاستعمار النازى هو استعمار من نوع جديد لخلق «نظام جديد فى أوروبا». ولكن هذه النغمة مضحكة حقًا، ولكنها مؤسفة مبكية، إذ هى تتشبه بهتلر، ولكن تشبه قزم استعمارى بعملاق استعمارى». أرأيت كيف أن هذا النداء: نداء الوحدة الإسلامية إنما ظاهره وباطنه العذاب، إنما ظاهره الغيرة على الكرامة العربية، وباطنه تثبيت أقدام الاستعمار فى تلك البلاد»؟

ثم تناول عبدالرحمن الناصر المظهر السابع للفاشية، وهو تأييد كبار الملاك وأصحاب الشركات لها. وقد ذكر أن هذا المظهر ينطبق أيضًا على الإخوان المسلمين. فهى تؤيد هؤلاء لأنها تعتبر أن صاحب الشركة مادام مسلمًا يجب على الإخوان تأييده ومساعدته. فشركة السكر مادام صاحبها أحمد باشا عبود المسلم، أو شركة السيارات لصاحبها الحاج محمد سالم، المسلم والحاج، تناول تأييد الإخوان وتشجيعها، مما كان هؤلاء يستغلون العمال. وهى من ناحية أخرى تحظى بتأييد هؤلاء: «فإننا نجد أن على ماهر باشا وصالح حرب باشا وغيرهم، بل إن آل الشريعى وآل عبد الرازق وغيرهم الممثلين لكبار الملاك، بل إن صدقى باشا والحاج محمد سالم الممثلين لكبار

أصحاب الشركات، يؤيدون هذه الجمعية ويساعدونها. فتسمع أن الحاج محمد سالم معجب بها، بل هو عضو بها ويساعدها بأمواله. كما يساعدها صدقى باشا، رئيس اتحاد الصناعات المصرى، بالأموال، ويمنحها ٢٠ ألف طنٍ من الورق لإصدار جريدة لهم فى الوقت الذى يمنع الورق عن كثيرين من أصحاب المجلات والجرائد الأخرى.. ولكن لماذا يؤيد هؤلاء السادة من كبار الملاك وأصحاب الشركات جماعة الإخوان المسلمين؟ أحبا فى سواد أعينهم، أم هناك سبب آخر؟ من تحليلنا للفاشية بينا أن الفاشية هى السلاح الأخير فى يد هؤلاء السادة يلوحون به إذا ما دقت ساعة الخطر وقام الشعب يطالب بحقوقه. التأييد على نطاق واسع، حتى كبار الملاك المسيحيين مثل مريت غالى وغيره لا يتأخرون عن الإخوان المسلمين. ولا تعجب فقد كان بعض كبار الملاك اليهود يؤيدون هتلر ليضمن لهم أن يكمم أفواه العمال والفلاحين».

ثم تناول عبدالرحمن الناصر المظهر الثامن للفاشية، وهو موقفها من البرلمان والدستور. فاستدل بآراء الإخوان على أن هذا الشرط ينطبق عليهم قائلاً: أنهم ينادون بإلغاء الأحزاب كما جاء فى خطب المرشد العام والقرارات التى يتخذونها فى المركز العام. ويعللون عزمهم هذا بأن الأحزاب الموجودة، وبمعنى آخر النظام الديموقراطى الموجود. لم يؤد للبلاد أى خدمة. فبدلاً من إصلاح أداة الحكم بإشراك الشعب فيها، وبدلاً من توسيع الحريات وتحقيق أهداف الشعب، نجدهم يتخذون من يأس الشعب من الأحزاب الموجودة فرصة ليطالبوا بإلغائها، حتى يترك حزبهم يسعى وحده إلى الحكم ويسعى الحكم إليه كما قال مرشدهم، بل الأدهى أن يستشهد الشيخ

البنا بالبلاد الفاشية نفسها، فيقول فى أحد نشراته: «وهذه رومانيا قد ألغت الأحـزاب ووضـعت على رأس حكومـتـهـا بطريركًا من رجـال الكنيسة. ولا أقول أين الأحزاب فى إيطاليا وألمانيا، فذلك أمر مفروغ منه»! - أى بمـعنى آخـر أنهم يريدون إلغـاء البـرلمـان وإلغـاء النظام الديموقراطى، وبينما نبذت معظم بلدان العالم الحكم الفاشى، وبينما تقرر جميع المواثيق الدولية احترام الحياة الديمقـراطية والأسلوب النيـابى فى الحكم، إذا بنا نرى هيئـة مـصرية تريد أن ترجع بنا إلى نظام فاشى دكتاتورى. وأنك إذا ما اطلعت على قانونهم وعرفت شروط عضويتهم وترقياتهم والعمل داخل الجماعة، فاقتنعت دون أى جدال بأن قانونهم هو قانون فاشى بحت، تنعدم فيه الديموقراطية، ويتركز فيه السلطان التام فى يد شخص واحد هـو الشيخ حسن البنا ومعاونيه متى شاء، يختارهم وممن يستطيع إبدالهم بغيرهم وإسقاط عضويتهم متى شاء، وإن لمكتب الإرشاد العام الذى يعينه البنا التصرف المطلق والإشراف التام على كافة شعب الهيئة وكافة أقسامها، حتى الانتخاب داخل الشعب لا يغير من الأمر شيئًا، لأن الأمر بيد المكتب العام.

بعد ذلك تناول عبدالرحمن الناصر العلاقة بين الفاشية والاستعمار فى المستعمرات، فذكر أن الفاشية فى المستعمرات تعد خادمة المستعمر وعونًا له ضد الشعب، لأنها تقوم بدور المحطم للحركات الاستقلالية الوطنية التى يقوم بها الشعب لطرد المستعمر ونيل استقلاله وحريته. وقال إن الفاشية تخدم الاستعمار بطرق كثيرة، فهى تفرق صفوف الأمة حتى لا تجمع كلمتها فى كلمة واحدة هى طرد المستعمر، كما أنها تحاول دائمًا تحويل أنظار الشعب إلى أشياء أخرى

حتى ينسى ولو مؤقتًا الكفاح ضد المستعمر، كما أنها تستعمل طرقًا إرهابية لقمع الحركات الوطنية والقضاء عليها.

وأخذ فى تطبيق ذلك على الإخوان المسلمين، فأوضح أنهم يفرقون الصفوف عن طريق دعايتهم الدينية الواسعة النطاق التى تفصل بين طوائف الأمة الثلاث من مسلمين وأقباط ويهود، وأن الاستعمار يسمح لمندوبيهم بالسفر إلى البلاد الشرقية، بل ويسمع لهم بفتح «الشعب» فى السودان والهند، مع أنه صاحب الكلمة العليا هناك، لدورهم فى تفريق الصفوف. «هم يحاولون فى فلسطين تفرقة الصفوف بين العرب واليهود تحت ستار الدين، وهو ما يفعله المستعمر الذى يخشى اتحاد العرب واليهود ضده فيقضى عليه القضاء النهائى!

وبالنسبة لتحويل الأنظار، ضرب الأمثلة على ذلك بموقف الإخوان يوم ٢ نوفمبر، وهو ذكرى وعد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، «فقد قادت الفاشية جموع الجماهير تحت حماية بوليسنا المصرى بقيادة رؤسائه الإنجليز، لا لتهتف ضد الاستعمار، ولا لتظهر تكاتفها مع الشعب الفلسطينى ضد البريطانيين، بل قادته ضد اليهود. فكانت تسمع هتافات: «لا يهود بعد اليوم»، و«الموت لليهود» إلخ هذه الهتافات العدائية. بل ضربوا المعابد وحرقوها، وكل هذا لتحويل نظر الشعب من كفاح ضد البريطانيين المستعمرين إلى كفاح ضد اليهود».

كما يتمثل تحويل الأنظار عن الكفاح ضد المستعمر، «بل الخيانة الكبرى فى حق وطننا العزيز»، فى كلام المرشد العام إلى الشبان والإخوان المخدوعين أنهم لو اتبعوا دينهم وقرءوا «كتاب المأثورات» صباحًا وليلاً ومساء، ولو ظلوا طول يومهم فى المسجد يتعبدون، ولو

وجهوا كفاحهم ضد الحانات والمراقص وسباق الخيل، لكان هذا كافيًا فى نظر الزعيم لإصلاح البلاد وتحقيق أهدافها وجلاء الجيوش البريطانية عن مصر والسودان.

أما استعمال الوسائل الإرهابية، فذكر عبدالرحمن الناصر أن الإخوان قد بدأوا يستعملون فعلاً الوسائل الإرهابية والهجوم على الشباب والطلبة بالعصى والخناجر، كما كان يفعل هتلر تمامًا قبل وصوله إلى الحكم.

وقد انتقل الكاتب بعد ذلك إلى الكلام عن «الإخوان والمطالب الوطنية»، فتحدث عن موقف النقراشى من القضية الوطنية، وسياسته فى منع الاجتماعات ومصادرة الهيئات والمؤتمرات التى تبحث مطالب الشعب ووسائل تحقيقها. وقال: إن الحكومة فى الوقت الذى صفت فيه كل الاجتماعات والمؤتمرات، حتى الصغيرة منها، سمحت لهيئة الإخوان بأن تعقد مؤتمرها العام لنواب الأقاليم، وأن يبحث المطالب الوطنية ويحضره الأعضاء من أغلب أنحاء البلاد. فلماذا؟ إن السبب فى غاية البساطة - سبب قوله - يرجع إلى طبيعة هذه الجماعة الممالئة للاستعمار، الخادعة لجماهير الشعب. إذ لو كان قادة الإخوان يحاربون الاستعمار بجد وإخلاص، لحاربهم المستعمر أشد المحاربة. واستدل بخطاب للمرشد العام يبين فيه طرق العمل لإحقاق الحقوق الوطنية والوصول إليها، فاكتفى بالمناداة «بالشعور بالتبعية وانتهاز الفرصة»! وأوقع فيه عبء تأخر الأمة الاقتصادى فى الزراعة والصناعة إلى هجرة الأجانب إلينا الذين يقيدون حريتنا فى التصدير والاستيراد والتجارة والزراعة والنقد. وعلق الكاتب على ذلك قائلا:

«أبعد ذلك من تضليل، من الذى يقيد حريتنا ويقيد الاستيراد ويربط عملتنا ويقف عقبة فى سبيل نمو الصناعة والزراعة والتجارة؟ أهم اليونانيون أو الأتراك أو الفرنسيون أو غيرهم من الأجانب، أم هو المستعمر البريطانى؟ أكل أجنبى فى مصر مستعمر لنا ومقيد لحريتنا، أحين نطالب بحريتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية نعنى طرد الأجانب من مصر؟

ثم هاجم الكاتب المرشد العام لمطالبه الخاصة بقناة السويس التى لخصها فى «الاستعداد للمستقبل وزيادة عدد الموظفين المصريين» حتى تؤول إلينا القناة! وقال إنه يجب المطالبة بعدم ترك القناة فى يد أصحاب الأسهم من بريطانيين وفرنسيين، وحل هذه المشكلة على نطاق دولى.

واتهم الكاتب الإخوان بالوقوف موقفًا استعماريًا من السودان. فقد أنكر المرشد أن فى مصر فئة تريد أن تستعمر السودان لتستغل أرضه، وكان فى ذلك - حسب قول الكاتب - مضللاً: «أحقيقة لا يوجد بمصر من يرى فى السودان مجالا حيويًا لاستعمار رؤوس الأموال هناك؟ ألم يناد البعض بأن السودان هو «المجال الحيوى» لمصر، كما تنادى بريطانيا بأن مصر والهند وغيرهما من المستعمرات هى المجال الحيوى لها»؟ ألم يناد البعض بالهجرة إلى السودان لحل مشكلة الفقر فى مصر؟ أفبعد هذا يحاول المرشد العام أن يخفى عن الشعب السودانى هذا التيار الاستعمارى الموجود؟ بل إن المرشد العام يقول صراحة: «إن مصر تحتاج إلى السودان لتطمئن على ماء النيل وهو حياتها»! ألا يشبه هذا الكلام كلام المستعمرين حين يقولون: «إن

بريطانيا تحتاج إلى مصر لتطمئن على الهند وهو حياتها»؟ ما أشبه كلام المرشد بكلام الاستعمار! ألا يعتبر طرد الاستعمار من السودان وقيام حكومة سودانية ديموقراطية حرة خير ضامن لعدم استغلال مياه النيل للضغط والتهديد على الحكومة المصرية؟ ألا يكفى تحرر الشعب السودانى من نير الاستعمار حتى يضمن الشعبان حياة سعيدة؟

أما عن مشكلة فلسطين، فيذكر عبدالرحمن الناصر أن المرشد العام لا يستطيع فيها أن يفرق بين الشعب اليهودى كيهود، وبين أصحاب الشركات والمصانع من الصهيونيين. فهو يخلط بين اليهود وبين الصهيونيين ولا يفرق بينهما. إن الصهيونيين هم أداة من أدوات الاستعمار البريطانى ليفرق بها بين طوائف الشعب الفلسطينى. فنحن ننادى بالقضاء على الاستعمار وتحرير فلسطين، فنحن نقضى فى الواقع على سند الصهيونية وحاميها.

ثم يذكر الكاتب أن التيار الاستعمارى لدى الإخوان يتضح بكل جلاء حينما يعالجون مشكلة إرتريا وزيلع وهرر ومصوع، فإنهم يطالبون بها. لماذا؟. يجيب المرشد العام: «لأن تربتها قد اختلطت بدم الفاتح المصرى»!. ألم تختلط الأراضى المصرية بدم الفاتح البريطانى؟. أمعنى هذا أنه قد أصبح لبريطانيا فى مصر حقوقًا مكتسبة ومشروعة؟. ما معنى هذه النغمة؟. أحقيقة يطالب الشعب المصرى باستعمار هذه المناطق فى الوقت الذى لم يتخلص هو نهائيًا من الاستعمار البريطانى أنطالب بحق الشعوب فى تقرير مصيرها، ونمنع هذا الحق عن شعوب هذه المناطق؟.

بعد ذلك انتقل عبد الرحمن الناصر لمعالجة ما أسماه: «مناورات الإخوان فى الحركة الوطنية الأخيرة». وهو تسجيل دقيق - من وجهة

نظره - لمواقف وعلاقات الإخوان بالقوى الوطنية الأخرى فى عامى ١٩٤٥ - ١٩٤٦، خصوصًا على مستوى الحركة الطلابية والعمالية. فروى كيف فكر عدد من الطلبة فى أواخر صيف ١٩٤٥ فى عقد مؤتمر لبحث القضية الوطنية، وتحديد ما يقصد بالجلاء الذى تريده مصر: هل هو جلاء عسكرى فحسب، أم هو جلاء سياسى واقتصادى وعسكرى. وكيف السبيل للتخلص من الاستعمار، هل يكون بسياسة المفاوضات، أم يكون بكفاح يشترك فيه الملايين؟.

وقد حاول الإخوان السيطرة على هذه الحركة ويحولونها فى الاتجاه الذى يريدونه، فعقدوا مؤتمرًا زائفًا قرر رفع مذكرة إلى حكومة النقراشى لم تمس أهداف مصر القومية، واضطر الطلبة إلى تأجيل عقد مؤتمرهم إلى يوم ٧ أكتوبر. ولكن مندوب الإخوان وقف فى هذا المؤتمر يطالب بتأييد مؤتمر الإخوان يوم ٦ أكتوبر والاكتفاء بذلك، ولكن مجموع الطلبة قرروا الاستمرار فى دراسة القضية، مما أدى إلى انسحاب الإخوان. وجاء قرار الطلبة مختلفًا عن قرار مؤتمر الإخوان، فبينما قرر مؤتمر الإخوان تحت قيادة المرشد إعطاء الحكومة النقراشية الفرصة وتأييدها تأييدًا تامًا فى سياسة الوقت المناسب. قرر مؤتمر الطلبة أن الطريق الوحيد للتخلص من الاستعمار لن يتأتى عن طريق المماطلة والتسويف، ولكن عن طريق كفاح شعبى مصرى سودانى، وأن الاستقلال الصحيح ليس مجرد الجلاء العسكرى، وإنما هو الاستقلال الذى تنال مصر من ورائه نهضة اقتصادية ونهضة اجتماعية.

ثم يذكر عبد الرحمن الناصر أنه نظرًا لأن اللجنة التنفيذية التى دعت إلى عقد مؤتمر ٧ أكتوبر لم تكن منتخبة من الطلبة لأنها تكونت

إبان العطلة الصيفية، وإن كان معظم أعضائها من الوطنيين المخلصين - لذلك قررت إجراء انتخابات حرة بين كليات الجامعة حتى تكون اللجنة المنتخبة قوة تسندها. وقد قرر الإخوان الدخول فى الانتخابات ليكونوا - حسب قوله - «جواسيس للحكومة أولاً، والعمل على تحطيم اللجنة ثانيًا». وظهرت نتيجة الانتخابات، فكانت فشلاً للإخوان، إذ لم يمثلوا فى اللجنة التنفيذية تمثيلاً قويًا كما كانوا يأملون.

ثم جاء رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة النقراشية المتخاذلة، الذى أثار سخط الشعب، وقرر الطلبة عقد مؤتمر عام لمناقشة الحالة التى وصلت إليها القضية المصرية، وكان ذلك يوم ٩ فبراير ١٩٤٦. «وكانت قيادة هذا اليوم للإخوان المسلمين، فقرروا عمل مظاهرة سلمية إلى سراى عابدين، ولكن الحكومة النقراشية اعتزمت إعطاء الطلبة درسًا فى عدم القيام بمظاهرات أو اضطرابات حتى لا تعكر صفو المستعمر المستريح فى بلدنا. فحدثت مذبحة كوبرى عباس المشهورة. التى كان من نتيجتها أن اختفى زعماء الإخوان بالجامعة وعلى رأسهم مصطفى مؤمن. فاستقال النقراشى، وتولى صدقى باشا الحكم».

«وعندئذ نشطت اللجنة التنفيذية، واتصلت بالعمال، وكون الطلبة والعمال لجنة مشتركة لقيادة الكفاح التحريرى.» وهنا بدأ الإخوان يظهرون على حقيقتهم الفاشية أكثر من قبل. فنحن نعرف أن الفاشية أخشى ما تخشاه قيام العمال بالمطالبة بحقوقهم أو باشتراكهم اشتراكًا فعليًا فى الحركة الوطنية. لهذا كان دور الإخوان فى هذه الفترة تحطيم وإضعاف اللجنة بأى ثمن».

فقد قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عمل اضراب عام للقطر كله، احتجاجًا على مذكرة حكومة النقراشى والرد البريطانى عليها، وأخذ الطلبة والعمال ينظمون هذا الإضراب تنظيمًا دقيقًا، ولكن الإخوان المسلمين قرروا عدم الاشتراك فى الحركة. لماذا؟ «لأن الحركة الوطنية يسيطر عليها عناصر أجنبية، وليس للمثقفين أن يتحدوا مع من هم أقل ثقافة منهم: أى العمال!. فلما رأت اللجنة التنفيذية ذلك، قرر أن يذهب وفد كبير من اللجنة لمقابلة البنا، ولكن الشيخ اعتذر بأن سبب عدم الاشتراك هو عدم استعداد الإخوان!. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أيد الإخوان المسلمون صدقى باشا تأييدًا تامًا، ونادوا بأن ما يفعله دولة صدقى باشا يريده الشعب. بل الأدهى من ذلك أنهم قد استغلوا الدين أسوأ استغلال. فقد أعلن زعيمهم بالجامعة أن إسماعيل صدقى حينما يعد، فهو صادق الوعد. وقرأ عليهم الآية: «واذكر فى الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبيًا».

ليس هذا فحسب، بل ساعد الإخوان دولة صدقى باشا فى محاربة اللجنة التنفيذية العامة للطلبة. فقد أنشأوا أولاً لجنة أسموها «لجنة الطلبة التنفيذية العليا»، وهى لجنة مكونة فى المركز العام، وغرضها إرسال بيانات إلى الصحف تخالف وتحارب بيانات اللجنة المنتخبة. وأخذوا ثانيًا فى تحطيم قرارات اللجنة المنتخبة، فإذا قررت اللجنة التنفيذية عمل مؤتمرات داخل الكليات، يحاول زعيم الإخوان فى الجامعة مصطفى مؤمن عمل مؤتمر فى الحرم الجامعى، وإذا نادت اللجنة التنفيذية بوجوب تنظيم الصفوف، ينادى هو بإحراق الكتب

الإنجليزية وشراء خوذات وغيرها!، تغريرًا بعقول الطلبة وتحويل نظرهم عن الكفاح الحقيقى، وهو تنظيم وتعبئة الصفوف.

كذلك كون الفاشيون جميعًا: الإخوان، ومصر الفتاة، والشبان المسلمون، وجبهة مصر وغيرها من الهيئات الفاشية، لجنة أسموها: «اللجنة القومية». ومما يبرهن للقارىء على أن اللجنة مصطبغة بصبغة «حكومية»، أن الحكومة صرحت بنشر جميع بياناتها وقراراتها، فى الوقت الذى منعت فيه نشر أى بيان أو قرارات للجنة الطلبة التنفيذية المنتخبة انتخابًا حرًا من جميع طلبة الكليات.

وكانت اللعبة الأخيرة هى هجومهم على نشرة اتحاد الطلبة التى أصدرتها «اللجنة التنفيذية العامة للطلبة»، بحجة أن النشرة «شيوعية». فإذا ما سألتهم: أين الشيوعية فى النشرة؟. أجابوا أن بها بعض ألفاظ «روسية». فإذا ما استفسرت منهم عن ما هى هذه الألفاظ؟. قالوا أن ألفاظ:«الكفاح التحريرى»، و «المطالبة بالجلاء الإقتصادى». و «والكفاح الشعبى»، و «يحيا اتحاد الطلبة والعمال».. الخ، هى كلمات روسية!. هل إذا كافحنا الاستعمار بشدة وبدون هوادة نكون غير مصريين وعملاء دولة أجنبية؟. ياللمهزلة، وياللخيانة الوطنية!. وعلى أساس هذه النشرة قرر الإخوان «الانسحاب من هذه اللجنة غير الوطنية».

على أن اللجنة التنفيذية واللجنة الوطنية مضتا فى طريقهما تعملان لفضح موقف قادة الإخوان باعتبارهم ألاعيب فى يد الاستعمار، واستطاعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة أن تنظم يومًا شعبيًا لوفد السودان، حاول الإخوان فيه تخريبه، ولكنهم باءوا بالفشل

الذريع. وانتهزوا فرصة الجلاء عن سوريا، ليشعلوها حربًا على «اللجنة التنفيذية»، فأتوا بعصابات مسلحة بالخناجر والنبابيت والعصى والسكاكين، وبعثوا بهم إلى حرم الجامعة باسم الاحتفال بيوم الجلاء عن سوريا. واتخذوا من هذا اليوم ذريعة لمهاجمة اللجنة التنفيذية فى «منشور قذر» - حسب تعبير الكاتب - يشككون فيه فى وطنية المجاهدين المخلصين، واعملوا عصيهم فى الطلبة!.

بعد هذا العرض، وجه الكاتب نداء لشباب الإخوان، وطالبهم فيه بأن يرفعوا الغشاء الذى يغطى أعينهم، ويعلموا أن الجماعة تستغل الدين استغلالاً سيئًا، وحذرهم قائلاً:

«اعلموا أيها الشباب أن وصول هذه الهيئة إلى الحكم معناه إلغاء أبسط حقوقكم الديموقراطية. فلن تستطيعوا الكلام أو المعارضة، والا كنتم كفرة زنادقة تستحقون أشد وأقسى العذاب. أن وصول هذه الهيئة إلى الحكم لتثبيت قدم الاستعمار يفرض رقابة قاسية عليكم وعلى الصحافة وعلى جميع الديموقراطيين المكافحين للاستعمار. إن وصول هذه الهيئة إلى الحكم معناه فقدنا عطف الرأى العام العالمى الذى يحارب الفاشية، ومعناه تفريق صفوف الأمة، وارتماء الأقليات فى أحضان المستعمر الذى يجد فيهم الذريعة للتدخل فى شئوننا الداخلية. أيها الشباب: هذا نداء صادر من أعماق العمال والفلاحين الذين يقع عليهم العبء الأكبر من الظلم والاضطهاد. هل ستكافح معنا «الفاشية» حتى نضعف من نفوذ المستعمر ونأخذ عليه الطريق؟. إذا فعلت هذا فأنت إذن ديموقراطى حر، وأنت إذن: مكافح للفاشية والاستعمار».

الجبهة الشعبية:

صدر هذا الكتاب فى أكتوبر ١٩٥١، فى وقت قويت فيه الدعوة إلى تكوين جبهة من التنظيمات الماركسية والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)، وأنصار السلام، ومنظمات العمال، والإخوان المسلمين، باعتبارها تنظيمات تمثل المعارضة الشعبية. ومؤلفه هو محمد جلال كشك، عضو الحزب الشيوعى المصرى، الذى تألف فى ديسمبر ١٩٤٩. ولم يكتبه بتكليف من الحزب، ولم يقصد به التعبير عن رأيه أو رأى تنظيم آخر، وانما قصد التعبير عن: «رأى محمد جلال الشخصى». وإن كان الكاتب فى خطوطه العامة لا يخرج عن تحليل الحزب للاستعمار والإقطاع والاحتكار، فيما عدا فكرة «الجبهة الشعبية»، التى تحمس لها الكاتب، على عكس من حزبه الذى كان يذهب حتى إلى ضرورة تصفية التنظيمات الماركسية الأخرى فى ذلك الحين!. ويلاحظ أن الكاتب قد أتبع تحلله هذا من الالتزام الحزبى، بالتحلل من الماركسية بعد ذلك.

والفكرة الرئيسية التى يسهم بها هذا الكاتب بسيطة ومنطقية. وهى أنه يوجد تحالف قائم فعلى بين أعداء الشعب، الذين حددهم بثلاثة هم: الاستعمار، والإقطاع، والاحتكار. ومن ثم فلا سبيل للتخلص والتغلب على هذا التحالف إلا بتحالف فى مواجهته يتكون من القوى الشعبية (جبهة شعبية). ولكن إقامة هذه الجبهة لا يكفى فى حد ذاته، بل لابد من تسليحها بنظرية ثورية ترسم مهام طريق الخلاص. وهذا ما قدمه فى كتابه.

وفى التمهيد الذى بدأ به كتابه عالج هذه الفكرة فقال:

«الشعب كله يتحدث عن الأوضاع الظالمة. عن الجوع. عن الخراب الذى يأخذ الحياة من شتى مرافقها، عن هذا الاستبداد الذى تحكم حلقاته يومًا بعد يوم. وهو أينما يتلفت حوله يجد أعداءه متربصين به متآمرين عليه.. الشعب كله مجمع على ضرورة التغيير. ولكن هذا الإجماع وهذا الاستعداد بل وهذا البذل لا يكفى لاحداث التغيير المنشود ولا لسحق الأعداء، انما يجب أن نجمع ملايين الساخطين ونرسم لهم الطريق. إن السخط وحده لا يزيل الظلم، والبذل إن لم يرشده ويوجهه العلم والوعى الصحيح، فلا جدوى منه. إن كنا نريد أن نزيل الظلام عن حياتنا فلنبحث من هم أعداء الشعب، ولنرسم طريقنا لتخليص مجتمعنا من هؤلاء الأعداء.

«مجتمعنا نصف استعمارى، نصف اقطاعى. فشعبنا يتقاسمه أعداء ثلاثة هم: الاستعمار، وبقايا الإقطاع، والاحتكار. ولقد كانت الجماهير الشعبية تعلق الآمال على مجىء الوفد إلى الحكم، ولكن حكم الوفد جاء مخيبًا لكل الآمال. فلقد انحاز الوفد إلى الإقطاع والاستعمار، وأصبحت جماعات الاحتكاريين والإقطاعيين هى التى توجه سياسة الوفد اليوم... وأصبحت الجماهير تؤمن اليوم بأن العبرة ليست بتغيير حكومات الأغنياء، بل يجب أن تتغير الفلسفة المواجهة لرجال الحكم فى مصر. يجب أن يحدث تغيير أساسى فى طريقة الحكم ونوعه. والجماهير فى حربها اليوم تريد أن تعرف دور كل عدو من أعدائها، ومدى علاقاته بالأعداء الآخرين.

وقد تناول محمد جلال كشك فى الفصل الأول من كتابه، العدو الأول للشعب، وهو الاستعمار. فبدأ بالكلام عن ضرب الأسطول

البـريطانى للإسكندرية يوم ١١ يوليـو ١٨٨٢ قـائلاً: «كـان الفـلاحـون يقـاتلون عن وطن الآباء، وكـانوا يناضلون عن دسـتـورهـم وحـريتـهم واستقلالهم، عن كل ما تعتز الأمم به من حقوق - بينما كانت أساطيل بريطـانيـا تقـاتل عن السندات والقـروض، عن الأرباح والشـركـات، عن أحط ما يعتز به المرابون. وهناك فى قصـر التين كانت الخيانة قابعة تتلذذ برؤية المدافع تفتك بالفلاحين. وتدق المدينة فوق رؤوس أهلها، هناك كان رأس الإقطاع والخيانة، عدو الشعب». وانتصـر الاسـتعـمـار على الأمـة، وفى عـربة واحـدة دخل الاسـتـعـمـار والإقطاع القـاهـرة. دخل الدوق الإنجليزى والـخـديو توفـيق مـعلنين علـى المـلأ تحالف الإقطاع والاستعمار».

ثم تتبع الكاتب الاستـغـلال الاقتـصـادى لمصـر على يد الاحتـلال البريطانى. فتحدث عن تحطم الصناعة ووقف نموها، وتلقين نموها، وتلقين المصريين أن مصر بلد زراعى، «فـرددها وراءهم كالببغاوات»، واتباع إنجلترا سياسية حرية التجارة، وإطلاق العنان لرؤوس الأموال الأجنبية، وارتفـاعهـا فى الأراضى والنقل والصناعة، وفى بنوك الرهن والعقـار، وتعدد الشـركـات حتى تضاعفت رؤوس أموالها ٢٦ ضـعـفًا. «وأمام هذا السيل الطاغى من رؤوس الأموال الأجنبية، وتحت ضربات الاسـتـعـمـار، تحطمت التجـارة الوطنية، وأفلس صـغـار التجـار. وعملت انجلتـرا علـى أن تجـعـل من مـصـر مـزرعـة للقطن ملحـقـة بمـصـانـع لانكشير، فبعد أن كنا نصدر القمح أصبحنا نستورده، وكان التوسع فى زراعـة القطن على حـسـاب المـحـاصـيل الزراعـيـة الضـرورية لغـذاء الفـلاح. وأصـبـح من حق البنك الأهلى، وهو بنك إنجليـزى، أن يصـدر أوراق البنكنوت المصرية، وبذلك سيطر الاسـتـعـمـار على النقـد، وهو

يتسبب اليوم فى تضخم النقد. وأصبح جيش الاحتلال يستولى على ثلث حاصلاتنا الزراعية، يصبدرها إليه حفنة من التجار، فيعطيهم فى مقابلها ورقًا أخضر وأحمر لم تكلف الاستعمار شيئًا، ولكنها كلفت الشعب الحرمان من ثلث كده وعرقه، من ثلث ما أغلته الأرض».

ثم تعرض محمد جلال كشك لجذور التناقض بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض، فتحدث عن الأزمات الاقتصادية التى تنشأ بسبب انخفاض الأجور، وضعف الاستهلاك، وتكدس البضائع، وتعطل المصانع، واشتداد البطالة، وقيام الحروب الاستعمارية كحل لمتناقضات النظام الاستعمارى، وانتهاء هذه الحروب بفتح أسواق جديدة، «ولكنها تجلب التضخم وإفقار الشعب أكثر فأكثر، وتزداد حدة التناقض من جديد بين العمل المأجور ورأس المال، وتزداد الحاجة إلى الحرب، وإلى المزيد من الحرب، وهكذا تدور ساقية الحرب الاستعمارية المجنونة». وضرب المثال على التناقض بين الدول الاستعمارية وصراعها حول اقتسام مناطق النفوذ «بالمعركة الخفية التى تظهر أعراضها وتستتر أسلحتها، وتدور بين بريطانيا وأمريكا على أيهما تكون له الزعامة فى منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، ومؤامرات الأمريكان ضد البريطانيين فى البترول الإيرانى، ومحاولة أمريكا احياء العسكرية الفاشية فى ألمانيا واليابان لدفعها إلى محاربة الاتحاد السوفيتى، وخوف فرنسا من نهضة الرأسمالية الألمانية، وقال:

«ولكن العامل الحاسم اليوم هو قوة الشعوب وتدخلها لحل المتناقضات الاستعمارية جميعًا عن طريق القضاء على النظام

الاستعمارى. نعم هبت شعوب المستعمرات فى نضالها لتسحق حكم الاستعماريين، حكم الأفيون والمجاعات والأوبئة. والسمة المميزة لصراعها فى هذه المرة هي الثورة المسلحة المنظمة التى عمت ربوع آسيا وتوشك أن تشرق شمسها فى الشرق الأوسط، وهى التى أصبحت تبشر بقرب الظفر. فقد وضعت الاستعمار فى وجه قوات منظمة مسلحة واعية تكبده خسائر فادحة، وذلك يرجع إلى قيادة الشعوب لمعركة التحرير، كما قضى الأمر فى الصين، وكما يجرى الحال فى بورما والملايو والهند الصينية».

بعد ذلك تناول محمد جلال كشك التناقض بين المعسكر الاستعمارى والاشتراكية العالمية، فوصفه بأنه «التناقض بين معسكر الاستعمار الذى ينادى بالحماية والوصاية والانتداب وحق الفتح، الذى يفرض حكمًا مسلحًا طاغيًا على الشعوب فى المستعمرات - وبين الاشتراكية التى تنادى بحق تقرير المصير، حق الشعوب فى حكم نفسها، بنفسها، وحقها فى التحرر من كل ألوان القهر، بل والذى يمد يد المساعدة لكل الشعوب الراغبة فى التحرر، الساعية للاستقلال. التناقض بين معسكر الاستعمار والاستغلال، الذى ينادى بشد الحزام على البطون والتقشف والتسلح وإعلان الطوارئ - ومعسكر الاشتراكية الذى ينادى بخفض الأسعار وتوسيع الحريات وتعميم مشروعات العمالة». وقال إن هذا التناقض يتزايد يومًا بعد يوم ويدفع الاستعماريين إلى إشعال الحرب تتزعمهم أمريكا مؤملين أن تحرق نيرانها الاشتراكية بنظمها أو أن تبيد الانسانية مادامت قد اختارت الاشتراكية سبيلاً.

ولكن «بمن سيحاربون؟، ومن أين سيطعمون المدافع ونيران الحرب التى لا تشبع؟.

«من الشرق الأوسط وأفريقيا. نعم من الشرق الأوسط، من بلادنا. فقد أتى علينا الدور، وهم يحتاجون لنا اليوم لنتلقى عنهم الاشعاعات الذرية، وليجروا علينا تجارب الحرب الميكروبية. رجال الشرق وأفريقيا هم اليوم عدة الاستعمار فى مغامرته الأخيرة. واليوم إذ يتقلص ظل الاستعمار من ربوع آسيا وأوروبا، نراه يتمسك بما بقى فى يده من الشرق الأوسط وأفريقيا، ليقيم فيها قواعده العسكرية ومطاراته وموانيه. واليوم أذ تخرج من يده موارد البلقان وآسيا، وقد أفلت من يديه بترولها وحاصلاتها، فإنه يتمسك بالشرق الأوسط كمورد لتموين قواته وإمداد أداة الحرب العدوانية. هذه هى الحرب التى يدعونا الاستعمار اليوم لنشترك فيها».

ثم يتناول محمد جلال كشك الوسيلة التى يتوصل بها الاستعمار لدفع شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا إلى الاشتراك فى الحرب، وهى دعوة الدفاع المشترك، ودعوة التحالف مع الاستعمار. ويتساءل قائلاً: «نتحالف مع الاستعمار؟ ضد من؟ ولماذا؟. ضد الخطر الشيوعى!. ولكن الإنجليز فى القنال منذ سبعين عامًا، والشيوعيين لم يكن لهم دولة إلا منذ نيف وثلاثين عامًا!! الروس الذين يفصل بيننا وبينهم ثلاث أو أربع دول تحتلها بريطانيا جميعًا، يتهددوننا، ولكن الاستعمار الإنجليزى الرابض فى عمارات شل وبنك مصر ومصر الجديدة وفايد، لا يتهددنا! لقد ألغيتم أيها السادة عقولكم، ومحال أن نفعل نحن ذلك، لأنها عدتنا فى نضالكم. ولماذا يستعمرنا الروس؟ ألنشر مبادئهم؟.

ليست الشيوعية بمنتشرة بالغزو، ولقد دخلت جيوش الروس فنلندا أكثر من مرة، فما قبلت بها نظامًا. تطلبون منا أن لا نصدق أن روسيا تريد السلام، عندما يقر برلمانها قانونًا يعاقب من يدعو إلى الحرب، وتحرم استخدام القنبلة الذرية، وتؤيد قرارات مؤتمر السلام - ونصدق أنكم أنتم دعاة سلام، وأنتم تطاردون أنصار السلام، وتجعلون من دعاة السلام شيوعيين، وتتباهون بأحاديث القنابل الذرية والهيدروجينية، تدعوننا ألا نثق فى تأييد الروس لقضيتنا، ودفاع مندوبهم عنا فى مجلس الأمن، وتقولون لنا أن ذلك دعاية. فهل ضربكم لليمن بالقنابل، ووعيدكم لشعب إيران، واحتلالكم لبلادنا، وتمزيقكم للشعب الكورى، ما يقنعنا بأنكم حماة الحرية وأنصار استقلال الأمم الصغيرة؟

ويرى محمد جلال كشك الحل فى عقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى. فيقول مخاطبًا السياسيين المصريين: «إن كنتم تخشون غزوًا روسيًا، فاعقدوا هذه المعاهدة، فتطمئنوا من ناحية الروس، ويطمئن الروس من ناحيتكم. فإن حدث لا قدر الله، وهاجمتكم روسيا، فاعتدوا بمثل ما اعتدى عليكم. وإننا نقلب صفحات التاريخ، فلا نجد روسيا الجديدة قد أخلت من جانبها بمعاهدة واحدة عقدتها، ومستعدين أن نشجب كلامنا هذا كله لو جاءنا مثال واحد من هذا النوع. أم تريدون الاعتداء على روسيا؟.

ثم ينطلق الكاتب خطوة ثانية فيرى أن الأمر صار يقتضى بعد إلغاء المعاهدة، عقد معاهدات تبادل المعونة والمساعدات مع الكتلة الشرقية. فيقول: « إن العالم تتنازعه كتلتان: كتلة المعسكر الغربى الاستعمارى، وعلى رأسه أمريكا وانجلترا. وكتلة المعسكر الشرقى،

وعلى رأسه روسيا والصين. ونحن اليوم إذ نقول إننا أعلنا الحرب على الإنجليز، يجب أن نفهم أننا بذلك قد أعلنا الحرب على المعسكر الاستعماری كله، ونحن لا نستطيع أن نقف وحدنا اليوم فی هذه المعمعة، بل يجب أن نتكاتف مع جميع أعداء الاستعمار، فستحاول الكتلة الاستعمارية أن تضرب علينا حصارًا، ولكن عقد معاهدات اقتصادية وسياسية مع الكتلة الشرقية كفيل بتحطيم هذا الحصار. والخلاصة أننا يجب إن أردنا لهذه الحركة الوطنية ألا نموت فی المهد، أن نتعاون فورًا مع المعسكر المعادی للاستعماريين - مع المعسكر الشرقی، وكذلك يجب علينا وفورًا أن نقطع كل صلة لنا بالمعسكر الاستعماری.

وقد تناول محمد جلال كشك فی الفصل الثانی من كتابه، الإقطاع. وقد أراد فی البداية تفنيد رأی «الذين يجترون الآراء الاشتراكية»! الذين ينكرون أن مصر بها إقطاع، «ويتصورون أن الإقطاع يستحيل مع هذه المصانع والشركات التی يرونها تملأ البلاد عليهم، وهم يتصورون الإقطاع بقلاعه وقناطره المعلقة وحرسه الخاص ومكاييله وموازينه واقتصادياته المقفلة». ويستدل بقول «لروجيه جارودی» يذكر فيه أن «بقـــاء النظام الصناعی جنبًا إلى جنب مع بقـــايا الإقطاع ليس بمستغرب، فالنظام الرأسمالی يمكن أن يعيش، بل يجب أن يعيش جنبًا إلى جنب مع أشد النظم الاجتماعية والاقتصادية تأخرًا».

ولكنه يعترف من جانب آخر أن شكل الإقطاع الغربی لم تعرفه مصر فی عصورها الطويلة، وأن طبيعة النظام الاقتصادی فی مصر القائم على النظام الدوری لفيضان نهر النيل، وما يستلزمه ذلك من

تعاون مشترك وتنظيم هذا التعاون فى القناطر والجسور الخ، كان من شأنه أن يمنع قيام هذا النظام!. ثم يخطىء كثيرًا فيقرر أن «نظام الإيجارات، وهو النظام الشائع فى الريف عمومًا، بل يكاد يكون هو الشكل العام لاستغلال الأرض فى مصر واعتصار الفلاح - «هو نظام إقطاعى فى صميمه» - وهو قول لا يتفق مع المفهوم التاريخى للإقطاع.

ولا ريب أن الكاتب كان يريد التأكيد على شدة الاستغلال الواقع على الفلاحين المصريين من قبل كبار الملاك بوصف علاقة الإنتاج التى تربط بينهم بأنها علاقة إقطاعية، وكان عليه أن يدرك أن علاقة الإنتاج الرأسمالية أشد بطشًا وظلمًا للفلاحين من علاقة الإنتاج الإقطاعية، خصوصًا فى مصر، حيث كانت الملكية الكبيرة للأرض قد فقدت مبرر بقائها.

على أنه من ناحية أخرى يندد تنديدًا شديدًا برفع كبار الملاك الإيجارات «فيرفعون الأسعار، ولا يبقى للفلاح من جلد على إجادة الزراعة أو حسن تسميدها. وهم ينفقون ما كدسوه من أموال الشعب لا على تحسين الزراعة ومحاربة الآفات، بل ينفقونه على ملذاتهم فى خارج البلاد، أو يهربون أموالهم يكدسونها فى المصارف الأجنبية». كما يندد بمساعدة «الحكومة الإقطاعية والبرلمانات الإقطاعية» للملاك على استبدادهم، بحرمان العمال الزراعيين من تكوين نقابة لهم، ووقوف الإقطاعيين فى وجه قانون الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين على قصوره. ويرى أن الضرائب فى مصر «شديدة المحاباة للأغنياء، سواء كانوا إقطاعيين أو رأسماليين، إلا أن سياستها العامة وروحها البارزة هى سياسة اقطاعية وروح إقطاعية، فإن الضريبة على

الأرباح التجارية والصناعية أكبر من الضريبة على الأطيان، على الرغم من أن المخاطر التى ينطوى عليها الاستغلال الصناعى لا وجود لها فى حالة الأراضى الزراعية»، كما أن «الحكومة تبارك للإقطاعيين هذه الأموال وتعيدها إليهم مضاعفة فى صيانة أملاكهم وحمايتها وتيسير ريها وزراعتها».

وتناول محمد جلال كشك الجيش برأى غريب. فقد هاجم سياسة تسليحه بحجة أنها «تجرى بالدرجة الأولى بأمر وإشراف الاستعماريين، ورضاء وتأييد الاحتكاريين»: قلنا لهم: لماذا تتسلحون؟ قالوا: لننشىء لكم جيشًا قويًا. أما نحن فنقول: إننا لا نريد جيشًا استعماريًا».

على أنه لا يلبث أن يتناقض مع نفسه، فيتحدث عن امتناع الإنجليز عن إعطاء مصر للسلاح، حتى أصبح السياسيون المصريون «يجعلون من مشكلة التسلح ودلال الإنجليز فى مدهم بالأسلحة صلب مشاكلنا مع المستعمر»!.

وينبنى موقف الكاتب من مسألة تسليح الجيش على أساسين، الإول، وجوب تخصيص ما ينفق من أموال على الجيش للصرف على احتياجات الشعب: «فقلنا لهم: أوقفوا سياسة التسلح هذه وأنفقوا الملايين على احتياجات الشعب». «هم يندفعون فى سياسة التسلح، راصدين لها الملايين، فى الوقت الذى يوقفون فيه التعيينات، ويقررون الاستغناء عن ١٠٪ من الموظفين سنويًا، فيوصدون الأبواب فى وجوه الخريجين، ويضنون على التعليم والصحة وأنصاف الطوائف». أما الأساس الثانى، فهو التهوين من شأن إسرائيل، معتقدًا أن «شعب

اسرائيل لا يريد مقاتلة العرب، فهو الغارم»، وأن العدو الأساسى هو الاستعمار. وهو يرى أن المشكلة الفلسطينية كانت «من صنع الاستعمار»، وأن الحرب الفلسطينية «كانت بإرادة الرجعية العربية ورغبتها». بل يذهب إلى أن «الطابع العام لحرب فلسطين أنها صراع بين الأمريكان والإنجليز»، فقد أرادت أمريكا بعد أن أصبحت سيدة المستعمرين بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن سارعت الصهيونية إلى التعلق بذيلها، أن تقيم من إسرائيل قاعدة استعمارية صريحة فى دائرة النفوذ البريطانى، ولكن بريطانيا استعانت بتابعها الملك عبد الله وجلوب لدخول فلسطين والدفاع عن مصالحها واقتسامها قسمة عادلة. وفى الوقت نفسه قرر أعداء الشعب فى مصر دخول حرب فلسطين، ليتمكنوا فى ظل الحرب من تحطيم كفاح الشعب المصرى المتمثل فى الاضطرابات واللجان الوطنية ونقابات العمال والحركة الوطنية والكفاح من أجل الحرية السياسية. وقد انتصرت أمريكا وبريطانيا والرجعية العربية. فقد انتصرت أمريكا بقيام دولة إسرائيل على مساحة أكبر مما خصصته لها هيئة الأمم، وأصبحت تابعة كلية وقاعدة عسكرية ومنفذاً لرؤوس الأموال الأمريكية. وانتصرت بريطانيا بتوحيد ضفتى الأردن، والقضاء على فكرة قيام دولة عربية مستقلة بفلسطين كانت ستكون حصناً لكل حركات التحرير فى الشرق الأوسط. وانتصر أعداء الشعب الذين قرروا دخول حرب فلسطين، لأنهم تمكنوا فى ظل الأحكام العرفية من القبض على الوطنيين والتنكيل بشباب البلد والإثراء من الحرب.

وبناء على هذا التقييم، الذى يفتقد الدقة فى تقدير الخطر الصهيونى، ويفتقد الإحالة الشاملة بالدوافع العربية والإسلامية

والإقتصادية الذاتية التى دفعت البورجوازية العربية إلى تقرير دخول فلسطين - فقد رأى محمد جلال كشك أن كل ما تحتاج إليه مصر إنما هو «جيش شعبى» - أى «تجنيد الشعب كله»: «نريد إباحة التسلح للشعب. فالحكومة الشعبية لا تخشى أن يتسلح شعبها، فهو عدتها إن جد الجد، وأحز بها الأمر ولكن الحكومة الرجعية هي التي تخشي شعبها أكثر مما تخشي الأعداء. نريد جيشًا من مواطنين أحرار يقاتلون دفاعًا عن الحرية التي يتمتعون بها ويرفلون فيها، لا أن يقاتلوا دفاعًا عن الاستبداد السياسى، ببوليسه السياسى ذى العساكر السود والترك وقوانين الإضراب والاجتماع. عندما يوجد الشعب الحر، فسيوجد الجيش القوى الحر. سيقاتل فيه الطالب دفاعًا عن مجانية التعليم التى يتمتع بها، عن الحياة الدراسية الجميلة التى يتهددها العدو. سيقاتل فيه الفلاح دفاعًا عن الأرض التى يملكها، عن محصوله الذى ينعم به ويتهدده العدو. سيهب العامل وقتئذ ليحمى المستوى المحترم الذى يحيا فيه والحقوق التى يتمتع بها. سيقاتل فيه الرجال والنساء والأطفال ليحموا الوطن السعيد الذى يحيون فيه. ورجال الجيش الذى نريده يجب أن يكون لهم كامل حقوق المواطنين يشتركون فى اختيار حكومتهم».

على أن الكاتب نسى أنه يتناقض مع نفسه ومع رأيه فى مسألة تسليح الجيش، فهو من ناحية يطالب بوقف تسليح الجيش ومن ناحية أخرى يطالب بإباحة التسليح للشعب كله، وتجنيد الشعب كله - أن توسيع قاعدة التسلح!. ولا شك أن رأى الكاتب من مسألة تسليح الجيش لم يكن مبنيًا على تقدير سليم لميزانية النفقات العسكرية التى لم تكن تزيد على ١٠٪ بينما كانت البلاد فى حالة حرب مع إسرائيل،

وكان الجيش المصرى يشكو من نقص السلاح وتأخره. كما أنه كان يخلط بين الجيوش الاستعمارية التى تتفق عليها الأموال للعدوان والاستعمار، والجيوش الوطنية فى حركات التحرر الوطنى المعرضة للعدوان. وقد أثبت خطأ تحليله بقوله: «نحن واثقون أن دولة إسرائيل المستقلة الشعبية ودولة فلسطين المستقلة العربية سرعان ما يتحدان فى وحدة شعبية، فيعود للأراضى المقدسة السلام، ويرجع لشعب فلسطين البرىء أمنه ووطنه». فلم يكن فى مذبحة دير ياسين فى ٩ أبريل ١٩٤٨ ما يستلهم منه الكاتب هذا الرأى.

وقد خصص محمد جلال كشك الفصل الثالث من كتابه للحديث عن «الاحتكار»، باعتباره العدو الثالث للشعب. وحدد ثلاثة أضرار للإحتكارات: الأولى، أنها ضد التقدم، «فهى تمنع تقدم الصناعة فى بلادنا، ذلك التقدم الذى لا يتم فى النظام الرأسمالى إلا تحت أعلام المنافسة الحرة». وقال: إن «أخطر ما يواجه دولة فى فجر تجربتها للحضارة الصناعية هو الاحتكار، سواء كان من الدولة أو من الشركات»، واستدل على الدولة فى عصر محمد على الذى «كان سببًا فى تأخير قيام النظام الرأسمالى فى مصر زهاء نصف قرن». وذكر أن احتكار أية شركة - كشركة السكر مثلاً - لصناعة السكر، وضمانها للسوق المصرى، يمنعها من التفكير فى تحسين السكر أو تخفيض أثمانه أو فى زيادة كميته المنتجة. وقال: «لو تلفتنا فى حياتنا لوجدنا كل ضروريات الشعب فى أيد احتكارية لا تأبه إلا بتكوين الأرباح وتجميع الأموال. فشركات الغزل والنسيج محدودة، بين بنك مصر وسباهى وعبود وكرموزه والصابون محتكر، والسماد، والنقل، والقطن، والبترول كذلك.

أما الضرر الثانى للاحتكارات، فهو خلق الأزمات وافقار العمال، فالاحتكارات فى سبيل تكديس الأرباح لا يهمها إلا إغراق السوق بإنتاجها، وانخفاض أجور العمال إلى أدنى حد، وحكومة الإقطاعيين والاحتكاريين تمكن لمحتكرى أقوات الشعب وكسائه وضرورياته من استنزاف العمال وإرهاقهم والإمعان فى افقارهم، وتكون النتيجة عجز الشعب عن استهلاك منتجاتهم وقيام الأزمات وتشريد العمال، وتضطر الحكومة إلى تقديم الإعانات للاحتكاريين، حتى أصبحت إعانة الشركات اليوم «موضة»! فإعانة شركة سعيد»، وإعانة شركة «عبود»، وإعانة شركة الترام، وإعانات شركات البترول • فى الوقت الذى يسير الشعب عاريًا، ولكن هكذا حكم الاحتكار.

أما الضرر الثالث للأحتكارات، فيتمثل فى سحق صغار المنتجين، فشركات الغزل الكبيرة تتحكم فى مصانع النسيج الصغيرة بتحكمها فى أسعار الغزل، وتحكمها فى أسعار النسيج، وتحكمها فى السوق، فتدفعها شيئًا فشيئا إلى الإفلاس والخراب.

ثم طالب محمد جلال كشك بتأميم الاحتكارات. ولكنه نبه إلى حقيقة مهمة هى «أن الفائدة الحقيقة من التأميم، لا تأتى إلا فى ظل حكومة شعبية تعمل للشعب وبالشعب». «فالحكومة التى تسيطر عليها عقلية احتكارية، ترى فى المشاريع المؤممة وسيلة لابتزاز الأموال وجنى الأرباح، وليست مؤسسات لخدمة الشعب وتيسير حاجياته». ومع ذلك فقد رأى أن «التأميم يمكن أن يحقق فائدة جزئية ومهمة فى جميع الظروف. فمصلحة السكة الحديد أفضل بكثير من شركات الترام».

بعد هذا العرض لأعداء الشعب الثلاثة، قدم محمد جلال كشك فى فصله الرابع، الطريق الذى يراه لمواجهة جبهة هؤلاء الأعداء، والمتمثل كما ذكرنا فى قيام جبهة شعبية. وأخذ يحدد «طبيعة هذه الجبهة من الشعب». فتناول أولاً «العمال»، باعتبارهم «حملة الأفكار التقدمية، والأوفياء للسياسة الاشتراكية». وذكر أن الوعى الاشتراكى، لا يصل إليه العمال توًا ومن فجر ميلاد الطبقة العاملة، إنما يجب أن تسبقه مراحل ثلاث، تبدأ بالوعى المهنى - أى أن يفهم عمال المصنع الواحد أنهم كتلة واحدة ضد عسف وجور صاحب المصنع، ثم يرقى فيصبح وعيًا طبقيًا وبه يدرك العمال أنهم أخوة فى شتى أنحاء البلاد، تضمهم مصلحة طبقية مشتركة واحدة. ثم يرتفع هذا الوعى فيصبح وعيًا سياسيًا، وبه يدرك العمال أنهم طبقة اجتماعية تتأثر بالأوضاع السياسية والقانونية ونظام الحكم». وقال إن العمال «يستطيعون أن يبلغوا هذه الدرجات الثلاث من الوعى بمجهودهم فحسب. ولكن الوعى الاشتراكى لا يأتى إلا من المثقفين، وسرعان ما تعتنقه الحركة العمالية».

ثم قرر أن العمال فى مصر - من الوجهة التاريخية البحتة - قد عرفوا الوعى المهنى، ومارسوه حتى قبل الحرب العالمية الأولى. كما أنهم وصلوا إلى الوعى الطبقى، ورأيناهم يشاركون فى شبرا الخيمة إخوانهم فى المحلة وكرموز وبالعكس.. إلخ. أما عن الوعى السياسى، فالعمال فى مصر عريقون فى الكفاح السياسى. فقد اشتركوا فى ثورة ١٩١٩ تحت قيادة الوفد، ودافعوا عن الحرية والاستقلال. وفى سنة ١٩٢٢، لما بدأت الرجعية تعد العدة لإصدار دستور رجعى، كان العمال المصريون من الوعى ما جعلهم يدركون الهدف المبيت لمنع دخولهم

فى البرلمان، فكان أن احتجت نقاباتهم على قانون الانتخاب»، ورأينا نقابة عمال الصنائع اليدوية فى الإسكندرية تتخذ قرارًا فى شهر مارس ١٩٢٢، «بمطالبة الحكومة الحاضرة بعدم وضع العراقيل أو قيود مالية فى قانون الانتخاب الجديد، حتى يتسنى للعمال انتخاب من يمثلهم فى البرلمان، أسوة بالممالك المستقلة». ثم كون العمال فى سنة ٢٢ ـ ١٩٢٤ حزبًا اشتراكيًا. وفى انقلاب ٢٠ ـ ١٩٢٥ قاتل العمال، وبالأخص عمال العنابر، والإسكندرية، دفاعًا عن الحكم البرلمانى وضد الحكم الدكتاتورى الرجعى، وسقط منهم عشرات القتلى والجرحى. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية وإبانها، استطاع العمال أن يتكتلوا، وأن يجربوا وحدتهم، وتكونت «لجنة التحرر القومى فى شبرا الخيمة، أكبر تكتل عمالى فى القاهرة، وأصدرت هذه اللجنة منشورًا يحدد أهدافها، ويضع فى مقدمة هذه الأهداف المطالب الوطنية. ثم قاد العمال الحركة الوطنية فى سنة ١٩٤٦، بالاشتراك مع الطلبة فى اللجنة الخالدة – «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».

ثم قال، بعد هذا العرض البديع: «تلك هى طبقتنا العاملة فى مصر. ذات وعى مهنى، وطبقى، وسياسى. أما عن الوعى الاشتراكى، فتلك هى مهمة الاستعمار مع التحرر الوطنى. وهى فى نضالها من أجل الاشتراكية أحوج ما تكون إلى السلام، فهى مع السلام وضد الحرب الاستعمارية. وهى لا تستطيع أن تدعو للاشتراكية إلا فى ظل الحرية السياسية، فهى مع الحرية السياسية. وهى قاسم مشترك أعظم فى تأييد كفاح جميع الطوائف والطبقات للقضاء على الظلم والاستبداد، فهى مع الشعب بأجمعه فى نضاله من أجل مطالبه.

ثم تعرض محمد جلال كشك للفلاحين، فتعرض لكفاحهم منذ أيام محمد على وسعيد للحصول على الحقوق المدنية والقانونية، وثورتهم ضد الإقطاع أثناء الثورة العرابية، واشتراكهم فى ثورة ١٩١٩ من أجل الأرض والحرية، وكيف كانوا يتناقلون الحديث عن اعتزام سعد باشا توزيع الأرض على الفلاحين، وكانوا فى نضالهم ضد الأنجليز لا يعفون قصور الإقطاعيين. وقال:

«فالأرض هى شغل الفلاحين الشاغل، وهم لن يشتركوا فى أن حركة شعبية إلا أن شعار الأرض منقوشًا على أعلامها، وهم لن يقاتلوا عدوا إلا إذا آمنوا بأنه سند وظهير للإقطاع. فالفلاحون يريدون الأرض وهى لهم تعنى الحياة، وهم يريدون الحرية السياسية لأنها الضمان لسحق الإقطاع وتدميره، فهم مع الحرية السياسية. وهم يريدون السلام، لأن الفلاحين هم الجيش، والجيش هو الذى سيباد إن نشبت الحرب الاستعمارية العدوانية، فالفلاحون مع السلام وضد الحرب. واشتراك الفلاحين فى الثورة الوطنية هو شرط نجاحها، وهم لن يشتركوا فى الحركة الوطنية إلا من خلال ثورتهم ضد الإقطاع».

أما «باقى الشعب من الطلبة، وصغار التجار والملاك، والوطنيين، والديموقراطيين» فقد ذكر محمد جلال كشك أنهم يعادون الأستعمار الذى يحرمهم من الاستقلال والذى يحتكر السوق ويعين عليهم الإحتكاريين، ويهددهم بحرب تعصف بهم وتزيد من جوعهم وفقرهم. فهم يؤيدون التحرر الوطنى والسلام، وهم يعانون الأمرين من الاستبداد الإقطاعى وذاقوا الويلات على أيديه، وهاجموا طويلاً منذ عرابى إلى اليوم من أجل الحرية السياسية.

هذه هى الطبقات الشعبية، وتلك مصالحها التى تسير فى اتجاه واحد، ولها عدو مشترك هو «الثالوث الآثم: الاستعمار والإقطاع والاحتكار»، وبالتالى فالوحدة بين هذه الطبقات ضرورية «بل هى الشرط الأساسى لنجاح هذه الحركات الشعبية ولتحقيق هذه الأهداف الشعبية.

ولكن كيف تتحد هذه الطبقات الشعبية؟ هل تتحد فى حزب واحد، أم تتحد بإلغاء الأحزاب؟ لقد ناقش الكاتب هذه القضية فى ذكاء وفهم واستيعاب، فأوضح أن هذه الطبقات لا يمكن أن تتحد فى حزب واحد، لأن الأصل فى الأحزاب أنها تمثل طبقات اجتماعية، فحزب الأحرار الدستوريين إنما يمثل كبار الملاك، بينما يمثل حزبه السعديون الرأسماليون، وما دامت جميع الطبقات الشعبية اليوم، من عمال وفلاحين وغيرهم، لا يدور بخلدهم فكرة إلغاء الطبقات فى المرحلة الحالية. وما دام وجود المجتمع الطبقى أمر يتفق الجميع على ضرورة وجوده واستمراره فى هذه المرحلة من مراحل التطور، لذا فوجود الأحزاب وتعددها أمر ضرورى ومطلب شعبى، وقيام حزب واحد فى الوضع الحالى معناه مصلحة طبقة بعينها. ومادمنا قد عرفنا أنه لا مصلحة لطبقة شعبية فى قيام دكتاتورية الحزب الواحد، إن هذه الدكتاتورية ستكون إن قامت فى هذه الظروف ضد مصالح الشعب طبقة رجعية معادية للشعب. «فنحن لا ندعو إلى الحزب الواحد، بل نحن نعمل وندعو إلى أن يكون لكل من هذه الفئات الشعبية تنظيماتها المستقلة المتميزة، وعلى الأخص أحزابها المستقلة ذات البرامج الواضحة التمثيل». ودعوتنا «على النقيض تمامًا من دعوة إلغاء

الأحزاب، هذه الدعوة التى لا تصدر من مصادر شعبية، لأن كل طبقات الشعب لا مصلحة لها فى منع باقى الطبقات الشعبية من تكوين أحزابها.

ومادام الأمر كذلك، فكيف تتحد الطبقات الشعبية؟. لقد أجاب الكاتب عن هذا السؤال بأنها تتحد عن طريق «جبهة شعبية». وقد حدد مفهوم هذه الجبهة تحديدًا دقيقًا، فذكر أنها: «حلف حول أهداف معينة، لفترة تاريخية»، وهى ليست جبهة أحزاب فقط، «فكل حزب أو هيئة أو جماعة أو كل فرد، يرى من صالحه أن يكافح من أجل برنامج الجبهة، وأن يضم جهده إلى القوى الشعبية فى نضال منظم، له الحق فى أن ينضم للجبهة الشعبية».

ولكن ما هذا البرنامج؟. لقد ذكر أنه «الحد الذى يمكن الاتفاق عليه بين هذه الطبقات الشعبية، أو الأهداف الرئيسية التى تقبلها، والتى هى على استعداد للتحالف حولها والدخول فى معارك من أجل تحقيقها. وهذا البرنامج قابل لأن يمتد ويتسع وتضاف إليه نقاط جديدة كلما ارتفع الوعى الشعبى، وكلما انضمت إلى الجبهة الشعبية قوى جديدة».

وضرب مثالاً لكيفية الاتفاق على برنامج موحد، بمشكلة الأرض. فقال إنه قد يكون فى الجبهة ثلاثة اتجاهات: اتجاه يرى فى توزيع الأراضى على الفلاحين حلاً نهائيًا لمشكلة الريف لا يمكن أن تتبعه خطوات أو إجراءات. واتجاه آخر يرى أن توزيع الأراضى على الفلاحين يجب أن يتبعه فورًا إجبار الفلاحين على الدخول فى مزارع تعاونية أو جماعية. واتجاه ثالث يرى أن توزيع الأراضى على الفلاحين

ليس إلا خطوة لابد منها لتحطيم الإقطاع، وأن الشكل الأمثل للإنتاج فى الريف هو الزراعة الاشتراكية. مادامت الاتجاهات الثلاثة متفقة ومقرة أن توزيع الأراضى هو الخطوة الأولى التى لا محيد عنها، فلن يختلفوا فيها يعقب ذلك من خطوات، وليبقى تحالفهم سليمًا إلى أن يتحقق ذلك.

ثم ذكر أنه «يمكن فى داخل الجبهة الشعبية أن يتم تحالف بين قوتين أو أكثر حول نقط أوسع، أو مطالب أبعد من برنامج الجبهة»، وأن «الجبهة الشعبية لا يقتصر دورها على قيادة النضال ضد أعداء الشعب من الاستعمار والإقطاع والاحتكار - بل هى تقود الشعب إلى الحكم. والجبهة الشعبية يجب أن تحكم، والتحالف فيها يجب أن يستمر، ليس إلى هزيمة الأعداء فحسب، بل إلى سحق مقاومتهم وبناء مصر الديموقراطية الشعبية».

الاستعمار الأمريكى الجديد، أو برنامج النقطة الرابعة:

صدر هذا الكتاب فى عام ١٩٥١ للكاتب السياسى أحمد بهاء الدين. وهو من قوى اليسار الوطنى الذى لم ينتم لأى تنظيم من التنظيمات الماركسية - كما أخبرنى بنفسه - ويقع فى ٩٢ صفحة من القطع الصغير. وقد صدره بمقدمة شرح فيها أسباب كتابته، فذكر أن تيقظ حركات التحرر الوطنى فى ذلك الحين قد جعل «الإمبراطوريات القديمة والجديدة تتساند فى مجهود أخير لخنق الحرية دفاعًا عن كيانها المتآكل ولاكتساب الأرض التى فقدتها، مصطنعة فى ذلك حيلاً جديدة تخفى عين الشر القديم. وفى مثل هذه الظروف، يصبح فرضًا واجبًا على كل صاحب رأى أن يتوجه به إلى المثقفين المتيقظين أن ينشروه بأقوى ما فى كيانهم من قوة».

وقد قسم كتابه إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول، ويتناول فيه برنامج النقطة الرابعة» من وجهة النظر الأمريكية». والقسم الثانى. ويتناول «البرنامج على حقيقته».

وفى القسم الأول، عرض الكاتب لأصول البرنامج كما ورد فى خطاب الرئيس ترومان أمام الكونجرس يوم ٢٠ يناير ١٩٤٩، بعد إعادة انتخابه، وقد حدد فيه سياسة الولايات المتحدة فى السنوات التالية فى أربع نقاط: الاولى: تأييد الأمم المتحدة، والثانية: الاستمرار فى برنامج الإنعاش الاقتصادى وتعميم الاتفاقات التجارية فى سبيل تنظيم تجارة عالمية حرة. والثالثة: تقوية «الأمم المحبة للحرية» ومساعدتها على دفع العدوان. أما النقطة الرابعة - وهى محور الكتاب - فتتضمن ما يلى: «وجوب النهوض ببرنامج جرىء من مقتضاه أن تتمكن المناطق المتخلفة اقتصاديًا من الإفادة من تقدمنا العلمى والصناعى. ويجب أن يكون هدفنا هو مساندة الشعوب الحرة فى العالم على أن تنتج بجهودها الخاصة كميات أكبر من الغذاء والكساء ومواد البناء والقوى الميكانيكية. وبتعاون العمل ورأس المال الخاص فى هذه الدولة (يقصد الولايات المتحدة) يمكن لهذا البرنامج أن يرفع القوى الصناعية فى سائر البلاد، ويرفع بالتالى مستوى الحياة فيها».

ويقول أحمد بهاء الدين: إنه لم يكد يصدر هذا التصريح من الرئيس ترومان عن «النقطة الرابعة» حتى أخذت الأضواء تتسلط عليها، وأصبحت محل جدل عنيف فى الولايات المتحدة نفسها وفى العالم الخارجى أيضًا، لما تحمله فى طياتها من آمال عراض لرأس المال الأمريكى ومخاوف جمة تحذرها «الشعوب المتخلفة». فقد

صرح وزير المالية «بأن برنامج النقطة الرابعة» يختلف عن برنامج الإنعاش الأوربى. فبرامج الإنعاش تسدى إلى دول صناعية راقية لا تنقصها الخبرة أن الصناعات الثقيلة، على العكس من الدول المتخلفة اقتصاديًا. أما بالنسبة للمساعدة المالية، فقد نوه بالمصاعب التى تلاقيها رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التى تهاجر إلى الدول المتخلفة، حيث لا تقابل بالترحاب الكافى، وتجد نفسها أحيانًا محل اضطهاد من القوانين المحلية، كأن تطالبها بنسبة معينة من الربح للمواطنين. ثم قال: « إن رؤوس الأموال الأمريكية لابد أن تحصل على ضمانات كافية»، وأن «الحكومة الأمريكية تنوى أن تكون هذه الضمانات ضمن معاهدات حتى تكفل احترامها».

ثم أوردأحمد بهاء الدين ما ورد على لسان وكيل الخارجية الأمريكية لشئون أفريقيا والشرق الأوسط وغرب آسيا، الذى برر اهتمام الولايات المتحدة بهذه المناطق بأنه لا يمكن تجاهل أعدادها الهائلة من السكان، وثروتها الضخمة البكر، خصوصًا وعلاقاتها مع روسيا السوفيتية سيئة، وأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تنشط العلاقات التجارية مع هذه المناطق الواسعة المزدحمة. وتتعرض للصعاب التى تقف فى وجه البرنامج فى البلاد المتخلفة، وأولها الشعور الوطنى المتطرف، وكراهيتها لكل ما يذكرها بفخاخ الاستعمار، وربطها بين الاستعمار والرأسمالية، واشراك أمريكا فى المسئولية. فضلاً عن ذلك، فإن الثورة القومية فى تلك الشعوب تقليدية لا تزيد، وأرباحها تنفق فى شراء الأرض - نفس الأرض -، وتكوين الإقطاعات أو اقتناء الذهب والأحجار الكريمة، فالثراء هناك يكتسب بأخذه من الآخرين لا بالبحث عن إنتاج جديد فى ميادين جديدة. واقترن بالاستغلال.

ثم تعرض أحمد بهـــاء الدين لطبيعة البرنامج وأغراضه من واقع ما أوردته الخارجية الأمريكية فى كتابها الذى أصدرته عن النقطة الرابعة، وتتكون من أغراض ثلاثة: انسانية وسياسية واقتصادية. أما الأغراض الإنسانية، فقد ذكر الكاتب أنه لا حاجة لسردها «لأنها توضع فى المقدمة عادة كفاتحة للشهية تسهل هضم ما بعدها»!. وأما الأغراض السياسية كما أوردتها الخارجية الأمريكية فهى مكافحة الشيوعية، والمحافظة على النظام الرأسمالى الأمريكى القائم. والأغراض الاقتصادية هى (أولا) زيادة القوة الشرائية للشعوب المتخلفة مما يزيد فى نطاق توزيع السلع الأمريكية (ثانيًا) السيطرة على موارد المواد الخام فى هذه البلاد المتخلفة بعد أن نضبت الموارد الموجودة فى أمريكا ذاتها أو أنهكت إنهاكًا شديدًا، حتى تضمن الصناعة الأمريكية مددًا مستمرًا من الخامات اللازمة لاستمرارها. (ثالثًا) تصدير رأس المال الأمريكى إلى الخارج.

أما النطاق الجغرافى للبرنامج، فقد ذكر الكاتب أنه يشمل، وفقًا لما ذكر المسئولون الأمريكيون: الشعوب المستقلة، وشبه المستقلة، والخاضعة للاستعمار الكامل على حد سواء. وقال: «ونلاحظ هنا أن أمريكا تتسلل بذلك إلى صميم اختصاصات الدول الاستعمارية الأخرى كانجلترا وفرنسا مثل المغرب والسودان وبورما. ويلاحظ أيضًا، للسبب نفسه، أن أمريكا رغم أنها ذكرت هذه المنـــاطق فإنها لا تبذل مجهودًا جديًا فى الوقت الحاضر للنفوذ إليها، لا لزهد بل لخوف من أن تصطدم اصطدامًا سافرًا مع فرنسا وإنجلترا وهولندا وغيرها. وعلى ذلك فإن المحاولات الأولى فى بلاد مستقلة مثل سوريا وتركيا، وفى البلاد التى تزرع فيها النفوذ الإنجليزى كمصر.

أما النطاق التنفيذى، فقد وضع البرنامج فى حسابه خطة ضخمة لاستغلال هذه البلاد المتخلفة، لم يدع فيها كبيرة ولا صغيرة إلا وضع عليها إصبعًا، خصوصًا فى الزراعة وسائر منابع الثورة الطبيعية، ولكن بالنسبة للصناعة فإن البرنامج لم يضعها فى المقام الأول، «أو إن شئنا الدقة، لا يكاد يضع الصناعات الثقيلة فى برنامجه. فدعاة البرنامج يهتمون أساسًا بنشر الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات الخفيفة التى تساعد على رفع مستوى الفلاحين وتوفير حاجياتهم الغذائية دون أن تخلق بيئة صناعية قوية مستقلة، عدا الصناعات الاستخراجية طبعًا. ويقول أصحاب النقطة الرابعة فى ذلك أن زيادة كمية الطعام التى يأكلها الفلاح يجب أن تسبق انتقاله من القرية إلى المدينة، ومن الحقل إلى المصنع. كما يهتم البرنامج طبعًا بالأيدى العاملة، إذ لابد له من خلق بيئة صالحة لهذا النشاط، ومن ثم يأخذ على عاتقه مرافق التعليم والصحة والسكان. وهكذا تنفذ النقطة الرابعة إلى صميم كيان الدولة وعناصر تكوينها وعوامل تطورها. وأهداف هذا النوع من التعليم معروفة: إنها خلق الأيدى العاملة الطيعة الماهرة التى تؤدى خدماتها فى المشروعات الاقتصادية على أكمل وجه.

ثم تناول أحمد بهاء الدين تنفيذ البرنامج، فذكر أنه يتكون من شقين منفصلين وأن كانا متكاملين إلى حد بعيد. الشق الأول هو المساعدة الفنية، والثانى هو المساعدة المالية. وذكر أن الحكومة الأمريكية، حتى تضمن إقبال رأس المال على الهجرة، وأن تجذبه المخاطر المتمثلة فى عدم كفاية المواصلات فى البلاد المتخلفة وضعف مستوى العمال فى الإنتاج، ومصارف التنقيب والتجارب

التى قد لا تسفر عن شىء، بدأت ببرنامج للمعونة الفنية، أخذت على عاتقها تمويله وتنفيذه، وزعمت أنه غير مرتبط بالمعونة المالية حتى لا يطول تردد البلاد المتخلفة فى قبوله. أما هذه المساعدة المالية فهى عبارة عن تصدير كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية إلى البلاد المتخلفة. وقد حدا بها إلى تقديم هذه المساعدة ـ كما يقول ـ أن البلاد المتخلفة لا مخرج لها من الحلقة المفرغة التى تدور فيها، من ضعف الانتاج الذى يؤدى إلى قلة الاستثمار، وقلة الاستثمار التى تؤدى إلى ضعف الإنتاج، وقلة المشروعات الجديدة ـ إلا بنقل رؤوس الأموال الأجنبية إليها كما ينقل الدم إلى المريض.

أما تمويل البرنامج، فذكر أحمد بهاء الدين أنه فيما يختص بالمعونة الفنية، فكان واضحًا أن تمويلها يقع على عاتق الحكومة الأمريكية التى إستصدرت من الكونجرس فى يونيو ١٩٥٠ قانونًا من مقتضاه رصد ٣٥ مليونا من الدولارات لتمويل المعونة فى سنتها الأولى. آما تمويل الجانب الثانى والأهم من البرنامج، فقد كان موضع جدل عنيف بين دعاته: هل تقدمه الحكومة أم يقدمه رأس المال الخاص، غير أن أهل الوسط يكسبون المعركة ويقوم رأيهم على أن تقوم الحكومة أولاً بالمشروعات التى لا تقدم عليها عادة رؤوس الأموال الخاصة والتى تحتاج إليها البلاد المتخلفة بالدرجة الأولى، مثل مشروعات الصحة والتعليم وطرق المواصلات ووسائل النقل وزيادة الإنتاج ونشر القوى المائية، ثم يقوم رأس المال الخاص بالمشروعات المربحة. وعلى ذلك، فإن رأس المال الخاص سيلعب الدور الأول فى الاستثمار، وسيكون استثماره مباشرًا، أى أن الرأسماليين الأمريكيين سيباشرون استثمار رؤوس أموالهم فى البلاد

المتخلفة كما يباشرونه فى أمريكا. ولم يذكر دعاة البرنامج رؤوس الأموال الخاصة فى البلاد المتخلفة بدور كبير، فهم يقيمون حساباتهم على أساس أن رأس المال المحلى ضعيف، والادخار تافهة، وإن كان لا مانع من اشتراكها مع رؤوس الأموال الأمريكية من ناحية المبدأ. وقد قدرت الأموال التى يجب تصديرها من الولايات المتحدة بمبلغ ٢ بليون دولار سنويًا لمدة خمس سنوات مقبلة من تنفيذ البرنامج، كحد أدنى.

ولم يغفل دعاة البرنامج - كما يقول أحمد بهاء الدين - ما تعترضه من عقبات، ومنها ما تفرضه الدول المتخلفة من قيود على الاستثمار الفردى، وبعض هذه القيود خاص بالمشروعات الأجنبية، وبعضها يشمل الأجنبية والوطنية على السواء، وفى مقدمتها التأميم. ويرى دعاة النقطة الرابعة فى هذا الاتجاه خطرًا كبيرًا، إذ يغدو ما تقدمه رؤوس الأموال الأمريكية فى دولة ما عرضه للاستيلاء عليه وتأميمه فى أى وقت. ومن رأيهم أن التعرض لن يكون مجزيًا للرأسماليين الأمريكيين بأى حال، ولذلك فإنهم يشترطون أن تتعهد الدول المستفيدة بألا تقدم على التأميم. بل إن بعض المتطرفين يشترطون تعديل دساتير الدول المتخلفة بحيث ينص فيها صراحة على تحريم تملك الدولة للمرافق العامة أو الصناعات الكبرى.

كذلك من العقبات أيضًا ما تفرضه الدول المختلفة من حماية الصناعات المحلية، ويرى الرأسماليون الأمريكيون أنه لا مفر من إلغاء كافة القيود التى تفرضها الدول أحيانًا بحجة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، ويصرون على ترك الميدان حرا

للمنافسة، ليأكل القوى الضعيف، ولو كان الضعيف من لحم الوطن ودمه.

ومن العقبات أيضًا ما تشترطه بعض الدول المتخلفة لقيام رأس المال الأجنبى من اشتراك رأس المال الوطنى بـ ٥١ فى المائة على الأقل من رأس مال المشروع. والرأسماليون لا يقرون هذا الموضوع مطلقًا، بل يطالبون بإلغاء هذه الشروط دفعة واحدة، حتى تتمتع رؤوس الأموال المصدرة بكامل حريتها فى العمل.

كذلك من العقبات الضرائب. فالدول عامة تفرض ضرائب كثيرة، بل ومزدوجة أحيانًا، على رؤوس الأموال، ومنها من تحدد حدا أقصى للربح، أو تشارك صاحب رأس المال فى ربحه الزائد على حد معين، إلى آخره. وكل هذا يرى الرأسماليون الأمريكيون الغاءه.

وخطة الحكومة الأمريكية للتغلب على هذه الصعاب، عقد معاهدات ثنائية مع كل دولة تنتفع بالبرنامج، حتى تضمن هذه المعاهدات حماية رؤوس الأموال المصدرة ضد شتى أنواع التقلبات، وتهيئ لها جوًا كافيًا من حرية الاستثمار، ولتحدد سلطة الدولة المستفيدة فى فرض الضرائب عليها حتى لا تعتمد ذات يوم إلى إرهاقها. على أن تكون هذه المعاهدات طويلة الأمد تأمينا ضد تقلب الظروف. والإخلال بهذه المعاهدة طبعًا يعطيها حق التدخل!.

فتلك إذً هى «النقطة الرابعة»، كما عرضها أحمد بهاء الدين «فى الثوب الذى أراد لها الرئيس ترومان والحكومة الأمريكية أن تبدو به». وهو فى القسم الثانى من كتابه يشرح البرنامج «على حقيقته»، وهو تصدير رؤوس الأموال الأمريكية. فيقول:

«إننا إذا أمعنا النظر فى حقيقة هذا البرنامج، ونحينا جانبا هذا «الديكور» الذى أحيط به، نجده لا يعدو أن يكون خطة شاملة لتصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج. وهو بهذا الوصف مرحلة جديدة من مراحل النظام الرأسمالى العتيق. وليس على هذا القصد من قول الرئيس ترومان فى تقريره السنوى للكونجرس عن الحالة الاقتصادية، أن البرنامج «يزود بالمعونة الفنية للشعوب التى تحتاج إلى رؤوس أموالنا لزيادة نشاطها الاقتصادى، وبذلك ننمى استثماراتنا فى الخارج». وهكذا لخص البرنامج بمقدماته الأولى ونتائجه الأخيرة فى ايجاز يحسد عليه: معونة فنية، تمهد لرؤوس الأموال الأمريكية، وبذلك تزيد استثمارات هذه الأموال فى الخارج.

وقد استشهد أحمد بهاء الدين بما كتبه «أوين لاتيمور»، الخبير السياسى الأمريكى المعروف ومدير معهد العلاقات الدولية بجامعة جون هويكنز قائلاً: «ان النقطة الرابعة باب جديد فى تصور الرأسمالية الحديثة، سياسى فى أهدافه، وان كان اقتصاديًا فى وسائله» وأن الجديد هو أن رأس المال يصدر هذه المرة إلى البلاد المختلفة مصحوبا بحماية الحكومة، وضماناتها، وبمعاهدات ثنائية، وتنظيمات فنية سابقة - لا وحيدًا معتمدًا على المنافسة الفردية فحسب، كما كان فى الماضى. وهو يعلل هذا التطور الجديد بأن رأس المال المصدر أصبح عرضة لاخطار جديدة لم تكن موجودة من قبل، أبرزها التأميم، والاتجاهات اليسارية بوجه عام. ثم يخلص «أوين لاتيمور» إلى القول بأن تصدير رؤوس الأموال على النحو الجديد لم يعدأمرًا يهم صاحب المال فحسب، بل الأمريكى العادى أيضًا، لأنه يدفع الضرائب، ولأن الميزانية العامة التى يمولها ستتأثر حتما بكل ما

يصيب رؤوس الأموال المصدرة من أخطار، نظرًا لالتزامات الحكومة قبلها.

وقد انتقد أحمد بهاء الدين كلام «أوين لاتيمور» عن الجديد فى النقطة الرابعة، قائلاً أن هذا الجديد «ليس جديدًا تمامًا، فقد كان المال يهاجر من انجلترا وفرنسا وهولندا وغيرها إلى المستعمرات، ثم سرعان ما تلحق به حماية الدولة». ولكن الجديد هو «أن ينظم تصدير رؤوس الأموال «مقدمًا» على هذا النحو، وأن تهيأ له الحماية بمعاهدات واتفاقات واستقصاءات تحمل الدولة مسئوليتها قبل أن يخطو رأس المال ذاته خطوة واحدة، كما تفعل النقطة الرابعة. وما جاء هذا التطور الا نتيجة للخبرة التى استفادها النظام الرأسمالى من تجاريه السابقة، فبدلا من أن يهاجر رأس المال بغير منهج مرسوم، ثم يضطر للاستعانة بالقوة العسكرية، فانه فى هذه المرة يرتب البيت مقدما، ويقيد البلد المتخلف بقيود وشروط وقوالب اجتماعية واقتصادية معينة، طبقًا لخطة موضوعة، فلعله بعد ذلك أن يستغنى عن القوة العسكرية، التى لا تعدو أن تكون مظهرا للاستعمار لا جوهره، وهو مظهر باهظ الثمن، قد يحسن الاستغناء عنه.

وقبل أن يمضى أحمد بهاء الدين فى شرح أخطار النقطة الرابعة، طرح عدة أسئلة: لماذا تصدر الولايات المتحدة رؤوس أموالها؟، وما هو أثر تصدير رأس المال على الدولة المصدرة والمصدر إليها على السواء؟.

وقد أجاب عن ذلك بالاشارة إلى ما يحدثه التنافس من تصفية للمتنافسين وتركيز الانتاج فى أيدى قليلة تحتكر السوق، وانتهاء

المنافسة الحرة إلى انعدام المنافسة الحرة، وتجمع الأرباح فى أيد قليلة تتراكم فى أيديها الأموال الفائضة التى تتحول إلى «رؤوس أموال منتجة» باستثمارها فى مشروعات جديدة، ولكن مع تشبع السوق المحلية بالمشروعات، تبحث رؤوس الأموال المتراكمة تراكمًا رأسيًا عن ميدان أكثر ربحًا وأقل نفقة، فتهاجر إلى الخارج، إلى البلاد المتخلفة، حيث تجد الخامات الوفيرة والعمال الذين يعملون بأجور بخسة وبلا ضمانات، وتجد الحكومات لا تفرض الضرائب الكافية على الانتاج والاستهلاك والتصدير. وقد اكتملت هذه السلسلة فى الدول الرأسمالية الكبرى جميعًا، حتى أصبحت دولا استعمارية. وفى أمريكا أيضًا اكتملت السلسلة على نحو لا سابق له فى السرعة والضخامة.

وبعد أن تعرض أحمد بهاء الدين لأثر تصدير رأس المال فى الدول المصدرة من اقتطاع لجزء من طاقتها الإنتاجية على حساب طبقاتها العاملة جريًا وراء الأرباح الهائلة التى يحققها الرأسماليون فى الدول المتخلفة، ذكر أن تجارب رأس المال الانجليزى الذى هاجر إلى الهند، ورؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والهولندية التى سافرت إلى الهند الصينية والكونغو واندونيسيا وغيرها، بل ورأس المال الأمريكى ذاته فى أمريكا اللاتينية ـ قد دلت على فساد الرأى الذى يقول إن تصدير رأس المال يؤدى إلى ازدهار الصناعة فى البلاد المتخلفة، فالحقيقة أن الصناعات التى تزدهر صناعات معينة، وهى تزدهر لحساب الرأسماليين دون أن يعود على الشعب صاحب البلد شىء منها. وضرب المثل بالبؤس الذى ألحقه رأس المال الانجليزى بالهند، وخنقه الصناعة الهندية فى مهدها، وتحول الهند إلى منبع تخرج منه

المحاصيل والمواد الأولية، ولا يقبض الهنود منه إلا أجر العمل والموت. وكذلك البؤس الذى ألحقه رأس المال الأمريكى بشعوب أمريكا الجنوبية التى «أصبحت من أفقر شعوب الأرض، حتى أنه فى التقرير الذى وضعته الحكومة الأمريكية ورتبت فيه ٥٣ دولة من دول العالم على حسب متوسط الدخل الفردى فيها، احتلت معظم هذه الشعوب آخر القائمة، فلم يأت بعدها فى انحطاط المستوى الا الهند ثم الفليبين، وهى البلاد التى مستها بركة رأس المال الأمريكى أيضًا!، ثم الصين فاندونيسيا ـ مع أن هذه البلاد ـ كما هو معروف ـ من أغنى بقاع الأرض فى ثروتها الطبيعية. وماذا كانت النتيجة سياسيًا؟ أنها تبدو على الخريطة مستقلة، ولكنها لا تستطيع أن تخالف رأى الولايات المتحدة. وفى الأمم المتحدة خلال عرض قضية فلسطين، بكى مندوب إحدى هذه الدول مرة، لأنه يعطى صوته ـ آسفا ـ كما تريد الولايات المتحدة.

ثم يقول أحمد بهاء الدين نقلا عن نهرو: لقد رأينا أنواعًا مختلفة من الامبريالية فى العصور المختلفة، وهذا النوع الأخير لا يضع يده على الأرض، انه يكتفى بالاستيلاء على موارد الثروة ومقوماتها فى البلد المتخلف، وبهذه الطريقة يمكن استغلال البلد لمصلحة المستعمر ويمكن السيطرة عليها، دون أن يتحمل المستعمر شيئًا من أعباء الحكم والاستبداد فى البلد .. هكذا تزداد الامبريالية نضجًا مع الزمن، فمن عبودية الأرض انتقل الناس إلى عبودية الأجر. وكذلك الحال بالنسبة للشعوب، فالناس يحسبون أن المشكلة كلها فى الحكم السياسى الذى تفرضه دولة على أخرى، وأننا إذا تخلصنا من الاحتلال فاننا نصبح أحرارًا أوتوماتيكيًا، ولكن هذا غير صحيح، فهناك شعوب

حرة سياسيًا فى الظاهرة، ولكنها تخضع تمامًا لدولة أخرى تسيطر على اقتصادياتها».

ثم قال أحمد بهاء الدين: «لقد أصبح واضحًا أن النقطة الرابعة قد أخرجتها إلى حيز الوجود فى تصدير رؤوس الأموال الأمريكية إلى البلاد المتخلفة واستثمارها فيها. وأن تصدير رؤوس الأموال على هذا النحو تجربة أقدمت عليها دول الاستعمار جميعًا، فهو لب الاستعمار وغايته، وما هو مضمون الاستعمار منذ خلق؟ أتراه كان شيئًا غير المستعمر لما له وخبرته وسطوته فى امتصاص الأرباح بشتى صورها من البلاد المتخلفة؟. وأين هو الفارق الجوهرى بين هذه النقطة الرابعة التى تدعونا أمريكا إليها وبين الاستعمار بصوره التى أسلفناها؟. لا جديد تحت الشمس، غير الكلام المعسول والدعايات الخلابة التى يحيطون بها هذا الاستعمار الجديد. ومن أحمق الحمق أن تصرفنا الألفاظ عن الجوهر الكريه الذى تخفيه. فهذه الألفاظ الرنانة نفسها كفيلة بأن تتحول مع الزمن والتطبيق إلى نقيض معناها. أنظر إلى كلمة «الاستعمار» نفسها: أنها لا تعنى لفظًا غير التعمير والعمران، ولكن هذا المعنى النبيل استحال إلى كلمة بغيضة تصك آذان الشعوب صكا، لما أصبحت تعنيه من تخريب وتدمير. وان المتتبع للتطور الذى صاحب الاستعمار، والذى جدد فى أشكاله، ليجد النقطة الرابعة مرحلة طبيعية ومنطقية من مراحل التطور الاستعمارى. فقد كان الاستعمار فى أول أمره مجرد اقتحام وسلب ونهب، كما كان يفعل البربر والأباطرة القدامى، ثم كان فتحًا مسلحًا لأقطار، وجزية سنوية من الذهب أو الغلال ترسل إلى الغازى فى قاعدة ملكة، وفى القرون الأخيرة أصبحت الدول تترك الأمر فى بدايته للشركات والأفراد،

واليوم تجىء النقطة الرابعة مثلاً رائعًا لتآزر الدولة والشركات على القيام بمهمة الاستعمار منظمة منسقة على أدق قواعد التنظيم العلمى الحديث.

ثم قال أحمد بهاء الدين: «اننا لو أمعنا النظر فى المراكز والأوضاع الاقتصادية البحتة التى يحتمها النظام الرأسمالى الاستعمارى، كما يخططه برنامج النقطة الرابعة، لوجدناها تتلخص فى وضع أمريكا فى مركز «الممول ورب العمل». والشعوب المتخلفة - كمصر مثلاً - فى مركز العمال، ليس للعامل أكثر من أجره، مهما اختلف هذا الأجر، وللممول فائض القيمة كله أو فائض الأرباح. وعلى حين يظل العامل أبدا أيسر هذا الأجر، لا يرتفع إلى ما فوق مجرد العيش، يزداد الممول ثراء، ويتسع نشاطًا وانتاجًا وربحًا. فإذا افترضنا أن مؤسسة أمريكية فى مصر تنتج ما قدره (١٠٠) فإن (٣٠) على الأكثر من هذه المائة سيدفع فى مصر أجور للعمال ونفقات أخرى، و(٧٠) يخرج من مصر إلى جيوب أصحاب الأسهم فى أمريكا».

ثم قال: «هذه هى أمريكا، وتلك هى مصر - أو أى بلد متخلف يخضع لهذا البرنامج - فالفائدة الاقتصادية لمصر معدومة أو تافهة، ونحن نقصد بمصر الشعب كمجموع. فإن طبقة معينة من المصريين ستفيد بغير شك من هذا البرنامج، هى طبقة الممولين الذين قد تتاح لهم المساهمة بقسط فى المؤسسات الأمريكية، وطبقة المديرين وأعضاء المجالس والوكلاء وغيرهم ممن يدورون، فى هذه الحالة - بحكم وضعهم أيضًا - فى ذلك رأس المال الأمريكى، ويصبحون وقاء له من غضب الشعب أو سخطه أو انتقاضه. والثروة القومية لن تزداد

بهذا البرنامج شيئًا. فما يأخذه العمال من أجر مهما كان، مال مستهلك ينفق يومًا بيوم فى باب القوت وحده، أما الفائض الذى يدخر ويعاد استثماره فهو ذاهب إلى أمريكا.

ثم قال: ومن الأوضاع الاقتصادية الخطيرة التى يمليها البرنامج، ما هو ملحوظ من عنايته بالمشروعات الزراعية والاستخراجية أساسًا، أما الصناعات الثقيلة، أو التحويلية بوجه عام، فانهما لا تدخل فى حسابه. وهو وضع ذو حدين: فهو من ناحية يرمى إلى خلق بيئة زراعية نشيطة مقبلة على الشراء، فتصبح سوقًا قوية المعدة لهضم الانتاج الأمريكى، وهو من ناحية أخرى يحرم الشعوب المتخلفة من فرصة منافسة الانتاج الأمريكى ذاته.. فإذا أقاموا فى مصر صناعات ما، فهى صناعات تابعة، كأن يقام فى مصر مثلاً مصنع لهياكل السيارات، ولكن هياكل السيارات بغير المحركات فى مصر طبقًا للنقطة الرابعة أبدًا.

«وعلى هذا النحو يصبح اقتصادنا فرعا مكملا للاقتصاد الأمريكى، كما ظل فترة طويلة فرعًا للاقتصاد الانجليزى: القطن يزرع فى مصر ويصنع فى انجلترا التى تعيد بيعه لمصر والعالم. وارتباطنا بأمريكا على هذه الصورة يجعل لها «حق» التدخل فى الكثير مما يعتبر من صميم كياننا. وبناء على هذا «الحق» تطالب أمريكا مقدما بتعديل نظام الضرائب فى الدول المستفيدة من البرنامج، وتعديل قوانين الشركات، وقبول «مشورتها» فى إصلاح نظم النقد والجمارك وبرنامج التعليم.. إلى آخره.

«وبناء على هذه التبعية أيضًا، تصبح مصر - أو أى بلد متخلف - مقهورة على أن يتجمد نظامها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى

القوالب التى تتفق مع الدولة المتبوعة. فإذا كان النظام فى أمريكا رأسماليًا، فقد وجب أن نبقى كذلك. وقد رأينا البوادر فيما يطالبون به من تعهد الدول المستقيدة بألا تلجأ إلى التأميم أبدًا بل وما يدعو إليه المتطرفون من تعديل الدستور بحيث يصبح التأميم حرامًا.

«وهنا نجد لزاما علينا أن الذين يؤمنون بالنظام الاشتراكى كوسيلة لتطوير هذا البلد، وكاطار جديد للمجتمع، يرفضون النقطة الرابعة رفضًا تاما لأنها تقيد تطورهم وترتبط مجتمعهم وفقًا لهوى الدولة الأمريكية ومصلحة الرأسماليين فيها».

بعد ذلك يعالج أحمد بهاء الدين نقطة خطيرة، هى ما يطرحه دعاة البرنامج من أن الأمريكان هن غير الانجليز والفرنسيين ومن إليهم، وأنه إذا كان هناك من الأسباب ما يدعو إلى إساءة الظن بدول الاستعمار القديمة فليس ثمة ما يدعو إلى إساءة الظن بأمريكا. فيرد على ذلك قائلاً:

«ما معنى هذا القول بأن ثمة فارق بين الأمريكان وغيرهم؟. أترى فى تركيب الأمريكى الفسيولوچى شىء يبعده عن الاستعمار؟. أم أن رجال السياسة وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكان قد لقنتهم أمهاتهم وهم أطفال ألا يستغلون الشعوب الضعيفة، ولا يحتكرون «الأسواق»، كما علمتهم تأدية الصلاة واحترام الوالدين؟. إن القول بهذه الفوارق الوهمية بين أمريكا وغيرها ليس إلا ضربًا من السذاجة أو الرياء، وليست المسألة مسألة طباع وتقاليد، وإنما هى «مراكز» و «أوضاع» اقتصادية - كما أسلفنا تتمى نفسها، ونظام لا تؤدى مقدماته - ككل نظام - إلا إلى نتائجه».

«بقى ما يقال من أننا نسىء الظن بأمريكا. وهذا صحيح. ذلك أن لدينا من مبررات سوء الظن ما يقصر دونه التدوين، وليست مبرراتنا من تاريخ قديم، أو تحليل اقتصادى فحسب، بل لدينا مدد من أحداث حاضرنا تتزاحم وقائعه: لدينا موقف أمريكا من قضية فلسطين، وكيف انقادت تلك الدولة الضخمة وراء مصلحة الرأسماليين فيها، فأرغمت العرب على الهدنة، ومنعت عنهم السلاح ليقفوا عزلا، وزودت إسرائيل بالأسلحة رغم قرار الحظر لتهجم، فلما هجمت، سكتت أمريكا عنها، وما زالت ساكتة على مليون من اللاجئين. ولدينا موقفها من الصين.. ولدينا موقفها من إيران، ونكتفى هنا بأن نذكر قبضتها القوية على اليونان. ولا نستطرد فنتعقب السياسة الأمريكية فى أنحاء العالم، بل نعود إلى النقطة الرابعة نفسها، لنجد فى طياتها وملابساتها أسبابًا أخطر لسوء الظن يحسن أن نقف عندها، فقبل أن يخرج الرئيس ترومان ببرنامجه هذا على الناس، كانت الأمم المتحدة قد قررت مبدأ «المساعدة» وقد قام «البنك الدولى: بجانب كبير من المهمة الملقاة على عاتقه، وكان اتجاه التفكير إلى أن تقوم المؤسسات الدولية بمساعدة البلاد المتخلفة لسببين: الأول، تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الخارج، والثانى: الحد من النفوذ السياسى للدول التى تستثمر أموالها مباشرة. فلماذا تعمدت أمريكا القضاء على هذه المؤسسات الدولية أو إضعافها والانفراد بالعمل؟. لأن البنك الدولى لا يمكنها من تستثمر أموالها مباشرة فى البلاد المتخلفة، أى لا يجعلها تتملك المؤسسات والمشروعات فى قلب البلد المتخلف، ولأنه لا يمكنها من التدخل لتعديل قوانين البلاد المتخلفة بما يحلو لرأس المال الأمريكى، ولأنه لا يمكنها فى حالة الخلاف من أن تتفرد

بالعمل وتتدخل سياسيًا فى شئون البلد المتخلف بعيدًا عن الضمير العالمى».

«فنحن نرفض إذا تسربت رؤوس الأموال الأمريكية إلى كياننا الداخلى لأن رؤوس الأموال الأجنبية تضعف البلد المتخلف وتعجزه عن التقدم إلى الأبد، ولأن المصاحبة تعطى أمريكا حقوقًا هى الاستعمار ذاته، ولأن حاضر السياسة الأمريكية ليس فوق مستوى الشبهات، ولأن البرنامج يجعل اقتصادنا تابعًا للاقتصاد الأمريكى خاضعًا له، ولأن البنك الأهلى المصرى والمجلس الاقتصادى للأمم المتحدة اعترفا بخطوره هذه الاستثمارات المباشرة على استقلال الدولة وكيانها».

ثم أوضح أحمد بهاء الدين أن تصدير رأس المال بقصد الحصول على أرباح جديدة، ليس هو وحده السبب الأول الذى يمكن خلف النقطة الرابعة، بل هناك رغبة أمريكا وحاجتها إلى السيطرة على منابع الثروة الطبيعية فى العالم القديم واحتكارها ما أمكن، لتموين صناعاتها ولسد حاجاتها الاستهلاكية ومطالب قوتها الحربية. وقال أن هناك خامات جديدة قد ظهرت فى المرحلة الاستعمارية الأخيرة أخطر وأجل من الخامات القديمة، كالبترول والصلب والمطاط واليورانيوم، وغير ذلك، وأضحت هذه الخامات الموجودة فى المناطق المتخلفة بوفرة، اكسير الحياة للدول الصناعية الكبرى، بغيره تتوقف المصانع، وتنهار المؤسسات ولا تتحرك الجيوش. واليوم تقف أمريكا وهى تشعر شعورًا عنيفًا بحاجتها الملحة إلى وضع اليد على منابع الثروة الطبيعية فى البلاد المتخلفة، فبعد أن كانت الولايات المتحدة

ومازالت هى الدولة الأولى فى العالم فى انتاج الكثير من الخامات الضرورية، بدأ هذا الانتاج يتوقف عن الزيادة ويشح وترتفع نفقاته فى بعض الحالات، كالبترول، فى الوقت الذى اكتشفت فيه تلك المواد بكميات هائلة فى مناطق أخرى، وبدأ رجال الصناعة يتوجسون خيفة من انكماش خطير، وأمريكا لا تطمئن إلى ترك هذه الخامات لأصحابها يتاجرون فيها معها ويبادلون بها سلعًا مغايرة فهم قد يرفعون السعر، أو يتصرفون فى خاماتهم بما لا يلائمها، أو يتعرضون فى خاماتهم بما لا يلائمها، أو يتعرضون لتغيرات سياسية تفسد عليها الأمر كله. يضاف إلى ذلك الرغبة الملتهبة فى الاحتكار والسيطرة والاستئثار وسيلة اذن ان تمتلك أمريكا هذه المنابع مباشرة، وأن تحتكر استخراجها وحمايتها أيضًا، فبذلك تضمن لصناعتها المرتبة الأولى ودوام السيطرة وتضمن التصرف فى الخامات على النحو الذى يلائمها. كذلك فإن سيطرة أمريكا على الموارد الطبيعية يضمن لها فى الوقت ذاته السيطرة ـ كبائعة ـ على أسواق البلاد المتخلفة التى لن تقوم فيها وفقًا للنقطة الرابعة غير الصناعات المكملة أو الخفيفة. «فكأن رخاء أمريكا يجب أن يبنى على تعاسات الشعوب».

ثم تناول أحمد بهاء الدين الأسباب الاستراتيجية. فأشار إلى قلق الولايات المتحدة من وجود دولة شيوعية كبرى تترامى حدودها بين أوروبا وآسيا وتهدد خططها، وهى لا تستطيع أن تفعل ما تفعله روسيا، فتعد الفلاحين بالأرض، والعمل بالتخلص من أصحاب العمل، وبدلا من أن تقابل الشيوعية فى منتصف الطريق، وتنتهج سياسة تحرير حقيقية للشعوب المضطهدة فى آسيا وأفريقيا تصر على إبقاء الأوضاع الباليه مادامت هذه الأوضاع فى مصلحتها المباشرة، وهى لا

تملك أن تفعل غير ذلك مادامت مسوقة سياستها بما تمليه مصالح الرأسماليين فيها. ولما كانت وسيلتها السياسية والاقتصادية فى مكافحة الشيوعية عاجزة، فلم يعد لديها غير الوسيلة العسكرية، فمضت تسلح البلاد وتنظم المعاهدات فى حلقات مترابطة تضغط بها على روسيا والدول التى تسير فى فلكها، وهنا يكمن خطر جديد، فدول الشرق الأوسط مثلاً ـ كبلاد مختلفة ـ قد غرس فيها الأمريكان رؤوس أموالهم، وأصبحت سوقًا لتجارتهم، ومخزنًا لبترولهم. فالآن يجىء دور الاحتلال العسكرى على شكل قواعد جوية تبنى فى الظهران وليبيا ومراكش والأردن وقبرص ومالطة وتركيا واليونان، وقواعد أخرى يريدون بناؤها فى مصر والعراق وسوريا. وقد نشرت جريدة «الايكونومست» اللندنية فى ٩٥٠/٣/٣ تقول أن اضطراد الأهتمام السياسى الأمريكى بمنطقة الشرق الأوسط يرتبط بزيادة نشاط الشركات الأمريكية فى اكتشاف واستغلال بترول الخليج الفارسى، وأصبح هدف أمريكا الآن الدفاع عن هذه المناطق ذات القيمة العظيمة وضمان تمويل دول ميثاق الأطلنطى بأكبر كمية ممكنة من البترول المستخرج منها فى حالة الحرب.

«وهكذا تمضى أمريكا وانجلترا فى تنظيم الدفاع عن «ممتلكاتهما» فى الشرق الأوسط. وأى شىء لا يملكونه فى هذا الشرق المسكين؟ البترول بترولهم، وخطوط المواصلات خطوطهم، والمشروعات الصناعية والزراعية المزمعة وفقًا للنقطة الرابعة مشروعاتهم. فليس لنا فى بلادنا شىء، وليس لنا بناء على ذلك فى سياستنا رأى. فماذا بعد؟. تكتمل حلقات الاستعمار جميعًا من استغلال أقتصادى واحتلال عسكرى، ووضع يد سياسى، ثم نجد من المصريين من يدعو بملء

فمه إلى قبول النقطة الرابعة، ومن يجرؤ على أن يؤكد أن استثمار رؤوس الأموال الأمريكية فى مصر شئ ، والتدخل السياسى شئ آخر!.

«فماذا نقول؟. لو أن هؤلاء الدعاة قالوها صراحة: ان من مصلحتنا أن تسمعونا أمريكا، لجاء رأيهم أقرب إلى النزاهة وأجود بالاحترام!. ولكنهم فى حقيقة الأمر، يبتلعون كل الحقائق الدامغة فى سبيل فائدة واحدة: تلك التى تعود على الطبقة القليلة التى تطمع فى مشاركة رأس المال الأمريكى سياسته والاستفادة من خدماته!.

وبعد أن انتقد أحمد بهاء الدين الحكومة المصرية لقبولها برنامج النقطة الرابعة بحجة أنها قبلت المعونة الفنية فقط وليست ملتزمة بقبول المعونة المادية، وهاجم البرلمان بمجلسيه لأن واحدا من أعضائه لم يفكر فى طرح الأمر للمناقشة، وهاجم الصحافة المصرية لأنها غفلت عن الخطوة المستترة فى البرنامج - أخذ يقدم البدائل للحكومة المصرية عن النقطة الرابعة، فقال:

«ان أحد لا ينكر ما نحن عليه من تخلف، بل لعل كلمة تخلف لا تعدو أن تكون تعبيرًا مهذبًا عن الحقيقة القاسية، ولكن لا خلاف على أسباب هذا التخلف، فهى تتلخص فى ضعف الانتاج وسوء التوزيع. فرجال الأعمال الذين يرون العلاج فى زيادة الإنتاج فحسب، يتجاهلون أن هذا الزائد على الانتاج بدوره لو وزع بالطريقة التى يوزع بها الدخل القومى فى الوقت الحاضر، لما تغير الوضع بالنسبة للشعب فى شئ، فإن زيادة انتاج أحد المصانع لا يعنى فى واقع الأمر زيادة دخل العامل، بقدر زيادة فائض القيمة التى يحصل عليه رب العمل. وهذا الوضع هو الذى تعرضه علينا النقطة الرابعة: أن يتعامل الشعب

المصرى مع أرباب العمل الأمريكيين. فالشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة، والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايدة. ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر ولو امتلأت الأرض بالمشروعات وإذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى، لا يبقى من ريعها فى مصر شئ إلا أجر العامل فيها الذى لا يدخر، ولا يستثمر، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش. فليس يرضينا أن نرى المصانع تبنى فوق أرض مصر، إذا كانت مملوكة لغيرنا، إنما يرضينا أن تكون خيرات هذا الانتاج عائدة على الوطن الذى تستخرج تلك الكنوز من جوفه».

ثم قال: «كنا مستطيعين أن نقول للحكومة فى كلمة واحدة: إن الطريقة المثلى فى الاستفادة من الثراء القومى وتوجيه الانتاج هى الطريقة الاشتراكية التى تهدف إلى زيادة الانتاج بما يحقق أكبر خدمات ممكنة، لا أكبر أرباح للمنتج، كما تهدف إلى إقرار العدل الاجتماعى فى التوزيع - غير أننا لا نريد أن ندخل الآن فى جدل مباشر عن النظام الاشتراكى، مؤكدين أن الحكومة - لو أرادت - لاستطاعت أن تحقق الكثير من هذه الأعراض، فى ظل النظام الرأسمالى الذى تتمسك به. فنحن نعرف أن الأغنياء عندنا مازالوا يحبسون أموالهم فى الاستغلال الزراعى، وأن إقبالهم على الصناعة أضعف ما يمكن إن يكون. وأهم أسباب هذه الظاهرة أن رؤوس الأموال المصرية مازالت تتميز بجبن ملحوظ، فهى لا تجسر على اقتحام ميادين الصناعة والاستصلاح، وتفضل أن تظل منكمشة فى نفس نطاقها القديم: الأراضى الجيدة والأسواق المعروفة للتصريف، بل ونفس المحاصيل أيضًا، والسبب الثانى أن طبقة الإقطاعيين وكبار

المزارعين عندنا طبقة غير منتجة على العموم. فأفرادها ينتهى جهادهم فى الحياة بتسلم حجج الميراث من الآباء، وبعد ذلك يكرسون وقتهم للبحث عن الوسائل التى ينفقون بها أموالهم، فى فراغ غير نبيل، وخمول مرصع بالذهب!.

فلماذا لا توقف الحكومة هذا التيار المدمر؟ لماذا لا تضع حدًا أعلى للملكية الزراعية، ونقرن ذلك بضريبة تصاعدية باهظة على الأراضى؟. ليس فى الأمر مصادرة، ولا نزع ملكية، ولا اعادة توزيع، إنه مجرد تحويل لفيض المال الذى يتراكم فى الريف ويضيع فى المزايدة إلى ميدان الصناعة الرحب.

ولماذا لا تقف الحكومة فى وجه الإسراف والاستهلاك الزائد على الحاجة بالضرائب والجمارك وغيرها، ولماذا لاتتبنى المشروعات المنتجة فتقترض من السوق المحلى للقيام بها، أو تشارك فيها شركات محلية، أو تنفرد بها بوسائلها الخاصة، وأهمها الضرائب؟. وهل لم تسمع الحكومة عن الاقتراح القاضى بتأميم القطن وتحديد أسعاره، والذى يضع تحت يد الحكومة ما لايقل عن ٤٠ مليون جنيه سنويًا لإنفاقها على مشروعات جديدة انتاجية؟ وهل يكلفها هذا أكثر من القضاء على طبقة المضاربين والسماسرة والوسطاء، تلك الطبقة غير المنتجة، التى تفيد من هذه الملايين؟. وهل يستعصى على الدولة المصرية، بنظامها الحاضر، أن تنهض بمشروع للسنوات الخمس ينتظم كل هذه الجهود، لدفع الانتاج إلى أعلى.

إن هذه الحلول على الأقل تبقى زمام الأمر فى أيدينا، وتجعل طريق التطور والرقى مفتوحًا أمام الشعوب، التى يجب أن يبقى لها الحق فى

أن تبدل فى أشكال المجتمع الذى تعيش فيه، فى اللحظة التى تختارها. فهل يرى المسئولون فينا، والذين يدعون للاستعمار الأمريكى بين ظهرانينا، هذا الرأى، أم أنهم يفضلون تسليم البلد لرأس المال الأمريكى، والاعتماد على صدقته؟.

مراجع الكتاب

أولاً - وثائق رسمية:

الكتاب الأبيض الانجليزى، ترجمة عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢) محمد خليل صبحى: تاريخ الحياة النيابية فى مصر - ستة أجزاء (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٣٩).

مجلس الشيوخ: الدستور والقوانين المتصلة به - (المطبعة الأمريكية ١٩٣٨).

مجلس الشيوخ: مجموعة مضابط مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٣.

مجلس النواب: مجموعة مضابط مجلس النواب سنة ١٩٣٦.

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: النظارات والوزارات المصرية (٢٨ أغسطس ١٩٧٨ - ١٨ يونيه ١٩٥٣) جمع وترتيب فؤاد كرم (القاهرة: مطبعة دار الكتب ١٩٦٩).

ثانيًا - وثائق تاريخية:

أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥ (القاهرة ١٩٢٨).

أحـمـد عـرابى: كشف الستـار عن سـر الأسـرار فى النهضـة المصرية المشهورة بالثورة العربية، الجزء الأول.
أحمد لطفى السيد: المنتخبات، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٤٥).
عبد الله بن الحسين: مذكراتى (القدس ١٩٤٥).
محمد حسين هيكل، الدكتور: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول (القاهرة ١٩٥١).
محمد عمارة: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى (القاهرة ١٩٦٨).

ثالثًا - الدوريات:

الأخوان المسلمين ١٣٥٢، ١٣٥٤
الأهرام ١٩٢٨، ١٩٣٧
البـلاغ ١٩٣٧
الجـريدة ١٩١٣
السياسة الأسبوعية ١٩٢٦، ١٩٢٧
السياسة اليومية ١٩٣٠
مصر الفتاة ١٩٣٩
الهـلال ١٩٢٢، ١٩٣٨، ١٩٣٩

رابعًا - دراسات:

أحمد بدوى: رفاعة الطهطاوى بك (القاهرة ١٩٥٠).
أحـمـد بهاء الدين: الاستعمار الأمريكى الجديد، أو برنامج النقطة الرابعة (القاهرة ١٩٥١).
أحمد رشدى صالح: كرومر فى مصر (القاهرة ١٩٤٥).

أسعد حليم: قضية السودان (القاهرة ١٩٤٥).
أنيس صايغ: تطور المفهوم القومى عند العرب (بيوت ١٩٦١).
أنيس صايغ: الفكرة العربية فى مصر (بيروت ١٩٥٩).
برنارد لويس: العرب فى التاريخ (بيروت ١٩٥٤).
تشارلس آدمز: الإسلام والتجديد فى مصر، نقله عباس محمود (القاهرة ١٩٣٥).
رؤوف عباس، الدكتور: الحركة العمالية فى ضوء الوثائق المصرية ١٩٢٤ ـ ١٩٤٠ (القاهرة ١٩٧٥).
رفاعة رافع الطهطاوى: تخليص الابريز فى تخليص باريز (طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومى).
رفاعة رافع الطهطاوى: مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية (القاهرة ١٢٨٦هـ).
رفعت السعيد، الدكتور: تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ (القاهرة ١٩٧٥).
رفعت السعيد، الدكتور: اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ (بيروت ١٩٧٢).
سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، الجزء الرابع.
شهدى عطية الشافعى ومحمود عبد المعبود الجبيلى: أهدافنا الوطنية.
صادق سعد: فلسطين بين مخالب الاستعمار (القاهرة ١٩٤٧).
صادق سعد: مشكلة الفلاح (القاهرة ١٩٤٥).
صادق سعد: مشكلة الفلاح (القاهرة ١٩٤٥).
صبحى وحيد: فى أصول المسألة المصرية (القاهرة ١٩٥٠).

طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ (القاهرة ١٩٧٢).
عباس محمود العقاد: سعد زغلول، سيرة وتحية (القاهرة ١٩٣٦).
عبد الخالق لاشين، الدكتور: سعد زغلول (القاهرة ١٩٧٥).
عبد الرحمن الرافعى: الزعيم أحمد عرابى (كتاب الهلال مارس ١٩٥٢).
عبد الرحمن الرافعى: عصر اسماعيل، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٣٧).
عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٤٩).
عبد الرحمن الرافعى: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (القاهرة ١٩٤٢).
عبد العظيم رمضان، الدكتور: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨).
عبد العظيم رمضان، الدكتور: تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨، جزءان (بيروت ١٩٧٣).
عبد العظيم رمضان، الدكتور: حزب الوفد بين اليمين واليسار (الكاتب نوفمبر ١٩٧٣).
عبد العظيم رمضان، الدكتور: قيادة الثورة العربية وفكرة السلطة (الطيعة سبتمبر ١٩٧١).
على عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، أعادة نشره مع دراسة محمد عمار (بيروت ١٩٧٢).

فاروق أبو زيد، الدكتور: الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر (القاهرة ١٩٧٤).
لويس عوض، الدكتور: تاريخ الفكر المصرى الحديث، جزءان (كتاب الهلال، فبراير وابريل ١٩٦٩).
محمد جلال كشك: الجبهة الشعبية (القاهرة ١٩٥١).
محمد حسن أحمد: الأخوان المسلمون فى الميزان (القاهرة ١٩٤٦).
محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، الجزء الثانى (مطبعة المنار بمصر ١٣٤٤هـ).
محمد رفعت رمضان، الدكتور: على بك الكبير (القاهرة ١٩٥٠).
محمد عبده، الشيخ: الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، الطبعة السادسة (القاهرة ١٣٧٥ هـ).
محمد فؤاد شكرى، الدكتور: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرون التاسع عشر (القاهرة ١٩٥٧).
محمد محمد حسين، الدكتور: الإتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، جزءان (مكتبة الآداب ١٩٥٦).
محمد فهمى حجازى، الدكتور: أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى (القاهرة ١٩٧٤).
المجمل فى التاريخ المصرى، ألفه بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية آداب القاهرة (القاهرة ١٩٤٢).
نهرو، جواهر لال: لمحات من تاريخ العالم (بيروت) الترجمة العربية.

وايت إبراهيم، الدكتور: نظامنا الانتخابى، كما هو وكما يجب أن يكون.
يونان لبيب رزق، الدكتور: الحياة النيابية فى مصر عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٨٢ ـ ١٩١٤ (القاهرة ١٩٧٠).

خامسًا ـ مراجع أجنبية:

Blunt, w.s. Secret Histiry if the English Occupation of Egypt (London 1907).

Killearn, The Killirn Diaries 1934 - 1946 ed. T. Evans.

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) **الطبعة الأولى**ـ (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨).

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ـ **الطبعة الثانية** (مكتبة مدبولى ١٩٨٣).

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ـ **الطبعة الثالثة:**

الجزء الأول ـ (١٩١٨ ـ ١٩٢٤).

الجزء الثانى ـ (١٩٢٤ ـ ١٩٣٦).

(الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٨).

٢ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) ـ مجلدان ـ **الطبعة الأولى** (بيروت: دار الوطن العربى ١٩٧٣).

الطبعة الثانية:

ـ الجزء الثالث ـ (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩).

ـ الجزء الرابع ـ (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥).

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ـ **الطبعة الأولى** ـ (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٧٥).

الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٤ ـ عبد الناصر وأزمة مارس. (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٧٦).

٥ ـ الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).

٦ ـ صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ ـ ١٩٥٢). (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**).

ـ الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة).

٧ ـ الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).

الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٥).

٨ ـ الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو. (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١).

٩ ـ المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩):

الطبعة الأولى (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٨٢).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٦).

١٠ ـ الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

١١ ـ الصراع بين العرب وأوروبا، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية. (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٣).

١٢ ـ حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ. (**الطبعة الأولى**) ـ (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤)

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٥) .

١٣ ـ مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ ـ ١٩٨١ **(الطبعة الأولى) (القاهرة: دار الوطن العربى ١٩٨٤) .**

ـ الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

ـ الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٨) .

١٤ ـ تحطيم الآلهة، حرب يونيو ١٩٦٧ ـ (جزءان) «الطبعة الأولى» (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

«الطبعة الثانية ـ الجزء الأول» (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠) .

«الجزء الثانى» (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠١) .

١٥ ـ الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة ـ «الطبعة الأولى» (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٥) .

الطبعة الثانية «القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩» .

١٦ ـ مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤) .

19 ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان:

الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦) .

٢٠ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثانى. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثالث. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ ـ مصر فى عصر السادات، الجزء الثانى. (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الرابع. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ ـ الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٠) .

٢٥ ـ حرب الخليج فى محكمة التاريخ. (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٠) .

٢٦ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) (القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الخامس. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك الجزء الأول. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، سلسلة تاريخ المصريين عدد٦١) .

٣٠ - تاريخ مصر والمزورون. (القاهرة: الزهراء - ١٩٩٣).

٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة: مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الثاني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٦ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٨ - جماعات التكفير في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ - مصر قبل عبد الناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ - أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ - هيكل والكهف الناصري، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ،الجزء السادس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك ،الجزء السابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ ـ رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء العاشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٧ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الأول (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٨ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

٥٩ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الحادى عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

٦٠ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الثانى عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠).

٦١ ـ أسرار هوجة عرابى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠).

٦٢ ـ قضايا فى تاريخ مصر المعاصر (القاهرة: الهيئة المصرية العاممة للكتاب ٢٠٠١).

٦٣ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك «الجزء الثالث عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١).

٦٤ ـ خواطر مؤرخ الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١).

٦٥ ـ خواطر مؤرخ الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١).

٦٦ ـ خواطر مؤرخ الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢).

٦٧ ـ القضية الفلسطينية بين مصطفى النحاس وعبد الناصر «رؤية جديدة» (الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢).

٦٨ ـ خواطر مؤرخ (الجزء الرابع) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣.

٦٩ ـ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك «الجزء الرابع عشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣).

٧٠ ـ خواطر مؤرخ (الجزء الخامس) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٤.

٧١ ـ مذكرات سعد زغلول (الجزء التاسع) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨.

مع آخرين:

٧١ ـ مصر والحرب العالمية الثانية، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة: مؤسسة الأهرام ١٩٧٨).

٧٢ ـ تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس. (القاهرة: دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

٧٣ ـ تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس. (القاهرة: دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة:

٧٤ ـ تاريخ النهب الاستعماري لمصر، (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) تأليف جون مارلو. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

الفهـــــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٦ ٥ ٠ ٥ ١/٢٠٠٤

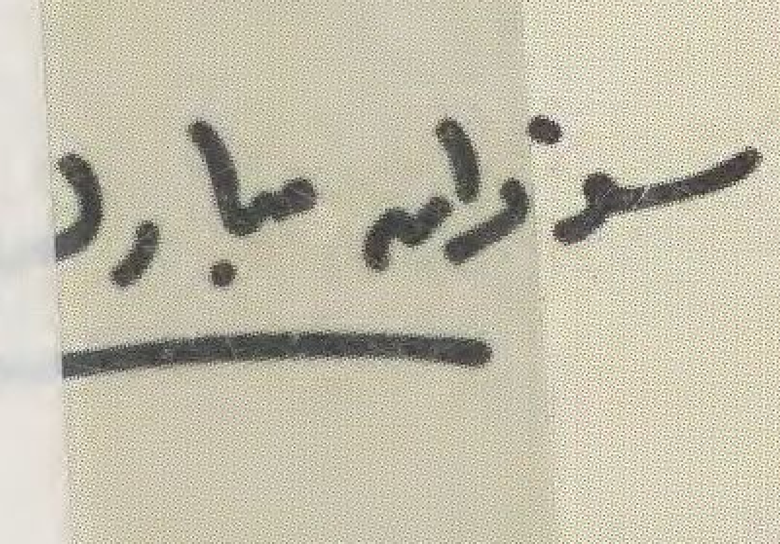
I . S . B .N 977-01-92 34-1





مكتبة الأسرة

هذا العام نحتفل ببلوغ مكتبة الأسرة عامها العاشر وقد أضاءت بنور المعرفة جنبات البيت المصرى بأكثر من ٨٠مليون نسخة كتاب من أمهات الكتب فى فروع المعرفة الإنسانية المختلفة.. ومنذ عشرة سنوات تفتحت عيون أطفال كانوا فى العاشرة من عمرهم على إصدارات مكتبة الأسرة وكانت زادهم المعرفى عبر السنوات العشره الماضية لتلهب فى تلك العقول الشابة الآن نهم المعرفة من خلال القراءة وكنا ندرك منذ البداية أن المعرفة هى سلاحنا الأمضى لتأخذ مصر مكانتها فى ذلك العالم الجديد الذى تتفوق فيه المعرفة على القوة والمال لأنها تحمل الإنسان إلى آفاق لا حدود لها فى عالم متغير شعاره ثورة المعلومات وسرعة تدفقها عبر كل وسائل الإتصال ولم يكن منطقيًا أن نقف مكتوفى الأيدى.. فكانت مكتبة الأسرة بكل ما قدمت إسهامة أساسية نستقبل بها ذلك العصر الجديد، عصر المعرفة وإننا لنتطلع فى الأعوام القادمة [illegible] الأسرة ثمارها اليانعة وتساهم فى التغير المعرفى والتكنولوجى لمعطيات العصر لتفسح [illegible] يشارك بدور فاعل فى تقدم البشرية الجديد لنكون امتدادًا حضاريًا معاصرًا للحضارة [illegible] التى كانت أهم وأقدم الحضارات الإنسانية عبر التاريخ.



الثمن : ٣ جنيه

مهرجان القراءة للجميع
للطفل - للشباب - للأسرة
جمعية الرعاية المتكاملة